أصلح الطالب ما رأته اللجنة
د. محمد بن ناجي السلمي
د. عبدالله بن ناصر القرني
أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة



(أل) في العربية
أحكامها ومعانيها واستعمالاتها

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
تخصص النّحو والصرف

إعداد الطالب
بريكان بن سعد بن عيضه بن وصل الشلوي

إشراف الأستاذ الدكتور
سليمان بن إبراهيم العايد

١٤١٦هـ/١٩٩٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص رسالة ماجستير

عنوان الرسالة : (أل) في العربية ، أحكامها ، ومعانيها ، واستعمالاتها .

أهدافها : يهدف هذا البحث إلى جمع ما يتعلق بـ (أل) من أحكام ، فهي أداة التعريف الأم في اللغة العربية ، ولم يتوافر على دراستها ـ من قبل ـ كتاب يوضح ويفصل أحكامها ومعانيها واستعمالاتها في اللسان العربي .

محتويات البحث : ثلاثة أبواب تتخللها عدة فصول ، ويسبقها مقدمة وتمهيد ، وتليها خاتمة وفهارس .

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع وخطة البحث ، وقسمت التمهيد إلى ثلاثة مباحث :النكرة ، والمعرفة ، وحكم الجمل وأشباهها بعد المعارف والنكرات .

الباب الأول : (أ ل) دراسة تحليلية : حقيقتها ، وأحكامها ، ومعانيها . وينقسم إلى سبعة فصول : ١ ـ وقفة عند الهمزة واللام . ٢ ـ أداة التعريف أهي الهمزة وحدها،أم اللام وحدها، أم اللام والهمزة ؟. ٣ ـ العلاقة بين (أل) والتنوين والإضافة . ٤ ـ نيابة (أل) عن الضمير . ٥ ـ (أل) بين الاسمية والحرفية . ٦ ـ (أل) الشمسية ، و(أل) القمرية . ٧ ـ معاني (أل) .

الباب الثاني : ما تدخل عليه وأثرها فيه ، وينقسم إلى ستة فصول : ١ ـ دخولها على الاسماء . ٢ـ امتناعها من الدخول على الضمائر ، والإشارة ، والمضاف .٣ ـ دخولها على الأعلام (علم الجنس ، وعلم الشخص) . ٤ ـ (أل) في لفظ الجلالة . ٥ ـ (أل) في (الأمس) و (الآن) . ٦ ـ دخولها على (كل) و (بعض) و (غير) و (مثل) و (حسب) و(نصف) .

الباب الثالث : أثر (أل) في التركيب اللغوي ، وينقسم إلى عشرة فصول : ١ ـ (أل) في أبواب المبتدأ والخبر . ٢ ـ (أل) في أبواب الحال والتميز والعدد . ٣ ـ (أ ل) في المصدر . ٤ـ (أل) في المشتقات . ٥ ـ (أ ل) في باب نعم وبئس . ٦ ـ (أل) في التوابع . ٧ ـ (أل) في أبواب المنادى . ٨ ـ (أل) في توابع المنادى . ٩ ـ (أل) في باب الإخبار بالذي والألف و اللام . ١٠ـ (أل) في حال دخول همزة الاستفهام عليها .

أما الخاتمة فذكرت فيها أبرز نتائج البحث ، ومنها : ١ـ جمع ما كتب عن (أل) في أبواب النحو في كتاب مستقل ، جمع آراء النحاة المتفقة والمتباينة ، وحجة كل فريق ، مما يسهل على الباحث الوصول إليها . ٢ ـ جواز دخول (أل) على الأعلام للمح الأصل مطلقا.٣ ـ جواز دخول (أل) على (كل) و (بعض) . ٤ ـ آراء نسبت للمبرد وفي المقتضب ما يخالفها . ٥ـ آراء نسبت للزجاج وفي معاني القرآن للزجاج ما يخالفها . ٦ ـ آراء نسبت لابن عصفور وفي شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ما يخالفها .

وذيلت البحث بالفهارس الفنية ، وثبت المصادر والمراجع .

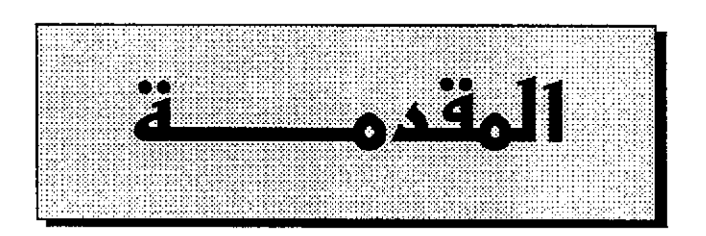
الباحث	المشرف	عميد كلية اللغة العربية
بريكان بن سعد الشلوي	أ ٠ د / سليمان بن إبراهيم العايد	أ ٠ د / حسن بن محمد باجودة

١٠ / ١٢ / ١٤٢٧ هـ

شكر وتقدير

امتثالاً لقول النبي – صلى ا لله عليه وسلم – من لم يشكر الناس لم يشكر ا لله، فإني أشكر والديّ اللّذين بذلا ما في وسعهما لراحتي صغيراً وكبيراً، آثرا رغبتي على رغبتهما، وتحمّلا المشاق من أجلي، أسأل ا لله أن يمن بالصحة والعافية على الحيّ منهما، وأن يجعل القبر روضة من رياض الجنّة لمن انتقل منهما إليه.

ولا يفوتني أن أشكر من أحاط عنقي بجميل فعله، وحسن معاملته أفدت منه الخلق والأدب وحسن المعاملة، فضلاً عن العلم الجمّ، إنّه أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد ، رفع ا لله مقامه، وأعلى كلمته، وأسبغ عليه نعمته، ونفع به الأمة.


المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، من يهده ا لله فلا مُضِلَّ لـه ، ومـن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لاإله إلا ا لله وحده لاشريك لـه، وأنَّ محمّداً عبـده ورسوله.

وبعد:فقد احتلَّ الحرفُ مكاناً رفيعاً عنـد أربـاب اللّسـان العربـي، فـألَّفُوا فيـه المصنفات الكثيرة، تجـاوز مـاعُرِفَ منهـا أربعـين مصنّفـا[١]، منهـا مايتنـاول الحـروف مطلقاً، نحو: الحروف للخليل بن أحمد الفراهيدي[٢] (ت١٧٥) والحروف لأبي نَصْـر القارابي[٣] (ت٣٣٩) والأزهية في علم الحروف للهروي[٤] (ت٤١٥)...

ومنهـا مايتنـاولُ حرفـاً واحـداً، يُشْبِعُ المؤلـفُ القـولَ فيـه، بذكـر صفاتـه واستخدامه في اللّسان العربي، نحو: اللامـات لأبـي القاسـم الزّجـاجيّ[٥] (ت٣٣٧)، والألفات للرّمّاني[٦] (ت٣٨٤)...

وعندما أنهيت السنة المنهجية عرض عليَّ أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور/ سليمان العايد عدّة موضوعاتٍ، كان من بينها "(أل) في العربيـة، أحكامهـا ومعانيهـا واستعمالاتها".

فاخترت هذا الموضوعَ دون ماسواه، ليكون بحثاً لنيل درجة الماجستيرلأسـبابٍ منها:

---

(١) انظر الحروف لأبي الحسين المزني: ١١- ١٤.
(٢) حققه الدكتور رمضان عبد التواب.
(٣) حققه محسن مهدي.
(٤) حققه عبدالمعين الملوحي.
(٥) حققه الدكتور مازن المبارك.
(٦) انظر: إنباه الرواة: ٢/ ٢٩٥ والفهرست: ٦٩.

١ - أنَّ اللّغة العربية تتألفُ من حروف وكلمات وجمل، ومادّةُ الجملة الكلمات، ومادّةُ الكلمات الحروف، والحرف هو اللّبنة الأولى في العربية وأُسُّ كلمها، ومن هنا حرصت على البحث في هذا الأساس من اللّغة.

٢ - كثرةُ أحكام الموضوع، وتنوعُ دلالاته، ووفرةُ مباحثه، فتجدها عند اللّغويين، والنّحويين، وعلماء التجويد.

٣ - أهميةُ الموضوع، فهو - في نظري - جَدِيرٌ بالاهتمام، قَمَنٌ بالعناية، إذ يتناول أداةَ التعريفِ الأمّ في اللّغة العربية، التي لايكادُ يخلو من الحديث عنها مؤلَّفٌ نحوي، مطوّلٌ أو مختصر.

٤ - أنَّ مسائل الموضوع مُفَرَّقةٌ في كتب النّحو، مبثوثة بين مسائله، فأردت أن أسهّل على الباحثين الوصول إليها من مكان واحد.

وقد عُني السّلف بهذا الحرف عناية بالغة، يدُلُّ على ذلك ما أفردوا له من تصانيف منها :

١ - الألف واللام لأبي عثمان المازني[1] ت (٢٣٦).

٢ - شرح الألف واللام للرّمّاني[2] ت (٣٨٤).

٣ - الألف واللام لأبي البركات الأنباري[3] ت (٥٧٧).

٤ - الألف واللام لعبداللطيف البغدادي[4] ت (٦٢٩).

---

(١) ذكره في إنباه الرواة : ١/ ٢٨٢.

(٢) ذكره في الفهرست : ٦٩.

(٣) ذكره في حاشية إنباه الرواة : ٢/ ١٧٠.

(٤) ذكره في حاشية إنباه الرواة : ٢/ ١٩٤.

ولم يصل إلينا شيء من هذه المصنفات فيما أعلم.

وقد قسّمت هذا المبحث إلى ثلاثة أبواب، تتخللها عِدَّة فصول، ويسبقها مقدمة وتمهيد، وتليها خاتمة وفهارس.

أ) المقدمة :

ذكرت فيها أهميةَ الموضوع،وخطّة البحث.

ب) التمهيد :

وينقسم إلى ثلاثة مباحث.

١ – المبحث الأول : النّكرة.

٢ – المبحث الثاني : المعرفة.

٣ – المبحث الثالث : حكم الجمل وأشباهها بعد المعارف والنكرات.

ج) الباب الأول :

(ألْ) دراسة تحليلية : حقيقتها – أحكامها – معانيها – وينقسم إلى سبعة فصول :

١ – وقفة عند الهمزة واللام.

٢ – أداة التعريف، أهي الهمزة وحدها، أم اللام وحدها، أم اللام والهمزة؟.

٣ – العلاقة بين (أل) والتنوين والإضافة.

٤ – نيابة (أل) عن الضّمير.

٥ – (أل) بين الاسمية والحرفية.

٦ – (أل) الشمسية، و(أل) القمرية.

٧ – معانيها : التعريف، الحضور، الغلبة، لمح الصفة، العوض...

د) الباب الثاني:

" ماتدخل عليه وأثرها فيه ".

وينقسم إلى سته فصول :

١ – دخولها على الأسماء دون الأفعال والحروف، وأثرها فيها.

٢ – امتناعها من الدخول على الضّمائر، والإشارة، والمضاف.

٣ – دخولها على الأعلام (علم الجنس، وعلم الشخص).

٤ – (أل) في لفظ الجلالة.

٥ – (أل) في (الأمس)، و (الآن).

٦ – دخولها على (كل) و (بعض) و (غير) و (مثل) و (حسب) و (نصف) و (ثلث) .

هـ) الباب الثالث :

أثر (أل) في التركيب اللغوي.

وينقسم إلى عشرة فصول :

١ – (أل) في أبواب المبتدأ والخبر.

٢ – (أل) في أبواب الحال والتمييز والعدد.

٣ – (أل) في المصدر.

٤ – (أل) في المشتقّات : اسم الفاعل – أفعل التفضيل – الصفة المشبهة.

٥ – (أل) في باب نعم وبئس.

٦ – (أل) في التوابع.

٧ – (أل) في أبواب المنادى.

٨ – (أل) في توابع المنادى.

٩ – (أل) في باب الإخبار بالذي والألف واللام.

١٠ – (أل) في حال دخول همزة الاستفهام عليها.

و) الخاتمة :

وفيها تلخيص لأبرز ما في البحث، وبيان بعض النتائج.

وأخيراً فإنّي أشكر الله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً على أن يسَّر لي سبل البحث،وسهّل عقباته.

ثم أشكر أستاذي الفاضل المشرف على هذا العمل، الأستاذ الدكتور/ سليمان بن إبراهيم العايد، الذي لم يضن بجهده ووقته في سبيل إخراج هذا العمل، فله الفضل بعد الله في اختيار هذا الموضوع، ومتابعته حتى استوى على سوقه.

ولايفوتني أن أشكر وزارة المعارف ممثلة في كلية المعلمين في الطائف التي ابتعثتني لإكمال دراستي العليا وعلى رأسها عميد الكلية السابق الدكتور/ عبدا لله ابن محسن الهذلي،والحالي الدكتور/ سالم بن خلف الله القرشي.

وأشكر جامعة أم القرى ممثلة في كلية اللّغة العربية قسم الدراسات العليا حيث قبلتني بصدر رحب في قسم الدراسات العليا / فرع اللغة.

وفي الختام فهذا عمل بشر، معرّض للنقص والخطأ والزلل، فإن وُفّقْتُ فمن ا لله - عزّ وجلّ - ثم بفضل توجيهات المشرف على هذا العمل، وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان، وأستغفر ا لله أولاً وآخرا.

﴿ ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولاتحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولاتحمّلنا مالاطاقة لنا به وأعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين﴾[1].

---

(١) البقرة : ٢٨٦.

التمهيد

النكرة والمعرفة ويشمل :

المبحث الأول : النكرة

المبحث الثاني : المعرفة

المبحث الثالث: حكم الجمل وأشباهها بعد المعارف والنكرات

المبحث الأول : النّكرة:

وإنّما قدّمت الحديث عنها ، لأنّها الأصل، يقول سيبويه : " واعلم أنّ النّكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكنا؛ لأنّ النّكرة أوّل، ثم يدخل عليها ما تعرّف به"[١].

ويقول المبرِّدُ : وأصل الأسماء النّكرة : وذلك لأنّ الاسم المنكّر هو الواقع على كُلِّ شيء من أمّته، لا يخصُّ واحداً من الجنس دون سائره "[٢].

وقد ذكر جمهور النُّحاة أنّ السببَ في كونِ النّكرة هي الأصل عدّةُ أمورٍ منها[٣]:

أ - اندراج كلِّ معرفةٍ تحت النّكرةِ من غير عكس ، فنسبة النّكرةِ إلى المعرفة نسبةُ العام إلى الخاصّ، والعامُ مقدّمٌ على الخاصّ.

ب - أنّ النّكرة لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة، وما يحتاج فرعٌ عمّا لا يحتاج.

ج - وجودُ كثير من النّكرات لامعرفةَ له، والمستقلُّ أولى بالأصالة، نحو : أحد وعريب وديّار.

---

(١) الكتاب : ٢٢/١.

(٢) المقتضب : ٢٧٦/٤. وانظر الأصول لابن السرّاج: ١٤٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٥/٥.

(٣) انظر : شرح ألفية ابن معطٍ للموصلي: ٦٢٨/١، وشرح الأشموني على الألفية: ٦٨/١، وشرح المكودي على الألفية ص ١٦، وشرح التصريح: ٩١/١، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي على الألفية : ٥٠/١، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني:١٠٥/١ - ١٠٦، والكواكب الدرية للأهدل:٥١/١.

د – أنَّ الشيء تلزمُه الأسماءُ العامةُ في أَوّلِ وضعه، ثم تعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة، فالآدمي مثلا إذا ولد سُمِّي إنساناً أو مولوداً ، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم الخاص به، قال ابن يعيش : " فلا تجد معرفة إلا وأصلها نكرة، إلا اسم الله تعالى؛ لأنّه لا شريك له سبحانه وتعالى، فالتعريف ثان أُتي به للحاجة إلى الحديث عن كُلِّ واحدٍ من أشخاص ذلك الجنس، إذ لو حُدِّث عن النّكرة لما علم المخاطب عَمَّنِ الحديث، ويزيد ما ذكرناه عندك وضوحاً أنَّ الإنسان حين يولد يطلق[١] عليه حينئذ اسم رجل أو امرأة، ثم يُمَيَّزُ باللّقب والاسم"[٢].

هـ – أنَّ مسمّى النّكرة أسبقُ في الذّهن.

ولذلك قدّم جمهور النُّحاة الحديثَ عن النّكرة قبل المعرفة، عدا القليل كابن الحاجب،وابن مالك،والرّضي[٣].

وكون النّكرة هي الأصل مذهب سيبويه،وجمهور النُّحاة، خلافاً للكوفيين وابن الطراوة، قال أبوحيان: " النّكرة هي الأولى ، والمعرفة طارئة عليها، هذا مذهب سيبويه، وقال الكوفيون وابن الطراوة: من الأسماء مالزم التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير، نحو : مررت بزيد وزيد آخر، وما التنكير فيه قبل التعريف، وهذا التقسيم قالوا: يبطل مذهب سيبويه"[٤].

---

(١) في الأصل : " فيطلق ".

(٢) شرح المفصل لابن يعيش :٨٥/٥.

(٣) انظر الكافية في النحو لابن الحاجب ص ١٦٥. وشرح التسهيل لابن مالك:١١٥/١، وشرح الكافية للرضي :١٢٨/٢.

(٤) ارتشاف الضرب لأبي حيّان :٤٥٩/١.

وقد عَلَّقَ السيوطيُّ على ذلك بقوله : " قال الشلوبين: لم يُثْبِت هنا سيبويه إلا حال الوجود، لا ما تخيَّله هؤلاء ، وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبلَ التعريف، لأنَّ الأجناس هي الأول ثم الأنواع"[١]

وتقسيمُ الاسم إلى نكرةٍ ومعرفةٍ لا يعني عدمَ الجمع، يقول الصبّان: " قيل : تقسيم الاسم إلى النّكرةِ والمعرفة على سبيل منع الخلو، لا منع الجمع؛ لأنَّ المُعَرَّفَ بلام الجنس نكرةٌ معنى، والتحقيق أنّه معرفةٌ معنى أيضاً؛ لأنّه الماهية المُشَخَّصَة بقيدِ ظهورها في فردٍ ما، فالشيوعُ إنّما جاء من انتشار الفرد، وهذا لا يَقْدَحُ في كون الاسم معرفة معنى، لتعيين الموضوع له وهو الماهية، غايةُ الأمرِ أنَّ انتشارَ الفردِ جعله كالنّكرة "[٢].

والنَّكِرَةُ : إنكارُكَ الشيء، وهو نقيضُ المعرفةِ، يقال: نَكِرَ فُلانٌ الأَمْرَ، كفَرِحَ: نَكَرَا محركة، ونُكْراً ونُكُوراً بِضَمِّهما، ونَكِيراً كأمير، وأنْكَرَه : إنْكاراً ، واسْتَنْكَرَه وَتَناكَرَه: إذا جَهِلَه.

ويقال : أنْكَرْتُ الشيء وأنا أُنْكِرُه إنْكَاراً ، ونَكِرْتُه : مثله ، قال الأعشى:

وأَنْكَرَتْنِي وَمَا كَانَ الّذِي نَكِرَتْ   مِنَ الحَوَادِثِ إلا الشَّيْبَ والصَّلَعَا[٣]

ويقول عز وجل : ﴿ نَكِرَهُمْ وأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيْفَةً ﴾[٤]

قال الجَوْهَرِيُّ : نَكِرْتُ الرّجُلَ – بالكسر – نُكْراً ونُكُوراً، وأَنْكَرْتُه واستنكرتُه كُلُّه بمعنى.

---

(١) همع الهوامع : ١/٥٥.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١٠٣.
(٣) من البسيط ديوانه : ١٠٥.
(٤) هود : ٧٠.

والنَّكِرَةُ : اسم لما خرج من الحُولاءِ ، وهو الخُراجُ من قيحٍ ودمٍ كالصديد، وكذلك من الزّجير، يقال : أَسْهَل فلانٌ نَكِرَةً ودما، وليس له فِعلٌ مشتق.

ونَكِرتُ الشيء وأَنْكَرْتُه ضدُّ عَرَفْتُه إلا أنّ نَكِرتُ لا يتصرَّفُ تَصرُّفَ الأفعال، والإِنكار المصدر، والنُّكْرُ الاسم[1].

وقد ذهب جماعة من النُّحاة إلى أنَّ النَّكرة والمعرفة اسما مصدرين لنَكَّرْته وَعرَّفْتُه، فَنُقِلا وسُمِّيَ بهما الاسمُ المنكَّر والمعرَّف، خلافاً للصبَّان حيث يرى أنّهما اسما مصدر ، ثم جعلا اسمي جنس للاسم المُنكَّرِ والمعرَّف لا علمين[2].

وذكر الموصليُّ أنَّ التنكير والتعريف في الأصل مصدرا نَكَّرْته وعَرَّفته: إذا جعلته معرفةً ونَكِرة[3].

يقول الأزهريُّ : " وهما في الأصل اسما مصدرين لنَكَّرْته وعَرَّفْتُه، فنقلا وسُمِّيَ بهما الاسمُ المنكَّر والاسمُ المعرَّف ".

وعلَّق العليميُّ على ذلك في حاشيته على التصريح: " قال الدنوشري: قال الحفيد: النَّكِرَةُ والمعرفةُ مصدران في الأصل ثم نُقِلا وسُمِّيَ بهما نوعان من الأسماء، ويتأمَّل مع كلام الشَّارح. أهـ.

ويمكن أن يكون كلامُ الحفيدِ بناءً على أنَّ نَكِرْته بكسر الكاف مخففا – وكلام الشارح على أنَّ نكَّرته بفتح الكاف مشدداً، لكن في المصباح أنَّ مصدر

---

(١) انظر تهذيب اللغة للأزهري: ١٠/١٩١، وتاج العروس للزبيدي: ١٤/٢٨٧، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس ٥/٤٧٦، ولسان العرب لابن منظور : ٥/٢٣٣، والقاموس المحيط للفيروزبادى: ٢/٢٠٨.

(٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١٠٣ وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي: ١/٥٠.

(٣) شرح ألفية ابن معط للموصلي : ١/٦٢٨

(نكر) كتعب إنكارا "[١].

أمَّا النّكرة في اصطلاح النُّحاة فقد عَرَّفها المبرِّد بقوله : " الاسم المنكّر: هو الواقع على كُلِّ شيء من أُمّته لا يخصُّ واحداً من الجنس دون سائره "[٢] وعرّفها ابن السرَّاج بقوله: " كُلُّ اسم عمّ اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنّما سُمِّيَ نكرة من أجل أَنّك لاتَعْرِفُ به واحداً بعينه إذا ذُكِر "[٣].

وقد حدَّها جمهور النُّحاة المتأخرين بتعريف يقارب ماذكره المبرِّد، ماعدا شارح ألفية ابن معطٍ ، فقد عرّفها بقوله : " وحدها : ما وضع لواحد لا بعينه على سبيل البدل "[٤].

أَمَّا ابن مالك فقد ذكر أقسام المعرفة، ثم قال : " وتَمييزُ النَّكِرَةِ بعد عَدِّ المعارف بأن يقال : وما سوى ذلك نكرة، أجود من تمييزها بدخول (رُبّ) والألف واللام؛ لأنَّ من المعارف ما تدخل عليه الألف واللام كفضل وعباس، ومن النَّكِراتِ مالا تدخل عليه (رُبّ) ولا الألف واللام، كأين،وكيف،وعريب،وديار"[٥].

ولعل هذا الأمر هو الذي دفعه إلى تقديم المعرفة على النَّكِرَةِ، ليتمكنَ من حصر أنواع المعرفة – كما سيأتي – وما عداها فهو النّكرة.

وقد ذكر العلماء للنّكرة علاماتٍ تُعْرَف بها، منها ماذكره ابن معطٍ في ألفيته حيث قال:

وكُلّ ما يقبلُ رُبَّ أو ألْ ... أو كم مضافة عليه تُدْخَلُ
أو مِنْ للاستغراقِ أو كُلاً لَهُ ... فإنّه مُنَكَّرٌ ومِثْلُهُ

(١) انظر شرح التصريح مع حاشية العليمي: ٩١/١.
(٢) المقتضب : ٢٧٦/٤.
(٣) الأصول في النحو لابن السرَّاج : ١٤٨/١.
(٤) شرح ألفية ابن معطٍ للموصلي : ٦٢٩/١.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ١١٧/١.

رُبَّ غلام قد ملكت أوْ كـــم   وكُلُّ عَبْدٍ مالَه مِنْ دِرْهَـــم[1]

أَمَّا ابن مالك فقد ذكرها في قوله :

نَكِرَةٌ قابِلُ أَلْ مُؤثـِـــرا   أو واقعٌ موقعَ ماقَدْ ذُكِـرا[2]

ولذلك يقول الموصليّ : " ألا ترى أنَّ ابـن معطٍ كـان أكـثر توفيقـاً مـن ابـن مالك في شمول التعريف، وتحديد مفهوم النَّكِرة "[3].

فمن علامات النَّكِرة :

أولاً : قبول الاسم (أل) المؤثرة للتعريف ، أو وقوعه موقع مايقبلها، فالأول نحو : رجل وفرس ودار وكتاب؛ إذْ تقول: الرّجل والفرس والدّار والكتاب.

والثاني نحو : (ذي) بمعنى : صاحب ، و (مَـنْ) بمعنـى : إنسـان ، و(مـا) بمعنـى : شـيء ، فـإذا قلـت : مـررت برجـلٍ ذي مـال، ومـررت بمـن معجـبٍ لـك، ومررت بما معجب لك، ومررت بمن قام، وسررت بما رأيت، فـ (ذو) لاتقبـل (أل) وكذا (مَنْ) و(ما) لكـن وقعـت موقـع مـايقبل (أل)؛ إذ يصـحُّ الصـاحب، الإنسـان، الشيء.

وكذا أحد وديار وعريب، فإنَّها نكرات غير قابلة لـ (أل) لكنّها واقعـة موقـعَ مايقبلها، نحو: إنسان، أو رجل، أو حي، أو ساكن.

وكذلك نحو : صهٍ ومهٍ بالتنوين لايقبلان (أل)، ولكنّهما يقعان موقعَ ما يقبلها

---

(١) انظر شرح ألفية ابن معطٍ للموصلى : ١/٦٢٩.

(٢) ألفية ابن مالك : ص ١٧.

(٣) شرح ألفية ابن معطٍ للموصلي: ١/٨٥.

وهو سكوتا وانكفافا[١].

أمّا (غير) و(بعض) و(جزء)، فقد قال العليمي : " قال الدنوشري : تعريفهم النّكِرة بما ذكر لا يشمل مالاتدخل عليه (أل) لتوغله في الإبهام، نحو، (غير)، فإنّهم صرَّحوا بأنَّ (أل) لا تدخل عليه، قال الحريري : ولا تقل في (غير) : جاء الغير، فليس في تعريفها من فائدة، فآلة التعريف عنها حائدة، وكذا لا يشمل نحو : (بعض) و(جزء) فإنَّ (أل) لا تدخل عليه "[٢].

وقد ردّ الصبّان على ذلك بأنَّ الأسماء المتوغلة في الإبهام واقعة موقع ما يقبل (أل) كإنسان، ولا أدري كيف يقدِّر ذلك[٣].

وأمَّا من قال بخروج أسماء الفاعلين والمفعولين من حدّ النّكرة؛ لأنَّ (أل) الداخلة عليها موصولة، فيجاب عن ذلك بأمرين:

أحدهما : أنَّ أسماء الفاعلين والمفعولين واقعة موقعَ ذاتٍ وقع منها الحدث، والذات تقبل (أل) المؤثرة للتعريف.

وثانيهما : أنَّ أسماء الفاعلين والمفعولين تقبل (أل) المؤثرة في بعض الأحوال، وذلك إذا أريد بها المُضِيُّ، فهي تقبل (أل) المؤثرة في الجملة[٤].

وخرج بقولهم : (المؤثرة) غير المؤثرة، نحو : الحارث والعبّاس،

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش :٨٨/٥، وشرح ألفية ابن معطٍ للموصلي:٦٢٩/١، وشرح التصريح ٩١/١ - ٩٢. وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٠٤/١ - ١٠٥.

(٢) انظر حاشية العليمي مع شرح التصريح : ٩١/١.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٠٤/١.

(٤) انظر حاشية العليمي مع شرح التصريح: ٩١/١-٩٢.

والضحَّاك، فإنَّ (أل) الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف؛ لأنَّها معارف بالعلميّة، وإنّما دخلت عليها (أل) للمح الأصل[١].

وأمَّا قول الشّاعر :

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو عَنْ أَسِيْرِها[٢].

فضرورة[٣]

وذكر الموصليُّ أنّه إنّما صحَّ الزيد وزيدكم بعد تأويله بواحد نكرة[٤].

ثانياً : قبول الاسم لـ (رُبّ) نحو : رُبَّ رجل قد فاز ، وربّ غلام قد نجا؛ إذ لا تعمل مباشرةً إلا في النّكرة[٥]. ومن ذلك قول حسّان:

رُبَّ حِلْمٍ أَضَاعَه عَدمُ المـــا ... لِ وجَهْلٍ غَطّى عليه النَّعِيمُ[٦].

وكقول الشّاعر :

رُبَّ مأمُولٍ وراجٍ أمـــلاً ... قد ثناه الدّهْرُ عن ذاك الأمل[٧]

---

(١) انظرشرح التصريح: ١/٩٤.

(٢) من الرجز ، تمامه: حرّاس أبوابٍ على قصورها، ونسب إلى أبي النجم في شرح المفصل: ١/٤٤، وانظر المقتضب:٤/٤٩، وسر صناعة الإعراب:١/٣٦٦، والمنصف :٣/١٣٤، والإنصاف: ١/٣١٧،، ومغنى اللبيب : ١/٥٢، وهمع الهوامع : ١/٨٠.

(٣) سيأتى بيان ذلك ص١٣٠.

(٤) شرح ألفية ابن معطٍ للموصلي : ١/٦٢٩.

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٥/٨٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٥٠٣، وشرح التسهيل لابن مالك :٣/١٧٤.

(٦) من الخفيف، وانظر شرح ديوانه ص٤٣١، والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: ١٧٧/٣.

(٧) من الرمل، انظر : شرح التسهيل: ٣/١٧٧.

وقد تدخل (رُبَّ) على الضّمير نحو : رُبَّه رجلا، واشترط جمهور النُّحاة في هذا الضّمير الإفراد والتذكير، تقول: رُبَّه رجلا، ورُبّه رجلين، ورُبّه رجالاً. ورُبّه نسوةً، وأجاز الكوفيون: ربّهما رجلين، وربّهم رجالاً، وربّها امرأة.

وإنّما دخلت (رُبّ) على هذا الضّمير – مع أنّها مختصة بالنّكرات – لأنّ إبهامه بسبب عدم تقدم مرجعه، مع احتياجه إلى ما يفسّره ويبيّنه جعله شبيها بالنّكرة، ولذلك لابُدّ أن يكون مابعد الضّمير نكرة منصوبة على التمييز، مطابقة لما يقصده المتكلم من إفراد وتذكير وغيرهما، لتزيلَ الإبهامَ الناشئَ من عدم تقدم مرجع ذلك الضّمير، وتكون هذه النّكرة مرجعاً تبينه وتوضح المقصودَ منه[1].

ومن دخول (رُبّ) على الضّمير قول الشّاعر :

رُبّه فِتيةً دَعَوْتُ إلى ما ... يُوْرِثُ المجْدَ دائماً فَأَجَابُوا[2].

وقد ذهب جماعة من النُّحاة كالفارسيّ، وابن يعيش وغيرهما إلى أنّ الضّمير معرفة، لأنّ المضمرات لا تنفكُّ عن التّعريف، ولذلك لا يوصف كما لا يوصف سائر المضمرات، وإنّما هو في حكم المنكور ؛ لأنّ المعنى يَئُولُ إلى النّكرة، إذ ليس هناك مضمر مذكور تقصده، وهو المفهوم من كلام سيبويه[3]. ولذلك جعل ابن مالك دخول (رُبَّ) على الضّمير نادراً حيث قال:

---

(١) انظر الإيضاح العضدي للفارسي: ١/٢٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٢٧-٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/١٨٤، والنحو الوافي: ١/٢٥٩.

(٢) من الخفيف والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: ٣/١٨٤، ومغني اللبيب: ٢/٨٧٤، وشرح التصريح على التوضيح : ٢/٤، وهمع الهوامع : ٢/٢٧.

(٣) انظر الكتاب : ٢/٥٤ – ٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٢٨، وشرح التصريح: ٢/٤.

وَمَا رَوَوا من نحو رُبَّه فَتَـــى　　　نَزْرٌ كَذَا كَهَا ونَحْوُهُ أَتَى[١]

ووسمه ابن يعيش بالشّذوذ[٢].

وذهب الزمخشريُّ،وابن عصفور إلى أنَّ الضّمير نكرة. يقول ابن عصفور : "فلما كان الضّمير في باب (ربّ) مفسَّراً بالنَّكرة بعده، كان نكرة من كلّ وجه"[٣].

وذهب الرّضيُّ إلى أنَّ الضّمير معرفة إنْ خصصت قَبْلُ بحكم ، نحو : رُبَّ رجل كريم وأخيه، فمرجع الضّمير نكرة مخصوصة، بخلاف نحو : ربّ رجل وأخيه فالضَّمير نكرة؛ لأنَّ مرجعه نكرة غير مختصة[٤].

وقد تدخل (رُبَّ) على ما لفظه لفظ المعرفة، كما في قول الشّاعر:

يارُبَّ مثلِك في النِّسَاءِ غَرِيْرَةٍ　　　بَيْضَاء قَدْ مَتَّعْتُهـــا بِطَــلاَقِ[٥]

وقول جرير :

يارُبَّ غَابِطِنا لو كان يَطْلُبُكُم　　　لاقى مُبَاعَدَةً مِنْكُم وحِرْمانا[٦]

---

(١) ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ص ٥٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٨٧/٥.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٥٠٤/١، والمفصل للزمخشري: ص ١٣٤.

(٤) شرح الكافية للرضي: ١٢٨/٢.

(٥) من الكامل. والبيت من شواهد الكتاب ونسبه لأبي محجن الثقفي ولم أجده في ديوانه، الكتاب: ٤٢٧/١، ٢٨٦/٢، والمقتضب: ٢٨٩/٤، وسر صناعة الإعراب: ٤٥٧/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٠٤/١.

(٦) من البسيط ، ديوانه ص ٤٩٢، وانظر الكتاب: ٤٢٧/١، والمقتضب:١٥٠/٤، وأوضح المسالك :٩٠/٣، وشرح الأشموني على الألفية: ٤٩٠/١، وهمع الهوامع :٤٧/٢.

فدخلت على المضاف؛ لأنّ إضافته غير محضة، فلفظه لفظ المعرفة غير أنّه نكرة، ولذلك دخلت عليه (رُبّ)[١].

وأمّا قول الشّاعر :

رُبّما الجامِلُ المؤبّلُ فيهم   وعَنَاجِيْجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[٢].

فقد ذكر ابن عصفور أنّ هناك من استدلّ به على أنّ (رُبّ) تجرّ الاسمَ المعرَّفَ بالألف واللام، نحو : رُبّ الرّجُل، والبيت فيه روايتان:

الأولى: برفع (الجامل) وخرّجها الفارسيُّ على أن تكون (ما) في موضع اسم نكرة مخفوض بـ (رُبّ) و (الجامل) : خبر مبتدأ مضمر ، والجملة في موضع الصّلة، كأنّه قال: رُبّ شيء هو الجامل المؤبّل[٣].

وأنكر ابنُ مالك ذلك عن الفارسي، وخرّجها على أنّ (ما) زائدة كافّة عن العمل، هيّأت (رُبّ) للدخول على الجملة الاسمية، ويكون (الجامل) مبتدأ ، و(فيهم) الخبر[٤].

والثانية : بخفض (الجامل) قال ابن عصفور : " وإن صَحَّت الروايةُ بخفض الجامل، كان الجامل مخفوضا بـ (رُبَّ) على تقدير زيادتها[٥]، كأنّه قال: رُبَّما

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١/٥٠٤، وشرح الأشموني على الألفية: ١/٤٩٠.

(٢) من الخفيف لأبي دؤاد الإيادي، ديوانه ص ٣١٦، البيت من شواهد شرح المفصل لابن يعيش: ٨/٢٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٥٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/١٧٤، وشرح الأشموني على الألفية: ١/٤٧٩، وهمع الهوامع : ٢/٢٦.

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٥٠٥، وشرح الأشموني على الألفية: ١/٤٨١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ٣/١٧٤.

(٥) أي : زيادة الألف واللام.

جاملٍ، فيكون مثل قولهم : إنّي لأمرُّ بالرَّجُلِ مثلِك فأكرِمه، أي : برجلٍ مثلِك"[١].

ومن علامات النَّكِرَة دخول (كم) العاملة لفظاً على الاسم ، لأنَّ ما تدخُل عليه مُمَيَّز، والمُمَيَّزُ لايكون إلا نكرةً. ومنها دخول (من) للاستغراق بعد النفي، نحو: ماله من درهم. ومنها دخول (كلّ) للاستغراق، نحو : كلّ رجلٍ مخلص؛ لأنّه إذا وقع بعد (كُلّ) مفردٌ وأريد به عموم الأشخاص لا يكون إلا نكرة، بخلاف الجمع. ومنها أن يقع الاسم اسما لـ (لا) النافية للجنس، نحو : لا طالب في الكلية. ومنها أن يجري الاسم وصفاً على النَّكرة، نحو قوله تعالى ﴿هذا عَارِضٌ مُمْطِرُنا﴾[٢]. وذكر ابن السرَّاج أنَّ من علاماتها أن يثنّى الاسم ويجمع بلفظه،من غير إدخال ألف ولام عليه[٣].

وقد يطرأ على النَّكرة اختصاصٌ عارض، كما هو الحال في (شمس) و(قمر)، (فشمس) وضعت لكلٍّ ماكان على هذا الشَّكل، ولكنّها اختصَّت بهذا الموجود من حيث لم يوجد مثلها، وكذا (قمر)، ولو كان (شمس) و(قمر) قد وضعا لهذين الموجودين باختصاص بدون شياع لما صحَّ دخول (أل) عليهما، كما لاتدخل على الأسماء الأعلام، فدخول (أل) دليل على تنكيرهما. ولذلك تجمع في نحو قول العرب: (كأنّه شعاع شموس)، و(وجوههم كالأقمار)، فنسبوا إليها التعدُّدَ باعتبار تجدّدِ الشّمسِ كُلَّ يوم، والقمر كلَّ شهر، كأنَّ أفرادها تعددت ، وإن كانت حقيقتُها واحدة[٤].

قال عباس حسن : " على الرَّغم من أنَّ النُّحاة ارتضوا هذه العلامة[٥]، فإنَّ

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:١/٥٠٥.
(٢) الأحقاف : ٢٤.
(٣) الأصول في النحو لابن السرَّاج : ١٤٨/١، وشرح ألفية ابن معطٍ للموصلي :٦٢٩/١-٦٣٠.
(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع :٣٠١/١.
(٥) يعني : قبول (أل).

المحققين منهم انتهوا بعد مناقشات طويلة إلى أنّها ليست صالحةً أحياناً لتحقيق الغرض منها، وبأنّ العلامة الوافية بالغرض هي استقصاء المعارف، وما يكون خارجاً من دائرتها فهو النّكرة حقاً ؛ لأنّ الوصول إلى النّكرة من غير هذا الطريق غيرُ مضمون فوق مافيه من عسر وتكلُّف "[١].

وهو بهذا يؤيد منهجَ ابن مالك في تحديد مفهوم النّكرةِ كما سبق.

وبعضُ النّكرات أنكرُ من بعض ، ولذلك يرى النُّحاة أنّ أنكر النّكرات مذكور،ثم محدث،ثم جوهر،ثم جسم،ثم نامٍ،ثم حيوان،ثم إنسان،ثم رجل،ثم عالم[٢]. وهناك من يرى غير ذلك[٣].

وقد أنكر ابنُ عصفورٍ على الزّجّاجي قوله : " إنّ أنكر النّكرات شيء،ثم جوهر،ثم جسم،ثم حيوان،ثم إنسان،ثم رجل"[٤].

قال ابنُ عصفور : " وهذا التدرُّج الذي درج عليه أبو القاسم غيرُ صحيحٍ؛ لأنّ الحيوان لا يلي الجسم، ألا ترى أنّه يجوز أن يُقَسَّمَ أولا إلى نامٍ وغيرِ نامٍ ... والصحيح أن تقول: كُلُّ نكرةٍ يدخل غيرها تحتها، ولا تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النّكرات"[٥].

---

(١) النحو الوافي لعباس حسن : ٢١٠/١ رقم (٢) من الحاشية.
(٢) انظر شرح الأشموني على الألفية : ٦٨/١.
(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨٨/٥.
(٤) كتاب الجمل في النحو للزجاجي: ١٧٨.
(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٣٥/٢.

المبحث الثانى

" المعرفـــة "

المعرِفةُ في اللُّغة مصدرٌ من مصادر (عَرَفَ) يقـال: عَـرَفَ الأمـرَ يَعْرِفُـه مَعْرِفَـةً وعِرْفَاناً بمعنى: علمه، وذكر الزَّبيدي: عِرْفَةً وعِرِفّاناً بكسرتين مشددة الفاء.

والمعرفة والعِرفان: إدراكُ الشيء بتفكُّرٍ وتَدَبُّرٍ لأَثَرِه، فهي أخـصُّ مـن العلـم، ويضادّه الإنكار.

والعُرْفُ : عُرْفُ الفَرَسِ، سُمِّي بذلك لتتابع الشعر عليـه، والمَعْرَفَةُ: موضعُ العُرْفِ من الفرس، من النّاصية إلى المِنْسَجِ، وقيل: اللحم الذي يَنْبُتُ عليه العُرف.

والعَرْفُ: الرائحةُ طيبةً كانت أو منتنةً. والعِرْفَةُ: المعرفة.

والتَعْرِيفُ: ضِدُّ التنكير، وبه فُسِّر قولُـه تعـالى ﴿ عَـرَّفَ بَعْضَـهُ وأَعْـرَضَ عَـنْ بَعْضٍ﴾[١] على قراءة من قرأ بالتشديد، وهـي قـراءةُ حمـزةَ،ونـافعٍ،وابـنِ كثـيرٍ،وأبي عمروٍ،وابنِ عامر اليحصـبي[٢]، أمّـا مـن قـرأ بـالتخفيف فـالمعنى: غَضِـبَ مـن ذلـك وجازى عليه.

وقد جازى النّبيُّ صلّى ا لله عليه وسلم حفصةَ بطلاقِهـا، وحسّـن هـذا الوجـه الفراء، وهذه قراءة الكسائي[٣].

---

(١) التحريم : ٣.

(٢) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد: ص ٦٤٠. كتاب التبصرة في القراءات السبع لأبي محمد مكى بن أبى طالب: ص ٧٠٢، كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد القيسي: ٣٢٥/٢، النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ٣٨٨/٢.

(٣) المراجع المذكورة في هامش رقم (٢)، وكتاب الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر الأنصارى:٧٨٨/٢.

والتعريف أيضا : إنشاد الضالّة.

والتعريف: التطييب، ومن ذلك قول ا لله عز وجل ﴿ ويُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ ﴾[1] أي : طيّبها.

والتعريف: الوقوف بعرفات[2].

وهناك من يرى أنّ المعرفة اسم مصدر، وقد سبق بيان ذلك في حدّ النّكرة.

أمّا المعرفة في اصطلاح النُّحاة فقد عرَّفها كثيرٌ من النُّحاة بأنّها: مادلّ على شيء بعينه، أو الاسم الذي يقتضي بوضعه الخصوص[3].

أمّا ابن مالك فقد ذهب إلى أبعد من ذلك حيث قال: " من تعرَّض لحدِّ المعرفة عَجَزَ عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنَّ من الأسماء ماهو معرفة معنى نكرة لفظاً ، وعكسه، وماهو في استعمالهم على وجهين.

فالأوّلُ، نحو قولهم: كان ذلك عاماً أوّل، وأوّل من أمس، فإنَّ مدلول كُلِّ واحد معين لا شياع فيه، ولكنهما لم يستعملا إلا نكرتين.

والثاني، نحو قولهم للأسد: أسامة، فإنّه يجري في اللفظ مجرى حمزة في منع الصرف، والاستغناء عن الإضافة والألف واللام، وفي وصفه بالمعرفة دون النّكرة، واستحسان مجيئه مبتدأ وصاحب حال، وهو في الشّياع كأسد.

---

(١) محمد : (٦).

(٢) انظر : تهذيب اللغة للأزهري: ٢/٣٤٤-٣٤٨، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس: ٤/٢٨١-٢٨٢، ولسان العرب لابن منظور: ٩/٢٣٦-٢٤٣، وتاج العروس للزبيدي: ٢٤/١٣٣ - ١٥٣.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥١/٨٥، والكافية في النحو لابن الحاجب:ص ١٦٥، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع :٣٠١/١، وشرح ألفية ابن معطٍ للموصلي: ١/٦٣١.

والثالث: كواحد أُمّة وعبد بَطْنِه، فإنَّ بعض العرب يجريهما معرفتين بمقتضى الإضافة، وبعض العرب يجعلهما نكرتين، ويدخل عليهما (رُبَّ) وينصبهما على الحال، ذكر ذلك أبو علي، ومثلهما في إعطاء حكم المعرفة تارة وحكم النّكرة أخرى ذو الألف واللام الجنسيتين، فإنّه من قبل اللفظ معرفة، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة، فلذلك يجوز أنْ يُوْصَفَ بمعرفةٍ اعتباراً بلفظِهِ، وهو الأكثر، ويجوز أنْ يوصف بنكرةٍ اعتباراً بمعناه"[1].

وقد اعترض الدماميني على الأول والثاني قال الصبّان: " قال الدماميني: وهو كلام ظاهرى خالٍ عن التحقيق، أَيْ: لأنَّ الأول في الأصل مبهم، وتعيينه عارض من الوصف، فهو نكرة لفظاً ومعنى بحسب الأصل. والثاني : مدلوله عند غير النّاظم معين وهو الماهية، فهو معرفة معنىً ولفظاً، وقد عرّفَ غيرُ واحد المعرفةَ، بما وُضِعَ لشيء بعينه، ولا استدراك"[2].

أمّا الرّضيُّ، فكأنّه لم يرض بتعريف النُّحاة، أنَّ المعرفة ما وضع لشيء بعينه. فبعدَ أنْ ذكر حدَّ المعرفة عند ابن الحاجب قال: " والأصرح في رسم المعرفة أنْ يقال: ما أشير به إلى خارج مختص إشارة وضعية، فيدخل فيه جميع الضّمائر وإن عادت إلى نكرات، والمُعَرَّف باللام العهدية ، وإن كان المعهود نكرة، إذا كان المُنَكَّرُ المَعُودُ إليه، أو المعهودُ مخصوصاً قبل بحكم؛ لأنّه أشير بهما إلى خارج مخصوص، وإن كان مُنَكَّراً "[3].

ولذلك يرى الرّضيّ أنَّ الضمائر في نحو: أرجل قائم أبوه، رُبّه رجلا، وبئس رجلاً ، ورُبَّ رجلٍ وأخيه نكرات، لأنَّ مرجع الضّمير غيرُ مختصٌ،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١/١١٥ - ١١٦.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١٠٦.

(٣) شرح الكافية للرضي: ١٢٨/٢، وانظر البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٣١١/١.

بخلاف، نحو : رُبَّ رجلٍ كريمٍ وأخيه، وكُلّ شاة سوداء وسخلتها بدرهم، فالضمير معرفة؛ لأنّه عاد إلى نكرة مختصّة[١].

وقد يطرأ على المعرفة اشتراك عارض، فتحتاج إلى مايزيل ذلك الاشتراك، ألا ترى أنَّ محمّداً لم يوضع ليكون فاصلاً لذلك الشخص دون غيره، وإنّما وُضِعَ ليقعَ على ذلك الشخص بعينه، وقد يأتي من يُسَمّى محمّداً ، ويَقْصِدُ به من وَضَعَه الاختصاصَ أيضاً، فيقع الاشتراك، فتقول: محمّد المدينة، ومحمّد العاصمة، ومحمّدنا، ومحمّدكم...[٢].

أنواع المعرفة :

تباينت أقوالُ النُّحاة في أنواع المعرفة، وأكثرهم يجعلها خمسةَ أقسام[٣]:

١ – الضّمير : وأمكنها في التعريف ضميرُ المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم ضمير الغائب.

٢ – العلم : وأقوى الأعلام أسماءُ الأماكن لقلّةِ الاشتراك فيها، ثم أسماء النّاسِ، ثم أسماء الأجناس.

٣ – المبهمات وتشمل:

أ – أسماء الإشارة: وأَعْرَفُها ماكان للقريب، ثم للوسط، ثم للبعيد.

---

(١) شرح الكافية للرضي: ١٢٨/٢، وانظر البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٣١١/١.

(٢) انظر ص ١٣٠.

(٣) انظر الكتاب : ٥/٢، والمقتضب : ٢٧٦/٤، والأصول لابن السرَّاج: ١٤٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٥/٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٣٥/٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع: ٣٠١/١ وشرح ألفية ابن معطٍ للموصلي: ٦٣١/١.

ب – والموصول: وأعرفه ماكان مختصاً،ثم ماكان مشتركاً ، ويرى الصبّان أنَّ أعرفَ كُلٍّ منهما ماكان معهوداً معيّنا، ثم ماكان للاستغراق، ثم ماكان للجنس، لمجيء الموصول للثلاثة، كما في (أل) والإضافة[١].

وحينما ذكر سيبويه المبهمَ، لم يذكر الموصول، وإنّما اقتصر على اسم الإشارة، وكذا فعل المبرِّد،وابن السرَّاج،والزجاجيّ، وابن أبي الربيع[٢].

وعدّ ابن معطٍ،وابن مالك،والرّضيّ،والأشموني، والأزهري وغيرُهم الموصولَ من المبهمات، يقول ابنُ معطٍ.

فالمُبْهَمُ الموصولُ والإشارةُ شَرَطْتُ في كِلِيْهِما انحصَارَه[٣]

قال الأزهري: " الرابع : الموصول بناء على أنّ تعريفَه بالعهد الذي في الصِّلة، لا بـ (أل) ملفوظة كالذي أو مقدرة كـ (من)[٤]. وذلك أنَّ الموصول إذا قيل : إنَّ تعريفه بـ (أل) فهو من قبيل المعرّف بالأداة.

ومذهب جمهور النُّحاة أنَّ تعريفَ الموصول بصلته ، و(أل) في الذي وأخواتها ممّافيه (أل) زائدة لازمة ، وقد استدلّ النُّحاة على زيادتها بأمرين:

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١٠٧.

(٢) انظر الكتاب : ٢/٥، والمقتضب : ٤/٢٧٧، والأصول لابن السرَّاج:١/١٤٩، والجمل للزجاجي: ص ١٧٨، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : ١/٣٠٨.

(٣) شرح ألفية ابن معطٍ للموصلي: ١/٦٨٣، وانظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/١١٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/١٣٠،وشرح التصريح: ١/٩٤،وشرح الأشمونى على الألفية: ١/٦٨.

(٤) شرح التصريح: ١/٩٤.

أحدهما : أنَّ الألف واللام في الموصولات لازمة، ولام التعريف لا نعرفها لازمة، بل يجوز إسقاطها، كما في السوق والرّجل والغلام، قال ابن يعيش: " ولم نجدهم قالوا: لذ، كما قالوا : غلام، فلمّا خالفت ماعليه نظائرها دلّ على أنّها زائدة لغير معنى التعريف، كما يزاد غيرها من الحروف"[١].

ولعل حُكْمَ النُّحاة بأنَّ (أل) لا تحذف من (الذي) وأخواتها مبنيٌّ على أكثر لغة العرب، فقد أورد ابن مالك حذفها، فقال : " وقد قيل : لذي ولذان ولذين ولتي ولاتي "[٢]

وثانيهما : أنَّ بعض الأسماء الموصولة مُعَرّاةٌ من الألف واللام نحو (من) و (ما) وهي معرفة، كما في قولك : ضربت من قام، وأخذت ما اكتسبت، فتعريفها بصلتها، وإذا ثبت أنَّ الصِّلة مُعَرِّفَةٌ لم تكن الألف واللام مُعَرِّفة فيما دخلت عليه من الموصولات؛ لأنَّ الاسم لا يتعرّف من جهتين مختلفتين[٣].

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنَّ الموصولات تعرّفت بالألف واللام، واستدلّ على ذلك بأنّ التعريف لم يثبت إلا بالألف واللام أو بالإضافة، ولم يثبت بغير هذين الشيئين تعريف، أمّا ماليس فيه ألف ولام نحو (من) و (ما) فهو في معنى ما فيه الألف واللام، نحو (سَحَر) إذا أردت به اليوم بعينه، ألا ترى أنّه معرفة بدليل منعه من الصرف، وليس فيه ألف ولام إلا أنّه معدول عنهما. وما كان مضافاً نحو

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ١٤١.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٨٩.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣/١٤٠-١٤١ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : ١/ ٣١١ ، وشرح ألفية ابن معطٍ للموصلي : ١/٦٩٠، وشرح التصريح: ١/ ١٥١، وهمع الهوامع : ١/٨٠ ، وشرح الأشمونى على الألفية : ١ / ١٣٩.

(أيّ) الموصولة فتعريفه بالإضافة[١]. وسيأتي لهذه المسألة مزيد من الإيضاح[٢].

يقول الرّضيُّ : " فإنّ قيل : إنّ الجملَ نكراتٌ، فكيف تُعَرِّفُ الموصولات وتخصّصها؟ قلت : لا نسلّم تنكير الجمل – كما تقدم في باب الوصف – ولو سلّمنا أيضا فالمُخَصِّصُ في الحقيقة تقييدُ الموصولِ بالصِّلة، كما أنَّ (رجلاً) و (طويلا) لا تخصيص في كلٍّ واحد منهما على الانفراد، وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف، فالمقصود أنَّ تقييد الشيء بشيء تَخَصُّص، وإن كان المقيَّدُ به غيرَ خاصٍّ وحده.

وقال بعضهم : إنّما كانت الصِّلة مُعَرِّفة ، لأجل ضميرها الذي هو معرفة، وفيه نظر، فإن قصدوا بذلك أنّها صارت معرفة بسبب الضّمير، فَعَرَّفت الموصولَ لم يجز؛ لأنّ الجملةَ التي فيها ضميرٌ عندَهم نكرةٌ أيضا، وإن قصدوا أنّه لولا الضّمير لم تَكُنِ الصِّلة مُخَصِّصَةً للموصول؛ لأنّها لم يكن لها به إذن تعلقٌ بوجه، نحو : الذي ضرب عمرو ، فصحيح "[٣].

فإنّ قيل : إذا كان الموصولُ يتعرّفُ بالجملة بعدَه، فهلاّ تعرَّفت النّكِرةُ الموصوفةُ بها في نحو : جاءَني رجل ضربته؟

فالجواب : أنَّ الموصولاتِ معارفُ وضعا؛ لأنَّ وضعها أنْ يطلِقَها المتكلمُ على المعلوم عند المخاطب، فالتعريف هو الإشارة إلى علم المخاطب بمدلول اللفظ، كما أنَّ الموصولاتِ مفتقرةٌ دائماً إلى جملة بعدَها، توضِّحُ وتبيّنُ المرادَ منها، بخلاف النّكرة، ولذلك إذا قلت: لقيت مَنْ ضربتُه، وكانت (من) موصولة، فالمعنى:لقيت

---

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/١٣٥ – ١٣٦، وهمع الهوامع:١/٥٥.
(٢) انظر ص ١٠٦.
(٣) شرح الكافية للرضي: ٢/٣٦.

الإنسان المعهود بكونه مضروبا لك، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها، بخلاف لو قلت : لقيت من ضربته وجعلت (من) موصوفة، فالمعنى: لقيت إنساناً مضروبا لك فإنّه وإن حَصَلَ لقولك : إنساناً ، تخصيص إلا أنّه ليس تخصيصاً وضعياً كما في الموصول. ولذلك يقول الرّضيُّ: " والفرق بين المعرفة والنّكِرَةِ المُخَصَّصَة، أنَّ تخصيصَ المعرفةِ وضعيٌّ، وهو المراد بالتعريف عندهم، وليس المرادُ به مطلقَ التخصيص، ألا ترى أنّك قد تُخَصِّصُ النّكِرةَ بوصف لا يشاركُها فيه شيء مع أنّها لا تُسَمّى بذلك معرفة، لكونه غير وضعي، كما تقول: رأيت اليوم رجلاً سلّم عليك اليوم وحده قبل كُلِّ أحد. وكذا قولك : إني أعْبُدُ إلهاً خلق السمواتِ والأرضَ، ونحو ذلك"[1].

٤ – المحلّى بـ (أل) مذكّرا كان أم مؤنثاً نحو : الغلام والمرأة، وأعرف ماعُرِّف بالألف واللام ما كانتا فيه للحضور، ثم ما كانتا فيه للعهد في شخص، ثم للعهد في جنس، وأسماء الأجناس لا يُعْرَف تعريفها من تنكيرها إلا بالاستقراء ، وذكر الصبّان أنَّ أعرفه ماكان للعهد، ثم ماكان للاستغراق، ثم ماكان للجنس[2].

٥ – المضاف إلى أحد هذه المعارف، نحو : غلامي، ابني، غلام زيد ، غلام هذا الرّجل، غلام الذي ذهب.

وقد ذكر النُّحاة أنَّ المضاف يتعرَّف بالمضاف إليه إذا كان معرفة إلا في الأحوال التالية[3]:

---

(١) شرح الكافية للرضي: ٣٦/٢، وانظر شرح التسهيل لابن مالك: ١٨٦/١.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني :١٠٧/١.

(٣) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : ٣١١/١.

أ – في نحو : رُبَّ رجلٍ وأخيه ؛ لأنَّ (رُبَّ) لا تخفض إلا النّكرات، وقد سبق بيان ذلك.

ب – في نحو: "كُلُّ شاةٍ وسخلتِها بدرهم" على خفض (وسخلتها) لأنَّ كلاً لا تخفض إلا النّكرات، ويصحُّ (وسخلتُها) بالرّفع ، فيكون معرفة وهو الأكثر والقياس[١].

ج – في نحو : لا رجلَ وأخاه في الدار؛ لأنَّ (لا) لا تنصب إلا النّكرات[٢].

د – في نحو قول الشّاعر :

أيُّ فَتىَ هَيْجَاءَ أَنتَ وجَارِها[٣].

فهذا لا يكون إلا نكرة ، لأنَّ (أيّا) لا تخفض إلا النّكرات.

هـ – في نحو : هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعان[٤]، من رفع الرّاتعين جعل فصيلها نكرةً؛ لأنَّ المعرفة لا توصف بالنّكرة. ومن جعل (فصيلها) معرفة قال: هذه ناقة وفصيلها راتعين بالنّصب على الحال، وهو الأكثر.

و – اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال، نحو: محمّدٌ ضارب الرّجل الآن أو غداً.

ز – الصِّفة المشبّهة باسم الفاعل، نحو : مُحمَّدٌ حَسَنُ الوَجْهِ.

---

(١) الكتاب : ٨٢/٢.

(٢) الكتاب : ٣٠٠/٢.

(٣) الشطر من الطويل، وهو من شواهد الكتاب: ٥٥/٢، والبسيط لابن أبي الربيع : ٣١٢/١ وتمامه :

إذا ما رجال بالرجال استقلّت.

(٤) الكتاب : ٨٢/٢.

ح – ما كان نحو – مثلك وغيرك وشبهك.

ط – وذكر ابن أبي الربيع أنَّ المضاف لا يتعرَّف بالمضاف إليه في أفعل من نحو قولهم : مررت برجلٍ أفضل الناس، وهو بذلك يخالف مذهب سيبويه،وجمهور النُّحاة حيث يرون أنَّ إضافة أفعل التفضيل محضة[١].

وقد ذكر ابن أبي الربيع،وأبو حيان أنّك إذا قصدت التعريف في الأربعة الأخيرة، فإنّ المضاف يتعرَّف بالمُضَافِ إليه عدا الصِّفة المشبّهة[٢].

ي – إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه على رأي ابن برهان،وابن الطراوة،خلافاً لمذهب جمهور النُّحاة[٣].

وهناك من جعل أقسام المعرفة ستّةً، كابن مالك،والأشموني حيث قسّما المبهمات إلى قسمين منفصلين:إشارة،وموصول[٤]. وجعل السيوطيّ،والأزهري، وعبّاس حسن المعارف سبعة أنواع بإضافة المنادى المُنَكَّرِ المقصود، مثل : يارجلُ، بناء على أنَّ تعريفه بالقصد والإشارة إليه[٥]، وهو ما اختاره ابن مالك ونسبه إلى سيبويه[٦]، بخلاف من يرى أنَّ تعريفه بحرف تعريف منويّ كما ذكر أبوحيّان[٧].

---

(١)(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : ٣١٢/١. وارتشاف الضرب لأبي حيان: ٥٠٥/٢، وهمع الهوامع : ٤٧/٢.

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان : ٥٠٥/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ١١٦/١، وشرح الأشموني على الألفية : ٦٨/١.

(٥) وشرح التصريح: ٩٤/١، همع الهوامع : ٥٥/١ ، والنحو الوافي لعباس حسن : ٢١١/١.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك : ١١٦/١.

(٧) ارتشاف الضرب لأبي حيّان : ٤٦٠/١.

وزاد ابن كيسان (من) و (ما) الاستفهاميتين، واستدلّ على ذلك بتعريف جوابهما في نحو : من أنت ؟ فيقال : زيد، وقولك : ما دعاك إلى هنا ؟ فيقال: لقاؤك، ومذهب الجمهور أنّهما نكرتان؛ لأنّ الأصل التنكير مالم تقم حجّة على خلافه، ولأنّهما قائمان مقام : أي إنسان وأي شيء ، و(إنسان) و(شيء) نكرتان بدليل قبول (أل) فوجب تنكير ما قام مقامهما ، واستدلاله بتعريف الجواب ليس بلازم؛ إذ يصِحُّ أن تقول في الأول : رجل من بني فلان، وفي الثاني : أمر مهم[١].

وهذه المعارف بعضها أعرف من بعض خلافاً لأبي محمد بن حزم، حيث يرى أنّ المعارف لا تتفاوت ، وكُلُّها متساوية[٢].

فأعرف المعارف اسم الجلالة (الله) ثم ضميره، وقد ذكر ابن حمدون في حاشيته أنّ ابن جني رأى سيبويه في المنام، فقال: ما فعل الله بك ؟ قال: غفر لي بقولي: أعرف المعارف الضّمير بعد اسم الجلالة، قال ابن حمدون: " وليس المراد أنّ الله جَلَّ جلاله لم يقبل من سيبويه إلا هذا العمل، بل غفر له بسببه"[٣].

وقد اختلف النُّحاة في أعرف المعارف بعد اسم الجلالة وضميره، فذهب سيبويه والجمهور إلى أنّ أعرف المعارف الضّمير، ثم العلم، ثم المبهم، ثم المعرّف

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/١١٩، وشرح التصريح: ١/٩٢، وهمع الهوامع: ١/٥٥، وشرح الأشموني على الألفية : ١/٦٧ .

(٢) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيّان : ١/٤٥٩، وهمع الهوامع : ١/٥٥.

(٣) حاشية ابن حمدون على شرح المكودي: ١/٥١، وانظر : الكواكب الدرية للأهدل: ١/٥٣.

بالأداة، ثم المضاف[١]، في رتبة المضاف إليه مطلقاً عند النّاظم[٢] ونسبه السُّيوطيُّ إلى ابن طاهر،وابن خروف.[٣] وهو الظّاهر من مذهب الزّمخشريّ،وابن يعيش: قال الزّمخشرى: " وأمّا المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه "[٤] قال الشّارح: " فما أضيف إلى المضمر أعرف ممّا أضيف إلى العلم"[٥].

وهناك من يرى أنَّ المضاف في رتبة المضاف إليه ماعدا المضاف إلى الضّمير فإنّه في رتبة العلم، ونُسِبَ إلى سيبويه،والأندلسيين[٦]. والمبرِّد يرى أنَّ ما أضيف إلى أحد هذه المعارف فهو أقلُّ منه تعريفاً، قياساً على المضمر، ورجَّحَ مذهبَه الصَّبَّانُ حيث قال : " والأظهر عندي أنَّ المضافَ دون المضاف إليه مطلقاً كما ذهب إليه المبرِّد لاكتسابه التعريف منه، وأنَّ قولَهم في علَّةِ استثناء الضّمير أنَّ الصِّفة لا تكون أعرف ممنوع؛ لأنّه إذا كان المقصود من الصّفة إيضاحَ الموصوف، فأيّ مانعٍ من كونها أعرفَ، لا يقال: المانع أنَّ التابع لا يُفَضَّلُ على المتبوع؛ لأنّا نقول هذا منقوض بجواز إبدال المعرفة من النّكرة ... ثم رأيت الفارضي في باب النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النّعت أعرفَ من المنعوت، وذكر أنَّ اشتراط كونه دونه أو مساويه مذهب الأكثر، ورأيت الشّارح أيضا في باب النّعت نقل جوازَ ذلك عن الفرّاء،والشلوبين،وأنَّ النّاظم رجَّحه "[٧].

---

(١) الكتاب : ٢/٥ - ٩ ، والمقتضب : ٤/٢٨٠ - ٢٨٥، والمفصل للزمخشرى ص وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/١٣٥ - ١٣٦، وهمع الهوامع :١/٥٥.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ١/١١٧، وشرح الأشموني على الألفية: ١/٦٩.
(٣) همع الهوامع : ١/٥٦.
(٤) المفصل للزمخشري : ص ١٩٧.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش : ٥/٨٧.
(٦) شرح التصريح : ١/٩٥، وهمع الهوامع : ١/٥٦.
(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١/١٠٧.

ولم يرض بذلك ابن عصفور ؛ لأنّه قد جاء وصف المضاف إلى مافيه الألف واللام بما فيه الألف واللام كما في قول الشّاعر:

يَمُرُّ كَخُذْرُوفِ الوَلِيْدِ المُثَقَّبِ[١]

والنعت لا يكون إلا مساوياً للمنعوت أو أقلّ منه تعريفاً، فلو كان ما أضيف إلى الألف واللام أقلَّ تعريفا مّما فيه الألف واللام لَمَا جاز هذا[٢].

وقيل : أعرفها العلم، ونُسِب إلى الكوفيين، والصيمريّ، والسيرافيّ، ونُسِب أيضا إلى سيبويه، ورجَّحه ابن معطٍ، وأبوحيّان، واحتجوا بأنَّ العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنّما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها، والمضمر يصلح لكُل مذكور فلا يصلح لشيء بعينه[٣].

وذكر ابن مالك أنَّ العلم مقدَّم على ضمير الغائب[٤]. قال أبو حيّان : " ولا نعلم أحداً فصّل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك"[٥].

وقيل : أعرفها اسم الإشارة، ونَسَبَ ابن يعيش، وأبوحيّان،والسيوطيّ هذا الرأي إلى ابن السرَّاج قال ابن يعيش: " واحتج بأنَّ اسم الإشارة يتعرَّف بشيئين بالعين والقلب، وغيره يتعرّف بالقلب لا غير، وهو ضعيف؛ لأنَّ التعريف أمرٌ راجع إلى المخاطب دون المتكلم، وما ذكره يرجع إلى معرفة المتكلم، وأمَّا المخاطب فلا

---

(١) من شواهد ابن عصفور على شرحه للجمل : ١٣٧/٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١٣٧/٢.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٨٧/٥، وشرح ألفية ابن معطٍ للموصلي: ٦٣٢/١، وارتشاف الضرب لأبي حيان: ٤٥٩/١ - ٤٦٠، وهمع الهوامع :٥٥/١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ١١٦/١.

(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيان :٤٦١/١.

علم له بما في نفس المتكلم"[١].

ولم أتمكن من الوقوف على هذا الرأي عند ابن السراج غير أنّه حينما عدّ المعارف ذكر الضّمير في أولها، ثم المبهم، ثم العلم، وحينما ذكر وصف المعارف أبان أنّ الضّمير لا يوصف به، ولعلّ ذلك بناء على أنّه أخصُّ المعارف كما هو مذهب سيبويه،والمبرِّد[٢].

ومن هنا فقد يكون هدف النُّحاة أنّ ابن السراج يقدِّم الإشارةَ على العلم وليس على الضّمير، وقد نسب ابن عصفور هذا الرأي – أعني:تقديم الإشارة على العلم – إلى الفراء، ونسبه ابن مالك إلى الكوفيين، وذكرا أنّهما استدلا بأنّ تعريف الإشارة بالقلب والعين، وتعريف العلم بالقلب فقط، وتعريف من جهتين أقوى من تعريف من جهة، وبأنّ اسمَ الإشارة ملازمٌ للتعريف بخلاف العلم، وردّ ابن مالك بأنّ لزوم الشيء لايوجب له مزيّة، فالإضافة يتعرَّف بها الاسم مع عدم لزومها له، وقد تلزم الاسم ولا يتعرَّف بها كما في (غيرك)، والمعتبر في كون المعرفة معرفة الدِّلالة المانعة من الشّياع، سواء حصلت من جهة، أو من أكثر، والعلم أقلُّ شيوعاً من الإشارة[٣].

وذكر أبو حيَّان،والسيوطيّ أنّ هناك من يرى أنّ ذا الأداة أعرفُ المعارف؛ لأنّه وضع لتعريفه أداة ، وغيره لم توضع له أداة[٤].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٥/٨٧، وارتشاف الضرب لأبي حيان: ١/٤٦٠، وهمع الهوامع :١/٥٥.

(٢) انظر الأصول لابن السرَّاج : ١/١٤٩، ٢/٣١.

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/١٣٦، وشرح التسهيل لابن مالك:١/١١٧ – ١١٨.

(٤) ارتشاف الضرب لأبي حيّان : ١/ ٤٦٠، وهمع الهوامع : ١/ ٥٥.

وذكر ابن مالك أنَّ ابن كيسان يرى أنَّ صاحب الأداة أعرف من الموصول، واستدلَّ على ذلك بأنَّ الموصول جاء صفة لصاحب (أل) كما في قول ا لله عزَّ وجلَّ : ﴿ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الكِتَابَ الّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى ﴾[١] والصِّفة إمّا مساوية للموصوف وإمّا دونه، ولا قائل بالمساواة[٢]، فثبت كون (الذي) أقلّ تعريفاً من (الكتاب).

وردّ ابن مالك على ذلك بأنَّ (الذي) في الآية بدل، أو مقطوع على إضمار فعل ناصب أو مبتدأ، فإن قلت : إنَّ (الذي) صفة، فالكتاب علم بالغلبة؛ لأنَّ المعنيين بالخطاب بنو إسرائيل، وقد غلب استعمال الكتاب عندهم على التوراة، فأُلْحِقَ في عرفهم بالأعلام، فلا يلزم من وصفه بـ (الذي) جواز وصف غيره ممّا لم يُلْحَق بالأعلام[٣].

ولذلك يرى النُّحاة أنَّ صاحب (أل) المعرِّفة أبهم المعارف، وأقربها من النَّكرات، ولذلك يوصف بالنَّكرة كما في قولك : مررت بالرَّجل غيرك ومثلك وشبهك[٤].

وقيل: إنَّ الموصول وذا (أل) في مرتبة واحدة، ونُسِب لابن مالك[٥]، بل ذكر الصبّان أنّه اختيار ابن مالك قال: " اختاره الناظم ، وعلّله بأنَّ تعريفَ كُلٍّ منهما بالعهد، وهو يقتضي أنَّ الذي في مرتبة الموصول عنده هو المحلّى بـ (أل)

---

(١) الأنعام : ٩١.
(٢) سبق أن ذكرنا أنَّ الصبّان يرى أنَّ الصفة قد تكون أوضح وأعرف من الموصوف. انظر للتوضيح ص ٣٦ مما مضى.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ١/١١٨، وهمع الهوامع : ١/٥٦.
(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٥/٨٧.
(٥) ارتشاف الضرب لأبي حيّان : ١/٤٦٠.

العهدية كما أشار إليه الدماميني "[١].

وذكر الأزهريّ أنّ ابن مالك في شرح التسهيل جَعَلَ المشار به والمنادى في مرتبة واحدة، والموصول وذا الأداة في مرتبة واحدة قال: " وفي بعض نسخه ثم الأداة فجعله بعد الموصول"[٢].

وفي النسخة التي بين يديّ جعل ابنُ مالك المشارَ به والمنادى متقاربين،وجعل ذا الأداة بعد الموصول[٣].

وقد ذكر النُّحاة أنّه قد يعرض للأعلى من المعارف ما يجعله مساوياً أو أقل رتبة مما دونه، كقول من شُهِرَ باسم لا شِرْكَةَ له فيه لمن قال له: من أنت ؟ أنا فلان، فقد أصبح العلم أعلى رتبة في التعريف من ضمير المتكلم، ومن ذلك قولُ الله عزّ وجلّ ﴿ أَنَا يُوسُفُ ﴾[٤] فالبيان لم يحصل بـ (أنا) بل بالعلم بعده.

وكذا في نحو من شُهِرَ بفعل لا شِرْكَةَ فيه لمن قال له : من أنت ؟ أنا الذي فعل كذا، فقد أصبح الموصول أعلى رتبة في التعريف من ضمير المتكلم ؛ لحصول البيان بذلك[٥].

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١٠٧.
(٢) التصريح بمضمون التوضيح للأزهري : ١/٩٥.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ١/١١٦ – ١١٧.
(٤) يوسف : ٩٠.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ١/١١٧.

المبحث الثالث

حكم الجمل وأشباهها بعد المعارف والنكرات

الجملة اسمية وفعلية، وشبه الجملة ظرف وجار ومجرور، فهل الجملة معرفة أم نكرة؟

ذهب ابنُ السرَّاج،وابن يعيش،وابن مالك إلى أنَّ الجملة نكرة، يقول ابن السرَّاج: " والنَّكرة توصف بالجمل، وبالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل؛ لأنَّ كُلَّ جملة فهي نكرة، لأنَّها حديث، وإنَّما يُحَدَّث بما لا يُعْرَف "[١].

ويقول ابن يعيش : " وذلك أنَّ الجمل نكرات؛ ألا ترى أنَّها تجرى أوصافاً على النَّكرات، نحو قولك : مررت برجل أبوه زيد، ونظرت إلى غلام قام أخوه، وصفة النَّكرة نكرة، ولولا أنَّ الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة؛ لأنَّ ما تَعْرِفُ لا يُسْتَفاد"[٢]. ولذا أجاز ابن مالك أن تُنْعَت النَّكرة بالجملة، فجعل جملة (نقرؤه) صفة لـ (كتاب) من قوله تعالى ﴿ حَتَى تُنَزِّلَ عَلَينا كِتَاباً نَقْرَؤُهُ ﴾[٣]"[٤].

وذهب الرّضيّ إلى أنَّ الجملة لا نكرة ولا معرفة؛ لأنَّ التعريف والتنكير من عوارض الذّات ، والجملة ليست ذاتاً ، فكيف يعرض لها التعريف والتنكير، ولذلك يرى أنَّ مطابقة النّعت للمنعوت في التعريف والتنكير خاصة بالنّعت المفرد.

وأنكر الرّضيُّ على من يرى أنَّ الجملة نكرة؛ لأنّها حكم ، والحكم لا

---

(١) الأصول في النحو لابن السرَّاج : ٣١/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ١٤١/٣.

(٣) الإسراء : ٩٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ٣١١/٣.

يكون إلا على مجهول عند المخاطب حيث قال: " وقال بعضهم : الجملة نكرة؛ لأنّها حكم، والأحكام نكرات، أشار إلى أنَّ الحكم بشيء على شيء يجب أن يكون مجهولاً عند المخاطب؛ إذ لو كان معلوماً لوقع الكلام لغواً ، نحو : السماء فوقنا، والأرض تحتنا، وليس بشيء؛ لأنَّ معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا، بل معناه في اصطلاحهم ماذكرناه الآن، أعني: كون الذّات غير مشارٍ بها إلى خارج إشارة وضعية. ولو سلّمنا أيضا أنّ كون الشيء مجهولاً ، وكونه نكرة بمعنى واحد. قلنا : إنّ ذلك المجهول المُنَكَّرَ ليس نفسَ الخبر والصّفة حتى يجب كونهما نكرتين، بل المجهول انتساب ما تضمنّه الخبر والصّفة مضافاً إلى المحكوم عليه، كعلم زيد في جاءني زيد العالم، وزيد هو العالم، وكذا زيدية المتكلم هي المجهولة في : أنا زيد، فلا يلزم من تنكير المضمون تنكير المتضمن الذي هو نفس الخبر والصّفة، ولو لزم ذلك للزم تنكير كُلِّ خبرٍ وكلِّ نعت؛ لأنّهما حكمان، فكان يلزم بطلان نحو : جاءني زيد العالم، وأنا زيد، وجواز هذا مقطوع به "[1].

وقال أيضاً : فإنْ قيل : فإذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة، فلم جاز نعت النّكرةِ بها دون المعرفة؟

قلت: لمناسبتها للنّكرة، من حيث يصحُّ تأويلها بالنّكرة كما تقول في: قام رجل ذهب أبوه، أو أبوه ذاهب: قام رجل ذاهب أبوه، وكذا تقول في: مررت برجل أبوه زيد: إنّه بمعنى: كائن أبوه زيد، وكُلّ جملة يصحُّ وقوعُ المفرد مقامَها، فلتلك الجملة موضع من الإعراب، كخبر المبتدأ، والحال، والصِّفة، والمضاف إليه"[2].

---

(١) شرح الكافية للرضي : ١/٣٠٧.

(٢) شرح الكافية للرضي : ١/٣٠٧.

وقد ذكر العليميّ في حاشيته نقلاً عن الحريري ما يؤيد ذلك ، حيث قال: " وأمَّا الجمل والأفعال فليست نكرات، وإنْ حُكِم لها بِحُكْمِ النَّكرات، وما يوجد في عبارة بعضهم أنّها نكرات فهو تجوّز "[1].

وقد أبان العلماء كيفية إعراب الجمل بعد المعارف والنّكرات، فإذا وقعت الجملة بعد المعرفة المحضة تعرب حالاً، نحو : أقبل محمد يضحك، وأقبل خالد وجهه مشرق، وكذا شبه الجملة، نحو : أبصرت طائرتنا فوق السّحاب، وأبصرت معلمنا في وسط الزّحام، بخلاف نحو : يعجبني الزّهر عطره فوّاح؛ لأنّ (أل) الجنسية تجعل الاسم صالحاً لأنْ يكون معرفة أو نكرة، على حسب الاعتبار.

وإذا وقعت الجملة بعد نكرة محضة تعرب صفة، نحو : حضر طالب يتعلم ، وحضر معلم علمه واسع، وكذا شبه الجملة، نحو : رأيت طائراً فوق الأغصان، ورأيت عصفوراً في قفصه، بخلاف نحو : حضر طالب الجامعة يتعلم، وحضر معلم النّحو علمه واسع، ورأيت طائراً جميلا فوق الأغصان، فهذه النّكرة غير محضه، لأنّها مقيّدة، واكتسبت بهذا التقييد شيئاً من التخصيص قرّبها من المعرفة، فيصحّ أن تعرب الجملة بعدها صفة أو حالاً.

فإذا أردت أنْ تجعل الجملة صفة للمعرفة، أدخلت عليها (الذي) وأخواته ممّا فيه ألف ولام، يقول ابن يعيش : " فلمَّا كانت تجري أوصافاً على النَّكرات لتنكرها أرادوا أنْ يكون في المعارف مثل ذلك، فلم يسغ أنْ تقول: مررت بزيد أبوه كريم، وأنت تريد النعت لـ (زيد) ؛ لأنَّه قد ثبت أنَّ الجمل نكرات، والنَّكرة لا تكون وصفا للمعرفة مالم يمكن إدخال لام التعريف على الجملة؛ لأنَّ هذه اللام من خواصِّ الأسماء، والجملة لا تختصُّ بالأسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية، فجاءوا

---

(١) شرح التصريح وعليه حاشية العليمي: ١/٩١.

حينئذ بـ (الذى) متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنّكرة صفة لـ (الذي) وهو الصّفة في اللفظ ، والغرض الجملة ، كما جاءوا بـ (أيّ) متوصلين بها إلى نداء مافيه الألف واللام، فقالوا : ياأيُّها الرّجل، والمقصود نداء الرّجل و (أيّ) وصلة "[١].

ويصحُّ في شبه الجملة بعد المعرفة والنّكرة أنْ تعرب صفة أو حالاً، على تقدير متعلّقه معرفة بعد المعرفة، ولذلك يقول عباس حسن : " إذا وقع شبه الجملة بعد معرفة أو نكرة فإنّه يصلح أنْ يكون حالاً أو صفة،إلا في صورة واحدة هي أنْ تكون النّكرة محضة، فيتعين أنْ يكون بعدها صفة، ليس غير "[٢].

فقول المعربين الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النّكرات صفات ليس على إطلاقه ، يقول ابن هشام : " يقول المعربون على سبيل التقريب: الجمل بعد النّكرات صفات،وبعد المعارف أحوال، وشرح المسألة مستوفاة أنْ يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إنْ كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما، فهي محتملة لهما، وكُلُّ ذلك بشرط وجود المقتضي، وانتفاء المانع "[٣].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ١٤١/٣.
(٢) النحو الوافي لعباس حسن : ٢١٥/١.
(٣) مغنى اللبيب: ٤٢٨/٢، وانظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٠٣/١-١٠٤.

الباب الأول

(أل) دراسة تحليلية: حقيقتها – أحكامها – معانيها. ويشمل:

الفصل الأول : وقفة عند الهمزة واللام.

الفصل الثاني : أداة التعريف الهمزة وحدها . أم اللام وحدها. أم اللام والهمزة ؟

الفصل الثالث : العلاقة بين (أل) والتنوين والإضافة.

الفصل الرابع : نيابة (أل) عن الضمير.

الفصل الخامس : (أل) بين الاسمية والحرفية.

الفصل السادس : (أل) الشمسية و(أل) القمرية.

الفصل السابع : معاني (أل).

الفصل الأول

وقفة عند الهمزة واللام

تباينت آراء العلماء حول حقيقة الهمزة، أهي حرف من حروف العربية أم لا؟ وإن كانت من الحروف العربية، فما الفرقُ بينها وبين الألف؟.

فسيبويه يُثْبتُ الهمزةَ والألفَ، ويُفَرِّق بينهما في الصِّفات، ويَقْرُنُ بينهما في المخرج، يقول : " ولحروف العربية ستةَ عشرَ مَخْرجاً ، فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مخرجاً الهمزة والهاء والألف، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء . . ."[١]

ويَصِفُ الهمزةَ والألف بأنّهما حرفان مجهوران، غير أنَّ الهمزة حرفٌ شديدٌ[٢] والألف حرف هاوٍ[٣].

ويجعلُ عِدَّةَ حروفِ العربيـة تسعةً وعشرين حرفاً " فأصل حروف العربية تسعةٌ وعشرون حرفاً ، الهمزة والألف . . ."[٤].

ويُبْدِلُ الألف من الهمزة إذا كانت الهمزةُ ساكنةً وقبلها فتحة، إذ يقول:"وإذا كانت الهمزةُ ساكنةً وقبلها فتحة، فأردت أن تخفّف أبدلت مكانَها ألفاً، وذلك قولك في رأس وبأس وقرأت: راس وباس وقرات"[٥].

---

(١) الكتاب : ٤/٤٣٣.

(٢) الكتاب : ٤/٤٣٤.

(٣) قال سيبويه: " ومنها الهاوي : وهو حرف اتّسع لهواء الصوت مخرجه ". الكتاب: ٤/٤٣٥.

(٤) الكتاب : ٤/٤٣١.

(٥) الكتاب : ٣/٥٤٣.

ويُبْدِلُ الهمزة من الألف إذ يقول: " كما أنَّ الهمزةَ بدلٌ من ألف حَمْرَاء "[١]

ويَفْرُقُ سيبويه بين الهمزة والألـف في حـروف الزوائـد؛ إذ يقـول: " فـالهمزةُ تزادُ إذا كانت أوّل حرفٍ في الاسم رابعةً فصاعداً، والفعل ، نحو : أفْكَلٍ ، وأذْهَبَ، وفي الوصل في : ابْنٍ واضْرِبْ. والألف تزاد ثانيـةً في فـاعِلٍ ونحـوِه، وثالثـةً في عِمَـادٍ ونحـوِهِ، ورابعـةً في عَطْشَـى ومِعْـزىً ونحوهِمـا، وخامسـةً في حِلِبْـلابٍ ، وجَحْجَبَى... "[٢].

وكأنَّ سيبويه لا يرتضي تسميةَ ألفِ الوصلِ ، وإنّما همـزة الوصـل، ويؤكـدُ ذلـك؛ إذ يقـول : " وتلحـق الهمـزة أولاً إذا سـكن أول الحـرف في ابْـنٍ وامْـرِئٍ واضرِب، ونحوهِنّ، وهي التى تُسَمَّى أَلِفَ الوصلِ "[٣].

ولعل المالقيّ تأثرَّ برأي سيبويه، حينما ذكر أنَّ هناك من يُسَمِّيها ألفاً ، وهنـاك من يُسَمِّيها همزة، ثم قال: " والأحسنُ أن تُسَمَّى بما هي عليه في النّطـق، لأنَّ ذلـك هو معنى الهمزة "[٤].

وقال: " وكان الوجه فيها أنْ يقال لها: همزة إيصال لا وصل؛ لأنّها لا تصل، وإنّما توصل النّاطق إلى النُّطق بالسّاكن بعدَها، ولكن قيـل: همـزة وصـل علـى غـير مصدر أوصل، كما قال الله تعالى ﴿ والله أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً﴾[٥] وعلى المصدر

---

(١) الكتاب : ٤/٢٤٠.
(٢) الكتاب : ٤/٢٣٥ – ٢٣٦.
(٣) الكتاب : ٤/٢٣٧.
(٤) رصف المباني للمالقي : ١٢٩.
(٥) نوح : آية ١٧.

يكون إنباتا "[١].

وسيبويه بهذا يُثْبِتُ الهمزةَ حرفاً مستقلاً كما يُثْبِتُ الألف، ويبين أنْ تقارُبَهما في الرّسم لا يعني أنّهما حرف واحد؛ إذ يقول: " وهذه الحروف ... لا تتبين إلا بالمشافهة "[٢].

وسار على نهج سيبويه الخفاجيّ، وجعلَ عِدّة الحروف تسعةً وعشرين حرفاً، وذكر أنَّ المبرِّد لا يعتدّ بالهمزة، ويجعلُ الحروف ثمانيةً وعشرين حرفا؛ إذ لا صورة للهمزة[٣].

ورفَض الخفاجيّ قولَ المبرِّد وذكر " بأنَّ اعتلاله بأنَّ الهمزةَ لا صورةَ لها مستكره غير مرضي؛ لأنَّ الاعتبار باللفظِ دونَ الخطِّ ، وهي ثابتةٌ فيه، ولو أنَّ العربَ لاخطَّ لها كغيرِها من الأُمَم، لَمْ يمنعْ ذلك من الاعتداد بجميعِ الحروفِ المذكورة"[٤].

ولعله استفاد هذا الردّ من كتاب سيبويه[٥].

ونرى ابن جني يَفْرُقُ بين الألف والهمزة، ويُبْدِلُ الهمزة من الألف؛ إذ يقول: " ورُبّما لم يكتفِ من تقوى لغته ... إلى أنْ يُبْدِلَ من هذه الألف همزةً فَيُحَمِّلُها الحركةَ التى كان كَلِفاً بها، ومصانعاً بطولِ المُدَّةِ عنها، فيقول: شَأَبَّةٌ ودَأَبَّةٌ "[٦].

ونجد المالقيَّ يذكر أنَّ الهمزة والألف في المعنى شيءٌ واحد؛ إذ يقول: " وهما

---

(١) رصف المباني : ١٢٩.
(٢) الكتاب : ٤/٤٣٢.
(٣) سر الفصاحة : ٢٦ – ٢٧.
(٤) المرجع السابق: ٢٧.
(٥) انظر الكتاب : ٤/٤٣٢.
(٦) الخصائص : ٣/١٢٨.

في المعنى واحد، إلا أنَّه إذا كان ساكناً، فمدُّ الصوت يُسَمَّى ألفاً ، ومخرجه إذ ذاك من وسط الحلق، وهو حرفٌ هاوٍ ، وإذا كان مقطوعاً يُسَمَّى همزةً ، ومخرجها حينئذٍ من أَوّل الصّدر"[١].

ويَنْسِبُ هذا الرأي إلى سيبويه، إذ يقول: وهذا هو الصّحيح من أمرهما، وهو مذهب سيبويه، وأكثر المحققين من أئمةِ النحو "[٢].

مع أنَّ النُّصُوصَ السَّابقةَ لسيبويهِ تفْرُقُ بينهما.

ويوردُ دليلين على أَنَّ الألف هي الهمزة :

أولهما : " أنا إذا ابتدأنا بالهمزة على أيّ صورةٍ تحرّكَت من الضَّمِّ أو الفتح أو الكسر كتبناها ألفاً، لاخلاف بين جميعهم في ذلك، نحو : أُبْلُم ، وإِثْمد، وأَصْبَع.

وثانيهما: أنّا إذا نطقنا بحرفٍ من حروف المعجم، فلابُدّ من النّطق بأول حرف منه في أول لفظه، نحو : باء وتاء وجيم وحاء إلى آخر حروف المعجم، ولّما كُنّا نقول ألف، فتكون الألف في أوّله، علمنا أنَّه كسائرِ الحروف فيما ذكرنا، ولكن لّما لم يمكنِ النُّطقُ بالألف في أوّلِ اللّفظِ ساكنةً حُرِّكتَ للابتداء بها، فصارت همزةً ، وكان لها إذ ذاك مخرجٌ غير مخرجِ الألف، وكانا في المعنى واحدا"[٣].

وهذان الدليلان مّما يوقف عندهما :

أمّا الدّليل الأوّل، فإنَّ كتابةَ الهمزةِ على ألفٍ لا يعني أنَّ الهمزة هي الألف، وقد ذكرنا – فيما مضى – أنَّ سيبويه يَفْرُقُ بين الحروف بالمشافهة.

---

(١) رصف المباني : ١٠٣، ١٠٤.
(٢) المرجع السابق: ١٠٤.
(٣) رصف المباني :١٠٤ – ١٠٥.

أمّا الدّليل الثّاني : فإنَّ الألفَ في أوّل الكلمة تُسَمَّى همزةً، سواء كانت همزةَ وصلٍ أو همزة قطعٍ ، والألف لا تأتي إلا ثانية أو ثالثة .. ولا يعني قولنا: ألف باء تاء، أنَّ هذه هي الألف.

فإذا كانتِ الهمزة ثابتةً ، والألف ثابتةٌ ، فأين رسمُ الألفِ من حروف العربية؟

نقل الخفاجيّ عن بعض النُّحاة أنَّ الألفَ هي الحرف الموجود بعد اللام، حيث إنَّ واضِعَ الخطّ صَنَّفَ الحروفَ على (و ، لا ، ي) ولم يجعل الألفَ حرفاً مستقلاً ؛ لأنّها ساكنة، ولا يمكن أنْ يبتدأَ بها فَقَدَّمَ عليها اللام[1].

وذكر أنَّ أبا الفتحِ عثمانَ بن جني قال: إنَّما اختاروا لها حرفَ اللام دون غيره من الحروف، لأنَّ واضِعَ الخطّ أجراه في هذا على اللفظِ ؛ لأنّه أصلٌ للخطّ، والخطُّ فرع عنه، فلمّا رآهم وقد توصلوا إلى النُّطق بلام التعريف بأنَّ قدّموا قبلَها ألفاً، نحو : الغلام والجارية، لّما لم يمكنِ الابتداء باللام السّاكنة كذلك أيضاً قَدَّم قبل الألف في (لا) لاماً توصلاً إلى النُّطق بالألف الساكنة، وكان في ذلك ضربٌ من المعارضةِ بين الحرفين[2].

وقولُ ابنِ جني غيرُ مرضيّ عند الخفاجيّ، حيث يرى أنَّ الألف التي مع لام التعريف همزة، وليست ألفاً ، وإذا كانت لامُ التعريف ساكنةً ، والألفُ دائماً ساكنة، فكيف نُقدّم ساكنا على ساكن؟ وكلا الحرفين يحتاج إلى ما يحتاج إليه الآخر. وإذا كانت الهمزةُ التى مع لام التعريف ألفاً ، فكيف تنكرون على المبرِّد عَدَمَ

---

(١) سر الفصاحة : ٢٧.

(٢) المرجع السابق: ٢٧.

اعتداده بالهمزة؟[١].

وكلامُ الخفاجيّ كلامٌ قويّ ، غير أنّه قد يُجابُ عنه بأنَّ الهمزةَ التى مع لام التعريف همزةُ وصلٍ ، وقد تُسَمَّى ألفَ الوصلِ، بخلاف همزة القطع، فليس هناك لبسٌ بينها وبين الألف، وبهذا نُثْبِتُ الهمزةَ والألفَ.

أمّا اللام ، فيعدها سيبويه من الحروف المَجْهُورَةِ المنحرفة، إذ يقول: " فأمّا المجهورة فالهمزة . . . واللام"[٢] وفي موطن آخر " ومنها المنحرف، وهو حرف شديد، جرى فيه الصوت لانحراف اللّسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام"[٣].

ويقول ابن منظور: " اللام من الحروف المجهورة، وهي من الحروف الذُّلْقِ"[٤].

وذكر ابن هشام أنَّ اللام المفردة تأتي على ثلاثةِ أقْسامٍ: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة، وذكر أقساماً عِدَّةً لِكُلِّ قسم من هذه الأقسام، لاحاجة لإيرادها هنا[٥].

---

(١) سر الفصاحة : ٢٨.
(٢) سيبويه : ٤/٤٣٤.
(٣) سيبويه :٤/٤٣٥.
(٤) وسميت الحروف الذّلْقِ ذلقاً ؛ لأنَّ الذّلاقةَ في المنطق إنّما هي بطرفِ أَسلة اللسان، وذلق اللسان. كذلق السنان. اللسان: ١/٢٠٤.
(٥) انظر: كتاب معاني الحروف للرماني: ٥١- ٥٨، مغنى اللبيب : ١/٢٠٧ - ٢٣٧.

الفصل الثاني

أداة التعريف الهمزة وحدها، أم اللام وحدها، أم اللام والهمزة ؟!

اختلفت آراء العلماء وتباينت حولَ حـرف التعريـف، فـالخليل يـرى أنَّ أداةَ التعريفِ ثنائية، ولا يمكن الفصل بينهما، والهمزة للقطع حُذِفَتْ لكـثرة الاسـتعمال، قال سيبويه : " وزعم الخليل أنّ الألف واللام اللتين يُعرِّفون بهما حرفٌ واحدٌ كقد، وأنْ ليست واحدةٌ منهما منفصلةً من الأخرى، كانفصال ألف الاستفهام في قولـه : أأريد . . .

وقال الخليل : وممّا يدلُّ على أنَّ (أل) مفصولة من الرّجـل، ولم يُبْـنَ عليهـا، وأنّ الألف واللام فيها بمنزلة قد، قول الشّاعر :

دَعْ ذَا وعَجِّل ذا والحِقْنا بِذَلْ   بالشَّحْم إنّا قَدْ مَلِلْنَاه بَجَلْ[1].

قال : هي ههنا كقول الرّجل وهو يتذكر : قدى، فيقول : قد فعل، ولا يُفْعَلُ مثل هذا علمناه بشيءٍ ممّا كان من الحروف الموصولة.

ويقول الرجل: ألَى ، ثم يتذكر ، فقد سمعناهم يقولون ذلك، ولولا أنَّ الألف واللام بمنزلة قد وسوف لكانتا بناءً بني عليه الاسم لا يفارقه، ولكنّهمـا جميعاً بمنزلـة هل وقد وسوف، تدخلان للتعريف وتخرجان"[2].

---

(١) من الرجز، والبيت من شواهد الكتاب : ٣٢٥/٣، والمقتضب : ٢٢٢/١، ٩٢/٢، ورواه " دَعْ ذا وقَدِّم ذا . . . " والمنصف : ٦٦/١ ورواه : " عجل لنا هذا وألحقنا . . . " وقـد نسبه عبد السلام هـارون في تحقيقـه للكتـاب إلى ذي الرمـة، ولم أجـده في ديوانـه، انظـر الكتاب: ٣٢٥/٣ حاشية (٢) ونسبه عبد الخالق عضيمة في تحقيقه للمقتضب لغيـلان بـن حريث، انظر المقتضب : ٢٢٢/١ حاشـية (٢) والشـاهد فيه " بـذل " أراد بـذا الشـحم ففصل لام التعريف من الشحم لما احتاج إليه من إقامة القافية.

(٢) الكتاب : ٣٢٤/٣ - ٣٢٥.

وجاء في موطن آخر : " وزعم الخليل أنَّها مفصولة كَقَدْ وسَوْف، ولكنَّها جاءت لمعنى كما يجيئان للمعاني، فلمَّا لم تكن الألفُ في فِعْلٍ ولا اسمٍ كانت في الابتداء مفتوحة، فرق بينها وبين ما في الأسماء والأفعال "(١).

وردَّ المالقي على الأدلة التي استدلَّ بها الخليل على أنَّ حرف التعريف ثنائي، همزته للقطع، فلا يصحُّ الاستدلال بالوقوف على (أل) في نصف البيت من قول الشّاعر :

دَعْ ذا وعجّل ذا والحقنا بذل   بالشَّحم إنّا قد مَلِلْنَاه بَجَلْ(٢).

فالشّاعر يريد : بذا الشحم ، فحذف المُعَرَّف للاحتياج إلى الوقوف في نصف البيت، وللعلم به كما في قول الشّاعر :

أَفِدَ التَّرَحُّلَ غَيْرَ أنَّ رِكَابَنَا   لَمّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ(٣)

أراد : وقد زالت ، فحذف للعلم به. كما حذف الآخر (كان) أو (ذهب) في قوله :

فإنَّ المَنِيَّةَ من يَخْشَهَا   فَسَوْفَ تُصَادِفُه أَيْنَمَا(٤)

وأنصاف الأبيات محلٌّ للوقف سواء على الألف واللام أو على غيرها كما في

---

(١) الكتاب : ٤/١٤٨.

(٢) سبق تخريجه ص٥٢.

(٣) من الكامل للنابغة الذبياني، ديوانه ص ٣٨.
وانظر الأزهية : ص ٢١١ وشرح الكافية للرضي: ٢/١٣١، وهمع الهوامع: ١/١٤٣، والأغاني: ١١/٣٧٩٤، والخزانة :٧/١٩٧.

(٤) من المتقارب للنمر بن تولب ديوانه ص ١٠١، وانظر الاقتضاب : ٣/١٨٤، ورصف المباني: ص ١٦٠، وشرح التصريح: ٢/٢٥٢.

قول الحطيئة.

وَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنـــــ ـــكَ لابنٌ بالصيفِ تَامِـــرْ [(١)]

وقول الآخر :

يا ابنَ أُمِّي ولو شَهِدْتُكَ إذْ تَدْ عُــو تميماً وأنتَ غيرُ مُجَابِ[(٢)]

فإذا كان الوقف على جزء الكلمة جائزاً ، فهو في الألف والـلام المنفصلـة في الأصل أجود[(٣)].

وسار على نهـج الخليـل جماعـة مـن النُّحـاة، منهـم ابـنُ كيسـان،وابـن مـالك، والأشموني، فقد ذكر السيرافي أنَّ ابنَ كيسان يرى أنَّ الألـف والـلام للتعريـف معاً، والألف للقطع، حذفت استخفافاً ، لا على أنّها ألـف وصـل ، واسـتدلَّ علـى ذلـك بقطعهم إيّاها في أوائل الأنصاف الأخيرة من الأبيات، وردَّ عليه السيرافي حيث قال: " ولا حُجَّةَ له في هذا عندي، لأنّهم قد يقطعـون غير هـذه الألـف، مـن ذلـك قـول الشّاعر:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّـــةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ[(٤)]

---

(١) مـن مجزوء الكـامل ديوانـه ص ١٧، وانظـر الكتـاب: ٣٨١/٣ ، والتبصـرة والتذكـرة : ٦٠٥/٢، ورصف المباني: ص ١٦٠.

(٢) من الخفيـف لغلفـاء بـن الحـارث في الوحشيات ص ١٣٤، وانظـر المقتضـب: ٢٥٠/٤، وأمالي ابن الشجري : ٢٩٤/٢.

(٣) رصف المباني : ١٦٠.

(٤) البيت من السريع، ونسب لأنس بن العبّـاس بـن مـرداس في الكتـاب : ٢٨٥/٢، وشـرح التصريح: ٢٤١/١، وانظر شـرح المفصـل: ١٠١/٢، وأوضـح المسـالك:٢٠/٢، ومغنـى اللبيب: ٢٢٦/١، وهمع الهوامع : ١٤٤/٢.

فقطع ألف (اتسع) وليس هي مع اللام[١].

وذكر أبو حيَّان مذهَب ابنِ كيسان، وأنّه استدلَّ على قطع الهمزة بفتحها، ولو كانت ألف وصل لكسرت، وبأنَّ العرب يقفون عليها، يقولون: ألى ، ثم يتذكر فيقول: الرّجل، والعرب لا تقف على حرف، إذ لا يصحُّ أنْ تقف على الباء من قولك: بزيد، فوقوفهم على اللام يدلّ على أنَّ أداةَ التعريفِ حرفان.

وأنكر أبو حيّان مذهَب ابنِ كيسان، وردَّ على الأول بأنّ فتحها لكثرة الاستعمال، والشيء إذا كثر استعماله خفّف، وعلى الثاني بأنّ العرب وقفت عليها، وإن كانت علىحرف واحد؛ لأنّها قد انضاف لها حرف آخر لزمها حتى صارت كأنّها على حرفين[٢].

ورجّح ابنُ مالك رأي الخليل في شرح التسهيل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النّظير وذكر منها:

أولاً : تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

ثانياً : وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك في العربية.

ثالثاً : افتتاح الحرف بهمزة وصل، ولا مثيل لذلك في العربية.

رابعاً : لزوم فتح همزة وصل، بلا سبب، ولا نظير لذلك، ولا يحتجّ بأنَّ الهمزة فُتِحَت للتخفيف؛ لأنَّ التخفيف مصلحة تتعلق باللفظ، فلا يترتب الحكم

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٢٦/٢.
(٢) التذييل والتكميل: ٣٧/٢/ أ.

عليها إلا بشرط السّلامة من مفسدة تتعلق بالمعنى كخوف اللبس، وهو هنا لازم، لأنّ همزة الوصل إذا فُتِحَت التبست بهمزة الاستفهام.

خامساً : أنّ المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن نحو : رَزيدا ، والأصل : ارْءَ، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء، واستغني عن همزة الوصل، ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول إليه حركة إلا على الشذوذ، بل يبتدأ بالهمزة على المشهور من قراءة ورش في مثل : الإخوة. وذلك في مثل: رَزيداً ، لا يجوز أصلاً ، فلو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل زائدة، لم يبدأ بها مع النقل، كما لايبدأ بها الفعل المذكور.

سادساً : أنّه لو كانت همزة أداة التعريف همزةَ وصل لم تقطع في : يا أ لله ولا في قولهم : فأ لله لأفعلنّ[1].

وهذه الأدلة التى استدلّ بها ابنُ مالك على أنّ حرف التعريف ثنائي وهمزته همزة قطع، لم تجد قبولا عند بعض النُّحاة، فقد تعرَّضوا لها بالإبانة والتوضيح والردِّ، ولعل أوضح الردود ماجاء في كتاب التذييل والتكميل، حيث ذكر المؤلف رأي ابن مالك وأدلته وردَّ عليه ، فقال عن دليل ابن مالك الأول، هذا لايلزم، فقد زعم النحويون أنّ اللام الأولى في (لعلّ) زائدة، وكذلك الهمزة في (أل)، أمّا قوله: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد، فليس في هذا حُجَّة لمذهب الخليل على زعمه، لأنّ ظاهرَ كلام سيبويه أنّ الحرف ثنائيٌّ، وضع على حرفين أولهما همزة وصل، ولا دليل فيما ذكر على صحّة مذهب الخليل في أنّها همزة قطع.

أمّا قوله: افتتاح حرف بهمزة وصل ، ولا نظير لذلك، فعدمُ النظيرِ يلزم أيضاً

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٥٤.

مذهبَ الخليلِ الذي ادّعاه له، وهو أنّه لايوجد همزة قطع ملتزم فيها الوصل دائماً، فهذا أيضا لا نظير له.

وأمَّا قوله : المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن، نحو : رَزيدا، والأصل: ارْءَ زيداً ، فالفرق بين (أل) والفعل ظاهر، وذلك أنَّ الفعل مُتَصَرَّفٌ فيه كثيراً ، ويقع فيه التغيير، فناسب أنْ لا تبقى همزته مع النّقل، بخلاف الحرف؛ فإنّه لا يتصرَّفُ فيه، فكان إيراد همزته راجحاً على حذفها مع النّقل.

أمَّا قوله: لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع في (يأ الله) ولا في قول بعضهم: فأ الله لأفعلن، فقد استدلَّ على أنّها همزة قطع لمجيئها مقطوعة في موضعين في (يأ الله) وفي (فأ الله لأفعلنّ)، ومجيئها موصوله لايمكن حصر أماكنها لكثرتها، فاستدلَّ بالأقلِّ النّادر الشاذّ، وترك الكثير المطَّرد. فأمّا (يأ الله) فليست واجبة القطع، بل قيل: (يا الله) بحذفها، وقيل بالقطع، والقطع شذوذ في القياس. وأمّا (فأ الله لأفعلنّ) فالاستغناء عن التعويض بقطع الهمزة قليلٌ، ولا يجعل مثل هذين الموضعين الشاذين دليلاً على أنَّ الأصلَ همزةُ قطع.

وأمّا قول ابنِ مالك بأنَّ همزة القطع حذفت تخفيفاً، فقد ذهب الجمهور إلى أنَّ همزة القطع لا تحذف تخفيفاً إلا وهم يتكلّمون، فالأصل الذي يجب أنْ يذهب إليه إجراء الشيء على الظاهر في الوضع، ولا يُعْدَلُ عن الظّاهر إلا لحُجَّةٍ قويّةٍ تَدُلُّ على خلاف الظّاهر، وهذه الهمزة الظّاهر أنّها همزة وصل، وحكمها حكم همزات الوصل في غير (أل).

وأمّا أنّها تقطع ابتداء فهذا من ضرورة المتكلم ، وليس ذلك مختصاً بهمزة (أل) بل كانت كُلُّ همزةِ وصلٍ إذا ابْتُدِئَ بها قُطِعَت ، وأمّا إبدالها أو تسهيلها إذا تقدمتها همزة الاستفهام، فذلك لمخافة التباس الاستفهام بالخبر، ألا ترى أنّه إذا لم

يلتبس لم تثبُتْ، ولو كانت همزة قطع لثبتت مع همزة الاستفهام، ولجاز الفصل بينهما بألف، كما جاز في همزات القطع، فهذا مايدلّ على أنّها همزة وصل[١].

ورجَّح الأشمونيّ مذهبَ الخليل لسلامته من دعوى الزِّيادةِ فيما لا أهلية فيه للزيادة، وهو الحرف، وللزوم فتح همزة (أل)، وهمزةُ الوصل دائماً مكسورة وإن فُتِحَت فلعارض، كهمزة (ايمن ا لله) فإنّما فتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضَمٍّ دونَ حاجز حصين، وللوقوف عليها في التذكر[٢] كما في قول الشّاعر:

يا خَلِيْلَيَّ أَرْبَعا واستَخْبِرَا الـــ ـمَنْزِلَ الدَّارِسَ عَنْ أَهْلِ الحِلاَلْ

مثل سَحْقِ البُرْدِ عَفَّى بَعْدَكَ الـ قَطْرُ مَغْنَاه وتَأوِيبُ الشَّمَالْ[٣].

أمَّا سيبويه فيرى أنَّ أداة التعريف الألف واللام، والهمزة عنده للوصل، معتدّ بها في الوضع، إذ يقول في باب مايتقدّم أول الحروف وهي زائدة، قُدِّمَت لإسكان أول الحروف: " وتكون موصولة في الحرف الذي تُعَرَّف به الأسماء، والحرف الذي تعرّف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرَّجل والنّاس، وإنّما هما حرف بمنزلة قولك: قد وسوف ... ألا ترى أنَّ الرّجل إذا نسي فتذكر ولم يرد أن يقطع يقول : ألِ، كما يقول : قدِ، ثم يقول: كان وكان، ولا يكون ذلك في ابنٍ ولا امرئٍ ؛ لأنّ الميم ليست منفصلةً ولا الباء "[٤].

فإن قيل : لِمَ اختيرت الهمزةُ، ليقع الابتداء بها دون غيرها من حروف العربية؟.

---

(١) التذييل والتكميل: ٣٧/٢، ٣٨.
(٢) شرح الأشموني : ١٣٦/١.
(٣) من الرمل، لعبيد بن الأبرص ديوانه ص ١١٥، وانظر المنصف: ٦٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٧/٩، وشرح الكافية للرضي: ١٣٠/٢، وشرح الأشموني: ١٣٦/١.
(٤) الكتاب : ١٤٧/٤. وانظر البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٩٤١/٢-٩٤٣.

فالجواب: أنّهم أرادوا حرفاً يثبتونه في الابتداء، ويحذفونه في الوصل، للاستغناء عنه بما قبله، فلمّا أرادوا حرفاً يمكن طرحه وحذفه مع الاستغناء عنه، اختاروا الهمزة؛ لأنها تحذف للتخفيف كثيراً، في نحو : خُذْ وكُلْ وما أشبههما، وهناك وجه آخر وهو أنَّ الهمزة تكثر زيادتها أولاً ، بخلاف غيرها من الحروف، نحو: أَيْدَعٍ[١] وأُبْلُم[٢] وإصْبَع[٣].

وسار على نهج سيبويه جماعة من النُّحاة منهم الصيمري، والزّمخشري، وابن الحاجب، والرّضي، والمالقيّ، والمراديّ، والعصام الإسفراييني[٤].

واستدلّوا على أنَّ اللام هي المُعَرِّفة، والألف للوصل بأدلّةٍ منها:

أ – تخطي العامل الضعيف إياها، نحو : بالرَّجل ، بالدّار، وذلك علامةُ امتزاجها بالكلمة ، وصيرورتها كجزء منها، ولو كانت على حرفين لكان لها نوعٌ من الاستقلال فلم يتخطّها العامل الضّعيف، ولا يعترض على ذلك بنحو : لا تفعل ، بلا مال، وأن لا تفعل، وقولهم: بهذا، فبما رحمة، وذلك لجعلهم (لا) خاصة من جميع ماهو على حرفين كجزء الكلمة، ولذلك يقولون: اللافرس، اللاإنسان، وأمّا (بهذا)، و(فبما رحمة)، فإنّ الفاصل بين العامل والمعمول مالم يغيّر معنى ماقبله ولا معنى مابعده عُدّ الفصلُ به كلا فَصْل.

ب – دليل التنكير على حرف، وهو التنوين، فالأولى كونُ دليلِ التعريفِ على حرفٍ مثله.

---

(١) الأيدع : الزعفران.

(٢) الأبلم : خوص المقل.

(٣) انظر : إيضاح شواهد الإفصاح للقيسي: ٢/٦٣٨.

(٤) انظر التبصرة والتذكرة للصيمري: ١/٤٤٠ والمفصل:٣٢٦ ، والكافية في النحو : ص ١٦٥، وشرح الكافية للرضي: ٢/١٣٠، ورصف المباني: ص ١٥٨، والجنى الداني: ص ١٩٢، وشرح الفريد للإسفراييني: ص ٤٩٧.

وردَّ ابنُ مالك على النُّحاة الذين انتصروا لسيبويه، إذ يقول : واحتجَّ بعضُ النّحويين لسيبويه بأن قال: قد قيل: مررت بالرجل ، فتخطّى العاملُ حرف التعريف، فلو كان الأصل (أل) لكان في تقدير الانفصال . . والجواب أن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف، بل على إفادة معنى المصحوب، ولو كان المُشْعِرُ به حرفاً واحداً كهمزة الاستفهام، فإنّها وإن كانت حرفاً واحداً في تقدير الانفصال، لكون ما تفيده من المعنى زائداً على مصحوبها، غيرَ ممازجٍ له، وعدم تقدير الانفصال يترتب على إفادة معنىً ممازج لمعنى المصحوب كـ(سوف)، فإنّها وإن كانت على ثلاثة أحرف غيرُ مقدرة الانفصال، لكون ما تفيد من المعنى ممازجاً لمعنى الفعل الذي تدخل عليه، فإنّها تعيِّنُهُ للاستقبال وذلك تكميل لدلالته، وهكذا حرف التعريف غيرُ مقدّرِ الانفصال، وإن كان على حرفين، لأنَّ ما أفاده من المعنى تكميل ليُعَيِّنَ الاسمُ مسَمَّاه، فَتَنَزَّلَ مَنْزِلَةَ الجزءِ من مصحوبه لفظاً، كما تَنَزَّلَ مَنْزِلَةَ الجزءِ معنىً . . .

واحتجّ قوم على الخليل بأن قالوا: لمّا كان التنكير مدلولاً عليه بحرف واحد وهو التنوين، كان التعريف مدلولاً عليه بحرف واحد كذلك، وهو اللام؛ لأنَّ الشيء يحمل على ضِدِّه كما يحمل على نظيرِه.

وهذا ضعيف جداً ، لأنَّ الضدين قد يتفقان في العبارة مطلقاً . . وقد يختلفان مطلقاً . . وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه . . وإن سُلِّمَ حَمْـلُ الشيء على ضِدِّه فيشترط تعذر حمله على نِدِّه، وقد أمكن الحمل عليه، فتعين الجنوح إليه.

ونقول : التعريف نظير التأنيث في الفرعية، فاشتركا في استحقاق علامة، والتنكير نظير التذكير في الأصالة فينبغي أن يشتركا في الخلو مِنْ علامة ، فإنْ وُضِع للتنكير علامة فَحَقّها أن تنقص عن علامة التعريف، تنبيهاً على أنّه أحقُّ بالعلامة لفرعيته وأصالة التنكير، وذلك موجب لكون علامة التعريف حرفين وهو المطلوب.

وأيضاً فإنّ التعريف طارئ على التنكير كطُرُوء التثنية على الإفـراد، فيُسَوَّى بينهما بجعل علامة لكلٍّ واحد منهما حرفين، أحدهما يحذف في حال دون حال.

وأيضاً لما كانت (من) ذات حرفين، ومدلولها العموم في نحو: ما فيها من رجل، وكان حرف التعريف نظيرها في العموم، سُوِّي بينهما، فكان حرف التعريف حرفين تسوية بين النظيرين"[١].

وقد فَرَّق الأشموني بين رأي سيبويه، وبين آراء من تبعه من النُّحاة، فالهمزة عند سيبويه همزة وصل معتد بها في الوضع، وعند غيره همزة وصل زائدة، حيث قال: (أل) بجملتها حرف تعريف كما هو مذهب الخليل وسيبويه ٠٠٠أو اللام فقط، كما هو مذهب بعض النُّحاة، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه ٠٠٠فالهمزة على الأول عند الأول همزة قطع أصلية، وصلت لكثرة الاستعمال، وعند الثاني زائدة معتد بها في الموضع، وعلى الثاني همزة وصل زائدة، لا مدخل لها في التعريف"[٢].

وردَّ الأشموني على من يرى أنَّ حرف التعريف اللام، إذ لا يصحُّ أن يُحْتَجَّ بأنّ العامل يتخطاها، ولو كانت على حرفين لم يتخطّها، وذلك لأنّ العامل يتخطى (ها) التنبيه في نحو: مررت بهذا، وهي على حرفين، ولا يحتجّ بأنّ علامة التنكير حرفٌ أحادي، فلتكن علامةُ التعريف على حرف، وذلك لأنّ (لا) الجنسية من علامات التنكير، وهي على حرفين، فهلاّ حُمِل المُعَرِّفُ عليها[٢].

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٥٥ – ١٥٦.

(٢) شرح الأشموني: ١/١٣٦. وانظر شرح الكافية لابن مالك:١/٣١٩.

ولا أدري على أي أساس فرّق الأشموني بين مذهب سيبويه ومنهج غيره من النُّحاة عدا الخليل ، علّه استفاد ذلك من عبارة النُّحاة، إذ يعبرون بأنَّ أداة التعريف اللام فقط، والهمزة للوصل، وسيبويه يرى أنَّ الهمزة للوصل معتد بها في الوضع[١].

والذي أميل إليه أنَّ رأي سيبويه وغيره من النُّحاة كالصيمري، والزمخشري، وابن الحاجب .. لافرق بينهما ، فحرف التعريف اللام، والهمزة مجتلبه للنطق بالساكن، ويعضد ذلك قول أبي علي الحسن القيسي: " وذهب غير الخليل إلى أنَّ اللام وحدها هي حرف التعريف، وأنّ الهمزة إنّما دخلت عليها؛ ليتوصلوا إلى النطق بها بالهمزة قبلها، لّما لم يمكن الابتداء بها"[٢].

وذهب أبوحيّان إلى أنّه لا فرق بين مذهب الخليل، ومذهب سيبويه، قال: "والذي يظهر أنَّ (أل) حرف ثنائي الوضع، بُني على همزة الوصل، ولام ساكنة، كبناء ابن واسم، إلا أنَّ (أل) حرف، وهذان اسمان، وفتحت فرقاً بين الحرف وبين الاسم والفعل"[٣].

وذكر أبوحيّان أنَّ يوسف بن يسعون[٤] رجّح أنَّ الألف من (أل) ألف وصل في مذهب الخليل، وسيبويه[٣].

ومِمّا يؤيد وجهة نظرهما قول سيبويه حكاية عن الخليل: "ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في ايم وايمن، لّما كانت في اسم لايتمكن تمكن الأسماء التي فيها ألف الوصل نحو، (ابن) و(اسم) و(امرئ) ، وإنّما هي في اسم لا يستعمل

(١) انظر الجنى الداني: ص ١٩٢، وشرح الفريد : ص ٤٩٧.
(٢) إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي: ٦٣٧/٢.
(٣) التذييل والتكميل: ٣٦/٢/ب.
(٤) هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون التُّجيبيّ الباجليّ، كان أديباً نحوياً لغوياً فقيهاً فاضلاً حسن الخط والوراقه، ألّف : المصباح في شرح ما أعتم من الإيضاح، ومات سنة أربعين وخمسمائة تقريباً. بغية الوعاة : ٣٦٣/٢

إلا في موضع واحد، شبّهها هُنا بالتي في (ألْ) فيما ليس باسم، إذ كانت فيما لا يتمكن تمكن ما ذكرنا، وضارع ماليس باسم ولا فعل.

والدليل على أنّها موصولة قولهم : ليمن ا لله ، وليم ا لله، قال الشّاعر :

وقَالَ فريقُ القومِ لما نشدتهـــم

نَعَمْ ، وفَرِيْقٌ لَيْمُنُ ا للهِ مانَدْرِي[1].

. . . فقصّة (ايم) قصّة الألف واللام ، فهذا قول الخليل"[2].

ولعل الجمع ممكن بين رأي الخليل وسيبويه، فقد نسب بعض العلماء إلى الخليل أنّ الهمزة للقطع، وذلك لأنّ الخليل يقيس (أل) على (أيمن)، و(أيمن) جمع (يمين)، وفعيل تجمع على (أفعل) جمعاً قياسياً ، والهمزة في (أفعل) للقطع، ولذلك تكون همزة (أل) للقطع.

أمّا سيبويه فيرى أنّ همزة (أل) للوصل، قياساً على (ايمن) أيضا، فهمزة (ايمن) للوصل، كما وردّ في الشواهد العربية الفصيحة.

وبذلك تكون همزة (أيمن) للقطع في الأصل ؛ لأنّها على (أفعل) وقد وصلت لكثرة الاستعمال.

فمن نظر إلى الأصل قال: إنّها للقطع، ومن نظر إلى الاستعمال قال: إنّها للوصل.

---

(١) من الطويل، لنصيب، ديوانه: ص ٩٤، وانظر الكتاب : ٥٠٣/٣، ١٤٩/٤، والمقتضب:٨٨/٢، واللمع : ٢٩٣، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ٩٤٢/٢.

(٢) الكتاب : ١٤٨/٤ - ١٤٩.

ومن نظر إلى صورة أداة التعريف قال: إنّها ثنائية، اللام وهمزة الوصل، ومن نظر إلى حقيقتها قال: إنّها اللام فقط والألف للوصل، مجتلبة للنطق بالسّاكن.

أمّا المبرِّد، فقد نصّ الرَّضيُّ على أنّ حرف التعريف عنده الهمزة حيث قال: "وذكر المبرِّد في كتاب الشّافي أنّ حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنّما ضمّ اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام"(١).

وقال الأزهريّ: " وأسقط مذهباً رابعاً ، وهو أنّ المُعَرِّفَ الهمزة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو مذهب المبرِّد، ولكُلٍّ منهم حجّة تعضده ... وحجّة الرّابع أنّها جاءت لمعنى، وأولى الحروف بذلك حرف العلّة، وحُرِّكَتْ لتعذرِ الابتداء بالسّاكن، فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام"(٢).

وقال السيوطيّ: " قال في البسيط: ذكر المبرِّد في كتابه المسمّى بالشّافي أنّ حرفَ التعريف الهمزةُ المفتوحةُ وحدَها، وضمّ إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام"(٣).

وقول المبرِّد في المقتضب يخالف ذلك، فأداة التعريف عنده اللام، والهمزة للوصل، يقول:" ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف، وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة (قد)، تنفصل بنفسها، وأنّها في الأسماء بمنزلة (سوف) في الأفعال؛ لأنّك إذا قلت: جاءني رجل فقد ذكرت منكوراً ، فإذا أدخلت الألف

---

(١) شرح الكافية للرضي: ١٣١/٢.
(٢) شرح التصريح على التوضيح : ١٤٨/١ وما بعدها.
(٣) الأشباه والنظائر : ٤/٣.

واللام صار معرفة معهوداً "[١].

وقال في موضع آخر : " فأمّا الألف التي تلحق مع اللام للتعريف فمفتوحة، نحو : الرّجل والغلام؛ لأنّها ليست باسم ولا فعل، وإنّما هي بمنزلة (قدْ) ، وإنّما أُلْحِقَت لام التعريف لسكون اللام ، فخولف بحركتها لذلك"[٢].

وقال أيضاً : " ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف، وإنّما زِيْدَت على اللام؛ لأنّ اللام منفصلة مّما بعدها، فجعلت معها اسماً واحداً بمنزلة (قد) ألا ترى أنّ المُتَذَكِّرَ يقول: (قد)، فيقف عليها إلى أن يَذْكُرَ ما بعدها، فإن توهَّمَ شيئاً فيه ألف الوصل ، قال: (قدي) يُقَدِّرُ: قد انطلقت، قد استخرجت، ونحو ذلك.

وكذلك في الألف واللام تقول: جاءني (ال) وربّما قال: (الى) يريد: الابن، الإنسان، على تخفيف الهمزة فيفصلها كما يفصل البائين من الحروف. قال الراجز:

دَعْ ذَا وقَدِّمَ ذَا وأَلْحِقْنَا بِذَلْ.

فوقف عليها، ثم قال متذكّراً لها ولحرف الخفض الذي معها:

بالشَّحْمِ إنّا قد مَلِلْنَاهُ بَجلْ"[٣].

وقد فَطِنَ الإسفراييني إلى ذلك حيث قال: " مذهب المبرِّد أنّ حرف التعريف (أل) كـ (هل) وضرورة الوصل عارضة؛ لإيثار التخفيف فيما هو كثير الاستعمال، فحرف التعريف على قياس قوله اللام"[٤].

---

(١) المقتضب : ٨٣/١.
(٢) المقتضب : ٩٠/٢.
(٣) المقتضب : ٩٤/٢. وسبق تخريج الشاهد ص ٥٢.
(٤) شرح الفريد للعصام الإسفراييني: ص ٤٩٧ وما بعدها.

قال الشارح : " فهو كمذهب سيبويه، حيث يجعل حرف التعريف اللام وحدها والهمزة للوصل. وقد تناقض المصنف هنا، حيث نسب إليه القول بأنَّ حرف التعريف (أل) ثم استظهر أنَّ قياس قوله أنْ تكون اللام هي حرف التعريف عنده، وهذا الثاني هو المتعين عزوه إلى المبرِّد، كما يفيده كلامه في المقتضب، وقد نقلته قبل قليل، أمَّا ما نسبه إليه أولاً فقد عزاه المبرِّد في المقتضب إلى الخليل"[1].

وللألف واللام خواصٌ دون غيرها من الحروف أبانها المالقيّ، حيث قال: "ولاجتماع الألف واللام خواصّ ينبغي أن تبين هنا، فمنها: اختصاص اللام للتعريف دون غيرها من حروف المعجم، وإنّما ذلك لكونها لا يكثر في كلام العرب إدغام حرف من حروف المعجم ككثرتها في غيرها في نحو: التّائب، والثّابت،والدّاثر، والزّائل، والرّاحم، والزّاجر، والطّاهر، والظّاهر، واللّائم،والنّاصر، والضّابط ، والصّائر، والسّالم، والشّاهد، وليس غيرها من الحروف في ذلك مثلها، فدلّ على خفتِها عندهم ، وكثرةِ استعمالها، ومزيتها في ذلك على غيرها من الحروف.

ومنها العلّة في أن كانت ساكنة لا تتحرك، وإنّما ذلك لأنَّ السَّاكنَ أشدُّ اتصالاً بما بعده من المتحرك؛ لأنَّ المتحرك قد ينفصل في بعض المواضع، كواو العطف وفائه، والساكن لا ينفصل أبداً.

ومنها العلّة في وضعها أوّل الكلمة ولم تكن في أثنائها ولا آخرها، وإنّما ذلك لشدَّةِ اعتنائهم بها، لاعتنائهم بمعناها الذي هو التعريف، ولو جعلوها في آخر الكلمة لزال الاعتناء، مع أنَّ المراد قبل النُّطقِ بالكلمة ذلك، فجعله آخر ضدّ ما قصد

---

(١) شرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني، تحقيق نوري ياسين حسين. الحاشية ص ٤٩٧ وما بعدها.

له"[1]

وذهب المرادي إلى أنَّ تسميةَ أداةِ التعريفِ تختلف بناء على تحديد الأداة حيث قال: " ثم اعلم أنّ من جعل حرفَ التعريف ثنائياً وهمزته أصلية عَبَّرَ عنها بـ (أل) ولا يحسن أن يقول الألف واللام، كما لا يقال في (قد): القاف والدال، وكذلك ذُكِرَ عن الخليل ، قال ابنُ جني: كان يقول: (أل) ولا يقول الألف واللام. ومن جعل حرف التعريف اللام وحدها عَبَّرَ باللام كما فعل المتأخرون، ومن جعل حرف التعريف ثنائياً وهمزته همزة وصل زائدة فله أن يقول: (أل) وأن يقول: الألف واللام، وقد وقع في كتاب سيبويه التعبير بالأمرين، ولكنَّ الأول أقيس"[2].

وهمزة (أل) إذا أردت التسمية بها همزةُ قطع ؛ لأنَّها عَلَمٌ على حَرْفٍ معين، يقول عبد العليم إبراهيم : " كُلُّ الحروف همزتها قطع ، ماعدا (أل) فهمزتها همزة وصل "[3].

ثم يعلق على هذا في الحاشية فيقول: " (أل) في هذا المقام ومثله ليست للتعريف، ولكنّها عَلَمٌ على حرف معيَّن، فتكون اسماً همزته همزة قطع وتُرْسَم على الألف"[4].

وتبدل الميم من لام التعريف في لغة حمير فقد ذكر الرّضيُّ: " وفي لغة حمير

---

(١) رصف المباني : ص ١٦١. وانظر: إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي: ٢/ ٦٤٢- ٦٤٣.

(٢) الجنى الداني : ص ١٩٢.

(٣) الإملاء والترقيم لعبد العليم إبراهيم : ص ٣٧. وانظر في هذه المسألة حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٣٧.

(٤) الإملاء والترقيم لعبد العليم إبراهيم : ص ٣٧. وانظر في هذه المسألة حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٣٧.

ونفر من طيّئ إبدال الميم من لام التعريف[١] كما روى النّمر بن تولب عنه صلى ا لله عليه وسلم : " ليس من امبر امصيام في امسفر "[٢].

وذكر المالقي في باب (أم) وأقسامها : " أن تكون بمعنى الألف واللام التي للتعريف، فتقطع همزتها في الابتداء، وتسقط في الدرج مثل ألف لام التعريف، فمن ذلك قوله عليه السلام: " ليس من امبر امصيام في امسفر : المعنى ليس من البر الصيام في السفر، إلا أنّه لا يقاس عليه لقلّته " [٣].

وذكر في موضع آخر إبدال الميم من لام التعريف فقال: " أن تكون بدلاً من لام التعريف، ولم يأت ذلك فيما أعلم إلا ماروي عن النّمر بن تولب قال: سمعت رسول ا لله صلى ا لله عليه وسلم يقول: ليس من امبر امصيام في امسفر، قال بعض المحدثين : لم يرو النّمر بن تولب عن النبي صلى ا لله عليه وسلم غير هذا الحديث ، فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه"[٤].

وقال المرادي: " من أقسام (أم)، (أم) التي هي حرف تعريف في لغة طَيِّئ وقيل : لغة حمير "[٥].

---

(١) شرح الكافية للرضي: ١٣١/٢.

(٢) أورد البخاري ومسلم هذا الحديث في كتاب الصوم عن جابر بن عبد ا لله رضي ا لله عنه، وأورده ابن ماجه والنسائي عن كعب بن عاصم وفي جميع الروايات أداة التعريف (أل)، انظر : صحيح البخارى ٦٨٧/٢، وصحيح مسلم :٧٨٦/٢، وسنن ابن ماجه: ٥٣٢/١، وسنن النسائي:١٧٥/٤.

(٣) رصف المباني للمالقي : ص ١٨٠.

(٤) رصف المباني للمالقي : ص ٣٧٦ وما بعدها.

(٥) الجنى الداني للمرادي : ص ٢٠٧.

وقال أيضاً : " من أقسام الميم (الميم) التي هي بدل من لام التعريف في لغة طيّئ، وقيل: هي لغة أهل اليمن، كقول الشّاعر:

ذَاكَ خَلِيْلِي وذُو يواصلني   يَرْمِي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلمَه[1].

... قلت: وفي عدِّ هذه الميم من حروف المعاني نظر؛ لأنّها بدلٌ لا أصل، وأيضاً فإنَّ هذا مبني على القول بأنَّ حرف التعريف أحادي والهمزة غير معتدٍّ بها"[2].

وبعد أن أوضحنا طرفاً من الحديث عن الاختلاف في أداة التعريف، فإنّ الخلاف فيها قليل الجدوى، فسواء كانت أداة التعريف اللام أو الألف واللام فإنّ ذلك لا يُحْدِثُ في اللفظ تغييراً، كما لا يُحْدِثُ في المعنى فائدة، ولذلك قال أبو حيان:

" وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى "[3].

---

(١) البيت من المنسرح، لبجير بن عنمه الطائي في الدرر : ٤٤٦/١، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ٢٠/٩، وهمع الهوامع : ٧٩/١.

(٢) الجنى الداني للمرادي: ص ١٤٠.

(٣) ارتشاف الضرب: ٥١٣/١.

الفصل الثالث

العلاقة بين (أل) والتنوين والإضافة.

(أل) حرف تعريف، فإذا كانت الكلمة نكرة، نحو : رجل ، فأردت تعريفها أدخلت عليها (أل) فتقول : الرّجل، فيكون معرفة. والتنوين يَدُلُّ على التنكير في بعض المواضع كما في سيبويهٍ، وخالويهٍ، وصهٍ ... ولذلك حصل تضادٌّ بين مدلول (أل) ومدلول التنوين، فلا يجمع بينهما لتضادّهما، ولذلك يقول المبرِّد: " فإذا أضفت الاسم إلى الاسم بعده بغير حرف كان الأوّل نكرة، ومعرفة بالذي بعده.. ولا تدخل في الأول ألفاً ولاماً وتحذف منه التنوين، وذلك أنَّ التنوين زائد في الاسم، وكذلك الإضافة والألف واللام، فلا يَحْتَمِلُ الاسمُ زيادتين. ألا ترى أنَّك تقول: هذا غلام فاعلم، فإذا أردت الألف واللام قلت : هذا الغلام يافتى، وكذلك إن أدخلت الإضافة قلت: هذا غلامُ زيد"[١].

ويقول ابنُ السراج : " ولا يجتمع الألف واللام والتنوين "[٢].

وإلى ذلك أشار الرّضيُّ حيث قال: " وإنّما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرفٍ يكونُ في بعض المواضع علامةً للتنكير"[٣].

أمَّا النون فتجتمع مع (أل)،لأنَّ النون تَدُلُّ على تمام الكلمة وأنّها غير مضافة، ولا تدل على التنكير، بخلاف التنوين، فإنّه يَدُلُّ على تمام الكلمة وتنكيرها

---

(١) المقتضب : ١٤٣/٤.
(٢) الأصول : ٥/٢.
(٣) شرح الكافية للرضي: ٣١/١.

أحياناً، هذا مذهب سيبويه، وقد أبان أنَّ النّون لا تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام، فإذا أردت تثنيت المعرفة، نكرّتَها قبلَ تثنيتها، فإن أردتَ تعريفَها أدخلت عليها (أل) إذ المعرفة لا تُثَنَّى إلا بعد تنكيرها قال: " لأنّ النّون لا تعاقب الألف واللام، ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام؛ لأنّه لا يكون واحداً معروفاً ثم يُثَنّى"[١] ويقول المبرِّد : " فإذا ثنيت الاسم المشتق من الفعل لم تعاقب الإضافة الألف واللام، كما لا تعاقبها النون، ولكن تكون الإضافة معاقبة للنون، وذلك قولك : هذان الضّاربان، فتثبت النون مع الألف واللام؛ لأنّها أقوى من التنوين، وذلك أنَّها بدلٌ من التنوين والحركة في واحد، كما قلت: هذان الغلامان، وتقول: هذان الضاربان زيداً ، والشاتمان عمرا، والمكرمون أخاك، والنازلون دارك، ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ ﴿ والمقيمين الصلاة ، والمؤتون الزكاة ﴾[٢] وقال القُطاميّ :

الضارِبُونَ عُمَيْراً عن ديارِهِمُ ... بالتَلِّ يومَ عُمَيْرٌ ظَالِمٌ عادِي[٣].

فإذا أسقطت النّون أضفت وجررت "[٤].

ويقول الرَّضيُّ : " أمَّا نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي أنّه كالتنوين في الواحد،في معنى كونه دليلاً على تمام الكلمة، وأنّها غير مضافة، لكنَّ الفرق بينهما أنَّ التنوين مع إفادتها هذا المعنى يكون على خمسة أقسام، بخلاف النّون فإنّه

---

(١) الكتاب : ١/١٨٤.

(٢) النساء : ١٦٢.

(٣) من البسيط ، ديوانه ص ٨٨، وانظر المقتضب :٤/١٤٥، وأمالي ابن الشجري:١/٢٠٠.

(٤) المقتضب: ٤/١٤٤ ومابعدها.

لا يشوبها من تلك المعاني شيء "[١].

ويقول في موطن آخر: " ولا تسقط النّون معها[٢]؛ لأنّها لا تكون للتنكير"[٣].

ولا يجمع بين التنوين والإضافة، سواء أكان التنوين ظاهراً كما في كتابٍ ودارٍ، أو مقدراً كما في الممنوع من الصرف، نحو : دراهم ودنانير؛ لأنَّ التنوين يدُلُّ على تمام الكلمة وانفصالها عَمَّا بعدَها، والإضافة تتطلّبُ الاتصال بما بعدها، فتضادا فلم يجتمعا، ولذلك يقول ابنُ السرّاج : " ولا تجتمع أيضاً الإضافة والتنوين"[٤].

ويقول ابنُ عصفور: " ويحذف التنوين من الإضافة المحضة وغير المحضة؛ لأنَّ التنوين يدُلُّ على انفصال الاسم وكماله، والإضافة تدُلُّ على اتصال الاسم فتناقض معناهما"[٥].

ويقول الرَّضيُّ: " اعلم أنَّ من ذهب في منع غير المنصرف المكسور إلى أنّه لأجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف، قال: لم يحذف الكسر مع اللام والإضافة؛ لأنّه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر، بل حُذِفَت لأنّها لا تجامعهما، إذ التنوينُ دليلُ تمام الاسم، وإضافته مشعرةٌ بعدم تمامه فتنافرا "[٦].

---

(١) شرح الكافية للرضي: ٣١/١.

(٢) يعنى:الألف واللام.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٣١/١.

(٤) الأصول : ٥/٢.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٧٥/٣.

(٦) شرح الكافية للرضي: ٧٠/١.

ويقول ابنُ هشام : " ويجرّد المضاف من تنوين ٠٠٠"[١].

أمَّا النون فيجوز أن تجتمع مع الإضافة، إذا كانت غير قائمة مقام التنوين، فإن قامت مقامه لم تجتمع معها، كما ذكر المبرِّد سابقاً[٢]، والنون القائمة مقام التنوين نون المثنى وجمع المذكر السالم والملحق بهما، تقول: سلطانُ القوم كبيرهم، ولا تحذف النون؛ لأنَّها أصل في الكلمة، وتقول: المسلمون معلمو البشرية، فتحذف النون من جمع المذكر السالم.

يقولُ ابنُ هشام : " ويجرَّدُ المضاف من تنوينٍ أو نونٍ تشبهه مطلقاً"[٣] ثم قال في الشرح : الإضافة اصطلاحاً " إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو مايقوم مقام تنوينه، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين، في نحو : غلام زيد، ومن النون في نحو : غلامي زيد، وضاربي عمرو، قال الله تعالى ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾[٤] ﴿ إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ ﴾[٥] ﴿ إِنَّا مُهْلِكُو أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ﴾[٦]؛ وذلك لأنَّ نون المثنى والمجموع على حَدِّه قائمةٌ مقَامَ تنوينِ المُفْرَدِ ٠٠٠

واحترزت بقولي : (تشبهه) من نون المفرد وجمع التكسير، كشيطان وشياطين، تقول: شياطين الإنس شَرٌّ من شياطين الجنّ، فتثبت النون فيهما، ولا يجوز غير ذلك. وقولي (مطلقاً) أشرت به إلى أنَّها قاعدةٌ عامةٌ لا يُسْتَثْنَى منها شيء"[٧].

---

(١) شرح شذور الذهب : ٣٢٤. وانظر مغنى اللبيب : ٦٤٣/٢، والأشباه والنظائر : ٦/٢.
(٢) انظر ص ٧١.
(٣) شرح شذور الذهب: ٣٢٤.
(٤) المسد : آية ١.
(٥) القمر : ٢٧.
(٦) العنكبوت : ٣١.
(٧) شرح شذور الذهب: ٣٢٥ وما بعدها.

ويقول عبّاس حسن في بيان الأحكام المترتبة على الإضافة: " الثـاني: وجـوب حذف نون المثنى، ونون جمع المذكر السـالم، وملحقاتهمـا، إن وقـع أحدهمـا مضافـاً مختوماً بتلك النون، فمثالُ حذفها من آخر المثنى المضاف قول الشّاعر:

العَيْنُ تَعْرِفُ من عَيْنَى مُحَدّثِها إنْ كَانَ مِنْ حِزْبِها أو مِن أَعَادِيْهَا[١].

ومثال حذفها آخر الملحق بالمثنى قول الشّاعر :

بَدَتِ الحقيقةُ غيرَ خَافٍ أمرُها واثنا عَلَيَّ يَشْهَدَانِ بَمَا بَـــــدَا[٢]

ومثال حذفها من جمع المذكر: الجنود حارسو الوطن، باذلو أرواحهم في حمايته ومثال حذفها من الملحق به قولهم: أحبُ النّاس للمرء أهلوه، فلا يقضي سـني حياته في معاداتهم ... فإن كانت النّون الأخيرة ليست للتثنية، ولا لجمع المذكر السـالم، ولا لملحقاتهما، لم يجز حذفها من المضاف..."[٣].

ولذلك يقول الناظم :

نوناً تلي الإعرابَ أو تنويناً مّما تُضيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينا[٤].

والنون التي تلي الإعرابَ نون المثنى،وجمع المذكر السالم، والملحق بهما فقـط، أمَّا غيرها فإنَّ الإعراب يليها.

فإذا قلت: هذان معلماي، أو هؤلاء معلمي، فإنّه يحذف مع نون المثنى،وجمع

---

(١) من البسيط ، والبيت من شواهد النحو الوافي :٨/٣.

(٢) من الكامل والبيت من شواهد النحو الوافي ٨/٣ وما بعدها.

(٣) النحو الوافي : ٨/٣،٩.

(٤) ألفية ابن مالك : ٥٧.

المذكر السالم حرف اللام الذي يقع فاصلاً بينها وبين ياء المتكلم الواقعة مضافاً إليـه، فالأصل : معلمان لي، ومعلمون لي، فَحُذِفَت اللام مع النون. وجاء على ذلـك قـول الشّاعر:

خَلِيْلَيَّ إنَّ المَالَ لَيْسَ بِنَافِـعٍ إذا لم يَنَلْ مِنْهُ أَخٌ وصَدِيْقُ[١].

والأصل : خليلين لي.

وذكر صاحب النّحو الوافي مسألة في هذا الباب فقال:" هناك حالة يجوز فيهـا حذفُ النّونِ وعدمُ حذفِها من آخر المثنى،وجمع المذكر السـالم مـع عـدم إضافـة كُـلٍّ منهما، وتتحقق هذه الحالة في الإضافة غير المحضة حين يكون المضـاف وصفـاً عـاملاً بعده معموله، والغالب في هذا الوصف أن يكـون صلـة (أل)، نحـو : اشـتهر المتقنـان العمل، اشتهر المتقنون العمـل، فعنـد إثبـات النـون في الوصـف – كمـا في المثـال – يتحتم إعراب كلمة (العمل) مفعولاً به للوصف، وعند حذفهـا مثـل : اشـتهر المتقنـا العمل، اشتهر المتقنو العمل، يجوز في كلمة (العمل) أمران:

أحدهما : الجرّ على اعتبارها مضافاً إليه، والوصف قبلها هو المضاف، حذفت من آخره نون التثنية أو الجمع؛ بسبب إضافته.

والثاني : النَّصبُ على اعتبارها مفعولاً به للوصف، حذفت النّون مـن آخـره للتخفيف لا للإضافة، إذ الوصف في هذه الصورة ليس مضافـاً ، وإنّمـا حُذِفَـت مـن آخره النّون بالرغم من عدم اضافته متابعة لبعض القبائل التي تجيز حذفهـا مـن آخـر المثنى،وجمع المذكر السالم، بشرط أن يكون كُلٌّ منهما وصفاً عاملاً، يغلب أن يكـون

---

(١) من الطويل ، والبيت من شواهد النحو الوافي: ٩/٣.

صلة (أل) وبعده مفعوله غير مجرور كما شرحنا"[١].

ومنه قول الشّاعر :

الحافِظُو عَوْرَةَ العَشِيْرَةِ لا يأتِيهم من ورائنا نَطَفُ[٢].

قال المبرِّد : " فهذا لم يُرِدِ الإضافةَ، فحذف النُّونَ بغير معنى فيه، ولو أراد غير ذلك لكان غير الجرِّ خطأ ، ولكنّه حَذَفَ النُّونَ لطول الاسم، إذ صار ما بعد الاسم صلة له. . . "[٣].

ولا يجمع بين (أل) الزائدة، والإضافة المحضة، لأنَّ (أل) تفيد التعريف، والإضافة تفيد التعريف ، ولا يجتمع تعريفان على مُعَرَّفٍ واحد، يقول ابنُ السرَّاج: " والإضافة المحضة لا تجتمع مع الألف واللام"[٤].

ويقول ابنُ عصفور : " وإنّما لم يجمع بين الألف واللام والإضافة، لئلا يجمع على الاسم تعريفان، مثل : الغلام زيد، ولم يجمع بين الإضافة إلى النّكرةِ وبين الألف واللام، لئلا يكون الاسم مُعَرَّفاً منكَّراً في حال واحد، لأنّه يكتسب من المضاف إلى النكرة تخصيصاً، ومن الألف واللام تعريفاً ، وإن شئت قلت: لم يُجْمَعْ بين الألف

---

(١) النحو الوافي : ٣/١٠.

(٢) البيت من المنسرح، لقيس بن الخطيم، ديوانه ص ١١٥، ٢٣٨، ونُسِب لعمرو بن امرئ القيس في الدر: ١/١٤٦، والخزانة: ٤/٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦، ونسبه سيبويه إلى رجل من الأنصار الكتاب :١/١٨٥، وانظر : المقتضب: ٤/١٤٥، والمنصف : ١/٦٧، ورجّح عبدالخالق عضيمة أنَّ القصيدة التى منها هذا البيت لعمرو بن امرئ القيس، انظر تحقيقه على المقتضب : ٤/١٤٥.

(٣) المقتضب : ٤/١٤٥.
انظر في هذه المسألة: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٢/٩٩٨ - ٩٠٢. أوضح المسالك: ٣/٨١ - ٨٤، الضياء السالك : ٢/٢٨٧ وما بعدها.

(٤) الأصول : ٢/٥.

واللام والإضافة؛ لأنَّ الألف واللام يعاقبان التنوين والإضافة، فكذا لايجمع بين الألف واللام والإضافة"[١].

ويرى أبو حيّان أنَّ الإضافة لا تفيد إلا تخصيصاً ، وأعلى مراتب التخصيص التعريف، إذ يقول: " وقَسَّمَ النُّحاة الإضافة إلى إضافة تخصيص، وهي الإضافة إلى نكرةٍ ، وإلى إضافة تعريفٍ وهي الإضافة إلى معرفةٍ، فجعلوا القسم قسيماً ، وذلك أنَّ التّعريفَ تخصيصٌ، فهو قسمٌ من التخصيص ، والإضافة إنَّما تفيد التخصيص، لكن أقوى مراتبه التعريف . . . "[٢].

ويقول ابنُ هشام : " وكما أَنَّ الإضافة تستدعي وجوب حذف التنوين، والنُّون المشبهة له، كذلك تستدعي وجوب تجريد المضاف من التعريف، سواء كان التعريف بعلامة لفظية، أم بأمر معنوي، فلا تقول : الغلام زيد، ولا زيد عمرو، مع بقاء زيد على تعريف العلمية، بل يجب أن تجرِّد الغلام من (أل) وأن تعتقد في زيد الشيوعَ والتنكيرَ، وحينئذٍ يجوز لك إضافتهما"[٣].

أمَّا إذا كانت (أل) ليست زائدة، بأن كانت من بنية اللفظ، فإنَّه يجمع بينها وبين الإضافة، فتقول: ألوان الربيع جميلة، وألحان الطير جميلة، يقول عبَّاس حسن في أحكام الإضافة : " الرَّابع: وجوب حذف (أل) من صدر المضاف بشرط أن تكون زائدة في أوّله للتعريف أو لغيره . . . فإن كانت (أل) غير زائدة، نحو: ألف ألباب لم تحذف"[٤].

---

(١) شرح جمل الزجاجي: ٧٦/٢.
(٢) ارتشاف الضرب: ٥٠٣/٢.
(٣) شرح شذور الذهب: ٣٢٦.
(٤) النحو الوافي : ١٢/٣.

يقول في الحاشية تعليقاً على المتن: " أي:بشرط أنْ تكون غيرَ لازمةٍ، واللازمة هنا هي المعدودة من بنية اللفظ، أي من حروفه التي لابُدَّ من وجودها ليؤديَ المرادَ الأصيل منه، كالتي لا تفارق الأعلام مطلقاً ، مثل : ألكن، وألطاف، وإلهام ، وألوان، وألحان أعلاماً[١].

وإذا كانت الإضافة غير محضة وجب حذف (أل) من المضاف إلا في خمس مسائل:-

الأولى : أن تكون (أل) مقترنة بالمضاف والمضاف إليه، نحو : محمّد الضّارب الغلام، الجعد الشعر، وكما في قول الشّاعر:

الوَاهِبُ المائةِ الأبْكَار زَيَّنَهَا ... سَعْدَانُ تُوْضِحُ في أوبارها اللِّبَدِ[٢].

وقول الآخر :

أَبَأْنا بِهِمْ قَتْلَى وَمَا في دِمَائِهم ... شِفَاءٌ وهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحوائمِ[٣]

الثانية : أن يكون المضاف إليه مضافاً لما فيه (أل) كما في قولك : محمّد الضارب رأس الغلام. ومثاله قول ابن مالك: " زيد الضّارب رأس الجاني " ومنه قول الشّاعر :

لَقَدْ ظَفِرَ الزّوارُ أَقْفِيَةِ العِدَا ... بِمَا جَاوَزَ الآمالَ مِلأَ سْرِ والقَتْلِ[٥]

---

(١) حاشية النحو الوافي : ١٢/٣، هامش رقم (١).

(٢) من البسيط، للنابغة الذبيان: ديوانه ص ٣٤، ورواية الديوان "المعْكاء".

(٣) من الطويل للفرزدق، ديوانه:٣١٠/٢. وانظر شرح التصريح : ٢٩/٢، وشرح الأشموني: ٤٩٦/١، والخزانة : ٣٧٣/٧.

(٤) ألفية ابن مالك : ٥٨.

(٥) البيت من الطويل. وانظر أوضح المسالك: ٩٣/٣، وشرح التصريح: ٢٩/٢، وشرح الأشموني: ٤٩٦/١.

الثالثة : أن يكون المضاف إليه خالياً من (أل) مضافاً إلى ضمير يعود على لفظ مُشْتَمِلٍ عليها، نحو : الغلام محمدٌ الضاربُ رأسِه، ومنه قول الشّاعر :

الوُدُّ أَنْتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْــوِه   منّي وإنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالا[١].

وقد ذكر ابــن مـالك،والأزهـري،والسيوطي،والأشمونـي أنَّ المُبرِّدَ يمنـع هـذه الصورة[٢].

الرابعة والخامسة : أن يكون المضاف مقترناً بـ (أل) والمضاف إليه خالياً منها بشرط أن يكون المضاف مثنّى، أو جمع مذكر سالماً، نحو : المحمدان الصانعا معـروف، المحمدون الصانعو معروف، وكما في قول الشّاعر:

إن يَغْنِيا عَنّيَ المُسْتَوْطِنَــا عَــدَنٍ   فإنّني لستُ يَوْماً عنهما بِغَــنِي[٣].

وكما في قول الآخر :

ليس الأَخِلاّء بالمُصْغِي مَسَامِعِهِم   إلى الوُشاةِ ولو كانوا ذَوِي رَحِمِ[٤]

يقول المبرِّد : " فإن قال قائل : ما بالك لا تقول في الاسم غيرِ المشتق إذا ثنيته أو جمعته بالإضافة مع الألف واللام، فتقـول: همـا الغلامـا زيـدٍ ، كمـا تقـول: همـا الضاربا زيد؟

قيل له: إنّما يقع الحذف في المشتق؛ لأنّه يجوز أن تقول: همــا الضاربـان زيـداً والضاربون عمراً ، ولا يكون هـذا في الغـلام إذا ثَنَّيْتَـهُ، فلمَّـا كففـت النُّـونَ عاقبهـا

(١) من الكامل، انظر شرح التصريح : ٢/٢٩، وشرح الأشموني: ١/٤٩٧.
(٢) انظر : شرح التسـهيل لابـن مـالك:٣/٨٧، وشـرح التصريـح: ٢/٣٠، وهمـع الهوامـع : ٢/٤٨، وشرح الأشموني: ١/٤٩٦ - ٤٩٨.
(٣) من البسيط، انظر أوضح المسالك: ٣/٩٦، وشـرح التصريـح : ٢/٢٩، وهمـع الهوامـع : ٢/٤٨، وشرح الأشموني: ١/٤٩٧.
(٤) من البسيط، انظر شرح التصريح :٢/٣٠، وهمع الهوامع: ٢/٤٨، والدرر: ٥/١١.

ماكان مستعملاً بعدها. وما لم يشتق من الفعل لامعنى للاسم الثانى بعد النون فيه، ألا ترى أنّك لا تقول: هذان الغلامان زيداً ، ولا هؤلاء الصاحبون محمداً "(١).

أمّا إذا كان اسم الفاعل للمضيّ وغيرِ مستوفٍ لشروط العمل، فإنَّ إضافته حينئذ تكون محضةً؛ لأنّها خاليةٌ من نيّة الانفصال، ولذا لا يجوز أن يكون المضاف مقترناً بـ (أل) فلا يصحّ (محمدٌ الضاربُ الرّجلِ أمس) بل الأصل: (محمدٌ ضاربُ الرَّجلِ أمس) بخلاف: (محمدٌ الضاربُ الرَّجلِ الآن أو غداً) يقول عبَّاس حسن: " وإنَّما أُهْمِل اسم الفاعل الذي بمعنى المضي فلم يَنْصِبِ المفعولَ به مباشرة من غير اشتراط شيء – كما نصب فعله المتعدي – لأنّه يجري على لفظ الفعل الماضي الذي بمعناه، فهو يشبهه معنى لا لفظا، ولهذا لا يجوز أن ينصب المفعول به مباشرة عند عدم تحقق الشروط، فيجب في هذه الصورة الإضافة بأن يكون اسم الفاعل مضافاً ، ومعموله مضافاً إليه مجروراً، ولا يصحّ تسمية هذا المعمول مفعولاً به، ولا إعرابه كذلك... والإضافة في هذه الصّورة إضافةٌ محضةٌ لا يجوز فيها وجود (أل) في اسم الفاعل مادام بمعنى المضي فقط "(٢).

ويقول في موطن آخر: " مّما تجب ملاحظته أنَّ الإضافَةَ تعتبر محضةً لا يجوز فيها وجود (أل) في المضاف، إذا كان هذا المضاف المشتق دالاً على الزمن الماضي فقط، مع عدم استيفائه لبقية الشروط اللازمة للإعمال"(٣).

وجوَّز الفراء إضافة الوصف المحلّى بـ (أل) إلى جميع المعارف، نحوَ : الضّاربُ

---

(١) المقتضب : ١٤٦/٤ وما بعدها.

(٢) النّحو الوافي : ٢٤٨/٣ وما بعدها.

(٣) حاشية النّحو الوافي ١٢/٣ هامش رقم (٣).
انظر في هذه المسألة أوضح المسالك: ٩٢/٣ – ٩٨، شرح شذورالذهب: ١٥٥ وما بعدها. النّحو الوافي :١٢/٣ وما بعدها.
الضياء السالك : ٢/ ٢٩٥ – ٢٩٨.

زيدٍ، الضّارب هذا، الضاربك، ومن المعلوم أنّ الغرض من الإضافة التعريف، وإذا كان المضاف إليه معرفة فليس هناك حاجة للإضافة، وكان مقتضى القياس أن يرفض النُّحاة إضافة الوصف المحلّى بـ (أل) إلى المضاف إليه المحلّى بـ (أل) غير أنّ ذلك وردَ عن العرب الفصحاء، فيؤخذ ما وردَ عنهم فقط.

وإذا إضيف الوصف المحلّى بـ (أل) إلى الضّمير، نحو : الضّاربك، فإنّ الضّمير عند الجمهور في محلّ نصب مفعول به، وجوّز المبرِّد،والمازنيّ،والرّماني كون الضّمير في موضع خفض بإضافة الوصف إليه، وهو مذهب الفراء، وحُجَّةُ هؤلاء أنّ الضّمير نائبٌ منابَ الاسمِ الظاهر، ولو برز الاسم الظاهر لكان مجروراً بالإضافة فكذلك ما ناب منابه[1].

وجوّز الكوفيون دخول (أل) على المضاف والمضاف إليه في الإضافة المحضة، بشرط أن يكون المضاف عدداً والمضاف إليه معدوداً، نحو : لبستُ الثلاثةَ الأثوابِ وقرأتُ الخمسةَ الكتبِ في الثّلاثةِ الأيّامِ، واحتجّوا بالسّماع عن العرب.

والبصريون لا يجيزون ذلك، وحجّتهم القياس، فالعدد مع المعدود ضربٌ من المقادير، والمقاديرُ لا يجوز فيها الجمع بين (أل) والإضافة، فلا يصحُّ : اشتريت الرَّطلَ الفِضّةِ، ولذا لا يصحُّ اشتريتُ الثلاثةَ الأثوابِ، حملاً للنظير على نظيره.

يقول المبرِّد : " اعلم أنّ قوماً يقولون: أخذتُ الثّلاثةَ الدَّراهمِ يافتى، وأخذتُ الخمسةَ عشرَ الدِّرْهَمِ، وبعضهم يقول: أخذتُ الخمسةَ العشرِ الدراهمِ، وأخذتُ العشرين الدرهم التى تعرف، وهذا كُلُّه خطأ فاحش.

---

(١) انظر في هذه المسألة : أوضح المسالك: ٣/٩٩ - ١٠١، شرح شذور الذهب: ١٥٥ وما بعدها، النحو الوافي: ٣/١٤ وما بعدها وسيأتى لها مزيد من الإيضاح إن شاء الله ص١٥٣.

وعلّة من يقول هذا الاعتلالُ بالرِّواية، لا أنَّه يصيب له في قياس العربية نظيراً.

ومِمَّا يُبْطِلُ هذا القول أَنَّ الرِّوايةَ عن العرب الفصحاء خلافه، فروايةٌ برواية، والقياس حاكمٌ بعدُ أنَّه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال... وقد اجتمع النّحويون على أنَّ هذا لا يجوز، وإجماعهم حُجَّةٌ على من خالفه منهم، فعلى هذا تقول: هذه ثلاثةُ أثوابٍ، كما تقول: هذا صاحبُ ثوب، فإن أردت التعريف قلت: هذه ثلاثة الأثواب، كما تقول: هذا صاحبُ الأثواب؛ لأنَّ المضافَ إنَّما يُعَرِّفُه مايضاف إليه، فيستحيل هذه الثلاثةُ الأثوابِ كما يستحيل هذا الصاحبُ الأثوابِ، وهذا محال من كُلِّ وجه"(١).

وقد رجَّحَ صاحبُ النَّحو الوافي رأي الكوفيين فقال: " والحقُّ أنَّ حُجَّةَ الكوفيين هي الأقوى، لاعتمادها على السَّمَاع الثابت، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضل، فلا مانع من الأخذ به لمن شاء، غير أنَّ المذهب البصريَّ أكثرُ شهرةً، وأوسعُ شُيُوعاً ، فمن الخير الاكتفاء بمحاكاته لتتماثل أساليبُ البيان اللُّغوي وتتوحَّد، حيث يَحْسُنُ التماثل والتوحّد"(٢).

---

(١) المقتضب : ١٧٣/٢ وما بعدها.
(٢) النحو الوافي لعباس حسن: ١٤/٣.

الفصل الرابع

نيابة (أل) عن الضَّمير

اختلف النُّحاة في نيابة (أل) عن الضَّمير، بل اختلفوا في نسبة ذلك الخلاف إلى النُّحاة أنفسهم، فابن مالك،والرّضيُّ،وأبوحيّان،وابن هشام،والسيوطيّ يروون خلافاً في ذلك بين البصريين والكوفيين، فالبصريّون – على رأيهم – لاينيبون (أل) مناب الضَّمير على حين يرى الكوفيون ذلك[١].

أمَّا ابنُ خروف فلا يَرَى خلافاً بين البصريين والكوفيين، حيث يقول ابنُ مالك:" وأنكر ذلك أبوالحسن علي بن محمد بن علي ، المعروف بابن خروف، وقال: لاينبغي أن يُجْعَلَ بينهما خلاف؛ لأنَّ سيبويه قد جعل الألف واللام عِوضاً من الضَّمير "[٢].

والواضح أنَّ هناك خلافاً بين البصريين والكوفيين، فالكوفيون يعوِّضون (أل) من الضَّمير في كُلِّ المسائل، سواء كان الضَّمير شرطاً فيها أم لا، أمَّا البصريون فلا يأتون بـ (أل) في موضع شُرِط فيه الضَّمير كالصِّلة والصِّفة، يقول الرَّضيُّ: " ويكون اللام عند الكوفيين عوضاً من الضَّمير، نحو : برجل حسن الوجه، أي وجهه، وعند البصريين لا يعوّض اللام من الضَّمير في كُلِّ موضعٍ شُرِط فيه الضَّمير، كالصِّلة والصِّفة إذا كانت جملة، والخبر المشتق، ويجوز في غيره "[٣].

وسيبويه إمام البصريين أناب (أل) مناب الضَّمير، حيث قال في باب البدل

---

(١) انظر شرح التسهيل: ١/٢٦٢، شرح الكافية للرضي: ٢/١٣١، ارتشاف الضرب: ١/٥١٧، مغنى اللبيب :١/٥٤، همع الهوامع : ١/٨٠.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٦٢.

(٣) شرح الكافية الرضي : ٢/١٣١.

" فالبَدَلُ أن تقول: ضُرِبَ عبدُ ا لله ظهرُه وبطنُه ، وضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرُ والبطــنُ. . . ومُطِرْنا سَهْلُنا وجَبَلُنا، ومُطِرْنَا السَّهْلُ والجبلُ "[١].

فأنت ترى أنَّ سيبويه أتى بالضَّـمير في مثـال، وأتـى بـ (أل) دون الضَّـمير في مثال آخر، وهذا دليل على جواز إنابة (أل) مناب الضَّمير عند سيبويه، ولا يتنـاقض هذا القول مع ماذكره الرّضيُّ، فهذا الموضع ليس الضَّمير شرطاً فيه.

وهذا النَّصُّ هو الذي استدلَّ به ابنُ خروف على عدم وجود الخـلاف بـين البصريين، والكوفيين، وكلامه صحيح، فهذا الموضع لا خـلاف فيـه بـين البصريـين، والكوفيين؛ لأنَّ الضَّمير ليس شرطاً فيه، أمَّا ماكان الضَّمير شرطاً فيه ففيـه الخـلاف، وكلام الرَّضيّ يقيد كلامَه.

ومن ورود (أل) نائبة مناب الضَّمير قول ا لله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَـنْ طَغَـى وآثَـرَ الحياةَ الدُّنْيَا فإنَّ الجَحِيْمَ هِيَ المأوَى، وأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الهَـوَى فَإنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى﴾[٢].

وذلك لأنَّ قوله ﴿ فإنَّ الجَحِيْمَ هِيَ المأوى﴾ خبرُ ﴿ فأمّا مَـنْ طَغَـى ﴾ وقولَـه ﴿فإنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى ﴾ خبرُ ﴿ فأمّـا مَـنْ خَـافَ مَقَـامَ رَبـهِ ﴾ فلـو لم تكـن (أل) في (المأوى) نائبة مناب الضَّمير للزم خلـو جُمْلَـةِ الخبر مـن الضَّـمير. وأكـثر البصريـين يرون أنَّ الضَّمير محذوف ، والتقدير : (هي المأوى له).

ومـن ذلـك قـولُ ا لله عـزَّ وجـلَّ ﴿ نُجِـبْ دَعْوَتَـكَ ونَتَّبِـعِ الرُّسُـلَ ﴾[٣] أي:

---

(١) الكتاب : ١/ ١٥٨.

(٢) النازعات : ٣٧ – ٤١.

(٣) إبراهيم : ٤٤

رسلك. وقول الله سبحانه: ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ﴾[١] أي : أبوابها.

وزعم أبو عليٍّ والزَّمخشريّ أنَّ (الأبواب) بَدَلٌ من الضَّمير المستكنّ في قوله (مفتحة) يقول أبو علي: " فأمَّا قوله ﴿ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوابُ﴾ فليس على أنَّ مفتحةً لهم الأبواب منها، ولا على أنَّ الألف واللام سدّا مسدّ الضَّمير العائد من الصِّفة، ولكنَّ الأبوابَ بدلٌ من الضَّمير الذي في (مفتحة)[٢]

ومنع ذلك ابنُ الطراوة حيث قال: " وزَعَمَ في هذا الباب أنَّ (الأبواب) من قوله (مُفَتَّحَةً لهُمُ الأبوابُ) مرتفعٌ على البدل من المضمر في (مفتحة) ؛ لأنّه لا عائد فيه على (جنات عدن)، وهذا نفسه يلزمه في البدل؛ لأنّ بدل البعض والاشتمال لابُدَّ فيه من عائدٍ على الأول، فالذي فَرَّ عنه فيه وقع.

ومَنَعَ الألف واللام التي للتعريف في هذا ونحوه أن تعاقب الإضافة ، وليس في هذا الباب مسألة فيها لام التعريف إلا وهي معاقبة للعائد على ما قبله، وإلا فما الألف واللام في قولك : مررت برجل حَسَن الوجه "[٣]؟

وأنكر ابنُ مالك قول أبي علي حيث قال: " وهذا تكلُّف يوجب أن تكون (الأبواب) مرتفعة (بمفتحة) المذكورة ... وعلى كُلِّ حالٍ قد صحَّ أنَّ (مفتحة) صالحة للعمل في (الأبواب)، فلا حاجة إلى تَكَلُّفِ إبدال"[٤] وقال أيضا: " وزعم بعضهم أنَّ (الأبواب) بدلٌ من ضمير مستكن في (مفتحة) وهذا لا ينجيه من كون

---

(١) ص : ٥٠.
(٢) الإيضاح العضدي: ١/١٨٠.
(٣) الإفصاح : ص ٦٣.
(٤) شرح التسهيل: ١/٢٦٢.

الألف واللام خلفاً عن الضَّمير؛ لأنّ الحاجة إليه في الإبدال كالحاجة إليه في الإسناد"[١].

وقد ذكر ابنُ مالك أنَّ ابنَ خروف أنكر ذلك فقال: " قال ابنُ خروف: وحمل أبو عليّ وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البدل من ضميرٍ في الصِّفة، ولا يطَّرِدُ لهم ذلك في مثل : مررت برجل كريمِ الأب، وحسن وجهُ الأخِ ، لا سبيل إلى البدل في هذا وأمثاله، فإذا امتنع البدلُ، فالباب كُلُّه على ماذهب إليه الأئمة"[٢].

قال ابنُ مالك : " فقد تَضَمَّن كلامُ ابن خروف – رحمه الله – أنَّ الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة، وكفى بنقله شاهداً "[٢].

ويرى بعض البصريين أنَّ الضَّمير محذوف ، والتقدير : " مفتحة الأبواب منها".

ومن نيابة (أل) عن الضَّمير قولُ الفرزدق:

أَأَطْعَمْتَ العِرَاقَ ورافِدَيهِ فَزَارِيّاً أحذّ يَدِ القَمِيْصِ[٣].

أراد : أحذّ يد قميصه. وقول الآخر:

كَأَنَّ حَفِيْفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِها عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطأَ الغَارَ مُطْنِفُ[٤]

أراد : أخطأ غارها.

---

(١) شرح التسهيل : ١٠٣/٣.

(٢) شرح التسهيل : ٢٦٣/١.

(٣) من الوافر، للفرزدق، ديوانه : ٣٨٩/١، وانظر سر صناعة الإعراب: ١٩٠/١، وشرح التسهيل : ٩٢/٣، وهمع الهوامع : ٥٠/١، ولسان العرب: ١٨٣/٣ (رفد).

(٤) من الطويل، للشنفري، ديوانه: ص ٥٤، وانظر شرح التسهيل: ٣١٠/٣، ولسان العرب: ٢٢٤/٩ (طنف).

وقد تنوب (أل) عن ضمير المتكلم، كما في قول الشّاعر :

غَدَاةَ طَفَتْ عَلْمَاءِ بكرُ بنُ وَائِلٍ　　　وعَاجَتْ صُدُورُ الخَيْلِ شَطْرَ تَمِيْمِ[١]

وقول الآخر :

قَالَتْ بَنَاتُ العَمِّ : ياسلمى وَإنن　　　كَانَ فَقِيْراً مُعْدِماً ، قَالَتْ: وإنن[٢].

أي : صدور خيلي، وبنات عَمِّي.

وقد ذكر السيوطيُّ أنَّ أبا شامة يَرَى ذلك، حيث قال: " وقال أبو شامة[٣] في قوله: بدأت ببسم ا لله في النظم، أنَّ الأصل: (في نظمي) فجوّز إنابتها عن ضمير المتكلم "[٤].

والمشهور نيابة (أل) عن ضمير الغائب، يقول ابنُ هشام : "والمعروف من كلامهم، إنّما هو التمثيل بضمير الغائب "[٥].

وجوّز الزمخشري نيابة (أل) عن الاسم الظاهر، واستدلّ على ذلك بقول ا لله تعالى : ﴿ وعَلَّمَ آدمَ الأسْمَاءَ كُلَّها ﴾[٦] قال: " الأسماء كلها: أي أسماء المسمّيات، فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء؛ لأنّ الاسم لابدّ له من

---

(١) من الطويل، من شواهد المفصل للزمخشري ص٤٠٥ ونسبه عبد الحسين المبارك في فهارسه على شرح المفصل لابن يعيش إلى قطري بن الفجاءة، انظر شرح المفصل:١٠/١٥٤.

(٢) من الرجز، والبيت من شواهد أوضح المسالك:١/١٨، وقد استشهد به على لحوق التنوين القافية المقيدة زيادة على الوزن، وهو ما يسميه بعض النحاة التنوين الغالي ورجّح ابن هشام أنهما نونان زيدتا في الوقف.

(٣) أبوشامة: هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي الدمشقي الشافعي، محدث، حافظ، مؤرخ، عُرف بالحديث والفقه والأدب، خلّد آثاراً جليلة، منها: المقاصد السنية في شرح الشيبانية في علم الكلام، وكتاب الروضتين في أخبار الدولتين، ونظم المفصل للزمخشري في النحو، ولد بدمشق في ٢٣ ربيع الأول من عام ٥٩٩، وقتل بها ١٩ رمضان من عام ٦٦٥. انظر : معجم المؤلفين :٢/٨٠.

(٤) همع الهوامع : ١/٨٠.

(٥) مغنى اللبيب : ١/٥٤.

(٦) البقرة : ٣١.

مسمًّى، وعوّض منه اللام"[١].

وقد ذكر المراديّ أنَّ مذهبَ ابنِ مالك مذهبُ الكوفيين في أنَّ (أل) نائبةٌ منابَ الضَّمير، حيث قال : " السابع : أن تكون عوضاً من الضَّمير، وهذا القسم قال به الكوفيون، وتبعهم ابنُ مالك... ومذهب البصريين أنَّ الضَّمير في ذلك محذوف"[٢].

وكلام المراديّ مقيّد بكون (أل) في غير الصِّلة، فإذا كانت (أل) في الصِّلة فابن مالك لا يرى إنابة (أل) عن الضَّمير، ولذلك يقول: " وقد تقوم في غير الصِّلة مقام الضَّمير "[٣].

ويقول في موطن آخر : " وإذا صحَّ التعويض فلا يقاس عليه إلا ما سمع له نظير، ولا يقدح في صحّته عدمُ استعماله في صلة وغيرها على سبيل الاطراد، كما لا يقدح في كون تنوين (حينئذٍ) عوضاً من الإضافة، امتناعُ ذلك في (إذا) وغيرها من الملازمات للإضافة"[٤].

وقد أنكر ابنُ مالك على المتأخرين منعهم إنابة (أل) عن الضَّمير، حيث قال: " وقد منع التعويض بعض المتأخرين وقال: لو كان حرف التعريف عوضاً من الضَّمير لم يجتمعا؛ إذ اجتماع العوض والمعوض منه ممتنع ، وقد اجتمعا في قول طرفة:

رَحِيْبٌ قِطابُ الجيبِ منها رَقِيقةٌ   بِجَسِّ النَّدامَى بَضَّةُ المُتَجَرَّدِ[٥].

---

(١) الكشاف: ١/٢٧٢.

(٢) الجنى الداني للمرادي : ١٩٩.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ١/٢٥٩.

(٤) السابق : ١/٢٦٤.

(٥) من الطويل ، ديوانه : ص ٣٠، وانظر : شرح التصريح : ٢/ ٨٣ ، والخزانة : ٤/ ٣٠٣، ٨/ ٢٢٨.

والجواب من وجهين:

أحدهما : أن نقول : لا نسلّم أنّ حرف التعريف الذي في البيت عوض، بل جيء به لمجرَّدِ التعريف، فجَمَعَ بينه وبين الضَّمير؛ إذ لا محذور في ذلك.

ونظير هذا أنّ التاء في (جهة) عوض من الواو التي هي فاء، وقد قالوا: (وجهة) ولم يجعل ذلك جمعاً بين العِوَض والمعوّض منه، بل حُمِلَ ذلك على أنّ التاء في (وجهة) لمجرَّدِ التأنيث، بخلاف تاء (جهة).

الثاني : أن نقول : سلّمنا كون حرف التعريف الذي في البيت عوضاً ، إلا أنّه جمع بينه وبين ما عُوِّض منه اضطراراً، كما جمع الرّاجزُ بين ياء النّداء والمُعَوَّضِ منها في قوله:

إنّي إذا ما حَدَثٌ ألَمّا   أقُولُ يا اللهُمَّ يا اللهُمَّا[1]

ومّما يقوي كون حرف التعريف عوضاً، قول الشّاعر في صفة صقر :

يَأوِي إلى قُنَّةٍ خَلْقَاءَ رَاسِيَةٍ   حُجْنِ المَخَالبِ لا يغتالُه الشِّبَعُ[2]

أراد : حجن مخالبه ، ولولا ذلك لقال : أحجن المخالب، كما يقال: رجل أحمر الثياب.

وأنشد الكوفيون :

أيا ليلةً خُرْسَ الدَّجَاجِ سَهِرْتُها   ببغداد ما كادت عن الصّبح تنجلي[3]

---

(١) من الرجز، انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦٣.

(٢) من البسيط، من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٦٣.

(٣) من الطويل، والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك : ١/٢٦٤.

أراد : خرساً دجاجها، ولولا ذلك لقال: خرساء الدجاج ، كما يقال : امرأة حمراء الثياب "[١].

واشترط ابنُ مالك في تعويض (أل) من الضَّمير أن يكون ذلك في موضع يستقبح خلوُّه من الضَّمير و (أل)، حيث قال : " لكن شرط التعويض المشار إليه أن يكون فيما يستقبح خلوه من الضَّمير والألفِ واللام معاً ، فلا يجعل من ذلك نحو: البُرُّ الكُرُّبستين[٢]. لأنَّك لو قلت : الكرّبستين، فأخليته من الضَّمير والألف واللام معاً لم يستقبح، بخلاف ما تقدم[٣].

ومن إنابة (أل) عن الضَّمير قولهم ": الكُلُّ قائم، والبعض جالس ، أي كلُّهم قائمون، وبعضهم جالسون، فأنابوا (أل) عن الضَّمير المضاف إليه، وسيأتي بيان لهذا الأمر في موضعه – إن شاء الله –

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١/٢٦٣ وما بعدها.
(٢) الكُرُّ : جاء في متن اللغة : " الكُرُّ في المكيل : أربعون إردبّاً أي ١٥٨٣ كيلاً و٥٢٠غراماً... والكُرُّ : مكيال لأهل العراق، قالوا : هو ستة أوقال حمار، وقالوا : هو عند أهل العراق ستون قفيزاً، والقفيز ثمانية مكاكيك، والمكوك صاع ونصفُ صاع، فهو إذاً سبعمائة وعشرون صاعاً ".
انظر : متن اللغة : ٥/ ٤٦.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٢٦٤.

الفصل الخامس

(أل) بين الاسمية والحرفية

ليس هناك خلاف بين النُّحاة في أنّ (أل) غير الموصولة حرف سواء كانت للتعريف أم زائدة.

أمّا (أل) في اسم الفاعل واسم المفعول، فإذا كانت للعهد الخارجي، نحو : جاء فارس فأكرمت الفارس، ورأيت عاقلاً فأكرمت العاقل، فهي للتعريف[١]، فإذا دخلت على اسم الفاعل واسم المفعول لغير العهد، فيرى جمهور النُّحاة أنّها اسم موصول[٢]، مستدلين على ذلك بأدلّة، منها:

أولاً : عود الضّمير عليها، في نحو : قد أفلح المؤمن، وقد أفلح المتقي ربّه ، وخاب الجاحد، ومن ذلك قول الله تعالى﴿ قد أفلح المؤمنون﴾[٣] والضّمير لايعود إلا على اسم ، ولا يمكن أن نجرِّدَ اسم الفاعل من الضّمير.

ثانياً : استحسان خلو الصِّفة معها عن الموصوف، نحو : جاء الضارب.

ثالثاً : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضيّ، فلولا أنّها موصولة، واسم الفاعل في تأويل الفعل، لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ أحقَّ منه بدونها، يقول ابن السرّاج : " والألف واللام تستعمل في موضع (الذي) في الوصف ، ولكنّها لا تدخل إلا على اسم، فلمّا كان ذلك من شأنها، وأرادوا أن يصلوها بالفعل، نقلوا

---

(١) انظر حاشية العليمي على شرح التصريح :١/١٣٧، والنّحو الوافي:١/٣٥٦.

(٢) انظر المقتضب : ١/١٥١، والأصول لابن السراج:٢/٢٦٥، والإيضاح العضدي:٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك:١/٢٠٠، وشرح الكافية للرضي:٢/٣٧-٣٨، وشرح ألفية ابن معطٍ للموصلي:١/٦٨٩، ومغنى اللبيب: ١/٤٩، وشرح التصريح: ١/١٣٧، وشرح الأشموني:١/١١٥ - ١١٦.

(٣) المؤمنون : ١.

الفعل إلى اسم الفاعل، والفعل يريدون ، فيقولون في موضع (الذي قام) : (القائم)، فالألف واللام قد صار اسماً، وزال المعنى الذي كان له، واسم الفاعل هاهنا فعل، وذاك يراد به، ألا ترى أنّه لايجوز أن تقول: هذا ضارب زيداً أمس، حتى تضيف، ويجوز أن تقول: هذا الضارب زيداً أمس؛ لأنّك تنوي بـ (الضارب) الذي ضرب، ومتى لم تنو بالألف واللام (الذي) لم يجز أن تعمل مادخلت عليه، وصار بمنزلة سائر الأسماء"[١].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ ابن الطراوة يخالف جمهور النُّحاة، حيث يرى أنّ أسماء الفاعلين وما شابهها، لا تستعمل إلا للحال، كما تستعمل الصفات، قال: " قد بينّا في غير موضع من كتبنا أنّ ما خاض فيه النّحويون من المضارعة بين أسماء الفاعلين والأفعال، ووجوب العمل والإعراب، باطل لا وجهَ له، وكذلك: ضاربُ زيدٍ أمس محالٌ على جهته، لايجوز التكلُّمُ به"[٢].

رابعاً : دخولها على الظَّرف، والجملة الاسمية، والجملة الفعلية، يقول ابن هشام: " وربَّما وصلت بظرف، أو بجملة اسميّة، أو فعليّة فعلها مضارع، وذلك دليلٌ على أنّها ليست حرفَ تعريف"[٣].

فمن دخولها على الظّرف قولُ الشّاعر :

مَنْ لا يزالُ شاكراً على المَعَهْ فهو حرٍ بعيشةٍ ذَاتٍ سَعَهْ[٤].

---

(١) الأصول في النحو: ٢/٢٦٥، وانظر شرح المفصل لابن يعيش:٣/١٤٣.

(٢) الإفصاح: ص ٥٩.

(٣) مغنى اللبيب: ١/٤٩.

(٤) من الرجز، والبيت من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٠٣، وشرح الأشمونى:١/١٢٥.

وقول متمّم بن نويره :

وغَيَّرَنِي ما غَالَ سَعْداً ومالِكـــاً   وعمرا وحجرا بالمشقّرِ أَلْمَعا[١].

والتقدير : (على الذي معه) و(الذين معاً).

ومن دخولها على الجملة الاسّمية قولُ الشّاعر :

مِنَ القومِ الرّسول ا لله منهـــم   لهم دَانَتْ رِقَابُ بني مَعَـدٍّ[٢].

أراد : (الذين رسول ا لله منهم)

ودخولها على الظّرف،والجملة الاسّميــة شـاذّ، يقـول ابـن مـالك : " كمـا قـلّ الوصل بجملة من مبتدأ أو خبر ٠٠ وبظرف"[٣]. ويقــول المـراديُّ : " وشَـذَّ وصلهـا بالجملة الاسميّة ٠٠٠ وبالظَّرف "[٤].

ومن دخولها على الفعل قولُ الشّاعر:

ما أَنْتَ بالَحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُه   ولا الأصيلِ ولا ذِي الرَأْيِ والجَدَلِ[٥].

وقول الآخر :

ويستَخْرِجُ اليَرْبُوْعَ مِنْ نافِقَائـــهِ   وَمِنْ جُحْرِهِ بالشَّيْحَةِ اليُتَقَصَّـــعُ[٦].

---

(١) من الطويل، انظر المفضليات ص ٢٩٦.

(٢) مـن الوافـر، والبيـت مـن شـواهد شـرح التسـهيل لابـن مـالك:١/٢٠٢، وشـرح الأشموني:١/١٢٤.

(٣) شرح التسهيل:١/٢٠٢.

(٤) الجنى الداني: ٢٠٣.

(٥) من البسيط، نسبه خالد الأزهـري في شرح التصريح ١/٣٨ إلى الفـرزدق، ولم أجـده في ديوانه، انظر: جواهر الأدب: ٤٠٠، وشرح الأشموني:١/١٢٤، وخزانـة الأدب: ١/٣٢، والدرر: ١/٢٧٤.

(٦) من الطويل، ونُسب لذي الخرق الطهويّ في الخزانة: ٥/٤٨٢، وانظر الإنصاف:١/١٥٢.

وقولِ الآخر :

يقولُ الخَنَا وأَبْغضُ العُجْمِ نَاطِقــاً　　إلى رَبِّه صَوْتُ الحمارِ اليُجَـدَّعُ[١].

وقول الآخر :

وليس اليَرى للخِلّ مِثل الذى يَرى　　لَه الخِلُّ أَهْلاً أَنْ يُعَدَّ خَلِيْــــلا[٢].

ومثله :

ما كا ليَروحُ ويَغْدُو لا هياً فَرِحــاً　　مُشمِّراً يَسْتَدِيْمُ الحَزْمَ ذو رَشَدِ[٣].

ودخول (أل) على الفعل خاصٌّ بالشـعر عنـد جمهـور النُّحـاة، ولذلـك يقـول الرمانيّ: " ولا يدخل إلا على اسم الفاعل، وقد اضطرَّ الشّاعر فأدخلها علـى الفعـل المضارع ، وهذا من أقبح الضرورات، ولا يجوز استعماله في سعة الكلام"[٤].

ويقول المراديّ : " وشذّ وصلها بالمضارع "[٥].

ويقول ابن هشام: " والجميع خاصٌّ بالشِّعر "[٦].

أمَّا ابن مالك فيرى أنَّ ذا ليس خاصاً بالضَّرورة، ولذلك يقول: "وعنـدي أنَّ

---

(١) من الطويل، ونسب لذي الخرق الطهويّ في الخزانة: ٣١/١، ٤٨٢/٥، والدرر:٢٧٥/١، وانظر نوادر أبي زيد : ص ٦٧، وسر صناعة الإعـراب: ٣٦٨/١، وشـرح المفصـل لابـن يعيش : ١٤٤/٣، وجواهر الأدب : ص ٤٠١، ومغنى اللبيـب:٤٩/١، وهمـع الهوامـع : ٨٥/١.

(٢) من الطويل. انظر جواهر الأدب : ص ٤٠١، وخزانة الأدب : ٣٢/١.

(٣) من البسيط، انظر: همع الهوامع : ٨٥/١، وخزانة الأدب : ٣٢/١، والدرر : ٢٥٧/١.

(٤) معاني الحروف: ٦٧ وما بعدها.

(٥) الجنى الداني: ٢٠٢.

(٦) مغنى اللبيب : ٤٩/١.

مثل هذا غير مخصوص بالضَّرورة لتمكن قائل الأول من أن يقول:

ما أَنْتَ بالحَكَمِ المرضى حكومته.

ولتمكن قائل الثاني من أن يقول:

ألى ربَّنا صَوْتُ الحِمَارِ يُجدَّعُ.

ولتمكن الثالث من أن يقول: ما مَنْ يروح.

ولتمكن الرابع من أن يقول: وما من يرى.

فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدمِ الاضطرار.

وأيضاً فمقتضى النَّظر وصل الألف واللام، إذ هما من الموصولات الاسمية، بما تُوصَل به أخواتها من الجملِ الاسميةِ،والفعليةِ،والظروفِ، فمنعوها ذلك حملاً على المُعَرِّفة؛ لأنَّها مثلُها في اللّفظ، وجعلوا صِلَتَها ماهو جملة في المعنى، ومفردٌ في اللّفظ صالح لدخول المُعَرِّفة عليه، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصِّفات، ثم كان في التزام ذلك إيهامُ أنَّ الألف واللام مُعَرِّفة لا اسم موصول، فقصدوا التنصيصَ على مُغَايَرةِ المُعَرِّفة، فأدخلوها على الفعلِ المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع، فلمَّا كان حامِلَهُم على ذلك هذا السبب، وفيه إبداءُ مايحق إبداؤه، وكَشْفُ ما لا يصلح خفاؤه، استحقَّ أن يُجْعَلَ مَّا يُحْكَمُ فيه بالاختيار، ولا يُخَصُّ بالاضطرار ، ولذلك لم يَقِلّ في أشعارهم، كما قَلَّ الموصولُ بجملة من متبدأ وخبر "[1].

ويبين ذلك الأزهري فيقول : " وقد توصل (أل) بمضارع اختياراً ، كقوله:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولا الأَصِيلِ ولا ذي الرأي والجَدَلِ[2]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك:١/٢٠٢ وما بعدها.

(٢) سبق تخريجه ص٩٣.

فأدخل (أل) على (ترضى) وهو فعل مضارع مبني للمفعول، وحكومته نائب الفاعل به، ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة، بل أشار إلى قلّته بقوله في النّظم :

وكَوْنُها بِمُعْرَبِ الأفعالِ قَلّ[١].

وهو اختيار ثالث في المسألة، فإنَّ بعض الكوفيين يجيزونه اختياراً، والجمهور يمنعونه، ويخصونه بالضّرورة، فالقول بالجواز على قِلّة، قولٌ ثالث.

والمُدْرَكُ مختلف، فابن مالك يرى أنَّ الضّرورة مايضطرُّ إليه الشّاعر، ولم يجد عنه مخلصاً، ولهذا قال: لتمكنه من أن يقول (المرضي)، والجمهور يرون أنَّ الضّرورة ماجاء في الشّعر، ولم يجيء في الكلام، سواء اضطرَّ إليه الشّاعر أم لا ، فلم يتواردا على محلٍّ واحد"[٢].

قال الحمصيُّ : " قوله : (وهو اختيار ثالث .. الخ) قال السنباطيّ: فيه نظر؛ وذلك لأنَّ القلّة بحسب اللفظ مع قطع النّظر عن الاصطلاح، لا تنافي الاختيار ولا الضّرورة، وبحسب الاصطلاح تستلزم الاختيار، وإن كان هو لا يستلزمها، فقول الناظم: " وكونها ..." الخ، إنّما هو محمول على ماذهب إليه، أو هو نفس ماذهب إليه فليتأمّل "[٣].

وقد استدلَّ ابن برهان على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل، قال ابن مالك: " واستدلاله قويّ؛ لأنّ حرف التعريف في اختصاصه بالاسم، كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل، فكما لا يَدْخُلُ حرفُ التنفيس على اسم، لا يدخل حرف التّعريف على فعل، فوجب اعتقاد الألف واللام في (الترضي) و (اليجدع)

---

(١) ألفية ابن مالك: ص ٢٢.
(٢) شرح التصريح: ١/١٤٢.
(٣) حاشية الحمضي مع شرح التصريح: ١/١٤٢.

أسماء بمعنى (الذي) لا حرف تعريف[١].

وذهب المالقي إلى أنّ التقدير: " ما أنت بالحكم الـذي ترضـى حكومتـه " ثـم حذف جزءا من (الذي)، قال: " وأمَّا وصلهـم لهـا بالجملـة مـن المبتـدأ وخـبره... والفعل ما يتصل به .. فليس من باب وصلها بالمشتق، وإنّما ذلك من حذف بعـض أجزاء (الـذي) لكـثرة الاستعمال، كمـا فعـل في (ايمـن ا لله) وقـال : (الـذي) وهـو الأصل، ثم قال: (الّذ) كما قالوا : (ايـم) و (م) فمّـا جـاء علـى الأصـل منـه قـولُ الشّاعر :

فَمَاذَا المَالُ فاعْلَمْهُ بمـــالٍ وإن أَنْفَقْتَه إلا الـــذيِّ

تَنَالُ بِهِ العلاء وتَصْطَفِيـــه لأَقْرَبِ أَقْرَبِيكَ وللقَصِـيِّ[٢].

ولا يحتاج إلى الاستشهاد على (الذي) لكثرته في النظم والنثر، وقال الآخـر في (اللّذ) بحذف الياء ، والإجتزاء بالكسر قبلها:

واللّذِ لَوْ شَاْءَ لكُنْتَ صَخْرا أو جَبَلاً أصَمّ مُشْمَخِـرّا[٣].

وقال آخر في سكون الذال منه تخفيفاً :

---

(١) شرح التسهيل: ١/٢٠٢ - ٢٠٢.

(٢) من الوافر ، وتروى : وليس المال فاعلمه بمال وإن أغناك إلا للـذِيّ
يريد به العلاء ويمتهنــه لأقرب أقربيه وللقصيّ
انظـر: الأزهيـة : ٢٩٣ ، والإنصـاف : ٢/٦٧٥، وخزانـة الأدب: ٥/٥٠٤، والـدرر: ١/٢٥٥.

(٣) من الرجز ، ويـروى : " لكـانت بَـرّا " انظـر: والأزهيـة : ٢٩٢، الإنصـاف : ٢/٦٧٦، وهمع الهوامع : ١/٨٢.

فكُنْتُ والأمر الذي قد كِيْدا كاللّذْ تزَبَّى زُبْيَةً فاصطِيْدا[١].

ثم حذفت الكلمة ، واجتزئ عنها بالألف واللام، للزومها فيها، وكثرة الاستعمال"[٢].

خامساً : من الأدلة التي استدلَّ بها الجمهورُ على أنّ (أل) في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول، أنّ هذه الأسماء التي دخلتها (أل) قد يعطف عليها الفعل، كما في قول الله تعالى ﴿ إنّ المُصَّدِّقِين والمُصّدِقَات وأَقْرَضُوا الله قَرْضاً حَسَناً﴾[٣] فقوله : (وأقرضوا) معطوف على (المصدقين) والفعل لا يعطف إلا على فعل مثله، أو ما يشبهه، وقوله : (المصدقين) ليس فعلاً ، فلم يبق إلا أنّه يشبه الفعل؛ لأنّه من مشتقاته، وبذلك تكون (أل) اسماً موصولاً ؛ إذ لو جعلناها مُعَرِّفة، لعطفنا فعلاً على اسم صريح، وهذا مُخَالِفٌ لقواعد النُّحاة.

ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿ والعَادِيَاتِ ضَبْحاً ، فالمُورِيَاتِ قَدْحاً ... فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعا ﴾[٤] فالفعل (أثرن) معطوف على اسم الفاعل (العاديات).

سادساً : استدلّ الرَّضيُّ على اسمية (أل) في اسم الفاعل واسم المفعول بحذف النون قياساً في نحو :

الحافظو عورةِ العشيرة[٥].

إذ لو كانت (أل) هنا حرف تعريف لم تحذف النّون قياساً ، كما لا تحذف مع

---

(١) من الرجز، ويروى: " فظللتُ في شَرٍّ من اللّذْ كِيْدا " انظر: الأزهية: ٢٩٢، الإنصاف : ٦٧٢/٢، وشرح المفصل : ١٤٠/٣.
(٢) رصف المباني : ١٦٢ - ١٦٣.
(٣) الحديد : ١٨.
(٤) العاديات : ١ - ٤.
(٥) سبق تخريجه ص٧٦.

المجرَّدِ عنها[١].

وذهب الأخفش، والشلوبين، وابن يعيش، وابن الحاجب إلى أنَّ (أل) في اسمي الفاعل والمفعول حرفُ تعريف، لا اسم موصول[٢].

ونسب ابن مالك والرَّضيُّ هذا الرأي إلى المازني[٣]. ونسبه الموصلي إلى الأخفش، والمازني، وذكر أنّه اختيار أبي عليّ[٤].

واستدلّوا على ذلك بأمور منها:

أولاً : لو كانت (أل) اسماً، لكان لها موضع من الإعراب، فتعرب فاعلاً في نحو : جاء الضّارب، ويصبح (ضارب) مهملاً ؛ لأنّه صلة الموصول، وقد اكتملت أركان الجملة. فلمّا أعرب الاسم الواقع بعدها بإعراب (الذي) وأهملت ، دلّ على أنّها حرف، وليست اسماً.

ثانياً : تخطي العامل الضعيف لها في نحو : مررت بالضّارب، فدلَّ على أنّها حرف، فإذا كانت (أل) في الاسم الجامد نحو : مررت بالرَّجل يتخطاها العامل، ويؤثر فيما بعدها وهي حرفية، فلتكن في المشتق، نحو : مررت بالضَّارب، كذلك أيضا. ولذلك فإنَّ الأخفش لا يُعمل اسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا للمضيّ، ولو اتصلت بهما (أل)؛ لعدم اعتمادهما على مايوجب العمل، فإن وجد منصوب بعدهما، فمنصوب على التشبيه بالمفعول به[٥]. وذكر ابن السراج أنَّ الأخفش يرى

---

(١) شرح الكافية للرضي: ٣٨/٢.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش:١٤٤/٣، الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٤٨٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٠٠/١، وارتشاف الضرب:٥٣١/١، ومغني اللبيب: ٤٩/١، وشرح شذور الذهب: ١٤٨، وشرح التصريح :١٣٧/١، وشرح الأشموني:١١٥/١.

(٣) شرح التسهيل : ٢٠٠/١، وشرح الكافية للرضي : ٣٧/١.

(٤) شرح ألفية ابن معطٍ للموصلي:٦٩٨/١.

(٥) انظر : رصف المباني للمالقي: ١٦٢ - ١٦٣، وارتشاف الضرب لأبي حيّان: ٥٣١/١.

أنَّ (زيداً) في نحو : الضارب زيداً أمس، منصوب انتصاب : الحسن وجهاً ، أي: على التمييز، ومنع ذلك ابن السرَّاج حيث قال: " وليس عندي كما قال؛ لأنّ الأسماء التي تُنْصَبُ عن تمام الاسم إنَّما يكن نكرات، والحسن وما أشبهه قد قال سيبويه: إنّه مشبّهٌ باسم الفاعل"[١]. وذكر ابن مالك أنَّ أصحاب الأخفش يقولون: إن قُصِدَ بـ (أل) العهد، فالنّصب على التشبيه بالمفعول به، وإن قُصِدَ معنى (الذي) فالنّصب باسم الفاعل[٢].

وردّ الناظم على هذين الدليلين حيث قال: " ومقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول على آخر الصِّلة؛ لأنّ نسبتها منه نسبةُ أجزاء المركَّبِ منه، لكن منع من ذلك كون الصِّلة جملة، والجملة لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صِلَةُ الألف واللام في اللفظ غير جملة، جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع"[٣].

ويقول الرّضيُّ: "وكان حقُّ الإعراب أن يكون على الموصول – كما نذكره – فلمَّا كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها عارية، كما فعل في (إلاَّ) الكائنة بمعنى (غير)[٤]. وذكر الصبّان أنَّ الدماميني بحث في الفرق بين الموصول والمركّب المزجيّ بما حاصله، أنَّ المقصود في باب الموصولِ الموصولُ، وإنَّما جيء بالصِّلة لتوضيحه، فحقّ الإعراب أن يدور عليه، بخلاف المركب المزجي، والدليل على ذلك ظهور الإعراب في (أيّ) الموصولة، و (اللذين) و (اللتين) على القول بإعرابهما[٥].

---

(١) الأصول في النحو، ٢/٢٦٥.
(٢) شرح التسهيل، ٣/٧٧.
(٣) شرح التسهيل، ١/٢٠٣.
(٤) شرح الكافية للرضي: ٢/٣٨.
(٥) حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ١/١٥٧.

ثالثاً : أنّ الضّمير لا يعود على (أل) في نحو : قد أفلح المتقي ربّه، كما ذكر النُّحاة، بل يعود على موصوف محذوف، والتقدير : قد أفلح الرّجل المتقي ربَّه، كما ذكر المازني[١]. وذهب ابن يعيش،والصبّان إلى نحوٍ من ذلك، قال ابن يعيش: "فإذا قلت : مررت بالضَّارب فتقديره: مررت بالرَّجل الضَّارب، فالضّمير يعود على (الرجل) الموصوف المحذوف؛ لأنّه في حكم المنطوق به، وتارة تقول: إنَّه يعود إلى مدلول الألف واللام وهو (الذي) فاعرفه"[٢].

وردّ ابن مالك هذا الرأى فقال: " وهذا قول ضعيف لوجهين:

أحدهما : أنّ ذلك لوجاء مع الألف واللام المُعَرِّفَةِ لجاز مع التنكير؛ إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكَّراً ، وتقديره مُعَرَّفا، بل كان ذلك مع التنكير أولى؛ لأنّ حذف المُنَكَّرِ أولى من حذف المُعَرَّف.

والثاني: أنّ الألف واللام لو كانت المُعَرِّفة، لكان لحاقها باسم الفاعل قادحاً في صحَّة عمله، مع كونه بمعنى الحال والاستقبال، والأمر بخلاف ذلك، فإنّ لحاق الألف واللام به يوجب صحّة عمله، وإن كان ماضي المعنى، فعلم بذلك أنَّ الألف واللام غير المُعَرِّفة، وأنَّها موصولة بالصِّفَة؛ لأنّ الصِّفة بذلك يجب تأولها بفعل، ليكون في حكم الجملة المصرَّح بجزأيها"[٣].

وذكر الرّضيُّ أنَّ المازني يلزمه فيما ارتكب محذوران:

أحدهما : إعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين على أحد الأمور

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٠٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/٣٧، وشرح الأشموني:١/١١٥.

(٢) شرح المفصل: ٣/١٤٤، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشموني:١/١٥٦.

(٣) شرح التسهيل: ١/٢٠٠.

الخمسة ظاهراً ، أي: الموصوف، وذي الحال، والمبتدأ، وحرف النّفي، وحرف الاستفهام، وعملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الأخفش والكوفيين، ومذهب المازنّي في هذا غيرُ مذهبهم.

والثاني: رجوع الضّمير على موصوف مقدّر، فإن قال : الاعتماد على الموصوف المقدر والضّمير راجع إليه، كما في قوله تعالى ﴿ فَمِنْهُم ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ﴾[1]، قلت: الموصوف المقدّر بعد نحو (منهم) و(فيهم) كالظّاهر؛ لقُوَّةِ الدّلالة عليه. وأمّا قول النُّحاة: يا ضارباً غلامه، وياحسناً وجهه بالإعمال، ورجوع الضّمير إلى مقدّر ، فمثالٌ لهم غيرُ مستندٍ إلى شاهد من كلامٍ موثوق به.

وإذا كان الضّمير في اسم الفاعل واسم المفعول راجعاً إلى موصوف محذوف، لم يجز أن يعمل اسم الفاعل واسم المفعول إذا كان بمعنى المضي، بل تعامل معاملة المجرّد، بل أولى بترك العمل من المجرّد ؛ بسبب دخول لام التعريف، التي تقرّبها من الأسماء، وتبعدها عن شَبَه الفعل[2].

فإن قيل : كيف عمل اسم الفاعل واسم المفعول على مذهب الجمهور من غير اعتماد؟ قيل: عملا بغير اعتماد لكونهما في الحقيقة فعلين، إذ أصل الضّارب والمضروب: الضَرب والضرب، فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظاً على صورة الفعل، أمّا لفظاً فظاهر، وأمّا معنى فلصيرورة اللام مع مادخلت عليه مُعَرِّفة كالحرفية مع ما تدخل عليه، فصيرّوا الفعل في صورة الاسم، الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل، والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول؛ لأنّ المعنيين متقاربان . . . ولكون هذه الصّلة فعلاً في صورة الاسم، عملت بمعنى الماضي، ولو

---

(١) فاطر : ٣٢.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٣٧/٢ وما بعدها.

كانت اسم فاعل أومفعول حقيقة، لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرَّدِ عن اللام"[١].

ونُسب إلى المازني قول آخر، فقد ذكر ابن هشام أنَّ المازنيّ يرى أنّ (أل) في اسمي الفاعل والمفعول موصول حرفي، ومنعه ابن هشام حيث قال: " وزعم المازنيّ أنَّها موصول حرفي، ويردّه أنَّها لا تؤوّل بالمصدر، وأنّ الضَّمير يعود عليها "[٢].

وذهب الأخفش إلى أنَّ (أل) هنا بعض (الذي) بعد أن حُذِف منها الذال والياء[٣]، ومنع ذلك ابن الحاجب حيث قال: " والأولى أن يقال: الألف واللام في قولك: الضارب حرف التعريف، بمعنى (الذي) لا أنّه كان (الذي) فحذف ذاله وياؤه، وبقي حرف تعريفه؛ لأنّ (الذي) بكماله لاينفصل ، بل بجملته للتعريف"[٤].

وردّه الرَّضي؛ لأنّ لام (الذي) زائدة، بخلاف اللام الموصولة[٥].

و(أل) الموصولة هي الدَّاخلة على الصِّفة الصريحة، ونقصد بذلك اسم الفاعل، واسم المفعول،وأمثلة المبالغة، نحو: قارئ وفاهم، ومقروء ومفهوم، وزرّاع وسبّاق، فهذه صفة صريحة؛ لأنَّها تشبه الفعلَ في التجدُّد والحدوث شبهاً قَوِيّاً ، وغالباً إذا أَطلق النّحويون الصِّفَة الصريحة يقصدونها[٦].

أمَّا الصِّفة المشبَّهة ففيها قولان :

---

(١) شرح الكافية للرضي : ٣٨/٢.
(٢) شرح شذور الذهب: ١٤٨، وانظر شرح التصريح : ١٣٧/١.
(٣) المفصل:
(٤) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٤٨٣/١، ٦٤١، وانظر شرح المفصل لابن يعيش:١٤٤/٣.
(٥) شرح الكافية للرضي:٣٧/٢.
(٦) انظر شرح الفريد للإسفراييني: ٤٠٧، والنحو الوافي لعباس حسن: ٣٨٧/١.

القول الأول: أنَّها للتعريف، وهو رأي جمهور النُّحاة[١]، لأنَّها للثبوت، والفعل للتجدُّد والحدوث، ولذلك بعدت عن شبه الفعل، فهي لا تؤول به، يقول ابن هشام في بيان (أل) الموصولة: " قيل: والصِّفات المُشَبَّهة ، وليس بشيء؛ لأنَّ الصِّفةَ المُشَبَّهةَ للثبوت، فلا تؤول بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولةً باتفاق"[٢].

القول الثاني: أنَّها موصولة وهو رأي ابن مالك حيث قال: " وعنيت بالصِّفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصِّفات المشبَّهة بأسماء الفاعلين"[٣].

ويقول الصَّبَّان: " ووجه الجواز، شبه الفعل باعتبار رفعها الظَّاهر باطراد مطلقاً، بخلاف أفعل التفضيل، فإنَّه لايرفع الظَّاهِرَ باطراد إلا في مَسْأَلةِ الكُحْلِ"[٤].

وهناك أمر مهم، وهو ما نوع (أل) في الّذي؟.

يقول ابن السرَّاج : "فـ(الذي) عند البصريين أصله (لذي) مثل (عمى) ولزمته الألف واللام، فلا يفارقانه، ويُثَنَّى فيقال: (اللذان) في الرّفع، و (اللذين) في الخفض والنّصب ... وقال غير البصريين: إنَّ أصل (الذي) (هذا) و (هذا) عندهم أصله ذال واحدة، وما قالوه بعيداً جدّاً؛ لأنَّه لايجوز أن يكون اسم على حرف فى كلام العرب إلا المضمر المتصل، ولو كان أيضا الأصل حرفاً واحدا، ماجاز أن يُصَغَّر، والتصغير لا يدخل إلا على اسم ثلاثي، وقد صَغَّرت العرب (ذا) والموجود

---

(١) انظر : مغنى اللبيب لابن هشام: ٤٩/١، وشرح التصريح:٨٤/٢، وشرح الفريد لعصام الاسفراييني: ٣٥٢، والنحو الوافي لعباس حسن:٣٨٧/١، ٣٠٧/٣.

(٢) مغنى اللبيب :٤٩/١.

(٣) شرح التسهيل : ٢٠١/١. وانظر شرح الأشموني: ١٢٣/١، والنحو الوافي لعباس حسن:٣٨٧/١.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٦٤/١.

والمسموع مع ردّنا له إلى الأصول من (الذي) ثلاثة أحرف، لام،وذال،وياء، وليس لنا أن ندفع الموجود إلا بالدليل الواضح، والحجَّة البيِّنة، على أنّي لا أدفع أنَّ (ذا) يجوز أن تستعمل في موضع (الذي)"[١].

ويقول الرضيُّ بعد أن ذكر نحواً من هذا: " وكلّ ذا قريب من دعوى عِلم الغيب"[٢].

وأشار الموصليُّ إلى ذلك فقال: " وأصل (الّذي والتّي): لذٍ ولتٍ، كعم وشجٍ، فاللام فاء، والذال عين ، والياء لام. وذهب الكوفيون إلى أنَّ أصل الكلمة الذال وحدها، والأول أظهر؛ لامتناع أن يكون اسم غير مضمر ولا مخفف بالحذف على حرف واحد، وأمّا حذف الياء في التثنية فللفرق بين المعرب والمبني"[٣].

و(أل) في (الذي) وأخواتها زائدة، وليست للتعريف وفاقاً للجمهور؛ لأنَّ الأسماء الموصولة تتعرف بالصِّلة، ألا ترى أنَّ نظائرها نحو (من) و(ما) معارف من غير أن تقترن بـ (أل) وإذا ثبت أنَّ الصِّلةَ مُعَرِّفة لم يكن الألف واللام فيما دخلا فيه من الموصولات مُعَرِّفة أيضاً، إذ لو كانت (أل) في (الذي) للتعريف، للزم اجتماع مُعَرِّفين على مُعَرَّفٍ واحد، وذلك محالّ، ومِمّا يدُلُّ على زيادة (أل) في (الذي) ملازمتها للكلمة، وعدم حذفها، فـ (أل) المعرِّفة تدخل للتعريف، وتنزع من الاسم المعرَّف إذا أُريد خلاف ذلك، نحو: الرّجل والفرس؛ إذ يصحُّ أن تقول: رجل وفرس، ولم يسمع ذلك في (الذي) وأخواتها، فلما خالفت نظائرها، دلَّ على أنّها

(١) الأصول لابن السراج : ٢/٢٦٢ وما بعدها.
(٢) شرح الكافية للرضي:٢/٤٠.
(٣) شرح ألفية ابن معطٍ للموصلي: ١/٦٨٩.

زائدة لغير معنى التعريف، كما يزاد غيرها من الحروف.

فإن قيل: إذا لم تكن (أل) في (الذي) وأخواتها للتعريف فما فائدتها؟

فالجواب: أنَّ (أل) في (الذي) وأخواتها زائدة لازمة لضرب من إصلاح اللفظ، حتى يمكن أن نصف المعارف بالجمل[١].

ويرى الرضيُّ أنَّ (الذي) وأخواتها من الموصولات معارف وضعاً؛ لأنَّها وضعت على أن يطلقها المتكلم على كلِّ معلوم عند المخاطب[٢]، وبهذا يسقط اعتراض من اعترض بأنَّ الموصول إذا تعرَّف بصلته وهي جملة، فهلاّ تعرفت النَّكرة الموصوفة بها، كما سبق بيانه[٣].

وذهب قوم إلى أنَّ تعريف الموصول بـ(أل) إن كانت فيه، نحو : (الذي) و(التي) وتثنيتهما وجمعهما، وهو المفهوم من كلام ابن يعيش[٤]. فإن لم يقترن الموصول بـ(أل) نحو : (من) و(ما) فتعريفه بنيَّة (أل) وليس بالصِّلة[٥].

أما (أيّا) فقد ذكر الأشموني أنَّ هناك من يرى أنَّ تعريفها بالإضافة، ونسبه ابن عصفور،والسيوطي إلى الأخفش كما سبق[٦]، والمشهور من كلام النُّحاة أنَّها

---

(١) انظر معاني الحروف للرماني ص ٦٨، الخصائص لابن جني: ٣/٦٠. شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٤٠، ٩/٢٠، وشرح الكافية للرضي:٢/٣٦، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/٣١١، وشرح ألفية ابن معطٍ للموصلي: ١/٦٩٠.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢/٣٦.

(٣) انظر : ص ٣١.

(٤) شرح المفصل: ٦/٦١.

(٥) انظر : شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٤٠، وشرح الأشموني على الألفية: ١/١٣٩.

(٦) انظر ص ٣٠.

مُعَرَّفة بصلتها كسائر الموصولات، وإضافتها غير معتدٍّ بها، فلو كان ما تضاف إليه معتداً به لزم اجتماع مُعَرِّفين على مُعَرَّف واحد، وذلك ممتنع، وما أفضى إلى الممنوع ممنوع[1].

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٢٣٥-٢٣٦، وشرح الأشموني: ١/١٣٩.

الفصل السادس

(أل) الشمسية والقمرية [1]

أ) (أل) الشّمسية :

١ - حقيقتها : أن تأتي (أل) قبل الحروف التالية :

"ط ، ث ، ص ، ر ، ت ، ض ، ز ، ن ، د ، س ، ظ ، ذ ، ش ، ل".

أربعة عشر حرفاً، وقد جمعت في أوائل كلمات هذا البيت :

طِبْ ثُمَّ صِلْ رَحِماً تَفُزْ، ضِفْ ذَا نِعَمْ دَعْ سُوْءَ ظَنٍّ زُرْ شَرِيفاً لِلْكَرَمِ.

مثل : النّار ، النّاس ، الرَّجز ، السّوء ، الشّريف...

٢ - حكمها : تدغم اللام بما يليها من الحروف، ويُسَمَّى الإدغام الشّمسي.

٣ - سبب تسميتها : سُمِّيت لاماً شمسية نسبة إلى اللام في كلمة (شمس) بجامع الإدغام في كُلٍّ منهما.

٤ - علامتها في المصحف :

عدم وضع سكون بعد اللام الشّمسية، وفي أكثر المصاحف توضع علامة الشدة (ّ) فوق الحرف الشمسي بعد (أل) إشارة لإدغام اللام بالحرف الشّمسي بعدها.

---

(١) انظر : حق التلاوة: ٧٢- ٧٣.
قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم: ٥٩- ٦٠.
تيسير التجويد: ٤٥ -٤٦.
المختصر المفيد في علم التجويد: ٢٤- ٢٥.
المجموع المفيد في علم التجويد: ٥٦.
ملخص أحكام التجويد: ٣٩-٤٠.

ب) (أل) القمرية :

١ – حقيقتها: أن تقع (أل) قبل واحد من أربعة عشر حرفا، جُمعت في قولك:

" إبغ حَجَّكَ وخَفْ عَقِيْمَه " مثال ذلك :

الخوف، العرش ، القول ، المال ، البغي، الحجّ ....

٢ – حكمها: الإظهار، وينطق باللام ساكنةً بدون تكلّف، من غير فصل أو سكوت عمّا بعدها، ويُسَمَّى: الإظهار القمري.

٣ – سبب تسميتها: سُمِّيَت الأحرف القمرية نسبة إلى اللام في كلمة (القمر) بجامع الإظهار في كُلٍّ منهما.

٤ – علامتها في المصحف سكون على اللام، وخُلُوّ الحرف بعدها من التشديد.

الفصل السابع

معاني (أل)

تنقسم (أل) إلى عدّة أقسامٍ، وقد ذكر المراديّ لها أربعةَ عشرَ قسماً، نظمها في بضعة أبيات حيث قال:" وقد نظمتها في هذه الأبيات:

أقسام (أل) أربع وعشر — للعهد والجنس والكمال
ثم لماهية ولمح — أو غالب أو حضور حال
وزيد نثراً وزيد نظماً — وفخمت في اسم ذي الجلال
وناب عن مضمر وهمز — وكن بذي الوصل ذا احتفال
وقيل بعض الذي أتانا — فاحفظه وابحث عن المثال [١]

ويمكن أن تصنّف معاني (أل) كما يأتي :

أولاً : (أل) المعرِّفة، وهي أشهر أنواع (أل) وإذا أطلقت (أل) من غير تقييد فالمراد (أل) المُعَرِّفة، ولذلك يقول عبّاس حسن : " إذا ذُكرت (أل) في الكلام مطلقة أي: لم يذكر معها مايدلّ على نوعها، كان المراد منها (أل) المُعَرِّفة؛ لأنّها المقصودة عند الإطلاق، أمّا إذا أريد غيرها فلابدّ من التقييد وترك الإطلاق، فيقال: (أل) الموصولة مثلاً "[٢].

و (أل) المُعَرِّفة نوعان :

أ – العهدية : وهي التي يكون مصحوبها معهوداً عند السامع ، يقول الرّضيُّ: " ولام العهد التي عَهِدَ المخاطبُ مدلولَ مصحوبِها قبلَ ذكره، أي: لقيه

(١) الجنى الداني للمرادي: ٢٠٤.
(٢) النحو الوافي : ٤٢٢/١ وما بعدها.

وأدركه، يقال عهدت فلاناً ، أي : أدركته "[١].

وهذا العهد ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ – العهد الذكري: ويراد بذلك أنَّ الكلمة المقترنة بـ (أل) ترد في الكلام مرتين، في المرَّة الأولى نكرة، وفي المرَّة الثانية مقترنة بـ (أل)، فيكون مصحوب (أل) قد سبق ذكره في الكلام، ولذلك سُمِّيَ بالعهد الذكري، كما في قولك : رأيت داراً فنزلت الدَّار، ورأيت رجلاً فكلمت الرَّجل، وكما في قول الله عزَّ وجلّ ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ، المِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ، الزُّجَاجَةُ كَأَنَّها كَوْكَبٌ دُرِّيّ﴾[٢] وقوله تعالى ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾[٣].

أمّا فائدتها، فيقول الأزهري: " وفائدتها التنبيه على أنَّ الرّسول الثاني هو الرّسول الأول، إذ لو جيء به مُنكَّراً لتُوهِّمَ أنّه غيره، ولذلك لايجوز نعته"[٤].

ويبيِّنُ ذلك عبّاس حسن فيقول: " فإنَّ النّكرة الثانية بمنزلة الضّمير، والأولى بمنزلة مرجع الضّمير، و(أل) هي الرابطة بينهما، الدالّة على اتصال الثانية بالأولى اتصالاً معنوياً ، ويدلّ على أنّ الثانية بمنزلة الضّمير، والأولى بمنزلة مرجعه، أنّك في مثل : نزل مطر فأنعش المطر زروعنا، قد تستغني عن (أل) وعن كلمة (مطر) الثانية، اكتفاء بالضّمير المستتر في الفعل والذي قد يغني عنهما، حيث تقول: نزل مطر فأنعش زروعنا ... فلو قلت : نزل مطر فأنعش مطر زروعنا، بتنكير كلمة (مطر) في الحالتين لَوقَعَ في الوهم أنَّ المراد من كلمة (مطر) الثانية (مطرٌ) آخر غير

---

(١) شرح الكافية للرضي: ١٣١/٢. وانظر الأصول في النحو لابن السراج : ١٥٠/١.
(٢) النور : ٣٥.
(٣) المزمل : ١٥، ١٦.
(٤) شرح التصريح : ١٥٠/١.

الأول، مع أنّ المراد منهما واحد، ولذلك لا ينعت الاسم المُعَرَّف بـ (أل) العهدية؛ لأنّه يشبه الضّمير، وواقع مع (أل) موقعه كما سبق"[١].

٢ – العهد الذهني، أو العلمي، ويراد بذلك أنَّ مصحوب (أل) قد تحدد وانحصر في ذهن المخاطب، في زمن انتهى قبل الكلام، فهو معروف عند السّامع من زمن قد مضى، وليس أساسُه ألفاظا في الكلام، مثال ذلك أن تسأل صديقَك فتقول: ما أخبار المسجد؟ هل تريد الذهاب إلى الكلية؟ فلا شك أنّك تسأله عن مسجد معهودٍ بينك وبينه، وعن كليّة معهودةٍ بينكما أيضا.

ومن ذلك قول الله عزّ وجلّ ﴿ إِذْ هُمَا فِي الغَارِ ﴾[٢] وقوله تعالى ﴿ إِذْ يُبَايِعُوْنَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾[٣] وقوله عزّ وجلّ ﴿ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالوَادِ المُقَدَّسِ ﴾[٤].

٣ – العهد الحضوري: ويراد بذلك أنْ يكون الكلام خلال وقوع مدلول (أل) وفي أثنائه، كقولك: الجبل، تقول ذلك لرجل يبحث عن مكان مرتفع، وكقولك: الورقة : لرجل يحمل قلماً يريد: الكتابة به، أي : اركب الجبلَ المشاهدَ الحاضرَ، وخذِ الورقةَ الحاضرةَ.

ويرى ابن عصفورٍ أنَّ العهد الحضوريَّ لا يكون إلا بعد أسماء الإشارة أو (أي) في النّداء ونحوه، حيث يقول ابن هشام: " قال ابن عصفورٍ، ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة، نحو: جاءني هذا الرَّجل، أو (أي) في النّداء، نحو: يا أيُّها الرّجل، أو (إذا) الفجائية، نحو:خرجت فإذا الأسد،أو في اسم الزمان الحاضر، نحو: الآن"[٥].

---

(١) النحو الوافي : ١/٤٢٣.
(٢) التوبة : ٤٠.
(٣) الفتح : ١٨.
(٤) النازعات : ١٦.
(٥) مغنى اللبيب: ١/٥٠.

ولم يرض ابن هشام بذلك حيث قال: " وفيه نظر ؛ لأنّك تقول لشاتم رجل بحضرتك: لا تشتم الرَّجل، فهذه للحضور في غير ماذكر؛ لأنَّ التي بعد (إذا) ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم، فلا تشبه ما الكلام فيه، ولأنَّ الصَّحيح في الداخلة على (الآن) أنَّها زائدة؛ لأنّها لازمة ، ولا يعرف أنّ التي للتعريف وردت لازمةً ، بخلاف الزائدة، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُم)[١].

مع أنَّ ابن مالك يرى أنَّ (أل) في قوله تعالى ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِيْنَكُم﴾ للعهد العلمي[٢].

ب – الجنسية

النوع الثانى من (أل) الْمُعَرِّفة، (أل) الجنسية، وهي الدّاخلة على نكرة تفيد معنى الجنس المحض من غير أن تُفِيدَ العهد[٣].

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ – أن تكون لشمول أفراد الجنس، وهي التي يَصِحُّ أن تقوم مقام (كلّ) على سبيل الحقيقة، وليس على سبيل المجاز والمبالغة، نحو قول الله تعالى ﴿وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفاً[٤]﴾ أي : كلّ إنسان.

يقول الرّضيُّ: " فكلُّ اسم دخله اللام فينظر في ذلك الاسم، فإن لم يكن معه قرينة

---

(١) المائدة : ٣. انظر: مغنى اللبيب: ١/ ٥٠.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٥٧.

(٣) انظر : الأصول في النحو لابن السراج: ١/ ١٥٠، والنحو الوافي : ١/٤٢٥.

(٤) النساء: ٢٨.

لا حالية ولا مقالية دالّة على أنّه بعضٌ مجهولٌ من كلّ ، كقرينة الشّري الدالة على أنّ المُشْتَرَى بعضٌ في قولك: اشترِ اللحم، ولا دلالة على أنّه بعضٌ معينٌ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ﴾[1] فهي اللام التى جيء بها للتعريف اللفظي، والاسم المحلّى بها لاستغراق الجنس، سواء كان على علاقة الوحدة كالضّربة، أو مع علاقة التثنية أو الجمع كالضربتين والعلماء، أو تجرَّد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء.

وإنّما وجب حملُه على الاستغراق؛ لأنّه إذا ثبت كون اللّفظ دالاً على ماهية خارجة، فإمَّا أن يكون لجميع أفرادها، أو لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي، وإن كان يمكن تصورها في الذهن خاليةً عن الكُلِيّة والبعضيَة، لكن كلامنا في المشخصات الخارجية؛ لأنَّ الألفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية، فإذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها – أي التنوين – وجب كونه للكلّ.

فعلى هذا قوله صلى ا لله عليه وسلم : " الماء طاهر "[2] أي كلّ الماء، ...

إذ ليس في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة، فلهذا جاز – وإن كان قليلاً – وصف المفرد بالجمع، نحو قولهم : أهلك النّاس الدّينار الصفر والدّرهم البيض، على ما حكى الأخفش "[3].

ويقول عبّاس حسن : " وحكم ما تدخل عليه (أل) من هذا النّوع أن يكون لفظه مَعْرِفة، تجري عليه أحكام المعرِفة، ويكون معناه معنى النّكرة المسبوقة

---

(١) طه : ١٠.

(٢) السنن الكبرى : ٣٩٢/١، حديث رقم "١٢٢٨".

(٣) شرح الكافية للرضي: ١٢٩/٢.

بكلمة (كُلٍّ) فيشمل كُلَّ فرد من أفراد مدلولها، مثل كلمة (الملك) في قولِ الشّاعر:

إذا المَلِكُ الجَبّارُ صَعَّرَ خَـدَّه مَشَينا إليه بالسُّيُوفِ نُعَاتِبُه[١]

وعلامة (أل) التى تكون لشمول أفراد الجنس أن يصحَّ الاستثناء مِمّا دخلت عليه؛ لأنّ المستثنى لابدَّ أن يكون أقلّ من المستثنى منه، وذلك واضح في قول الله تعالى ﴿ والعَصْرِ إنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إلاّ الّذِيْنَ ﴾[٢] فاستثنى مِمَّا دخلت عليه (أل). يقول ابن مالكٍ : " فلولا أنَّ أداة التعريف اقتضت شمولَ الحقيقة، والإحاطةَ بأفرادها، لم يستثن (الذين آمنوا) من المُعَرَّف بها وهو (الإنسان)[٣].

ومن علاماتها أيضا أن يَصحَّ نعت مصحوبها بالجمع، كما في قول الله تعالى ﴿أَوِ الطِّفْلِ الّذِيْنَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾[٤].

وإن كان الأكثر الموافقة، كقول الله عزّ وجلَّ ﴿ لا يَصْلاَهَا إلاّ الأَشْقَى الّذِي كَذَّبَ وَتَوَلّى وسَيُجَنَّبُهَا الأتْقَى الّذِي يُؤتِي مَالَه يَتزَكّى﴾[٥] وقوله سبحانه ﴿والجَارِ ذِي القُرْبَى والجَارِ الجُنُبِ﴾[٦].

و (أل) الدالّة على شمول أفراد الجنس لا تقتضي الإحاطة بجميع الأفراد؛

---

(١) من الطويل ، والبيت من شواهد النحو الوافي : ١/٤٢٦.
(٢) العصر : ١ - ٢.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٥٨.
(٤) النور : ٣١.
(٥) الليل : ١٥ - ١٨.
(٦) النساء : ٣٦.

لأنَّ ذلك مُتَعَذِّر ، يقول ابن يعيش : " فهذا التعريف لا يكـون عـن إحاطـةٍ بـه؛ لأنّ ذلك متعذر؛ لأنّه لايمكن أحداً أن يشاهد جميـع هـذه الأجنـاس وإنّمـا معنـاه أنَّ كُـلَّ واحدٍ من هذا الجنس المعروف بالعقول دون حاسّة المشاهدة أفضلُ من كُلِّ واحدٍ من الجنس الآخر، وأنَّ كُلَّ جزءٍ من العَسَل الشائع في الدنيـا حُلْوٌ، وأنَّ كُـلَّ جـزءٍ مـن الخَلِّ حامضٌ "[١].

مع أنَّ صاحب النّحو الوافي يـرى أنّ (أل) الدالّـة علـى شمـول أفـراد الجنـس تقتضي الإحاطة والشمول حقيقةً، حيث يقول: " فمنها التى تدخل على واحـدٍ مـن الجنس، فتجعله يفيد الشمول والإحاطة بجميع أفـراده، إحاطـةً حقيقيـةً لا مجـاز فيهـا ولا مبالغة "[٢].

٢ – أن تكون لشمول خصائص الجنس، وهي التى تَخْلفها (كُلّ) على سبيل المجاز والمبالغـة، فهـي تدخـل علـى واحـد مـن أفـراد الجنـس فتجعلـه يفيـد الإحاطـة والشمول، لا بجميع الإفراد كما في القسم الأول، ولكن بصفة واحدة من الصِّفَـات الشّائعة بين أولئك الأفراد، وذلك على سبيل المجاز والمبالغة، نحو : أنت الرّجل علماً فأنت تريد أن تُبَيِّنَ له أنَّه قد اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرِّجال من جهة كماله في العلم ، فلا يعتدُّ بعلم غيره لقصوره عن رتبة الكمال التى قد بلغها، ولو قلنا أنت كُلّ الرّجال علما لصحَّ على جهة المجاز، أي : كُلُّ الرِّجال اجتمع علمهم فيك بحيث لايمكن لهم مجاراتك إلا مجتمعين.

ومن ذلك قول ا لله تبارك وتعالى : ﴿ ذَلِكَ الكِتَابُ لاَرَيْبَ فِيهِ ﴾[٣].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ١٩/٩ وما بعدها.

(٢) النحو الوافى عباس حسن : ٤٢٦/١.

(٣) البقرة : ٢.

يقول الأزهري: فإن قيل: هذا الضّابط يصدق على (أل) في الاستغراق العرفي، نحو : جاء الأمير الصّاغة، أي صاغة بلده أو مملكته، فإنّ (كُلاًّ) تخلف الأداة فيه مجازاً، وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض مايصلح له اللفظ ، وهو صاغة بلد الأمير، أو صاغة مملكته دون من عداهم! أجيب بأنّ الكلام في (أل) المُعَرِّفة و(أل) في الصاغة موصولة على الأصح"[١].

٣ – أن تكون لبيان الحقيقة والماهية، بحيث لا تفيد نوعاً من نوعي الإحاطة والشمول السابقين، وإنَّما تفيد أنَّ الجنس يراد منه حقيقته القائمة في الذّهن، ومادته التى تَكَوَّن منها في العقل، بغير نظر إلى ما يَنْطَبِقُ عليه من أفراد قليلة أو كثيرة، ومن غير اعتبار لعددها أو لصفة عَرَضِيّةٍ طارئة عليها، وقد يكون بين تلك الأفراد مالايصدق عليه الحكم، نحو : الحديد أصلب من الذّهب، فأنت تريد أنَّ حقيقة (الحديد) وطبيعته أصلب من حقيقة (الذهب) ومادته، من غير نظر إلى غير ذلك، كمفتاح من حديد، أو خاتم من ذهب، فقد يوجد من أفراد (الذّهب) مايكون أكثرَ صلابةً من فرد من أفراد (الحديد)، ولكنَّ الحقيقةَ المستقرةَ في الذّهن أنَّ مادة (الحديد) أصلب من مادة (الذهب). وكقولك : الرّجل أقوى من المرأة ، من حيث الحقيقة المستقرة في الذهن، من غير نظر إلى أفراد هذا أو ذاك، فقد يكون هناك امرأة أقوى من كثير من الرِّجال.وتقول: الماء سائل، أي من حيث حقيقته وماهيته سائل، من غير نظر إلى ما قد يعرض له بعد ذلك[٢]. ومن ذلك قول الله عزّ وجل ﴿وجَعَلْنا مِنَ الماء كُلَّ شيء حَيٍّ﴾[٣].

---

(١) شرح التصريح : ١/١٥٠.
(٢) انظر لهذه المسألة النحو الوافي : ١/٤٢٧ وما بعدها.
(٣) الأنبياء : ٣٠.

والفرق بين (أل) الدالة على الحقيقة والماهية، واسم الجنس النّكرة، أنّ المُعرَّف بـ (أل) موضوعٌ للحقيقة بقيد حضورها في الذّهن، أمَّا اسم الجنس النّكرة فموضوع لمطلق الحقيقة من غير قيد، فالحقيقة من حيث حضورها في الذّهن أخصُّ من مطلق الحقيقة. ولذلك يقول ابن هشام: " والفرق بين المُعَرَّف بـ (أل) هذه وبين اسم الجنس النّكرة هو الفرق بين المقيّد والمطلق، وذلك لأنَّ ذا الألف واللام يدلُّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذّهن، واسم الجنس النّكرة يدلُّ على مطلق الحقيقة، لا باعتبار قيد"[٢].

وذكر السهيليّ أنَّ (أل) في قوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمُ القِرَدَةَ والخَنَازِيرَ ﴾[٣] تدلُّ على معنى الاتعاظ والاعتبار، وأنكر ابن خروف عليه ذلك إذا لم يقل أحدٌ بذلك.

ثم أبان السهيلي أنَّ (أل) في الآية جنسية، وتدلُّ على معنى الاتعاظ والاعتبار والتخويف، ولو كان (قردة) و(خنازير) لم يكن فيه ذلك، ولا تعارض بين دلالة (أل) على العهد أو الجنس وبين مايصاحب ذلك من معانٍ أخرى[٤].

---

(١) الأنبياء : ٣٠.
(٢) مغني اللبيب: ١/ ٥٠ وما بعدها.
(٣) المائدة : ٦٠.
(٤) انظر الأشباه والنظائر :٣/٩٦.

ثانيا : (أل) الموصولة :

وهي التي تدخل على اسم الفاعل، واسم المفعول، نحو: الضّارب والمضروب، والكاتب والمكتوب، وتكون بمعنى (الذي) في المذكّر، نحو: القائم عندك زيد، وبمعنى (التي) في المؤنث، نحو : القائمة عندك زينب. خلافاً للمازني، والأخفش،والشلوبين،وابن يعيش،وابن الحاجب، حيث يرون أنَّ (أل) في اسمي الفاعل والمفعول حرف، وليست اسماً كما سبق[1].

---

(١) انظر لتوضيح المسألة ص ٩٩.

ثالثاً : (أل) الزائدة :

ونقصد بالزائدة هنا ماليست مُعَرِّفة ولا موصولة، سواء كانت صالحةً للسقوط أم لا، داخلةً على معرفة أو نكرة، ففي قولك : العبّاس، دخلت (أل) على علم معرفة، وهي صالحة للسقوط، فتقول : عباس، ومع ذلك فهي زائدة؛ لأنَّها لا تفيد تعريفاً ، وليست اسماً موصولاً ، وفي قولك: السَمَوْءَل دخلت (أل) على علم معرفة قارنت وضعه فهي لاتفارقه، ومع ذلك فهي زائدة، لأنَّها لاتفيد تعريفاً، وليست اسماً موصولاً.

وقد تدخل (أل) على النّكرة، نحو قولهم: ادخلوا الأول فالأول، فكلمة (أول) نكرة؛ لأنَّها حال، والحال لا تأتي إلا نكرة، ومع ذلك لم تخرجها (أل) عن التنكير. يقول الأزهريّ: "وقد ترد (أل) زائدة ، أي غير مُعَرِّفة وغير موصولة"[١].

و (أل) الزائدة تنقسم إلى قسمين :

القسم الأول : زائدة لازمة :

وهي المقترنة بالأسماء الموصولة كـ(الذي) و (التي) ، على القول بأنَّ تعريفها بالصِّلة، فهي لا تفيد تعريفاً ، وليست اسماً موصولاً ؛ لأنَّ التعريف واقع بالصِّلة، والموصول ما دخلت عليه، ولذلك فهي زائدة مقترنة بالاسم لا تفارقه[٢].

---

(١) شرح التصريح : ١/١٥٠.

(٢) انظر الخصائص لابن جني: ٣/٦٠.

ومن ذلك (أل) الداخلة على الأعلام، بشرط أن تكون مقارنة لارتجالها أو نَقْلِها، فالأول، نحو : (السموْءل) و(اليسع)، فهما علمان، الأول عَلَمٌ على شاعر من اليهود، والثاني علم على نبي، فتعريفهما بالعلمية، و(أل) هنا زائدة لازمة؛ لأنّها قارنت وضعه عند العربي الأوّل.

والثاني ، نحو : (الّلات) و(العزّى)، فهما علمان مؤنثان لصنمين، فـ(ـاللات) كانت لثقيف في الطائف، و(العزى) لغطفان.

ومن ذلك (أل) في (الآن) في أحد القولين، بناء على أنّه مُعَرَّف بما تضمَّنَه من معنى حرف الإشارة، أو لأنّه مُضَمَّنٌ حرف التعريف، وتكون (أل) فيه زائدة لازمة ، وسيكون لذلك زيادة إيضاح – إن شاء الله –[1].

ومن الزائدة اللازمة (أل) التي للغلبة، وبيان ذلك أنَّ المُعَرَّفَ بـ (أل) العهدية، أو المضاف إلى مَعْرِفة قد يدلُّ على أفراد متعددة، فقولك (الكتاب) يدلُّ على مئات الكتب، وقولك : كتاب النّحو، قد يصدق على كثير من كتب النّحو، ومثله كتاب الفقه،أو الحديث،وما شابه ذلك، غير أنَّ فرداً من أفراد المُعَرَّف بـ (أل) أو المُعَرَّف بالإضافة قد يَشْتَهِرُ اشتهاراً كبيرا، بحيث إذا أُطْلِقَ ذلك اللفظ لا ينصرف الذّهن ولا التفكير إلا إليه؛ بسبب شُهْرَته التي حجبت التفكير فيما عداه من أفراد جنسه، وحتى يكون ذلك العلم كأنّه عَلَمٌ شخصيّ لشهرته.

ومن المعلوم أنَّ علم الشّخص أعرفُ من المُعَرَّف بـ (أل) العهدية، فقولك: محمد، أدُّق من قولك : أرسلت طالباً فجاء الطالب، وأقوى من المُعَرَّف بالإضافة إلى معرفة، نحو : كتاب الطالب، غير أن المُعَرَّف بـ (أل) العهدية أو الإضافة، قد يَصِلُ

---

(١) انظر ص: ١٨٧-١٩٠.

إلى درجة علم الشّخص كما في الأعلام الغالبة، وذلك نحو : (الرّسول)، و(المصحف)، و(ابن عباس)، و(ابن مسعود)، فهل ينصرف ذهنك إذا سمعت بهذه الكلمات إلى غير محمد (صلى ا لله عليه وسلم) ، والقرآن الكريم، وعبد ا لله بن عباس ، وعبد ا لله ابن مسعود؟.

إنَّ غير هذا لا يخطر لك على بال مع أنَّ هذه الكلمات كانت قبل اشتهارها مُعَرَّفة بـ (أل) العهدية، أو الإضافة، فـ(ـالرسول) قد يطلق على كُلِّ إنسان أُرْسِل من جهة إلى أخرى، و(المصحف) على كُلِّ غلاف يحوي صحفاً، و(ابن عباس) على ابن من أبنائه، وكذلك (ابن مسعود)، ولكنَّ هذه الأعلام اشتهرت، حتى إنَّها إذا ذكرت لاينصرف الذّهن إلى غيرها، ولذلك تكون مُلْحَقَةً بعلم الشخص، وتأخذ أحكامَه.

وقد يعرض للأعلام الغالبة شيء من الاشتراك، فيغتفر ذلك الاشتراك؛ لإيضاح يأتي بعده، (بنعت) أو مايقوم مقامه، نحو : الأعشى الهمداني، والأعشى التغلبي، والنّابغة الذبياني، والنّابغة الجعدي، أو لحاجة تعرض، كالتنكير في قولك:

لا نابغةَ موجود، ومنه قولُ الشّاعر:

لا هَيْثَمَ اللّيْلَةَ للمَطِيِّ[1]

وقولُ الآخر :

إنَّ لَنا عُزَّى ولا عُزَّى لَكُم[2].

---

(١) من الرجز، ونسب في الدرر لبعض بني دبير ، وهو من شواهد الكتاب: ٢/٢٩٦، والمقتضب: ٤/٣٦٢، وشرح المفصل:٢/١٠٢، وهمع الهوامع : ١/١٤٥.

(٢) قالها أبو سفيان بن حرب بعد انتهاء معركة أحد ، انظر الكامل في التاريخ: ٢/٥٣، وشرح التسهيل لابن مالك:١/١٧٤.

ومن الأعلام الغالبة أيام الأسبوع، فـ (أل) في الأحد والاثنين ... زائدةٌ لازمة، يقول ابن يعيش: " ومّما يجري هذا المجرى في لزوم الألف واللام أسماء الأيام، نحو : الثلاثاء والأربعاء ، بمعنى : الثالث والرابع، واختصّ بهذا الزمان، كما اختصّ العيوق وبابه، فلا يقال لكُلِّ ثالث ورابع : ثلاثاء وأربعاء فاعرفه "(١).

ويقول الرّضيُّ : " أمّا أعلام أيام الأسبوع كالأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس، فمن الغوالب، فيلزمها اللام، وإنّما حكمنا بكونها غالبة وإن لم يَثْبُتْ الثلثاء والأربعاء والخميس أجناساً ، بمعنى: الثالث والرّابع والخامس، محافظةً على القاعدة الممهّدة في كون الأعلام اللازمة لامها في الأصل أجناساً، صارت بالغلبة أعلاماً مع لام العهد، فيقدّر كونها أجناساً "(٢).

و (أل) في الأعلام الغالبة لا تحذف إلا عند النّداء وعند الإضافة، فتقول: يانابغة، ومعلوم أنّ المُعَرَّف بـ (أل) الجنسية يجوز أن يتوصل إلى ندائه بـ (أي) أو (ذا) – كما سيأتي – نحو : يا أيُّها الرَّجل، ياذا الرجل، أمّا (أل) التي للغلبة فلا يتوصل إلى ندائها بذلك أبداً عند جماعة من النُّحاة، فلا يصحّ : يا أيها النّابغة، أو يا ذا النّابغة(٣).

وتقول عند الإضافة : أعشى تغلب، وأعشى قيس، ونابغة بني ذبيان، ونابغة بني جعدة، وذلك أنّك أزلت اختصاصها عندما جرَّدتها من (أل) فتضيفها لتكون

---

(١) شرح المفصل: ٤٢/١.
(٢) شرح الكافية للرضي: ١٣٩/١ – ١٤٠ وانظر الأصول لابن السراج: ١٥٨/١.
(٣) حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٨٥/١.

مختصة[١]، ومن ذلك قولُ الشّاعر :

أَلاَ أَبْلِغْ بَنِي خَلَفٍ رَسُــــولاً   أَحَقّاً أَنَّ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِـــي[٢]

وقد تحذف (أل) من الأعلام الغالبة لغير نداء أو إضافة، وذلك قليل، ومنه ما حُكِي عن سيبويه من قول بعض العرب: هذا يوم اثنين مباركاً فيه، وحكى ابن الأعرابي أنَّ من العرب من يقول: هذا عَيُّوق طالعاً[٣]، يقول الصبّان : قوله (عَيُّوق) فعول بمعنى فاعل، كقيوم، وضع لكُلِّ عائق، أي : حاجز ، ثم غَلَب على النّجم المعروف لعوقه الدَّبَران عن الثُرَيَّا لكونه بينهما "[٤] وذكر ابن يعيش،والأزهري نحوه[٥]. وقيل في النّابغة : نابغة[٦].

والسِّمَاك والعَيُّوق والدَّبَران من الأعلام التي علميتها بالغلبة[٧]، فإن قيل: لماذا لم يقولوا في السِّماكِ والعَيُوق والدَّبرَان: السّامك والعايق والدّابر ؟ قيل : للفرْق

---

(١) انظر الجنى الداني : ص ١٩٦.

(٢) من الوافر، للنّابغة الجعدي، ديوانه ص ١٦٤، وانظر: الكتاب : ١٣٧/٣، وهمع الهوامع:٧٢/١. وخزانة الأدب : ٢٧٣/١٠، والدرر : ٢٢٧/١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ١٧٦/١.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٨٥/١ وما بعدها.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش : ٤٢/١.شرح التصريح : ١٥٤/١،

(٦) شرح الكافية للرضي: ١٣٦/٢.

(٧) السِّماك: " ما سُمِك به الشيء، والجمع سُمُك، والسِّماكان: نجمان نَيِّران أحدهما : السِّماك الأعزل، والآخر : السِّماك الرّامح". اللسان: ٤٤٣/١٠ (سمك).
والعَيُّوق: " كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا في ناحية الشّمال، ويطلع قبل الجوزاء، سُمِّي بذلك لأنّه يَعُوق الدَّبران عن لقاء الثُرَيّا" . اللسان: ٢٨٠/١٠ (عوق).
والدَّبَران : " نجم بين الثُرَيّا والجوزاء، ويقال له: التابع والتوبيع، وهو من منازل القمر، سُمِّي دَبَرَاناً : لأنّه يَدْبُرُ الثريّا ، أي: يتبعها " اللسان: ٢٧١/٤ (دبر).

كما فُصِل بين العِدْل والعَدِيل، وبناء حصين وامرأة حصان[١].

وذهب ابن الأعرابي إلى أنَّ حذف (أل) جائز في سائر النّجوم الغالبة، وإن لم تكن مضافة أو مناداة[٢]، ومن ذلك قولُ الشّاعر:

تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّماكَيْنِ أَيُّها   عَلَيَّ مِنَ الغَيْثِ اسَتَهلّتْ مَوَاطِرُه[٣]

ويقول الأزهريّ في بيان حذف (أل) من الأعلام الغالبة: " وسُمِع من كلامهم أيضاً : هذا يوم اثنين مباركاً فيه، حكاه سيبويه، ومجيء الحال منه في الفصيح يوضِّحُ فساد قول المبرِّد، في جعله (أل) في الاثنين، وسائر الأيّام للتعريف، فإذا زالت صارت نكرات، والصحيح عند الجمهور أنَّ أسماء الأيام أعلامٌ، وتوهمت فيها الصِّفة، فدخلت عليها (أل) كالحارث، ثمّ غلبت فصارت كالدَّبرَان "[٤]. وذكر السيوطيّ نحوه[٥].

ولم أجد ما نسبه الأزهريّ،والسيوطيّ إلى المبرِّد، بل يقول المبرِّد : " وتقول فيما كان علماً في الأيام كذلك في تصغير سَبْت : سُبَيْت ..."[٦].

ويقول أيضاً : " وأمَّا قولهم : الثلاثاء والأربعاء، يريدون: الثّالث والرّابع، فليس بمعدول؛ لأنَّ المعنى واحد، وليس فيه تكثير، ولكنّه مشتق بمعنى: اليوم، كالعَدِيل والعِدْل ... ألا ترى أنَّ الخميس مصروف، فهذان دليلان، وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيّام، كما يلزم النّجم، والدّبَران؛ لأنّهما مَعْرِفة، وقد أبان

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج : ١/١٥٦.
(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١/١٧٦، واللسان: ١٠/٢٨٠ (عوق)
(٣) من الطويل للفرزدق، ديوانه : ١/٢٨١، وانظر المحتسب : ١/٤١، ١٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/١٧٦. ومغني اللبيب : ١/٧٧.
(٤) شرح التصريح : ١/١٥٤.
(٥) همع الهوامع : ١/٧٤.
(٦) المقتضب :٢/٢٧٥.

ذلك الأحد والاثنان؛ لأنّه على وجهه "[١].

ويدافع محمد عبد الخالق عضيمه عن المبرِّد، فيقول: " والمبرِّدُ إنّما خالف سيبويه في أنْ أجاز تصغيرها، ولم يخالفه في علميتها"[٢].

وذكر الصّبان أن علمية (الاثنين) على اليوم المعين، بالنّقل، وليس بالغلبة، إذ (اثنين) في الأصل اسم لمجموع شيئين، لا للفرد المتأخر منهما[٣].

أما العلم بالغلبة إذا كان مضافاً فإنّه يبقى على إضافته في النّداء وغيره، تقول: يا ابن عباس، يا ابن مسعود، ونحوه[٤].

و(أل) الدالة على الغلبة لتعريف العهد في الأصل، فقولك: المدينة (أل) تدلُّ على المدينة المعهودة بيني وبينك، ومثلها (الكتاب) و (الرسول)، غير أنّ الغلبة جعلتها عند الانفراد لا يصل إلى الذّهن شيء غيرها، لكثرة استعمالها في ذلك المُسَمَّى، ولذلك فهي الآن مُعَرَّفَةٌ بالعلمية وبالغلبة، وليس بـ (أل) إذ عرض بعد زيادتها للتعريف شهرةٌ وغلبةٌ أغنتا عنها، ولذلك قلنا: إنّها زائدةٌ؛ لأنّها لا تفيد تعريفاً ولا موصولية. ولازمةٌ؛ لأنّها لا تحذف، وهذا مذهب الجمهور[٥]، بخلاف الزمخشري[٦].

---

(١) المقتضب : ٣٨٢/٣.

(٢) تحقيقه على المقتضب: ٢٧٥/٢-٢٧٦.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني: ١٨٦/١، وانظر حاشية العليمي على شرح التصريح: ١٥٤/١.

(٤) شرح الكافية للرضي: ١٣٦/٢.

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١٧٦/١، شرح الكافية للرضي: ١٣٦/٢، مغني اللبيب: ٥١/١، حاشية العليمي على شرح التصريح : ١٥٣/١.

(٦) انظر : المفصل للزمخشري: ١١، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤١/١ وما بعدها.

فإن حذفت (أل) من الأعلام الغالبة، تنكّرت، يقول سيبويه : (فـإن أخرجـت الألف واللام من النّجْمِ والصَّعِق لم يكن معرفة، من قبل أنّك صيّرتـه معرفـةً بـالألف واللام، كما صار ابنُ رألان معرفة بـ(ـرألان)، فلو ألقيت (رألان) لم يكن معرفة"[1].

ويقول ابـن مـالك: " بخلاف الأداة في الأعشى فإنّها مزيـدة للتعريـف، ثـم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة أغنتا عنها، إلا أنَّ الغلبة مسبوقة بوجودهـا وحاصلـة بمصاحبتهـا، فلـم تنـتزع مـادام التعريـف مقصـوداً ، كمـا لا تـنتزع المقارنـة للنقـل والارتجال"[2].

٢ – النوع الثاني من (أل) الزائدة: " زائدة غير لازمة "

ونقصد بذلك (أل) العارضة التي توجد حينـاً، وتحـذف حيناً آخـر، وهـي في ذلك ليست للتعريف ولا موصولة، وهذا النّوع ينقسم إلى قسمين:

أ – قسم خاصٌّ بالضَّرورة كما في قولِ الشّاعر :

ولَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعسـاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[3]

فأدخل (أل) على (أوبر) مع أنَّ العرب حين تستعملها اسم جنس تجرِّدهـا من (أل) فتقول: بنات أوبر ، ولكنَّ الشّاعر اُضطرَّ إلى ذلك.

ومثله قول الآخر :

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوْهَنَـا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو[4]

---

(١) الكتاب: ٢/١٠١، وانظر الأصول في النّحو لابن السراج:١/١٥٦.

(٢) شرح التسهيل : ١/١٧٦-١٧٧.

(٣) من الكامل وانظر: مجالس ثعلب: ٢/٥٥٦، والمقتضب : ٤/٤٨، وسر صناعة الإعراب: ١/٣٦٦، والمنصف :٣/١٣٤، وأوضح المسالك: ١/١٨٠، وشرح التصريح :١/١٥١.

(٤) من الطويل ونسب في الدرر لرشيد بن شهاب: ١/٢٤٩، وانظر أوضح المسالك: ١/١٨١، وشرح التصريح :١/١٥١، وهمع الهوامع :١/٨٠.

فأدخل (أل) على كلمة (النَّفس) وهي تمييز، وحقُّ التمييز أن يكون نكرة، ولكنَّ الشّاعر فعل ذلك للضَّرورة الشّعرية.

ومن ذلك ماجاء في النّثر شذوذاً كقولهم: " ادخلوا الأول فالأول"فقوله (الأول) حال، وحقُّ الحال أن تكون نكرة، ولذلك فـ (أل) زائدة، والتقدير : ادخلوا مرتبين. وكذا قولهم : أرسلها العِرَاك، أي : معتركة.

ب – والقسم الآخر اختياري، يلجأ إليه الشّاعر وغيره، لغرض يُراد تحقيقه، وهو (لمح الأصل) وذلك أنَّ كثيراً من الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤديه لّما كان نكرة، فقولك: ناصر، ومنصور، وحسن، تدلُّ على أمرين، ذاتٍ وَقَعَ منها الفعل أوعليها أو اتصفت به، ومعنى، فإذا سَمَّيت رجلاً بـ (ناصر) أصبح اسماً جامداً يدلُّ على ذاتٍ فقط، ولا يدُلُّ على صفة، فقد تُسَمِّي رجلاً بـ (عادل) فيدُلُّ على ذاته فقط، وقد تكون صفتُه مغايرةً لذاته، فإذا أردنا عدمَ قطعِ الصِّلة بين المعنى القديم الذي كانت تؤديه الكلمة، والمعنى الجديد الذي هو العلميّة، فإننا ندخل (أل) على الكلمة لتكون رمزاً يدُلُّ على المعنى القديم، فنقول: النّاصر والمنصور والحسن والعادل، فتدلُّ على المعنى الجديد وهو العلميّة، وعلى المعنى القديم وهو صفة النّصرِ والحسن والعدل، ولذلك تُسَمَّى (أل) التى للمح الأصل[1].

و (أل) التي يلمح بها الأصل لا تفيد تعريفاً ، فالتعريف حاصل قبلها، ولذلك إذا كان العلم المنقول منقولاً وهو خالٍ من (أل)، نحو (سعيد) فلا يجوز لك أن تدخل عليه (أل) للتعريف؛ لأنَّ التعريف مستفاد من العلميّة، فأنت نقلت الكلمة من الصفة التي كانت تتصف بها ذاتٌ معينة، إلى كونها علماً جامداً يدُلُّ على

(١) انظر شرح الكافية للرضي: ١٣٩/١.

شخص معين، وإن كانت الكلمة لم تتجرَّد من رائحة الصِّفة مطلقاً ، ولذلك يقول ابن يعيش: " ومن لم يثبت اللام وقال: حارث وعبّاس ومظفّر، خلّصها اسماً وعرّاها من مذهب الوصفية في اللفظ، وإن لم تعرمن روائح الصِّفة على كُلِّ حال، ألا ترى أنّهم سمّوا الخبز جابراً، قالوا: لأنّه يَجْبُرُ الجائعَ، وقالوا للبلد : واسط، قال سيبويه: سَمّوه بذلك؛ لأنّه وسط مابين العراق والبصرة، فقد ترى معنى الوصفية فيه وإن لم تدخله اللام"[1]. فإذا أردت لمح الأصل جاز لك أن تدخل (أل) فتقول : السّعيد.

والأعلام التي يلمح بها الأصل الأعلام المنقولة من الصِّفة، سواء اقتضت مدحاً، نحو الحسن،والحسين، أو ذماً، نحو القبيح، إذا سَمّيت رجلاً بذلك. والأعلام المنقولة من المصدر؛ لأنَّ المصادر يوصف بها فتقول: رجل عَدْل، ورجل فَضْل، فإذا سَمّيت رجلاً بذلك وأردت أن تشير إلى تلك الصِّفة، قلت: العَدْل والفَضْل والعلاء.

أمّا الأعلام المرتجلة، نحو سعاد،وأدد، فلا تصلح لدخول (أل) لأنّه ليس لها أصلٌ يلمح، والغرض من دخول (أل) لمح الأصل. ولا تدخل (أل) الأعلام المنقولة التى لا تقبل (أل) بحسب الأصول العامة، إمّا لأنّها مضافة ، والمضاف لا تدخله (أل)، نحو عبد الرحمن،وعبد الرءوف،ونصر الدين، أو لأنّها على وزن فعل من الأفعال، والفعل لا يقبل (أل)، نحو يزيد،ويشكر،وشمّر،وتعِزّ ، مع أنَّ بعضَ النُّحَاةِ أجازوا دخولَها على الفعل إذا وقع اشتراك في مُسَمَّاه[1].

وليس دخول (أل) في الأعلام المنقولة من الصِّفة أو المصدر مطّرداً، ولذلك يقول الرّضيُّ: " وليس جواز دخول اللام في الأعلام المنقولة عن الوصف والمصدر

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ١/٤٣.

مطّرداً،ألا ترى أنّك لا تقول في (محمد)،و(علي): المحمد،والعلي؛ بل يجوز دخول اللام في أكثرها "[١].

وقد قيد ابن يعيش المصادر التي ينقل منها ثم تدخلها (أل) للمح الأصل بالمصادر الموصوف بها على سبيل المبالغة، نحو : الفضل،والعلاء ، إذ ليس كُلُّ مصدرٍ صالحاً لذلك، ألا ترى أنّ (زيداً)،و (عمراً) أصلهما المصدر ولا تدخلهما اللام[٢].

أمّا إذا كان العلم منقولاً من غير الوصف والمصدر، فإن دلَّ على صفة مدح أو ذم في الأصل المنقول منه، نحو (ذئب)،و (أسد)،و (ثعلب)، فالأولى جواز لمح الأصل، فنقول: الذّئب،والأسد،والثّعلب، وإن لم يدُلّ على ذلك المعنى في الأصل المنقول منه لم تدخله اللام؛ لأنّه ليس بصفة ولا يشبهها، فلا يستفاد من دخول (أل)؛ إذ ليس بالإمكان أن يلمح بها الأصل، والتعريف مستفاد من العلمية، إلا إذا وقع اشتراك اتفاقي في الاسم العلم، نحو: زيد، فإذا شورك في الاسم أو اعتقدت المشاركة، فإنّه يجري حينئذ مجرى الأسماء الشائعة، فتدخله (أل) والإضافة، فتقول: زيدنا،وزيدكم، وزيد الوادي، وزيد القوم ، والزّيد، ومن ذلك قولُ الشّاعر:

عَلاَ زَيْدُ نا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُم   بأَبْيَضَ ماضِي الشَّفْرَتين يَمَانِ[٣].

وقولُ الآخر :

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرو عَنْ أَسِيْرِها   حُرَّاسُ أَبْوَابٍ على قُصُورِها[٤].

---

(١) شرح الكافية للرضي: ١٣٩/١ وانظر: شرح التسهيل لابن مالك :١٧٦/١، واللباب في قواعد اللغة: ٧٦.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش :٤٣/١.

(٣) من الطويل، وانظر: سر صناعة الاعراب: ٤٥٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش:٤٤/١، ومغنى اللبيب:٥٢/١، وشرح التصريح:١٥٣/١.

(٤) سبق تخريجه ص ١٩.

وقول الآخر :

يَالَيْتَ أُمَّ العَمْروكَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى على الرَّكائبِ[(١)].

وقول الآخر :

وَقَدْ كَانَ مِنَهُم حَاجِبٌ وابنُ أُمِّه أَبوُ جَنْدَلٍ، والزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ[(٢)].

وقول الآخر :

باللّهِ ياظَبَياتُ القَاعِ قُلْنَ لنا لَيْلاَيَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ البَشَرِ[(٣)].

وقول الآخر :

يَزِيْدُ سُلَيْمٍ سَالَم المَالَ والفتَى فَتَى الأَزْدِ لِلأَمْوَالِ غَيْرُ مُسَالِمِ[(٤)].

وقول الأخر :

يَا عُمَرَ الخيرِ جُزِيْتَ الجَنَّهْ أُكْسُ بُنَيَّاتِي وأُمُهُنَّهْ[(٥)].

ومن ذلك مضر الحمراء، وربيعة الفرس، وأنمار الشّاة، وجميل بثينة، وقيس ليلى، وعمر الخير.

---

(١) من الرجز، انظر : سر صناعة الإعراب : ٣٦٦/١، والمنصف : ١٣٤/٣، والإنصاف : ٣١٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٤/١.

(٢) من الطويل، للأخطل، ديوانه : ص٣٧٩، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ٤٤/١.

(٣) من البسيط، لمجنون ليلى، ديوانه : ١٣٠، ونسب للعرجي في شرح التصريح : ٢٩٨/٢. وانظر: الإنصاف : ٢/ ٤٨٢، وتذكرة النحاة : ٣١٨، وأوضح المسالك : ٣٠٣/٤.

(٤) من الطويل، لربيعة الرقي، ديوانه : ٩٨، وانظر : سر صناعة الإعراب : ٤٥٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٤/١.

(٥) من الرجز، انظر : الخصائص : ٢/ ٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش : ٤٤/١.

وامّا قولُ الشّاعر :

رَأَيْتُ الوَلِيْدَ بنَ اليَزِيْدِ مُبَارَكاً ... شَدِيْدَاً بِأَعْبَاءِ الخِلاَفَةِ كاهِلُه[١].

فقد ذهب الزمخشري،وابن يعيش،والرَّضيُّ إلى أنّ دخول (أل) للمح الأصل، فالأصل: زيد[٢]، وذهب ابن مالك إلى أنّ الاسم المنقول من فعل، لا تدخل عليه (أل) إلا لضرورة، أو عروض تنكير[٣]، وذهب بعض النُّحاة إلى أنّ دخولها ضرورة، سهّلها تقدم الوليد، فهي للمشاركة، وذهب بعضهم إلى أنّ (أل) هنا ليست للمح الأصل؛ لأنّ يزيد وإن نكّر لا يقبل (أل) نظراً إلى أصله؛ لأنّ أصله الفعل، بخلاف زيد.[٤]

ويقول ابن أبي الربيع : " فإن قلت : فالأعلام إذا نُكِّرت أيجوز دخول الألف واللام عليها؟ فنقول: جاء الزيد والعمرو، قلت : لا يقال ذلك إلا في ضرورة الشّعر، وكأنّهم كرهوا قبح اللفظ في دخول الألف واللام، ولم يكرهوا قبح اللفظ في الإضافة؛ لأنّ الإضافة قد توجد في بعض الصّفات غير مُعَرِّفة، وتوجد على معناها منفصلة عن الإضافة ...، ولّما كانت الألف واللام لا تكون إلا مُعَرِّفة، ومتى جاءت زائدة، جاءت لتوكيد التعريف، كرهوا دخولها على ما أصله التعريف، والتنكير فيه عارض، وقد جاء في الشّعر : الزيد، وهذا بحيث لا يقاس عليه"[٥].

---

(١) من الطويل، لابن ميّادة، ديوانه: ١٩٢، وانظر : سر صناعة الإعراب: ٢/٤٥١، والإنصاف: ١/٣١٧، وأوضح المسالك :١/٧٣، ومغنى اللبيب:١/٥٢، وشرح التصريح:١/١٥٣، وهمع الهوامع : ١/٢٤.

(٢) انظر المفصل:١٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٤٤، وشرح الكافية للرضي:١/١٣٩.

(٣) شرح التسهيل:١/١٧٦.

(٤) انظر : الأشباه والنظائر: ١/١٠، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:١/١٨٣-١٨٤.

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢/٨٨٤.

وتعريف الاسم العلم أقلُّ من إضافته، يقول ابن يعيش: " وأمَّا إدخال اللام عليه فقليل جداً في الاستعمال، وإن كان القياس لا يأباه كُلّ الإباء؛ لأنّك إذا قدّرت فيه التنكير، وأنّه ليس له مزية على غيره من المُسَمّين به، جرى مجرى رجل وفرس، ولا تستنكر أن تدخل عليه لام التعريف، وقد جاء في الشّعر وما أقلّه "[١].

ويقول أيضاً : " وإنّما كثرت الإضافة ولم يستقبحوا ذلك فيها استقباحهم تعريفها باللام لوجهين:

أحدهما: أنَّ الإضافة قد تجدها في أنفس الأعلام كثيراً واسعاً، نحو: عبد الله، وعبد الصّمد،وذي الرّمّة،وأبي محمد، وسائر الكُنى، فلم يتناف اللفظان، أعني: العلم والإضافة.

والوجه الثاني : أنَّ الإضافة قد تكون منفصلة في كثير من كلامهم، فلا تفيد التعريف، نحو قوله تعالى: ﴿ هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَة ﴾[٢] ﴿ وهَذا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾[٣] وعامة أسماء الفاعلين إذا أريد بها الحال أو الاستقبال، وكذلك باب الحسن الوجه"[١].

واعلم أنَّ العلم إذا أضفته فقد سلبت منه تعريف العلمية، وأصبح تعريفه بالإضافة ، فإن أضفته إلى معرفة، نحو : زيد الخيل استفاد من الإضافة التعريف، وإن أضفته إلى نكرة استفاد منها التخصيص، نحو : زيد خيل أو زيد رجل، كما لو قلت: غلام رجل، فأنت قلّلت من الشّيوع، وخصصته بنوع واحد.

فإضافة العلم إلى المعرفة تفيد الإيضاح، ورفع الاحتمال، وإزالة الاشتراك، فإذا قلت: جاء محمد، فـ(ـمحمد) علم يطلق على مجموعة من المحمدين، فإن قلت :

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٤٥/١.
(٢) المائدة : ٩٥.
(٣) الأحقاف : ٢٤.

جاء محمد السّوق، فقد زال الاشتراك بالكليّة. وإضافته إلى النّكرة تفيد التخصيص وتقليل الاشتراك، فإذا قلت: جاء محمد رجل، حصل فيه نوع من التخصيص وتقليل الاشتراك، إذ جعلته محمد رجل، ولم تجعله شائعاً بين المحمدين، كما أنّك إذا قلت: محمد رجل استفيد منه أنّه ليس لامرأة.

والذي يدُلُّ على أنَّ الاسم لا يضاف إلا وهو نكرة، أنَّ الأسماء التي لا يتصور أن تأتي نكرة، كالأسماء المضمرة، وأسماء الأشارة لا يمكن أن تضاف، فلا تقول: هو محمدٍ أو هذا عليٍّ، فهذه الأسماء لايمكن أن يفارقها تعريفها، بخلاف نحو : زيد،ومحمد وما شابه ذلك[١].

وقد ذهب بعض العلماء إلى أنَّ دخول (أل) على الأعلام للمح الأصل سماعي، فلا يجوز لك أن تقيس على ماورد عن العرب[٢].

وذهب آخرون إلى جواز دخول (أل) للمح الأصل على جميع الأعلام التي تقبلها؛ لأنَّ منع ذلك يؤدي إلى فوات الغرض من زيادتها، وهو غرض تدعو إليه الحاجة في كُلِّ العصور، فلا حاجة للتضييق من غير داعٍ لذلك[٣].

أمّا (آل) فقد اختلف فيه، فذهب الجمهور إلى أنَّ أصله (أهل) أبدلت هاؤه همزة، ثمّ سكنت، ثمّ أبدلت ألفاً ، نحو: كاس في كَأْس، ولذا قالوا في تصغيره: أُهيل رجوعاً إلى الأصل. وذهب الكسائي،وتبعه ابن الباذش إلى أنَّ ألف (آل) منقلبة عن الواو وأصله (أوْل) وتصغيره (أُوَيل) ورجَّحه أبو حيّان[٤]. والغالب إضافته إلى العلم من ذوي العلم وغيرهم، نحو: آل محمد، آل علي...

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٥.
(٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١٨٣، وشرح الكافية للرضي :١/١٣٦، ومغني اللبيب: ١/٥١.
(٣) انظر النحو الوافي لعباس حسن :١/٤٣١ الحاشية.
(٤) ارتشاف الضرب :٢/٥١٤-٥١٥.

رابعاً : (أل) العوضية.

تقدم أنّ (أل) تكون عوضاً من الضّمير كما في قوله تعالى ﴿ فإنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى ﴾[1] أي مأواه.

وذهب بعض النّحويين إلى أنّ (أل) تكون عوضاً من الهمزة في لفظ الجلالة (الله) وممن ذهب إلى هذا الرأى سيبويه في أحد قوليه، والفراء،وابن السرَّاج، والرماني،وابن سيده،والزّمخشري،والرَّضيّ،والمالقي،والمرادي، فالأصل (إله)، ثُمَّ حذفت الهمزة، وصارت الألف واللام خلفاً منها، فصارت الألف واللام لازمة له لا تفارقه، وكأنَّها من حروف الكلمة[2].

غير أنّ الفراء جعل حذف الهمزة قياساً، فالأصل عنده (الإلاه) ، ثُمَّ ألقيت حركة الهمزة على اللام فصار (اِلِاه) فالتقى المثلان، فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية، فقيل : الله[3].

وسيأتي لهذه المسألة مزيد من الإيضاح إن شاء الله[4].

وتأتي (أل) عوضاً من ياء النّسب كما في (اليهود) و(المجوس)، فـ(يهود) و(مجوس) معرفتان بالعلمية وليس بـ (أل)، وعلى ذلك يقولُ الشّاعر:

فَرّتْ يَهُودُ وأَسْلَمَتْ جِيرَانَها ... صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ[5].

---

(١) النازعات : ٤١، وانظر : ص٨٣.

(٢) انظر : الكتاب لسيبويه:٢/١٩٥، الأصول لابن السراج: ٢/١١٣ وما بعدها، معاني الحروف للرماني: ٦٥، المخصص لابن سيده: ١٧/١٣٥، الكشاف للزمخشري:١/٣٥، شرح الكافية للرضي: ١/١٤٥، رصف المباني للمالقي: ١٣٢، الجنى الداني للمرادي: ١٩٩.

(٣) معاني الحروف للرماني: ٦٥ وما بعدها.

(٤) انظر ص ١٦٩-١٧٩.

(٥) من الكامل ، للأسود بن يعفر، ديوانه : ٦١.

ويقول الآخر :

أَحَارِ تَرَى بُرِيْقاً هَبَّ وهنـــــاً كَنَارِ مجوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارا[١].

وجاء في الحديث: " فخرجت يهود بمساحيها، فقالت: محمد والخميس[٢].

وعلى هذا تكون (أل) في اليهود،والمجوس عوضاً من ياء النسب، فـالأصل : يهوديون،ومجوسيون، ومن هذا قولُ الشّاعر:

والتَيْمُ الأمُ مَنْ يمْشي وأَلأَمُهُمْ أَولادُ ذُهْلٍ بنو السّودِ المَدَانِيْسِ[٣].

وإنّما هم تيميون[٤].

وتـأتي (أل) للعـوض مـن المضـاف إليـه، كمـا في (أوان) فـلا تســتعمل إلا مضافة، فلما حذف المضاف إليه عوّضوا منه الألف واللام، يقول ابن السرَّاج: " ألا ترى أنّهم لا يكادون يقولون: أوان صـدق، كمـا يقولـون: الوقـت والزمـن، ولكـن يدخلون الألف واللام، فيقولون: كان ذلك في هذا الأوان فيكونان عوضاً "[٥].

---

(١) من الوافر، وهو بيت مملـط، صـدره لأمـرئ القيـس ، وعجـزه للتـوأم اليشـكري، انظـر : ديوان امرئ القيس: ١٤٧، ونسب لأمرئ القيس في الكتـاب: ٢٥٤/٣، وانظـر : لسـان العرب: ٢١٣/٦ (مجس)

(٢) انظر فتح البارى: ٤٣٤/٧، حديث رقم (٤١٩٧).

(٣) من البسيط، لجرير ديوانه: ٢٥٢، وانظر معاني الحروف للرماني: ٦٧ ورواه: " ذُهْـل بـن تَيمْ " واللسان: ٧٥/١٢ (تيم) ورواه : " تيم بن ذهل ".

(٤) انظر معاني الحروف للرماني: ٦٦ وما بعدها.

(٥) الأصول لابن السراج : ١٤٣/٢.

الباب الثاني

ماتدخل عليه وأثرها فيه، ويشمل

الفصل الأول : اختصاص (أل) بالأسماء دون الأفعال والحروف، وأثرها فيها.

الفصل الثاني : امتناع دخول (أل) على الضمائر والإشارة والمضاف.

الفصل الثالث : دخول (أل) على الأعلام (علم الجنس وعلم الشخص)

الفصل الرابع : (أل) في لفظ الجلالة (اللّه)

الفصل الخامس : (أل) في (الأمس) و(الآن).

الفصل السادس : دخولها على (كلّ) و (بعض) و(غير) و(مثل) و (حسب).

الفصل الأول

اختصاص (أل) بالأسماء دون الأفعال والحروف، وأثرها فيها

ذهب جمهور النُّحاة إلى أنَّ (أل) علامة من علامات الأسماء، لا تدخل على غيرها إلا في الضَّرورة الشِّعرية[١].

أمَّا النَّاظم،وابن هشام فـ (أل) غير الموصولة عندهما تختصُّ بالأسماء، أمَّا الموصولة فتدخل على الأسماء وعلى غيرها في الاختيار[٢].

وقد أبان ابن السرَّاج مواضعَ الحروف في العربية، فجعل لامَ التعريف حرفاً مختصاً بالاسم وحده[٣].

ثمَّ أوضح بقوله : " فينبغي أن تعلم أنَّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذُّ منه ، فلا يَطّرد في نظائره، وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذّ على القياس المطّرد لبطل أكثر الصِّناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفاً مخالفاً لاشكَّ في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنّه شاذّ . . .

والشاذُّ على ثلاثة أضرب . . . ومنه ما شَذَّ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه، نحو ماحُكِي من إدخال الألف واللام على اليُجَدَّع"[٤].

ويقول الزّمخشريّ في بيان خوّاص الاسم: " وله خصائص منها جواز الإسناد

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش :١/٢٤، وشرح الكافية للرضي :١/١٢ – ١٣، حاشية الصبان على الأشموني:١/٣٧.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك :١/٢٠١ – ٢٠٢، أوضح المسالك :١/٢٠.

(٣) الأصول لابن السرَّاج : ١/٤٢.

(٤) الأصول : ١/٥٦ وما بعدها.

إليه، ودخول حرف التعريف "[١].

قال الشّارح : " وإنّما كان التعريف مختصاً بالاسم؛ لأنّ الاسم يُحَـدَّثُ عنـه، والُمحَدَّثُ عنه لا يكون إلا معرفة، والفعل خبر، وقد ذكرنا أنَّ حقيقة الخبر أن يكـون نكرةً، ولا يصحُّ أيضاً تعريف الحـرف؛ لأنّـه لّما كـان معنـاه في الاسـم والفعـل صـار كالجزء منهما، وجزءُ الشيء لا يوصف بكونه معرفةً ولا نكرةً ، فلذلك كـانت أداة التعريف مختصةً بالاسم. فأمّا ما رواه أبوزيد من قول الشّاعر:

فَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ من نَافِقَائِهِ وَمِنْ جُحْرِهِ بالشّيحةِ الْيُتَقَصَّعُ[٢]

فشاذٌّ في القياس والاستعمال، والذي: شجّعه على ذلـك أنّـه قـد رأى الألـف واللام بمعنى (الذي) في الصِّفات، فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى"[٣].

ويقول ابن الحاجب في بيـان خـوّاص الاسـم : " ومـن خواصِّـه دخـول الـلام والجّر . . . "[٤].

قال الشّارح : قوله : " دخـول الـلام " أي لام التّعريـف الحرفيـة بخلاف لام الموصول، في نحو : الضـارب والمضـروب، فإنّهـا لا تدخـل إلا علـى فعـل في صـورة الاسـم كمـا يجيء في الموصـولات، وبخلاف سـائر اللامـات كـ لام الابتـداء، ولام جواب لو، وغير ذلك. وإنّما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعـةً لتعيـين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدالّ، والفعل لا يدُلُّ على الذّات إلا ضِمْنـاً ، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه، وأمَّا قول الشّاعر :

---

(١) المفصل : ص٦.

(٢) سبق تخرجه ص٩٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ١/٢٥، ٣/١٤٣ - ١٤٤.

(٤) الكافيه في النحو لابن الحاجب : ص ٥٩ - ٦٠.

يَقُولُ الخَنَى وأَبْغضُ العُجْمَ نَاطِقاً   إلى رَبِّه صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ[١].

فليست اللام فيه للتعريف، بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل، لمشابهة الاسم المفعول، وهو مع ذلك شاذّ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة الشِّعر"[٢].

وقد أوضحنا فيما مضى أنَّ ابن مالك يرى أنَّ دخول (أل) على الفعل في الشِّعر ليس ضرورة، ولذا فإن (أل) الموصولة عنده ليست خاصَّةً بالاسم[٣].

وسار على نهجه ابن هشام في أوضح المسالك، إذ جعل (أل) غير الموصولة من علامات الاسم، بخلاف الموصولة فقد تدخل على الفعل، يقول في بيان علامات الاسم: " الرابعة (أل) غير الموصولة كالفرس والغلام، فأمَّا الموصولة، فقد تدخل على المضارع كقوله:

ما أَنْتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُه[٤]".

على حين أنّه في كتابه المغني جعل دخول (أل) على غير الاسم من ظرف،أو جملة اسمية،أو فعلية خاصاً بالشعر ، كما ذهب إليه جمهور النُّحاة[٥]وقد يقول قائل : إنَّ عبارة ابن هشام تشعر بالقلّة في أوضح المسالك حيث قال : " فقد تدخل " و (قد) للتقليل فكيف تنسب إليه هذا القول ؟!

ويجاب عن ذلك بأنَّ القلّة لاتعني الشذوذ.

ويعلق الأزهري على البيت الذي استشهد به ابن هشام فيقول: " فأدخل (أل) على (ترضى) وهو فعل مضارع ... والذي سوّغ دخول (أل) على ترضى

---

(١) سبق ص٩٤.
(٢) شرح الكافية للرضي: ١٣/١، وانظر لسان العرب : ٤٠/٨ - ٤١ (جدع).
(٣) انظر ص٩٤.
(٤) أوضح المسالك : ٢٠/١. وسبق تخريج البيت ص ٩٣.
(٥) مغنى اللبيب : ٤٩/١.

وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف، نحو : مرضـي، حجّة النّاظم ومن وافقه أنّ الشّاعر متمكن من أن يقول : (المرضي) ... وأمّا (أل) الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي، نحو : أل فعلت بمعنى: هل فعلت، حكاه قطرب العلامة[١].

ويقول العليمي في حاشيته على التصريح : " قوله : " متمكّن من أن يقول المرضّي" لا يقال إنّه غير متمكن من ذلك؛ لأنّ (حكومته) مؤنث و(المرضي) مذكّر، وقد قال ابن الخباز إنّما لم يقل (المرضيّ) لأنّ المسند إليه مؤنث، لأنّا نقول هذا لا يمنع التمكن لأمرين: الأول : المؤنث المجازي لا يجب تأنيث عامله المسند إليه، كما في طلع الشمس. والثاني: أنّ (حكومته) مصدر ، فمعناه الحَدَث، وهو مذكر، فيجوز التذكير نظراً إلى المعنى وإن كان اللفظ مؤنثاً "[٢].

ويقول الأشموني: " (وأل) مُعَرِّفة كانت كالفرس والغلام، أو زائدة كالحارث وطبت النّفس .. وسيأتي الكلام على الموصولة، ونستثني الاستفهامية فإنّها تدخل على الفعل، نحو : (أل فعلت) بمعنى : هل فعلت، حكاه قطرب وإنّما لم يستثنها لندرتها"[٣].

قال الصبَّان : " قوله : " وسيأتي الكلام على الموصولة " حاصلة أنّ الجمهور على اختصاصها بالاسم وأنّ دخولها على الفعل ضرورة، والنّاظم جوّز دخولَها على المضارع اختياراً،فلا تختصُّ بالاسم عنده"[٤].

و (أل) المُعَرِّفة المختصة بالاسم لا عمل لها؛ لأنّها جزء من الكلمة، وجزء الشيء لا يعمل فيه، ولذلك يقول ابن السرَّاج: " فإن قال قائل: مابال لام المُعَرِّفة لم

---

(١) شرح التصريح على التوضيح : ١/٣٨ وما بعدها.
(٢) حاشية العليمي على شرح التصريح : ١/٣٨ وما بعدها.
(٣) شرح الأشموني : ١/١٩.
(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٣٧ وما بعدها.

تعمل في الاسم، وهي لا تدخل إلا على الاسم، ولا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل، قيل : هذه اللام قد صارت من نفس الاسم، ألا ترى قولك : الرّجل، يدلّك على غير ماكان يدُلُّ عليه رجل، وهي بمنزلة المضاف إليه الذي يصير من المضاف بمنزلة اسم واحد، نحو قولك : عبد الملك، ولو أفردت (عبداً) من (الملك)، لم يدُلّ على ماكان عليه عبد الملك"[١].

ويقول السيوطيّ: " كُلُّ حرف اختصَّ بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فإنّه يعمل، ذكره الجزولي[٢] في حواشيه، ونقله ابن الخباز[٣] في شرح الدرة الألفية، قال: وقوله: ولم ينزل إلى آخره، يحترز به من قد والسين وسوف ولام التعريف، فإنّهنّ مختصات ولم يعملن؛ لأنّهنّ كالجزء مما يلينه ... وقال النيلي: الحقّ أن يقال: الحرف يعمل فيما يختصُّ به، ولم يكن مخصصاً له، كـ (لام) التعريف، وقد ، والسين، وسوف؛ لأنّ المُخَصِّص للشيء كالوصف له، والوصف لايعمل في الموصوف، وهذا أولى من قولهم: ولم ينزل منزلة الجزء منه؛ لأنّ (أنَّ) المصدرية تعمل في الفعل المضارع، وهي بمنزلة الجزء منه؛ لأنّها موصولة "[٤].

---

(١) الأصول لابن السرّاج : ١/٥٦.

(٢) عيسى بن عبد العزيز الجزولي، نحوي لغوي، من تصانيفه: المقدمة في النحو، شرح على المقدمة، شرح على الإيضاح لأبي علي توفي بازمور من ناحية مراكش سنة (٦١٠هـ) انظر معجم المؤلفين ٢/٥٩٥.

(٣) أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الإربلي الموصلي الضرير، المعروف بابن الخبّاز، علم في النّحو، واللغة، والفقه، والعروض، والفرائض، من مصنفاته : النهاية في شرح الكافية في النّحو، وشرح اللمع لابن جنى في النّحو، وشرح ميزان العربية، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ... مات بالموصل ٦٣٩.

(٤) الأشباه والنظائر : ١/٢٤٥ وما بعدها.

انظر في هذه المسألة: حاشية أوضح المسالك: ١/٢١ وما بعدها.

الفصل الثاني

امتناع دخول (أل) على الضَّمائر والإشارة والمضاف

الضمائر من أعرف المعارف، كما هو مذهب جمهور النُّحاة، فالضَّمير لا يُضْمَر إلا بعد أن يعرفه السَّامع، ولذلك يقول سيبويه: " وإنَّما صار الإضمارُ معرفةً؛ لأنَّك إنَّما تُضْمِرُ اسما بعد ما تعلم أنَّ من يُحَدَّث قد عَرَفَ من تعني وما تعني، وأنَّك تريد شيئاً يعلمه "[1].

ويقول المبرِّد : " وإنَّما صار الضَّمير معرفةً؛ لأنَّك لا تُضْمِرُه إلا بعدما يعرفه السّامع، وذلك أنَّك لا تقول: مررتُ به، ولا ضربتُه، ولا ذهب، ولا شيئاً من ذلك حتى تَعْرِفَه، وتدري إلى من يرجع هذا الضَّمير"[2].

ولذلك فإنَّ الضَّمائر لا تضاف ولا تدخل عليها (أل) ؛ لأنَّها ملازمة للتعريف، فإضافتها أو إدخال (أل) عليها جمع بين مُعَرِّفين على مُعَرَّفٍ واحد، وذلك ممتنع ، كما أنَّ الضَّمائرَ مبنيةٌ لشبهها بالحرف، والحرف لا يضاف ولا تدخل عليه (أل) فكذا ما أشبهه[3].

أمَّا (إيَّاك) فقد اختلف النُّحاة فيها، فالخليل،وسيبويه،والأخفش،والمازنيّ، وأبوعليّ، يرون أنَّ (إيّا) هي الاسم المضمر، ويختلفون في الكاف، فسيبويه يرى أنَّه حرف يدل على أحوال الاسم المضمر (إيّا)، فقد يكون للتكلم أو الخطاب أوالغيبة

---

(١) الكتاب : ٦/١.

(٢) المقتضب : ٢٨٠/٤.

(٣) انظر في هذه المسألة: الكتاب : ٦/٢، المقتضب:٢٨٠/٤ - ٢٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٦/٣، شرح الكافية للرضي:٣/٢، البسيط في شرح جمل الزجاجي:٣٠٣/١، ٨٨٣/٢، شرح التصريح : ٣٤/٢، وشرح الأشموني: ٥٠٣/١، الضياء السالك إلى أوضح المسالك:٣٠٤/٢.

كما هو الحال في أنت، وقد رجَّحَ هذا الرأي الأزهري، وارتضاه ابن يعيش؛ لأنَّ الإضافة للتخصيص، والمضمرات أشدُّ المعارفِ تخصيصاً، فلم تحتج إلى الإضافة، غير أنَّه نَسَبَ هذا الرأي للأخفش، مع أنَّ غيره من النُّحاة ينسبه لسيبويه، أمَّا رأي الأخفش فسيأتي.

أمَّا الخليل،والأخفش،والمازنيّ فيرون أنَّ الكاف اسمٌ في محلِّ جرٍّ بالإضافة، واستشهدوا على ذلك بقول العرب : " إذا بلغ الرّجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشوابّ"، فأضاف (إيّا) إلى الاسم الظاهر، وقد نصر هذا الرأي ابن مالك في شرح التسهيل، واستدلّ على صحته بسته أوجه، مع أنَّ ابن يعيش والرَّضيَّ ضَعّفاه؛ لأنَّ الضَّمائر لاتضاف.

ويرى الكوفيون،وابن كيسان أنَّ اللواحق هي الضَّمائر، أمَّا (إيَّا) فهي زائدة، جيء بها لتعتمد عليها اللواحق، حتى يُمَيَّزَ بين المتصل والمنفصل، وذكر الرّضيُّ أنَّ هذا الرأي ليس ببعيد عن الصّواب. ورفضه ابن يعيش بحجَّة أنَّ (إيَّا) اسم منفصل قائم بنفسه، نحو: أنا ونحن.

ويرى الزجَّاج،والسيرافيُّ أنَّ (إيَّا) اسمٌ ظاهر لا مضمر، واللواحق ضمائر في محلِّ جرٍّ بالإضافة، وأنكر ذلك ابن يعيش، قال: " وهذا القول يفسد بما ذكرناه من الدّلالة بأنّه اسم مضمر، ولو كان اسماً ظاهراً، وألفه كألف (عصا) و (مغزى) وما أشبههما، ممّا يحكم في حروف العلّة منه بالنّصب لثبتت الألف في (إيّا) في حال الرفع والجرّ، كما كانت في (عصا) كذلك، وليس كذلك بل ثبتت في موضع النّصب دون الموضعين، فبان أنَّ (إيا) ليس كـ (عصا) و (مغزى) لكنّه نفسه في موضع نصب، كما أنَّ الكاف في (رأيتك) نصب، و(أنت) و (هو) في موضع رفع"[1].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٠٠.

وهناك من يرى أنَّ إيَّاك وإيَّاي وإيَّاه أسماء بكاملها، وقد ضَعَّف هذا الرأي ابن يعيش،والرّضيُّ؛ إذ ليس في الأسماء الظَّاهرة مايختلف آخره كافا وهاء وياء[١].

ويرى الرَّضِيُّ أنَّ ضمير الغائب ليس مبهماً، لأنَّ مايعود إليه معلوم عند المخاطب لتقدمه، فإنْ تَقَدَّمَ الضّميرُ على مُفسِّره صار نكرة؛ لحصول الإبهام، ولذلك تدخل عليه (رُبَّ) وإنَّما حكموا بتعريفه؛ لأنَّ إتيان المُفَسِّرِ بعده بلا فاصل أكسبه التعريف، كما يكتسب المضافُ التعريفَ من المضاف إليه[٢].

أمَّا أسماء الإشارة فملازمة للتعريف بالإشارة – كما مضى – ولذلك بنيت لتضمُّنها معنى الحرف أو شبهه، أو لشبهها بالضّمير، والكاف حرف خطاب، وليس مضافاً إليه؛ إذْ تمتنع إضافتها، لتعريفها بالإشارة.

وإذا امتنعتْ إضافة أسماء الإشارة، امتنع دخول (أل) عليها؛ لأنَّ المانعَ من الإضافةِ مانعٌ من دخول (أل). كما أنَّ أسماءَ الإشارة مبنيةٌ لتضمُّنها معنى الحرف أو شبهه، والحرف لاتدخل عليه (أل) فكذا ما أشبهه[٣].

وتحذف (أل) وجوباً من صدر المضاف إذا كانت (أل) زائدة للتعريف، والإضافة محضة؛ لأنَّ الغرضَ من الإضافة تعريفُ المضاف إليه إن كان معرفة، وتخصيصُه إن كان نكرة، فإذا اقترنت (أل) بالمضاف ذهب الغرض الذي من أجله تأتي الإضافة، واجتمع مُعَرِّفان على مُعَرَّفٍ واحد، وذلك ممتنع.

---

(١) انظر في هذه المسألة : شرح المفصل لابن يعيش : ٣ / ٩٨-١٠١، شرح التسهيل لابن مالك : ١/١٤٥-١٤٧. شرح الكافية للرضى : ٢/١٢-١٣ شرح التصريح : ٢ / ٥، ١٢٨، ١٣٠.

(٢) انظر شرح الكافية للرضي : ٢ / ٥، ١٢٨، ١٣٠.

(٣) انظر الكتاب : ٢/ ٦-٨ ، المقتضب : ٤/ ٢٨٣، شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٦/٣-١٣٤، شرح التسهيل لابن مالك:١/٢٤٤-٢٥٢، شرح الكافية للرضى: ٢٩/٢.

وقد أجاز الكوفيون دخول (أل) على المضاف في الإضافة المحضة، إذا كان المضافُ اسمَ عددٍ مضافاً إلى معدوده، نحو : الثلاثة الأثواب، والثلاثمائة الدِّرهم، وقد ذكر ابن السرَّاج أنَّ الكسائيَّ يجيز الرطلا زيتٍ، والرطل الزيتَ، والرطل الزيتِ، والخمسة الأثوابَ، والخمسة الأثوابِ[1].

ومنع ذلك البصريون حيث يرون أنَّ العدد مع المعدود ضربٌ من المقادير، والمقادير لايجوز فيها دخول (أل) على المضاف، فلايَصِحُّ : اشتريت الرَّطلَ الفضَّةِ، بالإضافة، فإذا أردت تعريف ذلك قلت : ثلاثة الأثوابِ، وخمسة الكتبِ، وثلاثمائة الدَّراهمِ، وما أشبهها، كما فعلت بغلام الرَّجل، وقد جاء ذلك في قول الفرزدق :

مازالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاه إزَارَهُ فَسَمَا وأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ[2].

وقول ذي الرمّة :

وَهَلْ يرجعُ التَسْلِيمَ أوَ يَكْشِفُ العَمى ثَلاثُ الأَثَافي والرُّسومُ البلاقِعُ[3].

يقول سيبويه : " وتُدْخِل في المضاف إليه الألفَ واللام؛ لأنّه يكون الأول به معرفة، وذلك قولك : ثلاثةُ أبوابٍ، وأربعةُ أَنْفُسٍ، وأربعةُ أثوابٍ، وكذلك تقول فيما بينك وبين العشرة، و إذا أدخلتَ الألفَ واللامَ قلت : خمسةُ الأثوابِ، وستّةُ الأجمالِ، فلا يكون هذا إلا غيرَ منوَّن يلزمه أمرٌ واحدٌ "[4]، وأبان أنّك إذا أردت

---

(١) الأصول في النحو : ١/ ٣٢١.

(٢) من الكامل. ديوانه : ٣٠٥/١ وانظر المقتضب : ١٧٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢١/٢ ، وأوضح المسالك : ٦١/٣ ومغنى اللبيب : ١/ ٣٣٦، وشرح التصريح : ٢١/٢ وهمع الهوامع : ٢١٦/١.

(٣) من الطويل. ديوانه : ١٢٧٤، وانظر المقتضب : ٢/ ١٧٤، ١٤٤/٤، والمنصف : ٦٤/١ وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٢/٢، وهمع الهوامع : ١٥٠/٢.

(٤) الكتاب : ٢٠٦/١- ٢٠٧.

تعريف المائة والألف، قلت : مائة الدّرهم وألف الدّرهم.

وذكر المبرِّد أنّ قوماً يقولون : أخذت الثلاثةَ الدّراهمِ يا فتى، وهذا خطأ فاحش، ليس له في قياس العربية نظير[١].

ويقول ابن السرَّاج : " وأقل العدد هو العشرة، فما دونها، ولك أنْ تدخل في المضاف إليه الألف واللام؛ لأنّه يكون الأول به معرفة، فتقول : ثلاثة الأثوابِ، وعشرة الأفلسِ، ومن ذلك مائة وألف، لأنّ المائة نظير عشرة؛ لأنّها عشر عشرات، والألف نظير المائة؛ لأنّها عشر مئات[٢].

وذكر التبريزيِ أنّك إذا أردت تعريفَ العدد في قولك : خمسة أثواب، جاز لك أن تقول : هذه خمسةُ الأثوابِ عند البصريين والكوفيين، وجاز لك هذه الخمسةُ الأثوابِ عند الكوفيين، وجاز لك أيضا: هذه الخمسةُ الأثوابُ، فتجريها مجرى النعت[٣].

وذكر ابن عصفور نحو ذلك، غير أنّه أبان أنّ قولك : الثلاثة رجال، لايجوز بإجماع أهل البصرة والكوفة؛ لأنّه علىغير طريق الإضافة[٤]. على حين أنّ الرَّضيَّ ذكر أنّ هناك من يقول ذلك، وأوضح أنّ هناك من يُعَلِّلُ له مع قبحه ومخالفته للإضافة، كأنّهم لّما عَرَّفُوا الأوَّلَ استغنوا عن تعريف الثاني؛ لأنّه هو، ولأنّ الإضافة لبيان نوعه، لا للتعريف.

وهذا التعليل توجه به رواية الكوفيين في نحو: الثلاثة الأثوابِ، فالمضاف من

---

(١) المقتضب : ١٧٣/٢.
(٢) الأصول في النحو : ٣١١/١، ٣٢٥.
(٣) تهذيب إصلاح المنطق : ١٤٣/٢.
(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٧/٢.

حيث المعنى هو المضاف إليه، والمضاف هو المقصود بالنّسبة، وإنّما جيء بالمضاف إليه لبيان النّوع، كأنّك ذكرت أولاً أنّ عندك ثلاثة ولم تبيِّن النّوع، فقلت : بعت الثّلاثة، ثم أثبتّ نوعها، فقلت : الثلاثة الأثواب.

ولم يرض الرّضيُّ بذلك حيث قال : " وفي هذا الاعتذار نظر، أمّا أولاً: فلأنَّ المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المُمَيّز،وإنّما جيء بالعدد لنصوصيّة كمّية المُمَيَّز، ألا ترى أنَّ المفرد والمثنى نحو : رجل و رجلان لّما دلاّ على النّصوصية لم يأت بالعددين، وأيضا الأصل وصف المضاف إليه لا المضاف، كقوله تعالى ﴿ سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ ﴾[١].

وأمّا ثانياً : فلأنَّ كُلَّ ماذكر حاصل في خاتم فضّة، ولم يسمع : الخاتم الفضّةِ، ولا الخاتم فضّةِ "[٢].

وَقَدِ اسْتَدَلَّ الكوفيون على صحَّة ذلك بجواز : الحسن الوجهِ، وأنكر النُّحاة ذلك، يقول ابن يعيش : " وأمّا ما تعلق الكوفيون به من إجازته وتشبيهه بالحسن الوجه، فليس بصحيح؛ لأنَّ المضاف في (الحسن الوجه) صفةٌ، والمضاف إليه يكون منصوباً ومجروراً، وإنّما ذلك شيء رواه الكسائي، وقد روى أبوزيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرميّ أَنَّ قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء، ولم يقولوا : النّصف الدرهم، والثّلث الدِّرهم، وامتناعه من الاطراد في أجزاء الدِّرهم، يدُلُّ على ضعفه في القياس[٣].

وذكر السيوطيُّ أنَّ الكسائي روى عن العرب أنّها تقول : هذه الخمسة

---

(١) يوسف : ٤٦.
(٢) شرح الكافية للرضي : ١/ ٢٧٧، ٢/ ١٥٦.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٢/٣.

الأثوابِ، والمائة الدِّرهمِ، تشبيهاً بالحسن الوجهِ، والكثير المالِ، وأنكر السيوطيّ ذلك؛ لأنّه ليس من لغة الفصحاء. ولامَنْ يؤخذ بلغتهم، وليس كُلُّ ما يُسْمَعُ من الشَّواذّ والنّوادر يُجْعَلُ أصلاً يقاس عليه، وذكر أنّه رُوِيَ عن أبي زيد الأنصاري أنّه أنكر ذلك، وأبان أنّها ليست لغةَ الفصحاء[١].

على حين أنَّ عبّاس حسن يرى أنَّ مذهب الكوفيين أقوى لاعتماده على السَّماع، فلا بأس بالأخذ به، غير أنّه رجَّحَ المذهب البصري لشهرته وشيوعه[٢]، ولم يتيسر لي الوقوف على أدلّة الكوفيين السَّماعيّة عدا مانسبه السيوطيّ إلى الكسائي، غير أنَّ ابن أبى الربيع ذكر أنَّ الفراء يجيز ذلك مع أنّه غير مسموع[٣] وسيأتي لهذه المسألة مزيد من الإيضاح إن شاء ا لله[٤].

أمّا إذا كانت الإضافةُ لفظيةً فإنّه يجب حذف (أل) من المضاف إلا في خمس مسائل تقدّم ذكرها في الباب السابق[٥].

وقد ذهب الفراء إلى أنّه يجوز أن تقترن (أل) بالمضاف إذا كان المضاف إليه معرفة سواء كان مقترناً بـ (أل) نحو : الضّارب الرَّجلِ، أو مضافاً إلى علم، نحو : الضّارب زيد، أو اسم إشارة، نحو : الضّارب هذا، أو اسم موصول، نحو : الضّارب الذي كان معنا أمس، أو ضميراً نحو : الضّاربك، أو مضافاً إلى معرفة نحو : الضّارب غلامك، وحجّة الفراء أنّه قاس بقية المعارف على المعرَّف بـ (أل) حيث لا فرق بين أنواع المعرفة، وذكر ابن أبي الربيع أنَّ هذا رأي الكوفيين جميعا[٦].

---

(١) الأشباه والنظائر : ٣/ ٤٨-٤٩.
(٢) النحو الوافي لعباس حسن : ١/ ٤٣٨.
(٣) شرح البسيط لابن أبى الربيع : ٢/ ١٠٩٣.
(٤) انظر ص ٢٤٥-٢٥٢.
(٥) انظر : ص ٧٨.
(٦) شرح البسيط لابن أبي الربيع : ٢/ ١٠٠٢.

بل إنَّ الرَّضيَّ ذكر أنَّ السّيرافي نقل عن الفراء أنّه يجيز إضافة الوصف المحلّى بـ (أل) إلى المعرفة والنّكرة، نحو الضّارب زيد، والضّارب رجل، ويرى أنَّ التقدير: الهو ضارب زيد، والهو ضارب رجل، أي : الذي هو، ومنع السِّيرافي ذلك[١]، على حين أنَّ ابن هشام،والأزهريَّ،والأشمونيَّ ذكروا أنَّ الفراء منع إضافة الوصف المُعَرَّف بـ (أل) إلى المُنَكَّرِ[٢].

ومنع ذلك الجمهور إن لم يكن المضاف إليه ضميراً؛ لأنّ الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص، وإذا كان المضاف إليه معرفة لم تكن هناك حاجة للإضافة، وكان الأصل عدم جواز إضافة المحلّى بـ (أل) إلى غيره من أنواع المعارف، غير أنَّ أهل اللّسان ورد عنهم إضافة المحلّى بـ (أل) إلى اسم مقترن بـ (أل) تشبيهاً بالحسن الوجه، فلا يقاس غيرها عليها، يقول ابن السرَّاج في (ضارب زيدٍ): "ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه، كما لم يجز ذلك في الغلام "[٣] ويقول في موطن آخر : " وتقول: هذا الضَّارب زيداً أمس، وهذا الشّاتم عمراً أمس، لا يكون فيه غير ذلك، لأنَّ الألف واللام بمنزلة التنوين في منع الإضافة"[٤].

ويقول ابن الحاجب: " أجاز الفراء نحو الضَّارب زيدٍ،أمَّا لأنّه توهم أنَّ لام التعريف دخلتها بعد الحكم بإضافتها، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ثم عُرِّف باللام، وإمّا لأنّه قاسه على الضّارب الرّجلِ والضّاربك، فإنّه أجاز الإضافة فيهما مع عدم التخفيف فلتجز فيه أيضاً، وكلا الأمرين غير مستقيم"[٥].

---

(١) شرح الكافية للرضي:١/٢٨٢.
(٢) أوضح المسالك : ٣/٩٩، وشرح التصريح: ٢/٣٠، وشرح الأشموني: ١/٤٩٨.
(٣) الأصول لابن السرَّاج :١/١٢٥.
(٤) الأصول : ١/١٢٩.
(٥) شرح الكافية للرضي:١/٢٨١.

ولم ينكر ابن مالك ذلك على الفرّاء، إذ يقول بعد أن ذكر مذهبه: " ولا مستند له في هذا من نثر ولا نظم، وله من النّظر حظ، وذلك بأن تقدر الإضافة قبل الألف واللام، وهي إضافة كلا إضافة، إذ هي لمجرّد التخفيف، فلم يمنع لحاق الألف واللام عند قصد التعريف، فإنّ مانع اجتماعهما مع الإضافة إنّما هو توقي اجتماع مُعَرِّفين، وهو مأمون فيما نحن بصدده فلم يضر جوازه "[1].

أمّا إذا كان المضاف إليه ضميراً نحو : الضَّاربك، فقد اختلف النُّحاة، فالمبرِّدُ، والجرميّ،والمازنيّ،والرمانيّ،والزّمخشري، يرون أنّ الضّمير في موضع جرٍّ بالإضافة، لأنّ حذف النّون للإضافة هو الأصل، وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الضّمير بخلاف الظّاهر، فإنّ ماظهر فيه النّصب أحوج إلى ذلك[2]. فهم موافقون للفراء في الضّمير فقط، غير أنّهم يوجبون ، والفراء مجيز. يقول ابن السرَّاج : " قيل لأبي العبّاس – رحمه الله – ألستم تقولون : عبد الله الضّاربه، والضّاربك والضّاربي، فتجمعون على أنّ موضع الكاف والهاء والياء خفض، قال: بلى، قيل له: فهذا يوجب الضّارب زيدٍ، لأنّ المكنّى على حدِّ الظّاهر، ومن قولك أنت خاصة: أنَّ كُلّ ما عمل في المظهر جائز أن يعمل في المضمر، وكذلك ما عمل في المضمر جائز أن يعمل في المظهر، فقال نحو قول سيبويه: أنّ هذه الحروف – يعني:حروف الإضمار – قَلّتْ وصارت بمنزلة التنوين؛ لأنّها على حرف كما أنّ التوينَ حرفٌ، فاستخفُّوا أنْ يضيفوا إليها الفاعل، لأنّها تصير في الاسم كبعض حروفه"[3].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٨٦ وانظر في هذه المسألة: شرح التصريح بمضمون التوضيح للأزهري:٢/٣٠، وهمع الهوامع للسيوطي:٢/٤٨، وشرح الأشموني:١/٤٩٨.

(٢) انظر المقتضب : ٤/٥٢، المفصل للزمخشري: ص ٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/١٢٣ – ١٢٤، والكافية لابن الحاجب: ١٢٤، وشرح الكافية للرضي: ٢١/٢٨٢، وشرح التصريح: ٢/٣٠ – ٣١.

(٣) الأصول لابن السرَّاج : ٢/١٤.

وذهب ابن الحاجب إلى أنَّ (الضَّاربك) محمول على (ضاربك)؛ لأنّهما من باب واحد، وإضافة (ضاربك) لازمة؛ لأنَّ في آخره نوناً أو تنويناً ، وكُلٌّ منهما مُشْعِرٌ بتمام الكلمة، والضَّمير المتصل في حكم تتمَّة الأول، فلو لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم كون الضَّمير متصلاً منفصلاً في حالة واحدة[١].

ولم يرض الرَّضيُّ بذلك إذ يقول بعد أنْ أورد كلام ابن الحاجب: " وفيه نظر وذلك لأنَّ للفراء أنْ يقول : إذا جاز لك حمل ذي اللام في (الضّاربك) في وجوب الإضافة على المجرّد منها، لعلَّةٍ في المجرَّدِ دون ذي اللام، وهي اجتماع النّقيضين لو لم نضف؛ لما ذكرت أنّهما من باب واحد، فهلاّ جاز لي حملُ ذي اللام في (الضَّارب زيد) على المجرَّدِ منها وهو (ضارب زيد) في صحَّة الإضافة؛ لعلَّةٍ حاصلةٍ في المُجَرَّدِ دون ذي اللام، وهي حصول التخفيف بناء على أنّهما من باب واحد"[٢].

وضعف ابن مالك جَرَّ الكاف من (الضَّاربك)، وذكر ابن السرَّاج،وابن مالك أنَّ المُبَرِّد رجع عن هذا الرأي[٣].

وذهب الأخفش،وهشام إلى أنَّ الضَّمير في موضع نصب على المفعولية؛ لأنَّ مُوْجِبَ النَّصب المفعولية وهي محقَّقة، وموجب الجرِّ الإضافة، وهي غير محقّقة؛ لأنَّ حذف التنوين قد يكون لسبب غير الإضافة، وهو صون الضَّمير المتصل عن وقوعه منفصلاً ، واعتبار الأمر المحقق أولى من غيره[٤].

---

(١) انظر الكافية في النحو : ١٢٤.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢٨٢/١.

(٣) الأصول في النحو : ١٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٨٦/٣.

(٤) انظر في هذا شرح الكافية للرضي: ٢٨٢/١، وشرح التصريح : ٣٠/٢، وهمع الهوامع : ٤٨/٢، وشرح الأشموني: ٤٩٨/١.

وذهب سيبويه إلى أنَّ الضَّمير يعامل معاملة الاسم الظاهر، فإذا قلت: (ضاربك) كان الضَّمير في محلِّ جرٍّ بالإضافة، كما في قولك: ضارب زيدٍ، وإن قلت: (الضّاربك) كان الضَّمير في محلِّ نصب على المفعولية، كما في قولك: الضّارب زيداً، ولا تصحُّ الإضافة؛ لأنَّ المضاف مقترن بـ (أل) والمضاف إليه خالٍ منها، فإن قلت: الضَّارباك أو الضَّاربوك جاز الوجهان كما في قولك: الضَاربا زيد؛ لأنَّ الوصف المثّنى تجوز إضافته إلى ما بعده، ونصب مابعده على المفعولية، وتحذف النّون للتخفيف[1].

فإن قلت : النُّحاة يجيزون: محمد الضَّاربُ الرَّجلِ، فَهَلْ يَصِحُّ : محمدٌ الضاربُ الرَّجلِ زيدٍ ؟

قلت : اختلف النُّحاة في ذلك، فسيبويه يرى جواز ذلك؛ لأنّه يُغْتَفَرُ في التابع مالا يُغْتَفَرُ في المتبوع، يقول: " ومن قال: هذا الضّاربُ الرَّجلِ، قال: هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله، ومن ذلك إنشادُ بعض العرب قولَ الأعشى:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عُوْذاً تُزَجّي بَيْنَها أَطْفَالَهَا[2].

وذكر الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمه أنَّ المازني يرى ذلك[3].

ومنع أبو العباس المبرِّد هذه المسألة؛ إذ لا يصحُّ: الضَّارب زيدٍ ، يقول بعد استشهاده ببيت الأعشى: " فإن قال قائل: ما بالك جررت عبدها، وإنَّما يضاف في هذا الباب إلى مافيه الألف واللام تشبيهاً بالحسن الوجه،وأنت لا يجوز لك أنْ تقول:

---

(١) الكتاب : ١٨٧/١.

(٢) الكتاب : ١٨٢/١ - ١٨٣ والبيت من الكامل، ديوانه: ١٥٢، وانظر : المقتضب:١٦٣/٤، وهمع الهوامع : ٤٨/٢.

(٣) انظر تحقيقه على المقتضب : ١٦٣/٤ رقم (١).

الواهب المائة والواهب عبدها؟ فإنّما جاز هذا في المعطوف على تقديرها: واهب عبدها[١]؟

وهذا هو المختار عند ابن السرَّاج، وصححه ابن مالك غير أنَّ التقدير عندهم الواهب المائة وعبد المائة، وبالتالي يكون الجر جائزاً بلا خلاف[٢].

بل إنَّ الدكتور عبد الحسين الفتلي في تحقيقه للأصول يقول: " وقد غلط سيبويه في استشهاده بهذا؛ لأنَّ العبد مضاف إلى ضمير المائة، وضميرها بمنزلتها فكأنَّه قال: الواهب المائة وعبد المائة "[٣].

أمَّا قول الشّاعر :

أنا ابنُ التّاركِ البكريِ بِشْرٍ　　　عَلَيْهِ الطّيرُ تَرْقُبُه وُقُوعا[٤].

فقد قال سيبويه بعد أن ذكره: " سمعناه ممن يرويه عن العرب وأجرى (بشراً) على مجرى المجرور، لأنّه جعله بمنزلة ما يُكَفُّ منه التنوين "[٥] ورجَّحه الرَّضيُّ[٦].

وذهب جمهور النُّحاة إلى أنَّ (بشراً) عطف بيان، ولا يصحّ أن يُعْرَبَ بدلاً، لأنَّ البدل في نيّة تكرار العامل، ولا يَصِحُّ التّارك بشرٍ – لما سبق –[٧]. على حين

(١) المقتضب : ٤/١٦٣ - ١٦٤.
(٢) الأصول في النحو : ١/١٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣/٨٧.
(٣) حاشية الأصول في النحو لابن السرَّاج: ١/١٣٤ رقم (٣).
(٤) من الوافر ، للمرار الأسدي، ديوانه : ٤٦٥، وانظر : الكتاب : ١/٢٨٢، وشرح المفصل: ٣/٧٢، وشرح التصريح : ٢/١٣٣، والوافية : ١٨٢.
(٥) الكتاب : ١/١٨٢.
(٦) شرح الكافية للرضي : ١/٢٨٤.
(٧) انظر الأصول لابن السرَّاج : ١/١٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٨٤، ٣/٣٢٧، والبسيط في شرح الجمل للزجاجي: ٢/١٠٠٣.

يرى الأستاذ عبّاس حسن صِحَّةَ إعرابه بدلاً، لوضوح المعنى، ولأنَّه يُغْتَفَرُ في الثّواني مالا يغتفر في الأوائل ، ورجّحه الفتلي في تحقيقه للأصول في النّحو[١].

وتأتي (أل) في المضاف إذا كان صفة مشبَّهة وسيأتي بيان ذلك في الباب الثالث، إن شاء ا لله[٢].

(١) النحو الوافي : ٣/٥٤٧، وتحقيق الفتلي على الأصول في النحو : ١/١٣٦، حاشية رقم (١).

(٢) انظر ص ٢٦٢.

الفصل الثالث

دخول (أل) على الأعلام (علم الجنس وعلم الشّخص)

أولاً لأُبدَّ من التفريق بين ثلاثة مصطلحات، علم الشخص ، وعلم الجنس، واسم الجنس.

فعلمُ الشّخص اسمٌ يُعَيِّنُ مسمّاه تعييناً مطلقاً بدون قيد، وذلك نحو : محمَّد، وفيصل ، وزينب، ومكّة، والمدينة، والنّيل، فكُلُّ علمٍ من هذه الأعلام يدُلُّ بنفسِه مباشرة على شيء واحد مُعَيّن، له شكلٌ خاصٌّ، وأوصافٌ ينفرِدُ بها تُمَيِّزُه عن غيره، بحيث لا يَصِلُ إلى الذّهن شيء غيرها، ولا تحتاج في تعيين مُسَمَّاها إلى قرينة لفظيّة أو معنوية تأتيها من غيرها، بل تَعْتَمِدُ على نفسها في إبراز تلك الدِّلالة، بخلاف غيرها، فإنَّ ذا الألف واللام لايعيِّن مسمَّاه إلا إذا اقترن المُسَمَّى بها، والموصول بصلته، و (أنّه) و (هو) بالخطاب والغيبة والتكلّم، وما أشبه ذلك[1].

أمَّا اسم الجنس فهو النّكرة عند كثير من النُّحاة، نحو رجل، وقوم، ونهر، وقرية، فالكلمة الواحدة تدُلُّ على معنى معين، ولكنّه غير مقصور على فرد واحد ينحصر فيه، وإنّما ينطبق على أفراد كثيرة مشتركة معه في النّوع، فهو شائع بينها، فكلمة (رجل) تدُلُّ على مدلول واحد وهو (الرّجولة)، لفرد واحد، ولكنَّ هذا الفردَ شائعٌ، له نظائر وأشباه كثير تَصِلُ إلى الآلاف.

وهناك من يرى فرقاً بين اسم الجنس والنّكرة، فالنّكرة هي نفس الفرد الشّائع بين أشباهه، وهي المدلول الحقيقيُّ المراد من اللفظ، وليست معناه الخيالي المجرَّد القائم في الذّهن. أمَّا اسم الجنس فهو الاسم الموضوع لذلك المعنى الذّهني المجرَّد ليدُلَّ عليه من غير تَذَكُّرٍ في الغالب لفردٍ من أفراده الخارجية، ولا استحضار

(١) انظر شرح التصريح: ١/١١٣، والنحو الوافي: ١/٢٨٦.

لصورته في دائرة الذّهن، ومن غير ربط – في الغالب – بين اللفظ ومدلوله الخارجي. فمثلا كلمة (رجل) إذا أردت منها الجسم الحقيقي المعروف، والمتكوّن من الرأس والجذع والأطراف، وتَنْطَبِقُ على كُلِّ جسم حقيقي به تلك الأوصاف فهذا نكرة، أمَّا إذا أردت بها المعنى القائم في الذّهن لكلمة (رجل)، وهو المعنى الخيالي الذي يخلقه العقل، ويتصوره بعيداً عن صورة صاحبه، وعن استحضار هيئة فرد من الأفراد تنطبق عليها تلك الصّورة، فهذا اسم الجنس.

فهم يرون أنَّ المعنى الخيالي متعدِّد الأصناف في داخل الذهن؛ لتعدُّدِ المشاهدات، فتلك الأصناف الذّهنية تُسَمَّى الأجناس، ويُسَمَّى الذي يَمِيْزُ كُلَّ صِنْفٍ اسماً للجنس فـ (رجل) اسم الصِّنف، وكذا شجر وطير وإنسان ومعدن...

يقول ابن يعيش : " اعلم أنَّ اسم الجنس ماكان دالاً على حقيقة موجودة، وذوات كثيرة، وتحقيق ذلك أنَّ الاسم المفرد إذا دلّ على أشياء كثيرة، ودلَّ مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابهاً تامّاً، حتى يكون ذلك الاسم اسماً لذلك الأمر الذي وقع به التشابه، فإنَّ ذلك الاسم يُسَمَّى اسم الجنس، وهو المتواطئ، كالحيوان الواقع على الإنسان والفرس والثور والأسد، فالتشابه بين هذه الأشياء وقع بالحياة الموجودة في الجميع "[١].

وقد استطرد عبّاس حسن في بيان ذلك ثم قال: " من كُلِّ ما تقدَّم نعلم أنَّ اسم الجنس عندهم هو اسم للمعنى الذّهني المجرَّد، وأنَّ النّكرة هي مدلوله الخارجي الذي ينطبق عليه ذلك المعنى فعلاً ، أي : نفس الفرد الشّائع، هذا هو الفرق بينهما عند من يراه، وهو فرقٌ فلسفي مُتْعِبٌ في تصوّره، ليس وراءه فائدة عملية"[٢].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٢٦/١.
(٢) النحو الوافي لعباس حسن : ٢٨٩/١.

أمّا علم الجنس: فهو اسم موضوع للصّورة المماثلة التي يتخيلها العقل في داخله لفرد شائع من أفراد الحقيقة العقلية، كما في قولهم للأسد: أبو الحارث وأسامة، وللثعلب: أبو الحصين، وللذئب : أبو جعدة، فإنَّ هذه الأمثلة لا يمكن للعقل أن يدركها وحدها ، من غير أن يتخيّل صورةَ فرد من ذلك الجنس، فلا يمكن للذّهن أن يدرك معنى (أسامة) إلا مصحوبة بصورة أسد، فالحقيقةُ الذّهنية هنا، ليست مجردةً من صورةٍ فردٍ شائعٍ، بخلاف اسم الجنس فإنَّ الحقيقةَ الذّهنيةَ – غالباً– غيرُ مرتبطةٍ بصورةٍ معيّنة[1].

يقول سيبويه : " وإذا قلت : هذا أبو الحارث، فأنت تريد هذا الأسد، أي: هذا الذي سمعت باسمه، أو هذا الذي قد عرفت أشباهه، ولا تريد أنْ تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك، كمعرفته زيداً ، ولكنّه أراد هذا الذي كُلّ واحد من أمته له هذا الاسم "[2].

فإن قيل : إنَّ (أسداً) مثل (الرّجل) تارة يكون معرفة، وتارة يكون نكرة، فلماذا لم يأت منه اسم معرفة، وقد قالوا في رجل: زيد،وعمرو،وعلي؟

فالجواب: يقول سيبويه: " وإنّما مَنَعَ الأسدَ وما أشبهه أن يكون له اسمٌ معناه معنى (زيد) أنَّ الأُسْدَ وما أشبهها ليست بأشياءَ ثابتة مقيمة مع النّاس، فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضاً من بعض، ولا تُحْفَظُ حُلاها كحفظِ ما يثبت مع النّاس ويقتنونه ويتّخذونه، ألا تراهم قد اختصُّوا الخَيْلَ،والإبلَ،والغنم،والكلاب، وما يثبت معهم، واتّخذوه بأسماء كزيد،وعمرو"[3].

وعلم الشّخص نوع من أنواع المعارف عند النُّحاة – كما مر –؛ لأنّه يُعَيِّن

---

(١) انظر النحو الوافي لعباس حسن: ٢٨٩/١ وما بعدها.
(٢) الكتاب : ٩٤/٢.
(٣) الكتاب : ٩٤/٢.

مُسَمَّاه بدون قيد، أمَّا علم الجنس فمعرفة، وتعريفه لفظيّ، أمَّا من جهة المعنى فنكرة؛ لشيوعه في كلِّ واحد من الجنس، وعدم اختصاصه شخصاً بعينه، يقول سيبويه: " هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاصّ شائعاً في الأمّة، ليس واحد منها أولى به من الآخر، ولا يتوهّم به واحدٌ دون آخر له اسم غيره، نحو قولك للأسد: أبو الحارث، وأُسَامةُ ، وللثعلب: ثُعَالةُ، وأبو الحُصَيْن، وسَمْسَم، وللذِّئب: دَأَلانُ، وأبو جَعْدَةَ . . . "[1].

وعلم الجنس قد يكون مضافاً، نحو : أبو جُخَادِب[2]، وابن آوى[3]، وابن قِتْرَةَ[4]، وقد يكون مفرداً ، نحو : أُسامة،وثُعَالة وما أشبهه، يقول المبرِّد: " فهذه كُلُّها معارف، فأمّا ما كان منها مضافاً فقد تبين لك أنّه معرفة بترك صرف ما أضيف إليه ممَّا لا ينصرف في المعرفة، فأمّا غير ذلك فيبين لك أنّها معارف، امتناعها من الألف واللام التي للتعريف"[5].

ويقول أيضاً : " فإن قال قائل : كيف صارت معارف ، واسم الواحد منها يلحق كُلَّ ما كان مثله؟

فالجواب فيه : أنَّ هذه أشياء ليست مقيمة مع النّاس، ولا مِمّا يتخذون ويقتنون كالخيل،والشاء، ونحو ذلك، فيحتاجوا إلى الفصل بين بعضها وبعض،

---

(١) الكتاب : ٢/٩٣.

(٢) " قال ابن منظور: "الجُخْدُبُ والجُخْدَبُ، والجُخَادِب، والجخادِيُّ كلّه: الضَّخم الغليظ من الرِّجال والجمال والجمعُ: جَخَادِب، بالفتح. . . وقال: شمر: الجُخْدُبُ والجُخَادِب: الجندُب الضخم " اللسان: ١/ ٢٥٤. وذكر سيبويه أنّه شيء يشبه الجندب غير أنّه أعظم منه وهو ضرب من الجنادب. الكتاب: ٢/ ٩٤.

(٣) قال ابن منظور: "ابن آوى: معرفة، دويبّة، ولايفصل آوى من ابن" لسان العرب: ١٤/٥٤، وذكر سيبويه أنّه ضربٌ من السِّباع - الكتاب : ٢/٩٥.

(٤) ضرب من الحيّات، يميل إلى الصغر، وقيل: بِكر الأفعى، وهو نحوٌ من الشّبر، ينزو ثم يقع. انظر اللسان: ٥/ ٧٣، والكتاب: ٢/ ٩٥.

(٥) المقتضب : ٤/٤٥.

وإنّما يريدون أن يفصلوا بين جنس وجنس، ولو كانت مِمّا يقيم معهم لفصلوا بين بعضها وبعض، وكان مجراها كمجرى النّاس"[١] وقد أشار ابن السرّاج، وابن يعيش، وابن مالك، وابن أبي الرّبيع، والأزهري إلى نحوٍ من ذلك[٢].

وقد اختلف العلماء في تحقيق علمية علم الجنس، فذهب ابن يعيش إلى أنّه موضوع للجنس بأسره بمنزلة تعريف الجنس باللام، كما في الدِّينار والدِّرهم، ولذلك يقال: ثعالة يَفِرُّ من أسامة، أي: أشخاص هذا الجنس تفرّ من أشخاص هذا الجنس[٣]. وأشار الرَّضيّ إلى نحوٍ من ذلك حيث قال: " واعلم أنّ العلمية وإن كانت لفظية إلا أنّها لَمّا منعت الاسم تنوين التنكير، صار لفظ أسامة وثعالة ونحوهما، كالأسد والثعلب إذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي، فكما أنّ مِثْلَ ذلك من المُعَرَّفِ باللام يُحْمَلُ على الاستغراق إلا مع القرينة المُخَصِّصَةِ، فكذا مثل هذا العلم يقال: أسامةُ خيرٌ من ثعالة، أي: كُلُّ واحدٍ من أفراد هذا الجنس خيرٌ من كُلِّ واحدٍ من أفراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة،قال:

ولأَنْتَ أجْرأ من أُسَامَة إِذْ   دُعِيَتْ نَزَالِ ولجّ في الذُّعْرِ[٤].

---

(١) المقضب : ٤٥/٤.

(٢) انظر الأصول لابن السرّاج : ١٥٥/١ وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٥/١ وشرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١٨٢،١٧٠، والبسيط لابن أبي الربيع : ٣٠٢/١، وشرح التصريح : ١٢٤/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ٣٥/١.

(٤) استشهد بهذا البيت على هذه الرواية الرّضيّ في شرحه للكافية: ١٣٣/٢، وصِحَّةُ البيتِ عند غيره :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إذا   دُعِيتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

من الكامل، لزهير بن أبي سلمى، ديوانه: ٨٩، وهو من شواهد: الكتاب : ٢٧١/٣، والمقتضب : ٣٧٠/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٤، وشرح التصريح: ٥٠/١، استشهدوا به على الإسناد اللفظي لا المعنوي في (دعيت نزال) لأنّ أسماء الأفعال لا يسند إليها ولا يخبر عنها.

فيصحُّ الاستثناء من مثله كما صَحَّ في قوله تعالى ﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ إلا الَّذِين آمَنُوا ﴾[١]. تقول: أسامة يفرس الإنسانَ إلا الدّاجن منها، فحال هذه الأعلام كلّها كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي، إذا كان ذو اللام مفرداً مُجَرَّداً عن علامة الوحدة والتثنية، نحو : الضَرب واللحم والسوق"[٢] وذكر السيوطيّ أنَّ هذا مذهب أبي سعيد، وابن الباذش[٣].

أمَّا ابن الحاجب فذهب إلى أنّها وضعت للحقائق المتعلقة في الذّهن كما أشير باللام في نحو: اشتر اللحم، إلى الحقيقة الذّهنية، فكُلُّ واحدٍ من هذه الأعلام موضوعٌ لحقيقة في الذّهن متّحدةٍ غير متناول غيرها وضعاً، فإذا أُطلق على فرد من الأفراد الخارجة نحو (أسامة)، فليس ذلك بالوضع، بل لمطابقة الحقيقة الذّهنية لكُلِّ فردٍ خارجي، ولذا فهي بمنزلة التعريف باللام للمعهود الذّهني، كما في قولك: أكلتُ الخبز، وشربتُ الماء، ولا يَصِحُّ أن تكون للجنس، فلفظ (أسد) مثلاً موضوعٌ حقيقة لكُلِّ فردٍ من أفراد الجنس في الخارج على وجه التشريك، و(أسامة) موضوع للحقيقة الذّهنية حقيقةً، فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة، ولذلك لا تقول لأسد معين في الخارج: (أسامة).

يقول الرّضيُّ بعد أن ذكر رأي ابن الحاجب: " وكذا ينبغي عنده ألاّ يقع (أسامة) على الجنس المستغرق خارجاً، فلا يقال: إنَّ أسامة كذا إلا الأسد الفلاني؛ لأنّ الحقيقة الذّهنية ليس فيها معنى الاستغراق،كما ليس فيها التعيين"[٤].

وذكر السيوطيُّ رأياً ثالثاً، وهو أنَّ علم الجنس لم يتعلقْ بوضعه غرضٌ صحيح

---

(١) العصر : ٢.
(٢) شرح الكافية للرضي : ١٣٣/٢.
(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي: ١٧٤/٢.
(٤) شرح الكافية للرضي : ١٣٢/٢ - ١٣٣.

بل إنَّ الواحدَ من جفاة العرب إذا وقع طَرْفُه على وحشٍ عجيبٍ، اطلق عليه اسماً يناسب خِلقته أو فعله، فإذا وقع نظره على ذلك المُسَمَّي أطلق عليه الاسم مرَّةً ثانية، ولا يتوقف ذلك على تصوّر أنَّ هذا الموجود هو المُسَمَّى أوغيره، فصار من يتّصِفُ بتلك الصِّفة ينـدرج تحت ذلك الاسم، كما أنَّ (زيداً) ينـدرج تحت الأشخاص المُسَمَّين به[1].

وقد استدلّ النُّحاة على تعريف علم الجنس بأمورٍ منها :

أولاً: أنَّ المضاف منه يترك صرف ما أضيف إليه، فلا يجرّ بالكسرة،ولا ينوّن،تقول: ابن قِتْرَةَ.

ثانياً: أنَّ المفرد إذا انضمَّ إليه سببٌ آخر غير العلمّية مُنِع من الصّرف، كما في ثُعَالة،وحِمَارُ قَبَّان[2]،وابن آوى؛ إذ انضمّ إلى العلمية، التأنيث، وزيادة الألف والنون، ووزن الفعل.

ثالثاً: أنَّ علم الجنس لا تدخل عليه (أل) فلا تقول: الأسامة،ولا الثعالة، ولا تضيفه فتقول: أسامتكم،وثعالتكم إلا إذا قُصد الشياع، كما في زيدنا،وزيدكم.

رابعاً: أنَّ علم الجنس المضاف لاتدخل (أل) فيه على المضاف إليه، فلا تقول : ابن الآوى. يقول سيبويه: " ويدلُّك على أنَّ ابنَ عِرْسٍ[3] وأُمَّ حُبَيْنٍ[4]، وسامَّ أبْرَصَ[5] وابنَ مَطَرٍ[6]، معرفةٌ، أنَّك لا تُدْخِل في الّذي أُضِفْنَ إليه الألفَ

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي: ٢/١٧٥.

(٢) دويبة مستطيلة ذات أرجل. انظر: القاموس المحيط: ٢/ ٢٠ وشرح المفصل لابن يعيش : ١/٣٦.

(٣) ابن عرس: دويبّةٌ أشْتَرُ أصْلَمُ أسَكُّ. القاموس المحيط: ٢/ ٣٣٤.

(٤) أم حبين: دويبة كالحرباء، عظيمة البطن. لسان العرب: ١٣/ ١٠٥-١٠٦.

(٥) سامّ أبرص: من كبار الوزغ. القاموس المحيط: ٢/ ٤٣٣.

(٦) اسم رجل. لسان العرب: ٥/ ١٧٨.

واللام فصار بمنزلة زيدٍ وعمرو، ألا ترى أنَّك لا تقول : أبو الجُخَادِب"[١]. وقد تدخلها الألف واللام شذوذاً ، كما في قول جرير:

شَوَى أُمِّ الحُبَيْنِ ورَأْسُ فِيلِ[٢].

خامساً: ومِمَّا يدُلُّ على تعريفه وقوعُ النَّكرةِ بعده حالاً ، تقول: هذا أسامة مقبلا، ورأيت ثعالة مولّياً.

سادساً: جواز الابتداء به، تقول: أسامة مقبل، وعدم وصفه بالنكرة فلا تقول : أسامة مفترس، بل أسامة المفترس[٣].

يقول الرَّضيُّ: " والحامل للنُّحاةِ على هذا التكلُّف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس أنّهم رأوا نحو: أسامة وثعالة وأبا الحصين[٤] وأمّ عامر وأويساً[٥] لها حكم الأعلام لفظا، من منع صرف أسامة، وترك إدخال اللام على نحو أويس، وإضافة أب وأم وابن وبنت إلى غيرها، كما في الكنى في الأعلام الأناسي، وتجيء عنها الأحوال، وتوصف بالمعارف، ومع هذا كلّه يطلق على المُنَكّر ، بخلاف أسد وذئب وضبع، فإنَّ ذلك لا يجري مجرى الأعلام في الأحكام المذكورة.

وأقول: إذا كان لنا تأنيث لفظي، كغرفة وبشرى وصحراء، ونسبة لفظيّة، نحو: كرسيّ، فلا بأس أنْ يكون لنا تعريف لفظي، إمَّا باللام كما ذكرنا قبل، وإمَّا

---

(١) الكتاب : ٢/٩٦.

(٢) ديوانه: ص٣٥٣ عجز بيت من الوافر ، وصدره:
يقول المُجتلون: عَرُوسُ تَيمٍ
وانظر لسان العرب: ١٣/ ١٠٥.

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/١٧٠، وشرح التصريح: ١/١٢٤، والأشباه والنظائر للسيوطي: ٢/١٧٦، وحاشية الصبان على الأشموني: ١/١٣٤.

(٤) كنية للثعلب، لسان العرب: ١٣/ ١٢٢.

(٥) اسم الذئب، لسان العرب: ٦/ ١٨.

بالعلمية كما في أسامة وثعالة "[١].

ولذلك يرى النُّحاة أنَّ ابن مخاض،وابن لبون،وابن ماء نكرات[٢]؛ لدخول الألفِ واللامِ في المضاف إليه، فتقول : هذا ابن المخاض،وابن اللّبون،وابن الماء[٣].

يقول الشّاعر :

وابنُ اللّبُون إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ   لَمْ يسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيْسِ[٤].

ويقول أبو عطاءِ السِّنْدِيّ:

مُفدَّمَةً قَزّاً كأنَّ رِقَابَهـــا   رِقَابُ بَنَاتِ الماءِ أَفْزَعَها الرَّعْدُ[٥].

ويقول الفرزدق :

وَجَدْنا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيْمـاً   كَفَضْلِ ابنِ المخَاضِ عَلَى الفَصِيلِ[٦].

وقد ذكر السيّوطيّ أنَّ من الفروق بين اسم الجنس وعلم الجنس أنَّ الألف واللام لا تدخل على علم الجنس، أمّا اسم الجنس فتدخل عليه (أل) كما في ابن

---

(١) شرح الكافية للرضي: ١٣٢/٢.

(٢) ابن مخاض: ولد النّاقة إذا دخل السنة الثانية، سُمِّي بذلك لأنَّ أمه لَحِقت بالمخاض، أي: الحوامل. لسان العرب: ٧/ ٢٢٩. ابن لبون: ولد الناقة إذا كان في العام الثاني، وصار لها لبن. لسان العرب: ١٣/ ٣٧٤. وابن ماء: مايألف الماء) وهو الغرنيق.

(٣) انظر الكتاب : ٩٧/٢، والمقتضب: ٤٦/٤، والأصول لابن السرَّاج: ١٥٦/١.

(٤) من البسيط، لجرير ديوانه: ١٢٨. وانظر الكتاب ٩٧/٢، والمقتضب : ٤٦/٤، وشرح المفصل لابن يعيش : ٣٥/١. والبزل: جمع بزول، وهو من الإبل ماكان في التاسعة؛ لأنّ نابه يبزل، أي: ينشق ويطلع، والقنعاس: الجمل الضخم العظيم.

(٥) من الطويل، وانظر الكتاب : ٩٨/٢، والمقتضب:٤٦/٤، والمفصل لابن يعيش:٣٥/١.

(٦) من الوافر ، ديوانه : ٩٦/٢ البيت من شواهد الكتاب: ٩٨/٢، والمقتضب: ٤٦/٤، والمفصل لابن يعيش : ٣٥/١.

المخاض وأشباهه، أمّا الإضافة فليست فرقاً بينهما؛ لأنّ علم الجنس يأتي مضافاً، كما في ابن عرس، واسم الجنس يضاف أيضاً، كما في ابن مخاض،وابن لبون[١].

ومن أعلام الجنس بنات أوبر لضرب من الكمأة ، يقول سيبويه: " وإذا قالوا: بنات أوبر، فكأنّهم قالوا: هذا الضّرب الذي من أمره كذا وكذا من الكمأة"[٢] غير أنّه قد جاءت مقترنة بـ (أل) في المضاف إليه، كما في قول الشّاعر:

ولقد جَنَيْتُك أكْمُؤاً وعَسَا قِلاً　　　وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[٣].

وقد خَرَّج المبرِّد ذلك على وجهين، حيث قال بعد أنّ ذكر البيت : " فإنّ دخول الألف واللام على وجهين:

أحدهما: أنْ يكون دخولهما كدخولهما في الفضل،والعبّاس على ما وصفت لك؛ لأنّ (أوبر) نعت نكرة في الأصل.

والآخر: على قولك: هذا ابن عرس آخر، تجعله نكرة، كما تقول: هذا زيد من الزّيدين، أي: هذا واحد ممّن له هذا الاسم، فأنت وإن كنت لم تَذْكُرْ قبلَه شيئاً، تقول بعده : آخر، فإنّما أردت ضرباً مِمَّا يقع له هذا الاسم، كما قال:

بَاعَدَ أمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيْرِها[٤]

ومن الغريب أنّ ابن هشام،والأشموني ذكرا أنّ المبرِّد يرى أنّ (بنات أوبر)

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي: ٢/١٧٦.
(٢) الكتاب : ٢/٩٥.
(٣) سبق تخريجه، ص١٢٧.
(٤) تمامه: حُرّاسُ أبوابٍ على قُصُوْرِها " من الرجز ، سبق تخريجه ص ١٩.

ليست بعلم، فـ (أل) عنده ليست زائدة بل مُعَرِّفة، ثم قال ابن هشام: " ويردّه أنّه لم يُسْمَع (ابن أوبر) إلا ممنوعَ الصرفِ "[١] وخرّجه ابن مالك على زيادة (أل)[٢].

ويقول الصّبان بعد أنّ مثّل الأشموني بهذا المثال : " التمثيل به مبنيٌّ على أنّ (بنات أوبر) علمٌ كما في الشّرح، لا على أنّه جمع (ابن أوبر)، (كبنات عرس) جمع (ابن عرس)، أو (بنت عرس)، تَفْرِقةً بين جمع العاقل وغيره؛ لأنّه إذا كان جمعاً دخلته (أل) المُعَرِّفة؛ لأنّه حينئذ نكرة، فحكم البعض على (بنات الأوبر) في كلام المصنّف بأنّه جمع (ابن أوبر) غير سديد، إلا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلميّة"[٣].

وعلم الجنس كما يستعمل للنوع العيني قد يستعمل للنوع المعنوي، فيستعملون (فجار) علماً للفجرة، و(برّة) علماً للمبرة، و(يسار) علماً للميسرة، و(كيسان) علماً للغدر، و(سبحان) علماً للتسبيح، و(شعوب) علماً للمنية[٤].

وذكر ابن يعيش أنّ أهل اللُّغةِ يرون أنّه إنّما سُمّيت المنيّة بـ (شعوب)؛ لأنّها تشعب أي : تفرق، وقد أدخل عليها الألف واللام فقال: الشّعوب، وخرَّج ذلك على وجهين:

أحدهما : أنّ تكون زائدة، والآخر:أن تكون (أل) للمح الصِّفة كما في العبّاس،والحارث[٥].

---

(١) مغني اللبيب : ١/٥٢، وشرح الأشموني: ١/١٤٠.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٥٩.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١٨٢.

(٤) انظر أمالي ابن الشجري : ٢/١٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/١٨٢، وشرح التصريح للأزهري:١/١٢٥، وشرح الأشموني: ١/٩٨، والنحو الوافي عباس حسن: ١/٢٩٦.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ١/٣٨.

وذهب الرَّضيُّ إلى أنَّ (سبحان) ليس علماً للجنس؛ لأنَّ أكثر استعماله أن يكون مضافاً ، وإذا قُطِعَ عن الإضافة جاء منوناً، كما في قول الشّاعر:

سُبْحَانَه ثُمّ سُبْحَاناً نَعُوْذُ بِـــه   وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُوْدِيُّ والجُمُدُ[1].

وجاء مقترناً بـ (أل) كما في قول الشّاعر:

سُبْحانَك اللُّهّم ذا السُّبْحَانِ[2].

والذي يرى علميته إنّما استدلَّ بقول الشّاعر :

أَقُوْلُ لَمّا جاءَني فَخْـــــرُه   سُبْحَانَ من عَلْقَمَةَ الفَاخِـــرِ[3].

ويخرّج ذلك على أنّه حذف المضاف إليه، وهو مُرادٌ للعلم به، وأبقى المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله، أي : التجرد عن التنوين[4].

وذكر ابن الشّجري،وابن يعيش أنَّ (سبحان) علم على التسبيح، وليس منه فعل، وإنّما واقع موقع التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة، ولذلك لا ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون، فإن أضيف، نحو : سبحان ا لله أصبح مُعَرَّفاً بالإضافة، وابتزّ منه تعريف العلمية، كما في زيدكم، أمَّا ما جاء منوناً في قول الشّاعر:

---

(١) من البسيط، نُسب : لورقة بن نفيل في خزانة الأدب: ٣٨٨/٣، ٢٣٤/٧، ٢٣٦، والدرر: ٦٩/٣، ولأُمية ابن الصّلت في ديوانه: ٣٠، والكتاب: ٣٢٦/١، وانظر أمالي ابن الشجري:١٠٦/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣٧/١، وشرح الكافية للرضي:١٣٣/٢، وهمع الهوامع ١٩٠/١.

(٢) من الرجز ، والبيت من شواهد أمالي ابن الشجري: ١٠٨/٢، وشرح الكافية للرضي:١٣٣/٢.

(٣) من الرجز ، للأعشى، ديوانه ٩٤، والبيت من شواهد أمالي ابن الشجري: ١٠٧/٢، وشرح الكافية للرضي: ١٣٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٣٧.

(٤) انظر: شرح الكافية للرّضي: ١٣٣/٢.

سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به   وقبلنا سبح الجودي والجمد

فخرَّجه ابن يعيش على وجهين: أحدهما أنْ يكون ضرورة كما يصرف مالاينصرف في الشِّعر، والآخر أنْ يكون أراد النَّكرة[1].

ولَمَّا كان لعلم الجنس المعنوي شياع من وجه، وخصوص من وجه، جاز في بعضها أنْ يستعمل تارة معرفة وتارة نكرة، ومن ذلك (فينة) و(غدوة) و(بكرة) و(عشية)، فإن استخدمت بدون تنوين، نحو : جلسنا فينةَ في المسجد، أي الفينة المعنية من يوم كذا، كان معرفة، وإن استخدمت بالتنوين، كانت نكرة، فلست تريد فينة معينة، وكذا البواقي ، ومن ذلك ماجاء في الأثر : " للمؤمن ذنب يعتاده الفينة بعد الفينة " فدخول (أل) دليل على أنَّ الكلمة قبلها كانت نكرة، أمَّا النوع العيني، نحو (أسامة) و(ذؤالة) فملتزمٌ تعريفه[2].

وقد أشار الصبَّان إلى أنَّ علم الجنس سماعي لا يصح القياس عليه؛ والمفهوم من كلام ابن مالك أنّه سماعي في النوع المعنوي دون العيني، وتبعه في ذلك السّيوطيّ، ورجَّح هذا المذهب عباس حسن؛ لأنَّ المدلولات التي تحتاج إلى عَلَمٍ جنسي كثيرة في كُلِّ زمنٍ، بسبب ما يجدُّ فيه من أنواعٍ، ومخترعاتٍ، وأجناس[3].

---

(١) انظر الأمالي لابن الشجري: ١٠٧/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣٦/١.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١٨٣/١، وهمع الهوامع : ٧٣/١، والنحو الوافي لعباس حسن : ٢٩٩/١.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١٨٣/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٣٤/١، والنحو الوافي لعباس حسن : ٢٩٩/١.

الفصل الرابع

(أل) في لفظ الجلالة (الله)

تقدم في الباب السابق أنَّ من النُّحاة من يرى أنَّ (أل) في (ا لله) عوضٌ من الهمزة[1].

وقد اختلف العلماء في لفظ الجلالة (ا لله) أهو اسم موضوع أم مشتق؟ فقد ذكر ابن يعيش أنَّ سيبويه ذهب في أحد أقواله إلى أنَّ لفظ الجلالة (ا لله) اسم مرتجل للعلمية، غير مشتق، فلا يجوز حذف الألف واللام منه، كما لا يجوز حذفها من الرحمن الرحيم[2].

وذُكِرَ عن المازني أنَّه كان يمنع أن يكون (ا لله) مأخوذاً من (إله) ؛ لأنَّ الإله يستعمل لغير ا لله، كما في قوله تعالى ﴿وانْظُرْ إلى إلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً﴾[3] وقوله ﴿ أآلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ﴾[4] ولذلك يكون (ا لله) علماً،وليس بمأخوذ من الإله[5].

وذهب ابن مالك إلى أنَّ من الأعلام التي قارن وضعها وجود الألف واللام لفظَ الجلالةِ (ا لله) فكأنّ (أل) مقصودة في التّسمية، كقصد همزة أحمد، وياء يشكر[6].

وقد أنكر ابن سيده على من قال: إنَّ (ا لله) ليس مشتقاً ، حيث قال: "وقيل في اسم ا لله: إنّه علم، ليس أصله (الإله) على ما بينّا أولاً، وهو خطأ من وجهين:

---

(١) انظر : ١٣٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٣/١.

(٣) طه: ٩٧.

(٤) الزخرف : ٥٨.

(٥) الأشباه والنظائر للسيوطي: ٢٣٢/٣.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك : ١٧٦/١ وما بعدها.

أحدهما: أنَّ كُلَّ اسمٍ علمٍ فلابد أن يكون لـه أصـلٌ نُقِـل منـه، أو غُـيِّر عنـه. والآخر: أنَّ أسماء الله كُلَّها صفات إلا شيء، فإنّه صَحَّ له عزّ وجلّ مـن حيـث كـان أعمَّ العموم، ولا يجوز أن يكون له اسم على جهة التلقيب، والأسمـاء والأعـلام إنَّمـا أجراها أَهْلُ اللّغة على ذلك، فسمَّوا بـ (كلـب)،و(قـرد)،و(مـازن)،و(ظـالم)؛ لأنَّهـم ذهبوا به مذهبَ التلقيب،لا مذهب الوصف"[1].

وذهب آخرون إلى أنَّه مشتق، ولسيبوية في اشتقاقه قولان:

أحدهما : أنَّ أصله (إِلَه) على زنة (فِعال) بمعنى: (مفعول)، من قولك : أَلَـهَ يَأْلَهُ إلاهَةً، و(أَلَه) بمعنى: عَبَدَ، وبمعنى: مَأْلُوه، أي: معبود، وعلى هـذا تكـون الهمـزةُ فاءَ الكلمةِ، واللام عينها، والهاء لامها، والألف ألف فعال زائـدة، فـالأصل : الإلـه، ثم حُذِفَت الهمزة، وألقيت حركتها على السَّـاكن قبلهـا، فـاجتمع مثـلان، فسـكنت الأولى وأدغمت.

ولذا يقول سيبويه : " وكأنَّ الاسم – والله أعلم – (إلـه)، فَلَمَّـا أدخـل فيـه الألف واللام، حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفاً منها، فهذا أيضاً مما يقويـه أن يكون بمنزلة ماهو من نفس الحرف"[2].

وقد قال بهذا الرأي جماعة من النّحويين، منهم يونس بن حبيب، وأبو الحسـن الأخفش، والكسائي، وقطرب، وابن السرَّاج، والرّمانيّ، وابن سيده، والزَّمخشـري، وابن عصفور، والرّضيُّ، والمالقيّ، والمراديّ[3].

---

(١) المخصص لابن سيده : ١٣٦/١٧.

(٢) الكتاب لسيبويه: ١٩٥/٢.

(٣) انظر الكتاب: ١٩٥/٢. الأصول لابن السـرَّاج: ٢/ ١١٣ ومـا بعدهـا، معـاني الحـروف للرماني: ٦٥، المخصص لابن سيدة: ١٣٥/١٧، الكشاف للزمخشري: ٣٥/١=

يقول ابن سيده: " الأصل في قولك : الله (الإله) حذفت الهمزةُ وجعلت الألف واللام عوضاً لازماً، وصار الاسم بذلك كالعلم، هذا مذهب سيبويه،وحذّاق النّحويين"[١].

وذكر ابن الشّجري أنَّ الخليل بن أحمد يرى أنَّ أصل (إله) : ولاه، من الوله، والوَلَهُ: الحيرة، فأبدلوا الواو لانكسارها همزة، كما قالوا في وشاح ووعاء : (إشاح) و(إعاء)، ثُمَّ أدخلوا عليه الألف واللام للتعريف، فقالوا: (الإلاه)، ثُمَّ حذفوا همزته بعد إلغاء حركتها على لام التعريف، فصار : اِللاه، فاجتمع فيه مثلان متحركان، فأسكنوا الأول وأدغموه في الثاني ، وفخّموا لامه، فقالوا: (الله)[٢].

إلقاء

وذهب ابن سيده إلى أنَّ (الإله) هو المستحق للعبادة، ومن قال: إنَّ معنى (الإله) المعبود فقد أخطأ؛ إذ كانت الأصنامُ معبودةً في الجاهلية وليست بـ(إله)لهم[٣].

وذكر ابن يعيشَ،والرّضيُّ أنَّ (الإله) بمعنى : المعبود[٤].

ولنا أن نقول إنَّ (الإله) يأتي بمعنى(المعبود)، فهو من الأعلام الغالبة، كأنَّه كان يطلق على كُلِّ معبودٌ بحق أو بغير حَقٍّ، ثم اختصَّ بالمعبود بحق؛ لأنَّه أولى من يعبد.

وعلى هذا تكون الهمزة محذوفة على غير قياس، فإن قال قائل: ما المانع من كون حذفها على القياس؟ لأنَّ الهمزة إذا تحرّكت وسكن ما قبلها، حذفت وألقيت

= أمالي ابن الشجري: ١٩٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٩٠/٢، شرح الكافية للرضي: ١٤٥/١، رصف المباني للمالقي : ١٣٢، الجنى الداني للمرادي: ١٩٩.

(١) المخصص لابن سيده: ١٧/ ١٣٥ وما بعدها.

(٢) أمالي ابن الشجري: ١٩٧/٢ - ١٩٨.

(٣) المخصص لابن سيدة: ١٣٥/١٧.

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣/١، وشرح الكافية للرضي: ١٤٥/١.

حركتها على السّاكن، والحملُ على القياس أولى من الحمل على الحذف بغير قياس.

قيل: إنَّ حذف الهمزة على القياس لا يعني حذفها من الكلمة بالكُلِيَّة، فإنَّها ملقاةٌ من اللّفظ مبقاةٌ في النّية، فتعامل معاملةَ المثبتةِ غير المحذوفة، ألا ترى أنَّهم إذا خفّفوا جَيْأَل قالوا : (جَيَل)، فنقلوا حركة الهمزة إلى السّاكن قبلها،ثم حذفوها، ولو كان حذفها لفظاً ونية لقالوا: (جال)، كما قالوا: (باب)؛ لأنَّ الياء تحرّكت وانفتح ماقبلها،فتقلب ألفاً ، فلمَّا كانت الياء في نيَّة السكون لم تقلب.

فلمَّا كان حذف الهمزة على القياس لا يعني حذفها من الكلمة، ولّما عوّضوا منها (أل)،دلّ العوض على أنَّهم حذفوها على غير قياس.

فإن قيل : وما الدِّلالة على أنَّ (أل) عوضٌ من الهمزة ؟

قيل: قطعهم همزة الوصل الداخلة على لام التعريف في القسم والنِّداء، نحو قولهم : تأ لله ليفعلنّ، وقولهم : يا أ لله اغفر لي، ألا ترى أنَّهم أثبتوا همزة الوصل، فدلّ ذلك على أنَّ استجازتهم ذلك المعنى اختصّت به ليس في غيرها، وليس هناك شيء أولى من كونها عوضاً من الحرف المحذوف، ولو كانت لغير العوض لم تثبت.

فإن قيل : ولماذا لا يكون المعنى الذي جعلهم يستجيزون قطعها هنا كثرة الاستعمال، فهي تدور بكثرة على ألسنتهم، خصوصاً في لغة أيمانهم التي لا يزالون يبدءون بها كلامهم، مع تكريرهم لذكره في كُلِّ ما دقَّ وجلَّ من أمورهم، أو لكثرة ملازمة (أل) للاسم فهي لا تفارقه؟

قيل: لو كانت كثرة الاستعمال تُوجِبُ ذلك،لوجب أنْ تُقْطَعَ الهمزة في غير هذا مِمَّا كَثُرَ استعماله، ولو كانت لكثرة اللّزوم،لوجب أن تُقْطَعَ همزةُ (الّذي)؛ للزومها،وكثرة استعمالها.

ولا يمكن أن نقول: إنّ السَّبَبَ في قطعها كونها همزةَ وصلٍ مفتوحة، لأنّ الأكثر في همزات الوصل أن تكون مكسورة،أو مضمومة، فلمَّا خالفت الكثرةَ استجازوا قَطْعَها، لمشابهتها إيَّاها في انفتاحها؛ لأنَّ همزة (ايم) و(ايمن) همزة وصل مفتوحة، مثل المصاحبة للام التعريف؛ ولم تُقْطَع في موضع من مواضع وصلها، فدَلَّ على أنَّ قطعها ليس لانفتاحها، وبهذا يثبت أنَّ قطعها لِلعِوَض[١].

وذهب ابن يعيش،الرَّضيُّ إلى أنَّ همزة (إله) حذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثم أدخلت الألفُ واللام للتعظيم ودفع الشّياعِ ، ثم لزمت الألف واللام كالعوض من الهمزة المحذوفة، وصارتا كأحد حروف الاسم[٢].

وقد أنكر ابن مالك أن يكون أصل ا لله (الإله) حيث قال: " وليس أصله (الإله) كما زعم الأكثرون، بل هو عَلَمٌ دالّ على الإله الحقِّ دلالةً جامعةً لمعنى الأسماء الحسنى كُلِّها، ما عُلِم منها وما لم يُعْلَم ٠٠٠ ولو لم يُرَدّ على من زعم أنَّ أصلَ ا لله (الإله) إلا بكونه مُدّعِيا مالا دليل عليه، لكان ذلك كافياَ؛ لأنَّ (ا لله) و(الإله) مختلفان في اللفظ والمعنى، أمَّا في اللفظ، فلأنّ أحدهما في الظَّاهر الذي لا عدول عنه دون دليل مُعْتَلُّ العين، والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام، فهما من مادتين، وردّهما إلى أصلٍ واحدٍ تحكُّمٌ وزيغٌ عن سبيل التصريف، وأمَّا اختلافهما في المعنى، فلأنَّ (ا لله) خاص بـ(رّبنا) تبارك وتعالى في الجاهلية والإسلام، و(الإله) ليس كذلك"[٣].

---

(١) انظر المخصص لابن سيده : ١٣٨/١٧ وما بعدها. والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٣٩/١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٣/١، وشرح الكافية للرضي: ١٤٥/١، والجنى الداني: ٢٠١.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ١٧٧/١.

وقد أنكر ابن مالك على من قال بحذف الهمزة من (إله)،سواء كان الحذف على غير قياس أو على مقتضى القياس، فمن قال: حذفت ابتداء على غير قياس دعواه باطلة؛ لأنَّه إدعاءُ حذفِ فاءِ كلمةٍ بلا سبب، ولا مشابهةٍ لذي سبب، في كلمة ثلاثية اللفظ. ومن قال، حُذِفَت على القياس بنقل حركتها ... فدعواه باطلة أيضاً؛ لأنَّه يستلزم مخالفة القياس، حيث إنَّ نقلَ حركةِ الهمزة إلى مثل مابعدها يوجب اجتماع مثلين متحركين، وهو أثقل من تحقيق الهمزة بعد ساكن، وفي ذلك أيضاً مخالفةٌ للأصل، حيث سُكِّن الحرف المنقول إليه الحركة، وإذا سُكِّنَ فات الغرضُ، وعاد الحرفُ إلى ماكان عليه قبل النّقل، فكأنَّ النقلَ لم يكن، كما أنَّ إدغام اللام المنقول إليها فيما بعد الهمزة بمعزل عن القياس؛ لأنَّ الهمزة المنقولة الحركة في تقدير الثبوت، كما أنَّ ذلك يستلزم نقل حركة همزة في كلمتين على سبيل اللّزوم ولا نظير لذلك.

ولا يمكن أنْ تكون الألف واللام عوضاً من الهمزة؛ لأنّه قد جُمِع بينهم في الحذف في قولهم: لاه أبوك، يريدون : لله أبوك[1].

القول الثاني لسيبويه في اشتقاق (الله) : أنَّ أصله (لاه)، حيث قال: " كما حذفوا اللامين من قولهم: لاه أبوك، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى؛ ليخفّفوا الحرف على اللّسان وذلك ينوون، قال بعضهم : لَهْيَ أبوك، فقلب العين، وجعل اللامَ ساكنةً؛ إذْ صارت مكان العين، كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخرَ الاسمِ مفتوحاً، كما تركوا آخر (أَيْنَ) مفتوحاً، وإنّما فعلوا ذلك به حيث غيّروه لكثرته في كلامهم"[2].

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٧٧.

(٢) انظر الكتاب : ٣/٤٩٨.

وعلى هذا يكون وزنه (فَعْلَ) اللام فاء الكلمة، والألف منقلبة عن الحرف الذي هو عينها، والهاء لامها، والذي دلَّهم على ذلك قول بعضهم : لَهْيَ أبوك، ثمّ أدخلت (أل) عليه للتعظيم والتفخيم، واشتقاقه من: لاه يليه، إذا تستر، كأنّه سبحانه يُسَمَّى بذلك لاستتاره واحتجابه عن الأبصار، ومنه قول الأعشى في الرجز:

كَحَلْفَةٍ مِن أبي رِيَــاحِ يَسْمَعُها لاهُهُ الكُبَــارُ[1].

أي : إلاهه، وقال ذو الأصبع :

لاَهِ ابْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي[2].

يريد: الله. وعلى هذا القول تكون الألفُ منقلبةً عن الياء، وعلى القول الأول تكون زائدة[3].

والذي يظهر لي أنَّ هذا الرأي ليس لزاماً أنْ ينسب لسيبويه حيث لم يجزم به وإنّما قال: قال بعضهم، ولم يزد على ذلك، والذي نسب هذا الرأي لسيبويه ابن الشَّجري،وابن يعيش، حتى إنَّ البيتين اللّذين استشهدا بهما لم يُذْكَرَا في الكتاب، قال ابن الشجري بعد أن ذكر هذا الرأي: " وأقول: إنَّ الاسم الذي هو (لاه) على هذا القول، تام وأصله: لَيَه فَعَلَ، مثل جَيَل، فصارت ياؤه ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها، ومن قال: لَهْيَ أبوك، فهو مقلوب من (لاه)، قُدِّمت لامُه التي هي الهاء على عينه التي هي الياء فوزنه : فَلْعٌ ، وكان أصلُه بعد تقديم لامه على عينه: لِلَّهْي، فحذفوا لام الجر، ثُمَّ لام التعريف، وضَمَّنُوه معنى لام التعريف فبنوه، كما

---

(١) ديوانه : ص ٧٢، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ١/ ٣.

(٢) البيت من البسيط، وانظر الخصائص :٢/٢٨٨، والإنصاف: ١/٣٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٣، وشرح التصريح: ٢/١٥، وأوضح المسالك ٣١/٤٣، وهمع الهوامع: ٢/٢٩١.

(٣) انظر الأصول لابن السرَّاج: ٢/١١٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/٣، وشرح الكافية للرضي:١/١٤٥.

ضَمَّنوا معناها أمس، فوجب بناؤه، وحَرَّكُو الياء لسكون الهاء قبلها، واختاروا لها الفتحةَ لخفتها"[١].

وقد مَنَعَ ابنُ سيده أن يكون قولهم: لَهْيَ أبوك مأخوذاً من قولك : (إله) لأنَّ الياء لا تُقْلَبُ عن الألف الزّائدة على هذا الحدّ، وإنَّما تنقلب واواً في (ضوارب)، وهمزة في (كنائن)،وياء في (دنانير)، أمَّا أن تنقلب ياء على هذا الحدّ فبعيد، لم يجيء في شيء علمناه[٢].

وبهذا يمكن أن يُرَدّ على ابن مالِكٍ في قوله : لاه أبوك، إذ حُذِف العوض والمعوّض منه في وقت واحد، حيث إنَّ الهمزة لم تحذف هنا، إذ ليس الأصل (إله)، ولكن (لاه) أصلٌ مستقل.

فإن قال قائل: ماهي اللام المحذوفه من (لاه) في قولك: لاه أبوك؟

قيل : ذهب جماعة من النُحاة إلى أنَّ اللام المحذوفة هي اللام الأصلية، والموجودةَ هي الزّائدة؛ لأنَّ الحرف الزائد جاء لمعنى، فهو أولى بأن يترك فلا يُحْذَف؛ إذِ الزائدُ لمعنىً إذا حُذِف زالت دلالته التي جاء لها، وأيضا الحذف للاستثقال، والاستثقال إنّما يحصل فيما يتكرر، لافي المبدوء به الأول، فالأولى أنْ يحذف الذي وقع به الاستثقال، وهو الفاء، ويبقى حرف الجر[٣].

وذكر ابن سيده أنَّ سيبويه يرى أنَّ المحذوف هو الحرف الزائد، بدلالة أنَّ اللام منفتحة، ولو كانت اللام في الكلمة لام الجر لوجب أن تنكسر ؛ لأنَّ الاسم مظهر، ولام الجرّ تُكْسَرُ معه في الأمر الأكثر، فكما لا يجوز أن يقال: إنّها لام

(١) أمالى ابن الشجرى: ٢/١٩٧.
(٢) المخصص لابن سيده : ١٧/١٤٤.
(٣) المخصص لابن سيده : ١٧/ ١٤٦.

التعريف لتحركها، ولام التعريف تكون ساكنة، لا يجوز أيضاً أنْ نقول إنّها لام الجرّ؛ لأنّها مفتوحة.

وقد نصر ابن سيده قول سيبويه بالأدلة[١].

وهُناك من يرى أنَّ المحذوف لام الإضافة واللام الأخرى، يقول سيبويه: "وزعم الخليل أنَّ قولهم : لاهِ أبوك، ولقيتُه أَمْسِ، إنّما هو على : لله أبوك، ولقيتُه بالأمس، ولكنّهم حذفوا الجارّ والألف واللام تخفيفا على اللّسان، وليس كُلُّ جارّ يُضْمَر، لأنَّ المجرورَ داخلٌ في الجارّ، فصار عندهم بمنزلة حرفٍ واحد، فمن ثَمَّ قَبُح، ولكنّهم قد يُضْمِرونه ويحَذِفُونه فيما كَثُر من كلامهم؛ لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أَحْوَجُ"[٢].

وقد ذكر ابن سيده أنَّ أبا بكر حكى أنَّ أبا العباس اختار في لفظ الجلالة (ا لله) أن يكون أصله (لاها) وأن يكون (لَهْيَ) مقلوباً[٣].

وذهب ابن مالك إلى أنَّ (لَهْيَ) مبنية لتضمّنها معنى حرف التعجب، وليس لتضمّنها معنى حرف التعريف، كما زعم أبوعلي؛ لأنَّ الألف واللام في (ا لله) مستغنى عن معناهما بالعلمية[٤].

واعترض المبرِّد في نقده لكتاب سيبويه على رأي سيبويه الثاني بأنّه مناقضٌ لرأيه الأول، فقال: " وهذا نقض ذلك؛ لأنّه قال أولاً : إنَّ الألف زائدة؛ لأنّها ألفُ فِعَال، ثم ذكر ثانياً بأنّها عينُ الفِعل"[٥].

---

(١) المخصص لابن سيده : ١٧/١٤٩ - ١٥٠.
(٢) الكتاب : ٢/ ١٦٢ - ١٦٣. ٣/١٢٨. وانظر : مجالس العلماء للزجاجي : ص٥٧.
(٣) المخصص لابن سيده : ١٧/١٤٥.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٧٩.
(٥) المقتضب: ٤/٢٤٠.

ورد ابن سيده على المبرِّد فقال : " وهذا الذي ذكره أبو العباس من أنَّ هذا القول نقض، مغالطة، وإنَّما كان يكون نقضاً لو قال في حرف واحد في كلمة واحدة وتقدير واحد إنَّه زيادة، ثم قال فيها نفسها إنَّه أصل، فهذا لو قاله في كلمةٍ بهذه الصِّفة لكان لا محالةَ فاسداً، كما أنَّ قائلاً لو قال في (ترتب) إنَّ التاء منه زائدة، ثم قال في (ترتب) إنَّها أصل، والكلمة بمعنى واحد من حروف بأعينها في الكلمة الأولى لكان فاسداً منتقضاً؛ لأنَّه جعل حرفاً واحداً من كلمةٍ واحدةٍ في تقديرٍ واحد فلا يستقيم لذلك أن يحكم بهما عليه، فأمَّا إذا قدَّر الكلمةَ مشتقةً من أصلين مختلفين، لم يمنع أن يحكم بحرف منها أنَّه أصل، ويحكم على ذلك الحرف أنَّه زائد؛ لأنَّ التقدير فيهما مختلف، وإن كان اللّفظ فيهما متفقاً"[١].

وليست الألف واللام في النّاس عوضاً من الهمزة كما ذكر ابن عصفور[٢]؛ لأنَّه قد جُمِعَ بين الألف واللام والهمزة في قولهم : الأناس ، ومن ذلك قول الشّاعر:

إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْنَ علَى الأُنَاسِ الآمِنِيْنا[٣].

ولذلك يقول سيبويه: " ومثل ذلك (أناس) ، فإذا أدخلت الألف واللام قلت: النّاس، إلا أنَّ النّاس قد تفارقهم الألف واللام، ويكون نكرة، واسم ا لله تبارك وتعالى لا يكون فيه ذلك"[٤].

---

(١) المخصص لابن سيده : ١٧/١٤٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣/ ٩٠.

(٣) البيت من مجزوء الكامل لذي جدن الحميرى في خزانة الأدب: ٢/٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥، وانظر : الخصائص : ٣/١٥١ ، ومجالس العلماء للزجاجي : ص٥٧ ، وشرح المفصل : ٢/٩، ٥/١٢١.

(٤) الكتاب : ٢/١٩٦.

وهو بهذا يريد مثل (إله) في حذف الهمزة (أناس)، إذا دخلت عليها الألف واللام، ولا يريد أنّ (أل) في الناس عوض من الهمزة كما في (الله). يقول المرادي: " قال المهدوي[1] ليست الألف واللام في النّاس للتعويض من الهمزة، وإن كان سيبويه قد شبّهه به ؛ فإنَّ تشبيهه إنّما وقع على حذف الهمزة من (أناس) في حال دخول الألف واللام، لا على أنّها بدل من المحذوف كما كانا في اسم الله تعالى بدلاً"[2].

فإن قال قائل: إنّه قد جُمِع بين (أل) والهمزة في قولك: (الإله) ، بل إنَّ الرَّضيَّ أثبت أنَّ ذلك يكون في السَّعة[3]، فكيف لا يَصِحُّ هذا في (الأناس)، ويَصِحُّ هنا؟

قيل : إنَّ (أل) في (الإله) ليست عوضاً كما في لفظ الجلالة (الله) ولذلك يقول ابن سيده : " ألا ترى أنّك إذا أثبت الهمزة في (الإله)، ولم تحذف، لم تكن الألف واللام فيه على حدِّ ما في قولنا: (الله) لأنَّ قطع همزة الوصل لا يجوز في (الإله) كما جاز في قولنا (الله)؛ لأنّهما ليسا بعوض من شيء، كما أنّهما في اسم (الله) عوض بالدّلالة التي أرينا "[4].

---

(١) أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي، نحوي، لغوي، مقرئ، مفسِّر، من تصانيفه: تفسير كبير سماه التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، والهداية في القراءات السبع.
معجم المؤلفين: ١/٢١٤، انباه الرواة: ١/١٢٦.

(٢) الجنى الداني للمرادي: ٢٠٠. وانظر : أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٩٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٩.

(٣) شرح الكافية للرضي : ١/١٤٥.

(٤) المخصص لابن سيده : ١٧/١٤٦.

الفصل الخامس

(أل) في (الأمس) (والآن)

(أمس) اسم زمان معرفة متصرف، موضوع لليوم الَّذِي قبل اليوم الَّذِي أَنت فيه، وقد يراد به ما تقدَّم يومك، ولا يكون إلا مجازاً ، كما في قول الشّاعر:

لَعَمْرِي لِقَوْمٍ قَدْ تَرَى أَمْسِ فِيهِمُ   مَرَابِطَ لِلأَمْهَارِ والعَكَرِ الدَّثِرْ[١].

ويرى السهيلي أنَّ (أمس) اسم علم، لا يختص باليوم الَّذِي قبل يومك، فكلُّ يومٍ وَلِي يومك ماضياً فهو (أمس)[٢].

ويُبْنى على الكسر عند الحجازيين بدون استثناء، سواء كان ظرفاً أم غَيْر ظرف[٣]، ومن ذلك قول الشّاعر:

اليومَ أَعْلَمُ ما يَجِيءُ بِهِ   ومَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسِ[٤]

أمَّا التميميون فالَّذِي نقله عنهم سيبويه أنَّهم يعربونه في حالة الرَّفعِ إعرابَ غَيْرِ المصروف، ويبنونه في حالتي النَّصب والجر، ويجعلونه معدولاً عن اللام، فيُمْنَع من الصرف للعلمية والعدل، إن كان ظرفاً، فيقولون: مضى أمسُ بما فيه، بالرَّفع من غَيْر تنوين. يقول سيبويه: " واعلم أنَّ بني تميم يقولون في موضع الرَّفع : ذهب أمسُ

---

(١) من الطويل، لأمرئ القيس، ديوانه: ١١٢، وانظر الكتاب : ٨٦/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٠٠/٢، ومغني اللبيب:٤٧٢/٢.

(٢) نتائج الفكر للسهيلي : ١١٥.

(٣) انظر : الكتاب: ٢٨٣/٣، شرح المفصل لابن يعيش:١٠٦/٤، شرح التسهيل لابن مالك:٢٢٣/٢، شرح الكافية للرضي:١٢٥/٢، قطر الندى لابن هشام :١٥.

(٤) من الكامل لأسقف نجران في الحيوان: ٨٨/٣، لسان العرب: ٩/٦ (أمس) وله أو لتبع بن الأقرن في شرح التصريح :٢٢٦/٢، وانظر : أوضح المسالك ١٣٤/٤، وهمع الهوامع:٢٠٩/١.

بما فيه ، وما رأيته مذ أمسُ، فلا يصرفون في الرَّفع؛ لأنَّهم عدلوه عن الأصل الَّذِي هو عليه في الكلام.. وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع، في النَّصب والجرّ"[١].

ومِمَّا جاء على لغتهم قول الشّاعر:

اعْتَصِمْ بالرَّجاءِ إنْ عَنّ بَأْسُ   وتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّن أَمْسُ[٢]

فإن كان غَيْر ظرف، فهو منصرف في جميع الأحوال، يقول سيبويه: " وإن سمّيت رجلاً بـ (أمس) في هذا القول صرفته؛ لأنَّه لابُدّ لك من أنْ تَصْرِفَه في الجرِّ والنَّصب؛ لأنَّه في الجرِّ والنَّصب مكسورٌ في لغتهم، فإذا انصرف في هذين الموضعين انصرف في الرَّفع؛ لأنَّك تدخله في الرَّفعِ وقد جرى له الصرف في القياس، في الجرِّ والنَّصب، لأنَّك لم تَعدله عن أصله في الكلام مخالفاً للقياس، ولا يكون أبداً في الكلام اسمٌ منصرف في الجرّ والنَّصب، ولا ينصرف في الرَّفع"[٣].

أمَّا سبب اختيار رفع الصّرف في الرَّفع وحدَه، فقد ذكر الرَّضيُّ أنَّه جاز لهم أن يعتبروا علَّة البناء كما هو مذهب الحجازيين، وعلّة منع الصرف للعلمية والعدل، فابتدءوا بالإعراب؛ لأنَّه أشرفُ من البناء، وأولى في الأسماء، واختير أسبق الإعراب وأشرفه وهو الرَّفعُ[٤].

---

(١) الكتاب : ٢٨٣/٣.

(٢) من الخفيف، وانظر أوضح المسالك:١٣٣/٤، وشرح التصريح :٢٢٦/٢، وهمع الهوامع:٢٠٩/١.

(٣) الكتاب : ٢٨٤/٣.

(٤) شرح الكافية للرضي:١٢٦/٢.

وذكر سيبويه أنَّ هناك قوماً يفتحون (أمس) بعد (مذ) ، وهو قليل[١]. قال السيرافي:" وهم بعض بني تميم، وإنّما فعلوا ذلك لأنّهم تركوا صرفه، وما بعد (مُذْ) يرفع ويخفض، فلمّا ترك بعضُ من يرفع صَرْفَه بعد (مذ)، ترك أيضاً من يجرُّ صَرْفَه بعدها، فكانت مُشَبَّهةً بنفسها"[٢]. وذكر ابن أبى الربيع نحوه[٣]

ومن ذلك قول الشّاعر :

لَقَد رْأيَتُ عَجَباً مُذْ أمْسَا   عَجَائزاً مِثْلَ السَّعَالي خَمْسَا[٤].

وذكر ابن مالك ذلك، حيث يرى أنَّ من بني تميم من يُسَوّي المجرورَ والمنصوبَ بالمرفوع في الإعراب ومنع الصرف[٥]. وهذا الكلام ليس على إطلاقه، فإنَّ لغة بني تميم المعتمدة ما نقلها سيبويه، أمَّا هذه اللغة فهي مقيدة بوضع معين بعد (مُذ) والذي يأتي بعد (مذ) لا يمكن أن يكون منصوباً ، وما فتح إلا للمشابهة كما ذكر السِّيرافي.

وزعم الزّجاج،وأبو القاسم الزجاجي أنَّ (أمس) إذا كان ظرفاً يجوز فيه البناء على الفتح، مستشهدين بالبيت السّابق:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسا[٦]

وأنْكر ذلك ابن عصفور؛ لأنَّ (أمس) ليس بظرف، بل اسم بدليل دخول حرف الجرِّ عليه، ودخول حرف الجرِّ على الظّرف ينقله عن الظرفيه، كما

---

(١) الكتاب : ٢٨٤/٣.
(٢) الكتاب: ٢٨٤/٣ الحاشية. وشرح الرّضيِّ على الكافية: ١٢٥/٢.
(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبى الربيع ٤٨٢/١.
(٤) من الرجز، وانظر: الكتاب :٢٨٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش:١٠٦/٤، وأوضح المسالك: ١٣٢/٤، وشرح التصريح ٢٢٦/٢، وهمع الهوامع :٢٠٩/١.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٢٣/٢.
(٦) انظر : مجالس العلماء للزجاجي: ص٩٨، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٤٠٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك:٢٢٣/٢.

في (وسط)، فإذا كان ظرفاً فإنّه ساكنُ الوسط، تقول: جلست وَسْطَ الدَّار، ويكون اسماً إذا تحرّكت العين، نحو : هذا وَسَطُ الدّار، فإذا دخل عليه حرف الجرِّ فإنَّ عينه تتحرك، وهذا دليل على اسميته، نحو : جلست في وَسَطِ الدَّار[1].

وأنكر ذلك ابن مالك إذ يقول بعد زعم الزّجاجي: " ومدَّعاه غَيْر صحيح، لامتناع الفتح في موضع الرَّفع[2].

وذهب السّهيليُّ إلى أنَّ (أمس) في قول الشّاعر فِعْلٌ على وزن أفعل[3]، ونُقِل عن الفراء[4].

وهناك استعمالات لـ (أمس) عند العرب لاحاجة لذكرها هنا، بل إنَّ هناك من يرى أنَّ (أمس) تبنى على الكسر عند العرب جميعاً إذا استعملت ظرفاً[5].

فإنَّ كان مُعَرَّفاً بالألف واللام، أو بالإضافة، أو مُنَكَّراً، أو مجموعاً، أو مصغراً فإنَّه مُعْرَبٌ باتفاق، عدا المقارن للألف واللام، فقد يستصحب فيه البناء، على تقدير زيادة (أل) كما سيأتي[6].

أمَّا سبب البناء، فقد ذكر المبرِّد أنَّ السببَ في ذلك مشابهةُ الحرف، حيث يقول: "وإنَّما بُنِي؛ لأنَّه اسم لا يخصُّ يوماً بعينه، وقد ضارع الحروف وذلك أنَّك

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/٤٠٠.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك :٢/٢٢٣.
(٣) نتائج الفكر للسهيلي : ١١٤.
(٤) شرح الكافية للرضي:٢/١٢٧.
(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش:٣/١٠٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/٤٠٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/١٢٥وما بعدها. وهمع الهوامع:١/٢٠٨ وما بعدها. قطر الندى: ١٥ – ١٩.
(٦) انظر شرح جمل الزجاجي: ٢/٤٠١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/٢٢٣.

إذا قلت: فعلت هذا أمس يا فتى، فإنّما تعني اليوم الّذِي يلي يومَك، فإذا انتقلت عن يومك انتقل اسم (أمس) عن ذلك اليوم، فإنّما هي بمنزلة (مِن) التى لابتداءِ الغايةِ فيما وقعت عليه، وتنتقل من شيء إلى شيء، وليس حَدُّ الأسماء إلا لزوم ما وضعت علاماتٍ عليه"(١).

وذهب ابن السرَّاج إلى أنّه مبني لأنّه معرفة، ومعرفته قبل نكرته، حيث يقول: " وإنّما بُنِي لأَنّه يقال لليوم الّذِي قبل يومك الّذِي أنت فيه، وهو ملازم لكُلِّ يوم من أيام الجمعة، ووقع في أوّل أحواله معرفة، فمعرفته قبل نكرته"(٢).

وذهب ابن جني، وابن يعيش، والرّضيُّ، إلى أنّه مبني لتضمُّنه معنى الألف واللام، التى صار بها معرفة، والاسم إذا تَضَمَّنَ معنى الحرف بُنِي(٣).

أمَّا ابن مالك فيرى أنّه بُنِي لتضمُّنِه معنى الألف واللام، ولشبهه بضمير الغائب في التعريف بغَيْر أداة ظاهرة، ولكون حضور مسمَّاه مانعاً من إطلاق لفظه عليه(٤).

أمَّا السبب في بنائه على الكسر، فكان حقه تسكين الآخر على مايقتضيه البناء، ولكن التقى في آخره ساكنان، وهما السّين والميم، فَكُسِرَت السّين لالتقاء السّاكنين(٥).

---

(١) المقتضب : ١٧٣/٣.
(٢) الأصول لابن السراج : ١٤٣/٢.
(٣) انظر : الخصائص لابن جنى: ٣٩٥/١ وما بعدها. شرح المفصل لابن يعيش:١٠٦/٤. شرح الكافية للرضي:١٢٥/٢، همع الهوامع:٢٠٨/١.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك :٢٢٣/٢.
(٥) المقتضب:١٧٣/٣، شرح المفصل لابن يعيش:١٠٦/٤.

فإن قال قائل: إذا قدرتم تعريف (أمس) فَلِمَ لا تقدرون تعريف (غد) وهما سواء، فـ (أمس) لليوم الَّذِي قبل يومك، و (غد) لليوم الَّذِي بعد يومك الَّذِي أَنت فيه؟

قيل : إنَّ (أمس) قد انقضى فحصلت معرفته بالمشاهدة، فأغنى ذلك عن العلاقة، وليس كذلك في (غد) فهو للمستقبل لم يُعْرَف، فأقيمت المشاهدة في (أمس) مقام أداة التعريف[١].

وبهذا يمكن أن يُرَدّ على السهيليّ، إذ منع أن تكون (أمس) مبنية لتضمُّن الحرف أو مشابهته؛ لأَنَّ ذلك يَنْطَبِقُ على (غد) وهي مُعْرَبة[٢].

بل إنَّ هناك من يرى أنَّ (أمس) ليس معربا ولا مبنيا، بل هو مَحْكِيّ. سُمِّيَ بفعل الأمر من الإمساء، كما سُمِّي بـ(أصبح) من الصباح، وكَثُرَت هذه الكلمة على ألسنتهم، حتى صارت اسما لليوم الَّذِي قبل يومك[٣].

وأمَّا إذا قارنت الألف واللام (أمس) فهو مُعْرَبٌ؛ لزوال البناء[٤]

أمَّا قول الشّاعر:

وإنّي وقَفْتُ اليَومَ والأَمْسَ قَبْلَه بِبَابِكَ حَتّى كَادَتِ الشّمْسُ تَغْرُبُ[٥]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش :١٠٧/٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٢٤/٢.

(٢) نتائج الفكر للسهيلي: ١١٦.

(٣) نتائج الفكر للسهيلي:١١٤ الحاشية.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور:٤٠٠/٢، شرح التسهيل لابن مالك:٢٢٤/٢، شرح الكافية للرضي: ١٢٦/٢، همع الهوامع: ٢٠٨/١، النحو الوافي لعباس حسن: ٢٨٢/٢.

(٥) من الطويل، لنصيب ، ديوانه :٩، وانظر : الصاحبي في فقه اللغة :٢٠٢، والخصائص: ٣٩٤/١، والمحتسب: ١٩٠/٢، والإنصاف :٣٢٠/١، وهمع الهوامع:٢٠٩/١.

ففيه روايتان:

الأولى: بالنّصب، ولا إشكال في هذه الرواية؛ لأنّ (أل) اقترنت به ظاهراً، فهو معرب.

والرواية الثانية بالجرّ، ولذلك ذهب ابن جنى، وابن مالك، والسّيوطيّ، إلى أنّ (أل) هنا زائدة، والمُعَرِّفة مرادةٌ فيه، ومحذوفةٌ منه، يَدُلُّ على ذلك بناؤه على الكسر وهو في موضع نصب[١].

وأجاز ابن مالك أن تكون (أل) الموجودة هي المُعَرِّفة، وتكون الكسرة للإعراب، لا كسرةَ بناء، على تقدير حذف الباء؛ لأنّ حرفَ الجرّ قد يُحْذَفُ ويبقى عملُه[٢]، كما حذفت (إلى) في قول الشّاعر:

إذا قيلَ: أيُّ النّاسِ شَرُّ قَبِيلَــــةٍ

أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصَابِعُ[٣].

وحذفت (من) وبقي عملُها في قول الشّاعر :

ألا رجــلٍ جــزاه الله خَــيْراً

يَــدُلُّ علــى مُحَصَّلَــةٍ تَبِيــتُ[٤]

---

(١) الخصائص لابن جني: ٣٩٥/١، ٥٩/٣. شرح التسهيل لابن مالك:٢٢٤/٢، همع الهوامع:٢٠٩/١.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك :٢٢٤/٢.

(٣) من الطويل، للفرزدق، ديوانه :٤٢٠/١، وانظر: أوضح المسالك:١٧٨/٢، ومغني اللبيب:٦١/١، وشرح التصريح:٣١٢/١، همع الهوامع :٣٦/٢، ٨١.

(٤) من الوافر، ويروى : " ألا رجلاً ويكون المعنى: ألا تروني رجلاً، حيث وقعت (ألا) للعرض والتحضيض، انظر : الكتاب: ٣٠٨/٢، والأزهية :١٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش:١٠١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك:٢٢٤/٢، ومغني اللبيب:٦٩/١.

أمَّا (الآن) فقد اختلف العلماء فيه، أمبنيٌّ أم معرب؟ وإن كان مبنياً، فهل بناؤه على الفتحة أم الكسرة؟ وما سببُ بنائه؟.

و(الآن) اسم للوقت الحاضر جميعه، وقد ذهب الفراء إلى أنَّه مبنيٌّ على الفتح، وذكر قولين في عِلَّةِ بنائه:

أحدهما : أنَّ أصلَه الفعل، من آن الشيء يَئينُ: إذا أتى وقتُه، كقولك: آن لكَ أن تَفْعَلَ، أي : أَتَى وَقْتُه، وآخِرُ (آن) مفتوح؛ لأنَّه فعلٌ ماض، ثُمَّ ادخلوا الألف واللام على (آنَ) وهو مفتوح، فتركوه على فتحه. كما في حديث النّبي – صلى الله عليه وسلم – " أنَّه نهى عن قيل وقال"[1] و(قيل) و(قال) فعلان ماضيان، وأدخل عليهما الخافض، وتركهُما على ما كانا عليه.

والقول الآخر: أنَّ أصله (أوان) ثُمَّ حذفوا الواو، فصارت (آن) كما في رياح وراح[2].

ومنع ذلك السِّيرافيّ، وابن يعيش، وابن مالك، والرّضيُّ، يقول السيرافي: والَّذِي قاله الفراء خطأ ، أعني: الوجهَ الأولَ من الوجهين؛ لأنَّ الألف واللام وإن كانتا للتعريف كدخولهما في (الرجل) فليس لـ (آن) الَّذِي هو فعل فاعل، وإن كانتا بمعنى (الَّذِي) لم يجز دخولهما إلا في ضرورة كاليجدع واليتقصع ... وأمَّا ماشبّهه به من نهيه – عليه الصلاة والسلام – عن قيل وقال، فغَيْر مشبه له؛ لأنَّه حكاية، والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى، ولاتدخل عليها الألفُ واللامُ، ألا ترى أنّك تقول: (مررت بتأبط شرا) و(برق نحره) ولا تقول: (هذا التأبط شراً) وإنّما

---

(١) جاء في صحيح البخاري عن المغيرة بن شعبة (وكره لكم قيل وقال). فتح الباري: ٨٣/٥، كتاب الاستقراض. وذكره الطبراني من طريق معقل بن يسار. المعجم الكبير: ٢٢٤/٢٠ حديث (٥٢٢).

(٢) انظر شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي:١٧٩/١ – ١٨١.

حكي (قيل وقال) عندي، من قبل أنَّ فيهما ضميراً قد أقيم مقام الفاعل، ومتى ورد الفعلُ ومعه فاعلُه حُكِيَ لاغَيْر .. وأمَّا ماذكره من الرّاح والرّياح، وأنَّ أصله (أوان) فليس ذلك تعليلاً لبنائه على الفتح، وإنَّما كلامنا في بنائه"[١].

ويقول ابن يعيش رداً على الفراء: " وكِلا القولين فاسد، أمَّا الأول فلأنَّه لو كان أصله (آن) لا يفتقر إلى فاعل، مع أنَّ الأفعالَ المحكيةَ تدخلُ عليها العواملُ ولا تؤثرُ فيها، نحو : (تأبط شرا) و (برق نحره) ولا تدخل عليها الألف واللام.

فأمَّا الثاني : فحاصِلُه راجعٌ إلى المعنى، وليس بعلة بناء"[٢].

وقد نَسَب الزّجاجيُّ هذا الرأي إلى غَيْر الفرّاء، وذكر أنَّ الفرَّاء يرى أنَّ (الآن) حرف مبني على الألف واللام ولم يخلعا، وتُرِكَ على مَذْهَبِ الصِّفة؛ لانَّه صفةٌ في المعنى واللفظ، فتركوه على مذهب الأداة[٣].

وذهب الزّجاجيُّ إلى أنَّ تعريفه بالإشارة، وبني لأنَّ (أل) فيه لغير عهد متقدِّم؛ لأنَّك تقول: الآن فعلت، ولم يتقدم ذكر الوقت الحاضر، ومنع ذلك ابن يعيش، وابن مالك، والرّضيُّ.

يقول ابن يعيش: " وهذا فاسد، أمّا قوله" إنَّ تعريفه بالإشارة، فإنَّ أسماء الإشارة لا تدخلها لام، نحو: هذا وتلك، وأماّ قوله: إنَّه بُنِي لأنَّ الألف واللام فيه لغير عهد متقدّم، ففاسد أيضاً؛ لأنّا نجد الألف واللام في كثير من الأسماء ، على غير عهد، مع كون الأسماء معربة، وتلك الأسماء قولك: يا أيّها الرّجل، ونظرت إلى هذا الغلام"[٤].

---

(١) شرح كتاب ابن سيبويه للسيرافي: ١/١٧٩ - ١٨١.

(٢) شرح المفصل : ٤/١٠٣، وانظر شرح التسهيل لابن مالك:٢/٢٠٢، وشرح الكافية للرضي: ٢/١٢٦.

(٣) كتاب حروف المعاني والصفات للزجاجي: ٧٣، وانظر : معاني القران للفراء: ١/٤٦٧.

(٤) انظر شرح المفصل ٤/١٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/٢١٩، وشرح الكافية للرضي: ٢/١٢٦.

وذهب المبرِّد،وابن السراج، والزّمخشري إلى أَنّه بـني لأنّـه وقـع معرفـةً مـــن أول وضعه، فوقعت معرفته قبل نكرته[١]، ومنع ذلك ابن مالك إذ لو كان هذا سـبباً للبناء لبني الجمّاء الغفير واللّات ونحوها[٢].

وذهب السِّيرافي إلى أنّ لـزوم (أل) في (الآن) ألحقهـا بشـبه الحـرف، فَبُنِيَ لشبه الحرف؛ إذ الحروف لازمةٌ لمواضِعهـا التي وقَعَتْ فيهـا في أوّليتهـا، غَـيْرُ زائلـةٍ عنها، ولا بارحة منها، واختاروا الفتـحَ؛ لأنـّه أخـفُّ الحركـات، وأَشْكَلُها بـالألف، وأتبعوها الألف التي قبلها، كما اتبعوا ضَّمة الذّال التي في (مُنْذُ) ضَمَّةَ الميمِ[٣].

ويرى ابن يعيش أنّ تعريفه بمـا فيـه مـن الـلام الظّـاهرة، وأمّـا لزومهـا فلأنـّه لايراد به إلا المعرفة البتةَ، بخلاف الرّجل والغـلام، إذا أرادوا النّكـرة لم يـأتوا بـاللام، وإذا أرادوا المعرفة ألحقوها اللام، وأمّا علّة بنائه فلإبهامه ووقوعـه علـى كُـلِّ حـاضرٍ من الأزمنه، فإذا انقضى لم يصلح له، فلزمه حـرف التعريـف وجـرى مجرى (الّـذِي) و(التي)[٤].

ويرى ابن مالك أنـّه بُنِيَ لتضمُّنه معنى الإشارة؛ فإنـّه لايُثَنّى، ولا يجمـع، ولا يُصَغَّر[٥].

ويـرى جماعـة مـن النُّحـاة منهـم أبـو علـي الفارسـيّ، وابـن جـنيّ، والمـالقيّ، والمراديّ، وخـالد الأزهـري، والعصـام الإسـفراييني أنّ (أل) في (الان) زائــدة، و(أل) المُعَرِّفة هي المقدَّرة، وبُنِيَ لتضمُّن حرف التعريف كما فُعِلَ في (أمس)[٦] لأنَّ

---

(١) انظر الأصول لابن السراج ١٣٧/٢، والمفصل ص ١٧٣.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك:٢١٩/٢. (٣) شرح الكتاب للسيرافي : ١٧٩/١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش :١٠٤/٤.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك :٢١٩/٢.

(٦) انظر الخصائص لابن جني:٣٩٦/١، ٥٩/٣ ، ورصف المباني للمـالقي: ص١٦٤، الجنى الداني: ١٩٧، وشرح التصريح:٣٤٠/١، شرح الفريد للإسفراييني:٤٣٤.

(الآن) مَعْرِفَةٌ، وتعريفُه إمَّا أن يكون بما فيه من الألف واللام الظَّاهرة، أو لأنَّه من أصناف المعارف، والأول ممتنع؛ لأنَّ جميع مافيه الألف واللام للتعريف، يجوز إسقاط لامه، أمَّا (الآن) فلم يُسْمَعْ فيها ذلك، كما أنَّ (الآن) ليس بِمُضْمَرٍ، ولا علمٍ، ولا اسم إشارةٍ، ولا مضافٍ، وإذا ثَبَتَ أنَّه مَعْرِفَةٌ، وليس من أصناف المعارف الأربعة، وليس (أل) فيه للتعريف، تَعَيَّنَ أن يكون مَعْرِفَةً باللام المقدَّرة كما في (أمس).

ويرى السّيوطيُّ أنَّه مُعْرَب؛ لأنَّه لم يَثْبُت لبنائه عِلَّةٌ معتبرةٌ، فهو منصوبٌ على الظرفيةِ[1].

---

(١) همع الهوامع: ١/٢٠٨.

الفصل السادس

دخول (أل) على كُلّ وبعض وغَيْر وشبه ومثل وحسب

(كُلُّ) اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكّر، كما في قوله ا لله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ ﴾[١] والمُعَرَّف المجموع، كما في قوله تعالى ﴿ وكُلُّهُم آتِيْهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْدا﴾[٢] وأجزاء المفرد المُعَرَّف، نحو : كُلُّ زيد حسن، يقول ابن هشام : "فإذا قلت: أكلتُ كُلَّ رغيفٍ لزيدٍ ، كانت لعموم الأفراد ، فإن أضفت الرغيفَ إلى (زيدٍ) صارت لعموم أجزاء فرد واحد "[٣].

و(كُلُّ) لفظه مفرد ، ومعناه الجمع ، فتقول : كُلٌّ حَضَرَ ، وكُلٌّ حضروا ، على اللفظ مرّة ، وعلى المعنى مرّة أخرى.

أمَّا (بعض) فتقول : بعضُ الشيء : جزؤه ، أو طائفةٌ منه[٤].

وتستعمل (كُلُّ) على أربعة أوجه [٥] :

الأول : أن تكون مضافة إلى الضَّمير ، فتأتي مبتدأة نحو : كُلُّهم حاضرون ، وتوكيداً لمعرفة، ويكون الضَّمير راجعاً إلى المؤكّد ، نحو : حضر القومُ كُلُّهم ، ومنه قول ا لله تعالى ﴿ فَسَجَدَ الملائِكَةُ كُلُّهُم ﴾[٦]، وأجاز الأخفش والكوفيون أنْ تكون

---

(١) آل عمران: ١٨٥.
(٢) مريم : ٩٥.
(٣) مغني اللبيب: ١ / ١٩٣.
(٤) تاج العروس للزبيدي : ١٨ / ٢٤٢.
(٥) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع : ١/ ٣٦٥ ، ٢/ ٨٨٥ ومغني اللبيب: ١ / ١٩٤.
(٦) الحجر : ٣٠.

توكيداً للنكرة، إذا كانت محددة، وفائدتها العموم، كما في قول الشّاعر :

نَلْبَثُ حَوْلاً كاملاً كُلَّه لانلْتَقِي إلا على مَنْهَجِ[١].

أمّا قول الشّاعر :

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لوأُجْزَىَ بِذكْرِكُمُ يا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بالقَمَرِ[٢]

فقد ذهب ابن مالك، وابن هشام إلى أنَّ الظّاهر قام مقامَ الضّمير. وذهب أبو حيَّان إلى أنّـها نعت وليست تأكيداً، كما في قولك : أطعمنا شـاةً كُـلَّ شـاة، وأنكـر ابن هشام ذلك، حيث قال ردّاً على قوله : " وليس قوله بشيء ؛ لأنَّ التي يُنْعَتُ بها دالّةٌ على الكمال ، لاعلى عموم الأفراد "[٣].

ولا تلي كُلُّ المضافةِ إلى الضّمير العوامل، إلا في ضرورة الشِّعر، كما في قـول الشّاعر :

يَميدُ إذا مَادَتْ عَلَيْهِ دِلاَؤهُم فَيَصْدُرُ عَنْهَا كُلُّها وَهُو نَاهِلُ[٤].

الثاني : أن تكون مضافة إلى الاسم الظّاهر ، فتستعمل مبتـدأة، كما في قـول الله تعالى ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾[٥] وتلي العوامل، فتقول : هؤلاء كُـــلُّ

---

(١) من السريع ، للعرجي في خزانة الأدب : ٥ / ٣٣٥ ، وانظر : مغنى اللبيب : ١/ ١٩٤.

(٢) من البسيط ، لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه : ١٤٥ ، وانظر : مغني اللبيب : ١ /١٩٤.

(٣) مغنى اللبيب : ١ / ١٩٤.

(٤) من الطويل ، لكثير عزّة ، ديوانه : ٥٠٦ ، وانظر : مغنى اللبيب : ١/١٩٥ ، وهمع الهوامع : ٢/ ٧٣.

(٥) المدثر : ٣٨.

القومِ ، ورأيت كُلَّها القوم ، ومررت بكُلِّ القوم. ولا تكون تابعةً.

الثالث : أن تقع صفةً لمعرفةٍ أو نكرةٍ ، فتدُلُّ على الكمال ، وتجب إضافتها إلى اسم يماثل الموصوف لفظا ومعنى ، نحو : شاهدت رجلاً كُلَّ رجلٍ ، ومحمدٌ الرّجلُ كُلُّ الرّجلِ.

ومن ذلك قول الشّاعر :

وإنَّ الّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُم ... هُمُ القَوْمُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خَالدِ[١].

الرابع : أن تكون مقطوعة عن الإضافة لفظا، لامعنى، فتستعمل مبتدأة، كما في قول الله تعالى ﴿ وكُلاً وَعَدَ اللّهُ الحُسْنَى ﴾[٢] وقوله ﴿ وكُلاً ضَرَبْنَا لَه الأمْثَالَ﴾[٣] وتلي العوامل.

وإنّما تُقْطع (كُلٌّ) عن الإضافة لفظا، إذا لم تقع نعتاً ولاتوكيدا، فإن وقعت نعتاً أو توكيدا، وجب أن تضاف لفظا ومعنى عند جُمهورِ النُّحاة، نحو : زيدٌ الرَّجلُ كُلُّ الرَّجل ، وحضر القوُم كُلُّهم[٤].

وأجاز الفراء، والزَّمخشريُّ أن تقطع (كُلٌّ) المؤكّد بها عن الإضافة لفظا، احتجاجاً بقراءة ﴿ إنَّا كُلاً فيها﴾[٥]. فـ (كُلّ) هنا تأكيد لاسم (إنَّ) المَعْرِفة،

---

(١) من الطويل ، للأشهب بن رميلة في الكتاب : ١ / ١٨٧، والمقتضب : ٤/ ١٤٦، والمحتسب : ١/ ١٨٥.
(٢) النساء : ٩٥.
(٣) الفرقان : ٣٩.
(٤) الكتاب : ٢/ ١١٥. شرح التسهيل لابن مالك : ٣ / ٢٤٤. شرح التصريح: ٢/ ٣٥. حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢/ ٢٥٠.
(٥) غافر آيه : ٤٨.

والتنوين عوضٌ من المضاف إليه، والتقدير : إنّا كُـنّا أو كُلّنا[١].

ومنع ذلك ابنُ مالك وأعرب (كُلاًّ) حالاً، والعامل (فيها) المتأخرة، وقد قُدِّمَت الحال عليه مع عدم تصرفه، كما قُدِّمت في قول الشّاعر :

رَهْطُ ابنِ كُوْزٍ مُحْقِبِي أَدْرَاعِهِم فيهم وَرَهْطُ رَبِيْعَةَ بنِ حُذارِ[٢].

وضَعَّفَ ابنُ هشام رأي ابن مالك من وجهين :

أحدهما : تقديم الحال على عامله الظّرف.

والثاني : قطع (كُلٌّ) عن الإضافة لفظا وتقديراً ، حتى تكون نكـرة ، لتعـرب حالاً.

ورجّح أن تكون (كُـلٌّ) بـدلاً مـن اسـم (إنَّ)، وإنّما جـاز إبـدال الظّـاهر مـن الضّمير الحاضر بدل كُلٍّ؛ لأنـّه مفيدٌ للإحاطة، نحو : قمتم ثلاثتكم[٣].

والّذِي يدُلُّ على أنّ (كُلاًّ) و (بعضاً) محذوف منهمـا المضـاف إليـه، كونهمـا معرفتين، ولولا إرادة المضاف إليه لكانا نكرتين، والـذى يـدُلُّ علـى تعريفهمـا مجيء الحال منهما، والحال لاتأتي إلا من معرفة، ومجيئها من النّكرة على ضَعْفٍ وضـرورة، ولذلك ذكر سيبويه في باب مـاينتصب خـبره؛ لأنـّه معرفـة : مـررت بكُـلٍّ جالسـا، ومررت ببعضٍ قائما، وببعضٍ جالسا، ثـم قـال : " وصـار معرفـةً؛ لأنـّه مضـاف إلى معرفة، كأنّك قلت : مررت بكُلّهم وببعضِهم، ولكنّك حذفت ذلك المضـاف إليه،

(١) انظر الكشاف للزمخشري : ٣/ ٤٣٠. ومعاني القران للفراء: ٣/ ٢٩٢.

(٢) من الكامل ، النابغة الزبياني ديوانه : ٥٩ وانظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٣/٢٤٤-٢٤٥، ٢٩٢.

(٣) مغنى اللبيب : ١/ ١٩٤- ١٩٥.

فجاز ذلك " [١] وهذا مذهب جمهور النُّحاة[٢].

وذهب الأخفش، وأبوعلي الفارسي، وابن درستويه[٣]، إلى أنَّهما نكرتان، فقد حكى الأخفش : مررت بهم كُلاً، بالنَّصب على الحال[٤].

ولم يمنع الرّضيُّ نصبَ (كُلّ) على الحالية،إذ يقول : " وقد تنصب (كُلاً) على الحال، نحو : (أخذ المال كُلاً) وذلك لكونه في صورة المُنَكَّرِ، وإن كان معرفةً حقيقية، لكونه بتقدير كُلّه[٥] ".

وألزم الفارسيُّ من قال بتعريفهما أن يقول : إنَّ نصفا وسدسا وثلثا وربعا ونحوها معارف، لأنَّها في المعنى مضافات، وهي نكرات بإجماع. ورُدَّ عليه بأنَّ العربَ تحذفُ المضاف وتريده، وقد لاتريده، ودلَّ الحالُ بعد (كُلّ) و (بعض) على إراداته كما أنَّ نصفاً وسدساً له معنى صحيح في نفسه، أمَّا (كُلّ) و (بعض) فلا معني لها إلا بما أضيفت إليه[٦].

أمَّا دخول (أل) على (كُلّ) و (بعض) فقد ذهب سيبوية وجمهور النُّحاة إلى المنع؛ لأنَّ إضافتهما متحققة، سواء كانت ظاهرةً أم محذوفةً في اللفظ، و(أل)

---

(١) الكتاب : ٢/ ١١٤.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش :٣/ ٣٠.شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٤٥، وشرح التصريح: ٢/ ٣٥. وهمع الهوامع: ٢/ ٥١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٥٠.

(٣) عبدا لله بن جعفر بن درستويه النحوي، صحب المبرد، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، صنّف: الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح ، معاني الشعر، أخبار النحاة، مات سنة سبع وأربعين وثلاثمائة. بغية الوعاة :٢/٣٦.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٢٤٥. همع الهوامع : ٢/ ٥١.

(٥) شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٩٣.

(٦) شرح التصريح : ٢/ ٣٥.

لاتجتمع مع الإضافة[١].

يقول الزَّبيدي : "ولاتدخله اللام، أي لام التعريف، لأنَّها في الأصل مضافة، فهي مُعَرَّفة بالإضافة، لفظاً أو تقديراً، فلا تَقْبَل تعريفاً آخر" [٢].

ورُوِيَ عن الأصمعي أنَّه قال: قرأت آداب ابن المقفع، فلم أر لحناً إلا في موضع واحد، وهو قوله : العلم أكثر من أن يحاط بكُلّه، فخذوا البعضَ، فأنكر عليه دخول (أل) على بعض. ورُوِيَ أَنَّه أنكر ذلك على أبي حاتم أيضا، حينما قال أبو حاتم : رأيت في كتاب ابن المقفع العلم الكثير، ولكنَّ أخذَ البعض خيرٌ من ترك الكُلِّ، فأنكر ذلك الأصمعي وقال: الألف واللام لايدخلان في (بعض) و(كُلٍّ)؛ لأنَّهما مَعْرِفَة بغَيْر ألف ولام. مع أنَّ أبا حاتم أنكر على سيبويه والأخفش إدخال (أل) على (كُلٍّ) و (بعض)؛إذ يقول : " لاتقول العرب الكُلّ ولا البعض ، وقد استعملها الناس حتى سيبويه، والأخفش في كتابيهما؛ لقلَّةِ علمهما بهذا النّحو، فاجتنب ذلك، فإنَّه ليس من كَلام العرب "[٣].

ويقول ابن منظور : " و(كُلٌّ) و(بعض) معرفتان، ولم يجيء عن العرب بالألف واللام "[٤].

أمَّا على رأي الأخفش ومن سار على منهجه فيجوز إدخال (أل) على (كُلٍّ)

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢٩، ٣/٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك : ٣/٢٤٥. وهمع الهوامع : ٢/ ٥١ وشرح الأشموني : ٢/ ٢٥٠. والنحو الوافي لعباس حسن : ٣/ ٧٢.

(٢) تاج العروس للزبيدى : ١٨/ ٢٤٣.

(٣) انظر تهذيب اللغة للأزهري : ١/ ٤٩٠-٤٩١. وتاج العروس للزبيدى : ١٨/ ٢٤٣. وتحقيق عبدالخالق عضيمة على المقتضب : ٣/ ٢٤٣.

(٤) لسان العرب لابن منظور : ١١/ ٥٩١.

و (بعض)؛ لأنَّهما نكرتان، فتعرَّفان بـ (أل) تقول : الكُلُّ قائم، والبعض جالس[١].

وإدخال (أل) على (كُلّ) و (بعض) له أنصار من قدامى النُّحاة واللّغويين، فقد أجاز الجوهريُّ دخولَ (أل) عليهما، وإن لم ترد عن العرب بذلك[٢]، وأجاز صاحب اللسان إدخال (أل) على (كُلّ) و(بعض) وإن لم تأت عن العرب بذلك[٣].

وقد ذكر ابنُ الشّجريّ أنَّه يجوز دخول (أل) على (كُلّ) و(بعض) في قياس قول سيبويه، ورأي أبي علي، وذلك أنَّ سيبويه أجاز في قول الشّاعر :

تَرَى خَلْقَها نِصْفاً قَناةً قَوِيْمَةً ... ونِصْفاً نقاً يرْتَجُّ أَوْ يَتَمَرْمَرُ[٤]

أن تنصب (نصفاً) على أنَّه حال، فالأصل : ترى خلقها قناة قويمة نصفاً، ونقاً يرتجّ نصفاً، فلمَّا قدم وصف النَّكرة عليها، صار انتصابه على الحال، فلمَّا نصب (نصفا) على الحال، دلَّ على أنَّه نكرة؛ إذ الحال لا تكون إلا نكرةً عند جمهور النُّحاة، وإذا كان نكرةً جاز دخول (أل) عليه؛ لأنَّه إنَّما يكون في قطعه عن الإضافة معرفة، إذا قَدَّرْتَ إضافتَه إلى معرفة، وإذا لم تقدِّرْ إضافتَه إلى معرفة كان نكرة، وقد جاء في التنزيل ﴿ فَلَهَا النِّصْفُ ﴾[٥] و(كُلّ) و(بعض) مجراهما مجرى

---

(١) انظر : تاج العروس للزبيدي: ٢٤٣/١٨، وهمع الهوامع :٥١/٢، والنحو الوافي:٧٢/٣.
(٢) الصحاح : ١٨١٢/٥.
(٣) لسان العرب : ٥٩١/١١.
(٤) من الطويل، لذي الرمّة ، ديوانه : ٢٦٣/٢، وانظر: الكتاب : ١١/٢، والخصائص: ٣٠١/١.
(٥) النساء : ١١.

(نصف)؛ إذ (نصف) يقتضي الإضافة إلى ماهو نصفٌ له. كما أنَّ (كُلا) يقتضي الإضافة إلى ماهو كُلٌّ له، و(بعضاً) يقتضي الإضافة إلى ماهو بعضٌ له، وإذا كان كذلك جاز دخول (أل) على (كُلٍّ) و(بعض)،كما جاز دخولها على (نصف)(١).

ويقول الرّضيُّ : " وإذا قطع (كُلّ) و (بعض) عن الإضافة، فالأكثر إبدال التنوين، وامتناع دخول اللام فيهما، وبعضهم جوَّزه " (٢).

وحينما ذكر المعَرِّي قولَ البحتري :

وكُنَّا نَرَى بَعْضَ النَّدَى بَعْدَ بَعْضِه فَلَمَّا انْتَجَعْنَاه دُفِعْنَا إلى الكُلِّ(٣).

قال : " كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون إدخال الألف واللام على (كُلٍّ) و (بعض).....والقياس يوجب دخولَ الألف والام على (كُلٍّ) و(بعض) وقد أنشد بعضُ النَّاس قول سحيمٍ عبد بني الحسحاس :

رأيتُ الغَنِيَّ والفقيرَ كِليهما إلى الموتِ يأتي الموتُ للكُلِّ معمدا " (٤).

وقد ذهب الدكتور عبدالرحمن إسماعيل إلى جواز دخول (أل) على (كُلٍّ) و (بعض) مستدلاً على ذلك بأمور (٥):

أولاً : إدخال النُّحاة (أل) على (كُلٍّ) و (بعض) في تعبيراتهم كما عند سيبويه، والأخفش، وابن جني، وفي أشعارهم كما في قول بعضهم :

---

(١) الأمالي لابن الشجري : ١/ ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٢) شرح الكافية للرضي : ١/ ٢٩٣.

(٣) من الطويل، ديوانه : ٣ / ١٨٠٧.

(٤) عبث الوليد: ١٩٦-١٩٧، والبيت من الطويل، وروايته في ديوان صاحبه:" يأتي منهما الموتُ معمدا ". انظر ديوان سحيم : ٤١.

(٥) التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية : ٤١- ٤٢.

إذا سقط التمييزُ بين مذكر   وأنثى ففعل الكُلِّ أَنّثْهُ مطلقا[١].

ثانياً : القياس، فـ (كُـلُّ) و (بعـض) اسمـان معربـان، ودخـول (أل) علـى المعربات مِمَّا يجيزه القياس وإن لم يَرِدْ به سَمَاع ؛ إذ عـدم السَّماع لا يقتضـي عـدم الاطراد مع وجود القياس.

ثالثـا : ورود السّماع عـن العـرب بدخـول (أل) عليهمـا كمـا في قـول الشّاعر:

شهدت به عن غارة مسبـطرة   يطاعن بعض القـوم والبعـض طوحـوا[٢].

وقول الأخر:

إذا مافات بعضُك فابكِ بَعْضاً   فإنَّ البَعْضَ من بَعْضٍ قَرِيـــبُ[٣].

وقد مال إلى هذا الرأي محمد عبد الخالق عضيمه في تحقيقه كتـاب المقتضـب، حيث ذكر أنَّ المبرِّدَ أدخل (أل) على (كُلٍّ) و (بعض)،وذكر رأي الأصمعي في منع دخول (أل) على (كُلٍّ) و (بعض)،ثم عَقَّب ذلك بقوله :

" وقد جاء في شعر مجنون بني عامر :

لايَعْرِفُ البَعْض من دَيْنِي فينكرَه   ولا يحدثني أن سوف يقضيني " [٤].

وبناء على هذا تكون (أل) للعوض من المضـاف إليـه، فـإذا حـذف المضـاف

---

(١) انظر حاشية الخضري : ١/ ١٦٣.

(٢) من الطويل، والبيت من شواهد التعويض وأثره ص ٤١.

(٣) من الوافر وانظر : التعويض وأثره ص ٤١.

(٤) من البسيط ورواية الديوان:
لا يُبعد النّقْدَ من حقّي فينكره   ولا يحدّثني أن سوف يقضيني
وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت. ديوانه: ٢٨٩.

إليه عوّضوا منه (أل) في صدر المضاف.

أمّا التنوين الّذِي يلحق (كُلاً) و (بعضا) إذا قطعت عن الإضافة فقد اختلف فيه النُّحاة، فذهب جماعة من النُّحاة إلى أنَّ التنوين للعوض من المضاف إليه فقط، ولا يكون للتمكين؛ لأنَّ الكلمة مضافة، فكما لا تدخلها (أل) لايدخلها التنوين، فلمَّا نُوِّنَ مع إرادة الإضافة عُلِمَ أنَّ التنوين للعوض من المضاف إليه[١].

وذهب قوم إلى أنَّه للأمكنية فقط، فهذا التنوين هو الَّذِي يلحق الاسم قبل الإضافه، فَلمّا حذف المضاف إليه لفظاً عاد التنوين؛ لأنَّ الموجب لحذف التنوين مع الاسم إضافته إلى لفظ المضاف إليه لا إلى معناه، وأمَّا امتناع دخول (أل) عليه فلأنَّه معرفة بالإضافة، و (أل) لاتدخل المعارف بخلاف التنوين، فإنَّه يكون مع النَّكرة، نحو: رجلٌ في الدّار، ومع المعرفة، نحو : زيدٌ في الدار[٢].

وذهب آخرون إلى أنَّ التنوين للعوض والأمكنية معا، فهو لاحِقٌ لكلمة معربة منصرفة، فحذف لأجل الإضافة، فلمَّا حُذِفَ المضافُ إليه، عاد التنوينُ إلى مكانِه، وهو عِوَضٌ عن المضاف إليه أيضا، بدليل أنَّه يُعَاقِبُه[٣].

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٩٣، وتاج العروس للزبيدي : ١٨/ ٢٤٣. وشرح التصريح: ١/ ٣٥، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي : ١/ ٢٦، ٢٠٨، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني : ٢/ ٢٥٠.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٣٠، وشرح التصريح : ١/٣٥، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي : ١/ ١٩٩.

(٣) انظر النّحو الوافي لعباس حسن : ٣/ ٧٢.

أمَّا (غَيْر) فهي اسمٌ دالٌّ على مخالفةِ مابعده لما قبله، أمَّا في الذوات، نحو : محمد غَيْر زيد، أو في الصفات، نحو : دخلت بوجه غَيْر الَّذِي خرجت به، ملازمٌ للإضافة في المعنى، لأنَّه جامدٌ في اللفظ، مفتقرٌ إلى غَيْره في بيان معناه، ويجوز أن تُقْطَعَ (غَيْر) عن الإضافة لفظا إن فُهِم المعنى، وتقدَّمت عليها كلمة (ليس)(١).

وتستعمل (غَيْر) المضافة لفظا على وجهين(٢) :

الأول : أنْ تقعَ صفةً، وهو الأصل في استخدامها، فتكون صفةً لنكرة في قولك: رأيت رجلاً غَيْرَك، ومررت برجلٍ غَيْرِك، ومنه قول الله تعالى ﴿ نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾(٣)، وتقع صفة لمعرفة قريبة من النَّكرة، كما في قول الله تعالى ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم﴾(٤) فإنَّ (غَيْر المغضوب) صفة لـ (الَّذِين) لأنَّ المُعَرَّفَ الجنسي قريب من النَّكرة، فلم يقصد بـ(الَّذِين أنعمت عليهم) تعين، فهي في معنى النَّكرة، فيجوز نعته بنكرة وإن كان لفظُه لفظَ المعرفةِ، ومن ذلك قولُ الله تعالى ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾(٥) فوقعت الجملةُ الفعليةُ صفةَ (الليل) وهو مُعَرَّف بـ (أل)؛ لأنَّه وإن كان في اللفظ معرفة، فهو في المعنى نكرة؛ لأنَّه لم يقصد به ليلٌ معين.

فإن قيل: كيف وقعت (غَيْر) وصفاً ، وهي اسمٌ جامد، والنَّعت لابُدَّ أن يكون مشتقاً، أو مؤولاً بالمشتق؟

---

(١) انظر الأصول لإبن السراج : ١/ ١٥٣، الايضاح العضدي : ١/ ٢٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢٩ شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٠٦، ٣/ ٢٤٦، مغنى اللبيب: ١/ ١٥٧ حاشية ابن حمدون على شرح المكودي : ١/ ٢٠٧.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٣/ ٢٢٦ ، مغنى اللبيب : ١/ ١٥٨، أوضح المسالك: ٢/ ٢٧٥.

(٣) فاطر : ٣٧.

(٤) الفاتحة : ٧.

(٥) يس : ٣٧.

قيل : إنَّ (غَيْر) مؤولة بالمشتق؛ لأنَّها في معنى اسم الفاعل، فمعنى جاءرجلٌ غَيْرُ زيدٍ : جاء رجلٌ مغايرٌ لزيد.

الثاني : أنْ تقع استثناء، فتعرب بما يستحق المستثنى من إعراب، فتقول: جاء القومُ غَيْرَ زيدٍ، وماجاء القوم غَيْرُ زيدٍ، وماجاء غَيْرُ زيدٍ.

فإن قيل : إذا وقعت (غَيْر) مضافة إلى معرفة، هل تكتسب التعريفَ من الإضافة؟

قيل اختلف النُّحاة في ذلك اختلافاً كثيرا:

أولاً : ذهب جمهور النُّحاة إلى أنَّ (غَيْراً) لاتتعرف بالإضافة إلى المعرفة، لشدَّةِ إبهامها، فهي لاتَخُصُّ شيئا بعينه، فكُلُّ شيء عداك فهو غَيْرك، ومن هؤلاء سيبويه، وابن السرّاج، وأبو على الفارسي، وابن هشام، وابن حمدون، والزبيدي[١].

وقد ذكر ابن مالك أنَّ المبرِّد يرى أنَّ (غَيْراً) لاتتعرف بالإضافة أبداً[٢]، غَيْر أنّي وجدت المبرِّد يرى حيناً أنَّ (غَيْراً) لاتتعرف بالإضافة، فيقول : " فأمَّا مررت برجل غَيْرك. فلا يكون إلا نكرة؛ لأنّه مبهمٌ في النّاس أجمعين " [٣] ويقول أيضا: " وتكون حالاً فتنصب، لأنَّ (غَيْرا) وأخواتها يَكُنَّ نكرات، وهُنَّ مضافات، لا معارف، هذا الوجه فيهنّ جمع، وهو في (غَيْر) خاصّة واجب لما تقدّم ذكره"[٤] ويقول أيضا: "فأمَّا (غَيْرك) إذا قلت: مررت برجل غَيْرك فإنّما هو مررت برجل ليس بك،

---

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٤٧٩. الأصول لابن السراج: ١/ ١٥٣، الإيضاح العضدي لأبن على ١/ ٢٧٩، أوضح المسالك: ٢/ ٢٧٥، ومغنى اللبيب: ١/ ١٥٨، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي: ١/ ١٩٥، تاج العروس للزبيدي: ١٣/ ٢٨٥.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٢٧.

(٣) المقتضب: ٤/ ٢٨٨.

(٤) المقتضب: ٤/ ٤٢٣.

فهذا شائع في كُلِّ من عدا المخاطب " [١].

ويرى حيناً أنَّ (غَيْراً) معرفة، فيعرب (غَيْراً) في قولـه تعـالى ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم﴾ صفةً لـ(ـللذين)؛إذ يقول: " تكون نعتاً للذين؛ لأنَّها مضافةٌ إلى معرفة" [٢].

وهناك من يرى أنَّ السببَ في شِدَّةِ إبهامها كونُها بمعنى اسم الفاعل، الَّذِي بمعنى الحال؛ لأنَّها بمعنى مغاير، فإضافتها للتخفيف" [٣].

وبناء على هذا فإنَّ (غَيْراً) لاتدخل عليها (أل) لأنَّ المانعَ من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها بـ (أل)، جاء في حاشية الصبَّان: " ينبغي أنَّ هذه الكلمات كما لاتتعرف بالإضافة إلا فِيما استُثْنِي، لاتتعرف بـ (أل) أيضاً؛ لأنَّ المانع من تعريفها بالإضافة مانعٌ من تعريفها بـ (أل)[٤].

وهناك من يرى جوازَ دخول (أل) على (غَيْر) لأنَّ (أل) هنا ليست للتعريف، و إنَّما لمعاقبة الإضافة، كما في قول ا لله تعالى ﴿ فإنَّ الجَنَّةَ هِيَ المَأْوَى﴾[٥].

ثانياً : ذهب جماعة من النُّحاة إلى أنَّ (غَيْراً) تتعرف بالإضافة إذا وقعت بين ضدين[٦]. ولذلك أعربوها صِفَـةً لـ (الَّذِيـن) في قـول ا للهِ تعالى ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم﴾؛ لأنَّها وقعت بين ضدين، مع أنَّ الجمهورَ يرون أنَّ وقوعَها صفةً لا يعني أنَّها معرفة، لأنَّ المُعَرَّف الجنسيَّ قريبٌ من النَّكرة، بل إنَّ منهم من يمنع ذلك

---

(١) المقتضب: ٤/ ٢٨٩.

(٢) المقتضب: ٤/ ٤٢٣.

(٣) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/ ٢٤٤.

(٤) المرجع السابق : ٢/٢٤٤.

(٥) النازعات: ٤١. وانظر تاج العروس للزبيدي: ١٣/ ٢٨٥.

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٢٦، وشرح الأشموني: ١/ ٤٩٥.

ويعربها بدلاً[١].

ومن وقوع (غَيْر) بين ضدين قولك: مررت بالشُّجاع غَيْر الجبان، ومررت بالكريم غَيْر البخيل، ومنه قول الشّاعر:

فَلْيَكُنِ المَغْلُوبُ غَيْر الغَالِبِ وَلْيَكُنِ المسْلُوبُ غَيْر السَّالِبِ[٢].

ويُشْكِلُ على أصحاب هذا الرأي قولُ الله عز وجل ﴿نَعْمَلُ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾[٣] فإنَّ (غَيْرا) أضيفت إلى معرفة، ووقعت صفةً للنّكرة، والنّكرة لاتوصف إلابنكرة مثلِهَا، مع أنَّ (غَيْراً) واقعة بين ضدين، وقول الشّاعر:

إن قُلْتُ خَيْراً قَال شَرّاً غَيْرَه[٤].

وخُرِّجَ ذلك على البدل لا الصِّفة، أو حمل (غَيْر) على الأكثر؛ لأنَّ الأغلب فيها عدم التخصيص بالمضاف إليه[٥].

وقد ذكر الرّضيُّ، وابن هشام، والأشموني أنَّ ابن السرَّاج يرى أنَّ (غَيْرا) إذا وقعت بين ضدين تَعَرَّفَت بالإضافة[٦]، ولم أعثر على هذا الرأي عند ابن السراج؛ بل إنَّه يصرح ويقول: " واعلم أنَّ من الأسماء مضافاتٍ إلى المعارف ولكنَّها لاتتعرف بها؛ لأنَّها لاتخصُّ شيئاً بعينه، فمن ذلك..... غَيْرك "[٧].

---

(١) انظر تهذيب اللغة للأزهري: ٨/ ١٨٩، تاج العروس للزَّبيدى: ١٣/ ٢٨٥ومابعدها، لسان العرب لابن منظور: ٥/ ٣٩.
(٢) من الرجز، ونسبه الأشموني لأبي طالب: ١/ ٤٩٥.
(٣) فاطر آية: ٣٧.
(٤) انظر: شرح الكافية للرّضيُّ : ١/ ٢٧٥.
(٥) شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٧٥.
(٦) انظر:شرح الكافية للرضي:١/٢٧٥، ومغنى اللبيب:١/١٥٨،وشرح الأشمونى:١/٤٩٦.
(٧) الأصول في النحو : ١/١٥٣.

وبناء على هذا ارتضى مَجْمَعُ اللّغة العربية في القاهرة هذا الرأي القائل إنَّ كلمة (غَيْر) إذا وقعت بين ضدين اكتسبت التعريف، يقول عبّاس حسن: " وفيما يلى النّص الحرفي لقرار المَجْمَعُ منقولاً من مجلته، الجزء الخامس و العشرين الصّادر في نوفمبر سنة ١٩٦٩ ص٢٠٢، بناء على اقتراح لجنة الأصول بالمجلس التى تقول: تختار اللجنة وفاقاً لجماعة من العلماء أنَّ كلمة (غَيْر) إذا وقعت بين ضدين لاقسيم لهما تتعرف بإضافتها إلى الثاني منهما إذا كان معرفة، و إذا كانت (أل) تقع في الكلام معاقبةً للإضافة، فإنّه يجوز دخول (أل) على (غَيْر) فتفيدها التعريف في مثل الحالة التى تعرَّفت فيها بالإضافة، إذا قامت قرينة على التعيين "[(١)].

وقد ذكر صاحب المصباح المنير أنَّ إضافة (غَيْر) لاتفيد التخصيص، ولذا لاتدخل عليها (أل) يقول بعد ذكر أنَّ هناك من يرى دخول (أل) على (غَيْر) لأنَّها إذا تعرفت بالإضافة تعرفت بـ (أل) المعاقبه لها: " ولك أن تمنع الاستدلال، وتقول: الإضافة هنا ليست للتعريف بل للتخصيص، والألف واللام لا تفيد تخصيصاً، فلا تعاقب إضافة التخصيص"[(٢)].

وقد أشار ابن حمدون إلى أنَّ إضافة (غَيْر) للتخصيص فقط،وليست للتعريف، مع أنّه ذكر أنَّ أبا حيّان لايرى فرقاً بين التخصيص والتعريف[(٣)].

على حين أنَّ ابن يعيش، وابن مالك ذهبا إلى أنَّ (غَيْراً) إذا قُصِدَ بها مغايرة خاصّة – وأكثر مايكون ذلك إذا وقعت بين ضدين – فإنّها تتعرف، إلا أنّهما

---

(١) النحو الوافي لعباس حسن : ٣/ ٢٥.
(٢) المصباح المنير: ١١٢/٢.
(٣) حاشية بن حمدون على شرح المكودي : ١/ ١٩٥.

يمنعان دخول (أل) عليها[1].

ثالثاً: ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد أنَّ هناك من يرى أنَّ (غَـيْراً) تتعـرف بالإضافة إلى المعرفة مطلقاً[2].

وقد ذكر ابن هشـام أنَّ قولهـم : لاغَـيْر، لحـنٌ[3]، وأجـاز ذلـك الزَّبِيـدى؛ إذ يقول: " قيل: وقولهم: لاغَيْر لحن وصوَّبه ابن هشام، وهو غَيْر جيّد لأنـَّه مسموعٌ في قول الشّاعر:

جَواباً به تَنْجُو اعتَمِد فَوَرَبِّنا　　　لَعَنْ عَملٍ أسْلَفْت لاغَيْرُ تُسْأَلُ[4].

وقد اختلف العلماء في (غَيْر) من حيث الإعرابُ والبناء، بحسب موقعهـا مـن الجملـة،وتطـرق لهـذه القضيـة بشـيء مـن التفصيـل ابـن مـالك، وابـن هشـام في مصنفاتهما، وغَيْرهما من العلماء، وليس هذا موطن بحثه[5].

ومّما يمتنع دخول (أل) عليه (مثـل) و (شـبه) ونحوهمـا مـن الأسمـاء الملازمـة للإضافة، والمتوغلة في الإبهام.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٣،٢٦١،٢٢٦.

(٢) انظر تعليق محمد محي الدين على أوضح المسالك المسمى عدة السالك: ٢/ ٢٧٦.

(٣) مغنى اللبيب: ١/ ١٥٧.

(٤) من الطويل، انظر: تاج العروس للزَّبيدي: ١٣/ ٢٨٤، وشـرح التصريـح: ٢/٥٠، وهمـع الهوامع: ١/ ٢١٠.

(٥) انظر تهذيب اللّغـة للأزهـري: ٨/ ١٨٩، لسـان العـرب: ٥/ ٣٩، شـرح التسـهيل لابـن مـالك: ٢ / ٣١٢ - ٣١٨، مغنـى اللبيـب: ١ / ١٥٧- ١٦٠، أوضـح المسـالك: ٢ / ٢٧٧ - ٢٨٢.

فقد ذهب جمهور النُّحاة إلى أنَّ (مثل) و (شبه) ونحوهما من الأَسماء المتوغلة في الإبهام التي لاتفارق التنكير وإن أضيفت إلى معرفة؛ لأنَّها لاتخصُّ شيئا بعينه، ألاترى أنَّك تقول: مررت برجل مثلك، فيجوز أنْ يكون مثلك في علمك،أو لونك،أو طولك، أو ماشابه ذلك، ولن يُحَاطَ بالأشياء التى يكونُ بها الشيء مثل الشيء لكثرتها، وكذلك شبهك، ولذلك تأتي صفةً للنّكرة في نحو: مررت برجل مثلِك أو شبهِك، وتنصب على الحال، فتقول: هذا زيد مثلَك[1]، وتجر بـ(رُبَّ) كما في قول الشّاعر:

يارُبَّ مِثْلِك في النِّساءِ غريرةٍ   بيضاءَ قد متعتُها بطلاقِ[2].

وهناك من يرى أنَّها لم تستفد من الإضافة تعريفاً؛ لأنَّها بمعنى مماثل ومشابه، وهما أسماء فاعلين، ويراد بهما الحال، فتكون إضافتهما غَيْر محضة، فكذا ماأشبههما[3].

أمَّا إذا أردت بـ (مثل) و (شبه) مماثلةً خاصةً،ومشابهةً خاصّةً، فإنَّها تتعرف بالإضافة إلى المعرفة، يقول سيبويه بعد أن استشهد بالبيت السَّابق: " فـ (رُبَّ) لايقع بعدها إلانكرة، فذلك يدلّك على أنَّ (غابطنا) و(مثلك) نكرةٌ، ومن

---

(١) انظر في هذه المسألة: الكتاب: ١/ ٤٢٧- ٤٢٩، ٢/ ٢٨٦، والمقتضب: ٤/ ٢٨٦، الأصول لابن السرّاج: ١/ ١٥٣. الإيضاح العضدى لأبى على الفارسي: ١/ ٢٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢٥- ١٢٩، شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٢٢٦، شرح الكافية للرّضي: ١/ ٢٧٥، حاشية ابن حمدون على شرح المكودي: ١/ ١٩٥.

(٢) من الكامل، لأبي محجن الثقفي في الكتاب: ١/ ٤٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢٦، وانظر المقتضب: ٤/ ٢٨٩، وسر صناعة الإعراب: ٢/ ٤٥٧.

(٣) انظر شرح الكافية للرضي: ١/ ٢٧٥.

ذلك قول العرب: لي عِشْرون مِثْلَه ومائةُ مثلِه، فأجروا ذلك بمنزلة عشرون درهماً ومائة درهمٍ، فالمثل وأخواته كأنَّه كالَّذِي حُذف منه التنوين في قوله: مِثْلٌ زيداً وقَيْدٌ الأوابدَ، وهذا تمثيلٌ، ولكنَّها كمائة وعشرين، فلزمَها شيءٌ واحد وهو الإضافة.

فمثلُ ذلك قولهم، مائةُ درهمٍ ... وزعم يونس، والخليل أنَّ هذه الصِّفات المضافة إلى المعرفة، التى صارت صفةً للنّكرة قد يجوز فيهنّ كُلِّهنَّ أنْ يكنّ معرفة، وذلك معروفٌ في كلام العرب، يدُلُّ على ذلك أنَّه يجوز لك أن تقول: مررتُ بعبدِا لله ضاربِك، فجعلتَ ضاربك بمنزلة صاحبك، وزعم يونس أنَّه يقول: مررتُ بزيدٍ مثْلِك، إذا أرادوا مررتُ بزيدٍ المعروف بِشَبَهِك، فتجعلَ مثلك معرفة، ويدلُّك على ذلك قوله: هذا مثلك قائماً، كأنَّه قال: هذا أخوك قائماً "[1] ويقول في موطن آخر: " ويونس يقول: هذا مِثْلُك مقبلاً، وهذا زيد مِثْلَك، إذا قدَّمه جعلة معرفة، وإذا أخَّره جعله نكرة، ومن العرب من يوافقه على ذلك"[2].

ويقول ابن يعيش: " فإذا قال قائل: مررت برجل مثلِك أو شبهِك، وأراد النَّكرة، فمعناه بمشابهك أو مماثلك في ضرب من ضروب المماثلة والمشابهة، وهي كثيرة غَيْر محصورة، وإذا أراد المعرفة قال: مررت بعبدا لله مثلَك، فكان معناه المعروف بشبهك، أي: الغالب عليه ذلك"[3].

وإذا كانت (مثل) و (شبه) ونحوهما من الملازمات للإضافة، ومتوغلة في الإبهام، فإنَّه لاتدخل عليهما (أل)، يقول ابن يعيش: "وهذه الأسماء كلُّها تلزمها الإضافة ولاتفارقها، وإن أفردت كان معناها على الإضافة، ولذلك لايحسن

---

(١) الكتاب: ١/ ٤٢٧ - ٤٢٨.

(٢) الكتاب: ١/ ٤٢٣.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢٦.

دخول الألف واللام عليها، فلا يقال: المثل ولا الشّبه.... لأنَّ ذلك كالجمع بين الألف واللام ومعنى الإضافة من جهة تضمُّنها معنى الإضافة، فصارت الإضافةُ فيها كالملفوظ بها "[١].

وذكر ابن مالك، والصبَّان أنَّ المانع من تعريفها بالإضافة، مانع من تعريفها بـ (أل)[٢].

أمَّا شبيهك فمعرفة؛ لأنَّه على وزن فعيل، و(فعيل) صيغة مبالغة، فكأنَّك تقول: مررت بالرَّجل الَّذِي يشبهك من جميع الوجوه[٣].

وذكر المبرِّد أنَّ شبيهك لايكون إلامعرفة، لأنَّه مأخوذ من شابهك، فمعناه مامضى، كقولك: مررت برجل جليسك[٤].

أمَّا (حسب) فلها في العربية استعمالان[٥]:

الأول : أن تكون بمعنى (كافٍ) اسم فاعل من الفعل كفى، فتلازم الإضافة لفظا ومعنى، وتستعمل استعمال الأسماء المشتقة، فتوصف بها النَّكرة، في نحو: مررت برجل حسبك من رجل، وتكون حالاً، في نحو: هذا محمد حسبك من رجل، وتكون مبتدأة، كما في قول ا لله تعالى ﴿ فَحَسْبُهُ جهَنَّمُ ﴾[٦] وخبراً، كما في قوله عز وجل ﴿فَهُو حَسْبُهُ﴾[٧]، وتدخل عليها العواملُ اللفظية فَتُنْصَب اسما (لإنّ) كما في قول

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ١٢٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٣ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى: ٢/ ٢٤٤.

(٣) انظر: الأصول لابن السراج : ١/ ١٥٣ وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢٦ وشرح الكافيه للرضي: ١/ ٢٧٥.

(٤) المقتضب: ٤/ ٢٨٨.

(٥) انظر : شرح التصريح: ٢/ ١٥٢، والضياء السالك إلى وضح المسالك:٢/ ٣٣٧-٣٣٩، والنحو الوافي لعباس حسن: ٣/ ١٤٩-١٥١.

(٦) البقرة : ٢٠٦.

(٧) الطلاق : ٣.

ا لله تعالى ﴿فإنَّ حَسْبَكَ ا للهُ﴾[١] وتجر بالباء فـي قولـك: بحسـبك العلـم، ولم يسـمع غَيْر هذا.

الثاني: أن تكون بمعنى (لاغَيْر) فتلازم الإضافة معنى لا لفظا، ولذلك عندما قطعت عن الإضافة لفظا تضمَّنت معنى النفي، وتستخدم ملازمةً للوصفية،أو الحاليـة، أو الابتدائية، مبنيةً على الضمِّ.

وقد ذهب النُّحاة إلى أنَّ (حسب) وماشابهها لاتتعـرف بالإضافـة، حمـلاً علـى ماهي بمعناه؛ لأنَّها بمعنى الفعل، فمعنى حسبك زيد، لِيَكْفِيكَ زيد[٢] ولذلك تقع نعتاً للنّكرة، وتعرباً حالاً ، نحو: مررت برجل حسبِك، وهذا محمد حسبك[٣].

ولاتدخل عليها (أل)؛لأنَّ المانعَ من تعريفها بالإضافـة مـانعٌ مـن تعريفهـا بــ (أل)، كما أنَّه لايجمع بين (أل) والإضافة المتحققة في (حسب)[٤].

---

(١) الأنفال : ٦٢.

(٢) شرح الكافية للرضي : ١/ ١٧٦.

(٣) انظر الكتاب: ١/ ٤٢٢، ٣/ ٤٧٩، والمقتضب: ٤/ ٢٨٨. وشرح المفصل لابـن يعيـش: ٢/ ١٢٩، وشرح التصريح: ٢/ ٥٢- ٥٣.

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٢٩.

الباب الثالث

أثر (أل) في التركيب اللغوي، ويشمل:

الفصل الأول: (أل) في أبواب المبتدأ والخبر.

الفصل الثاني: (أل) في أبواب الحال والتمييز والعدد.

الفصل الثالث: (أل) في المصدر

الفصل الرابع: (أل) في المشتقات: اسم الفاعل – أفعل التفضيل – الصفة المشبهة.

الفصل الخامس: (أل) في باب نعم وبئس.

الفصل السادس: (أل) في التوابع.

الفصل السابع: (أل) في المنادى

الفصل الثامن: (أل) في توابع المنادى.

الفصل التاسع: (أل) في باب الإخبار بالذي والألف واللام.

الفصل العاشر: (أل) في حال دخول همزة الاستفهام عليها.

الفصل الأول

(أل) في أبواب المبتدأ والخبر

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنَّه محكوم عليه، مُخْبَرٌ عنه، والحكم على مجهول أو الإخبار عنه لا يفيد، إذ إنَّك إذا قلت : رجلٌ حاضر، أو رجلٌ منطلق ، لم تُفِدِ السَّامعَ شيئاً ؛ لأنَّ هذا لا يستنكر، ومثله كثير، بخلاف زيد حاضرٌ ، وعليٌّ منطلقٌ، يقول سيبويه: " ولا يبتدأ بما يكون فيه اللّبس، وهو النّكرة، ألا ترى أنَّك لو قلت: كان إنسانٌ حليماً، أو كان رجلٌ منطلقاً كنت تُلْبِس؛ لأنَّه لايستنكر أن يكون في الدّنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللّبس، ويجعلوا المعرفة مؤخراً؛ لما يكون فيه من اللّبس"[١].

وقد أجاز النُّحاة الابتداء بالنَّكرة إذا توافرت مسوغات تقرِّبُها من المعرفة، وتمَّ تدوينُ تلك المسوغات في كتبهم[٢].

وقد اختلف النُّحاة، أيجوز تقديمُ الخبرِ على المبتدأ، أم لا يجوز؟ سواء أكان الخبر معرفة أم نكرة؟

فذهب الكوفيون إلى أنَّه لايجوز تقديمُ الخبر على المبتدأ، بمعنى أنَّهم جعلوا الأولَ مبتدأً، والمتأخر خبرا، وذلك لأنَّ الخبر يتحمَّل ضميراً، فإذا قدَّمت الخبر أدى ذلك إلى تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أنَّ رتبةَ ضميرِ الاسم بعد

---

(١) الكتاب :١/٤٨ وانظر المقتضب:٤/٨٨ - ١٢٧، والأصول في النحو لابن السرّاج:١/٥٩، والإيضاح العضدي للفارسي١/١٣٦، وشرح المفصّل لابن يعيش:١/٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك:١/٢٨٩.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش :١/٨٥، وشرح جمل الزّجاجي لابن عصفور الأشبيلي: ١/٣٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٨٩، وشرح الكافية للرّضي:١/٨٨-٨٩.

ظاهره، فإذا قلت: زيد قائم، وزيدٌ أبوه قائم، فإنَّ في (قائم) ضميراً يعود إلى (زيد) والهاء في (أبوه) تعود إلى زيد، فإذا قدَّمت الخبر ، فقلت : قائم زيد، وأبوه قائم زيد، تقدَّم ضميرُ الاسمِ على ظاهره.

أمَّا البصريون فقد جوّزوا تقديمَ الخبرِ على المبتدأ، سواء أكان الخبرُ مفرداً أم جملة، فيجوز : قائم زيد، وأبوه قائم زيد، واستدلّوا على ذلك بقول العرب في المثل (في بيته يؤتى الحَكَمُ)[١] وقولهم (في أكفانه لُفّ الميت)[٢]. وقولهم (مشنوءٌ من يشنؤك)[٣] وما حكاه سيبويه: (تميميٌّ أنا)[٤] وجاء ذلك في أشعارهم كما في قول الشَّاعر:

فتىً ما ابنُ الأغَرِّ إذا شَتَوْنا وَحُبُّ الزَّادِ في شَهْرِي قُماحِ[٥].

والتقدير : (ابنُ الأغر فتىً ما) وسيأتي أبيات تؤيد هذا.

أمّا قول الكوفيين، بأنَّ تقديمَ الخبر يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، فهذا إنَّما يُمْنَعُ إذا تقدَّمَ المضمرُ على ظاهره لفظاً ورتبة، كما في قولك: ضَرَبَ غلامُه زيداً، أمَّا إذا تقدَّمَ لفظا، والنّية به التأخير، فلا يُمْنَع، كما في قولك: ضَرَبَ غُلامَه زيدٌ ، وكذا ضمير الخبر، فإنَّ رتبة الخبرِ بعد المبتدأ[٦].

---

(١) انظر : مجمع الأمثال للميداني : ٢/ ٧٢.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٩٢/١.
(٣) الكتاب : ١٢٧/٢.
(٤) الكتاب : ١٢٧/٢.
(٥) البيت من الوافر، لمالك بن خالد الهذلي. انظر الإنصاف لابن الأنباري:٦٦/١، واللسان (ق م ح).
(٦) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٥/١، المسألة التاسعة ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٢/١.

والمبتدأ والخبر من حيث التعريف والتنكير ينقسم إلى أربعة أقسام[1]:

أولها : أن يكون المبتدأ معرفة. والخبر نكرة، نحو : زيدٌ قائم، وهذا هو الأصل[2].

ثانيا : أن يكون المبتدأ نكرة، والخبر نكرة، نحو : أفضل منك أفضل مني.

ثالثاً : أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر معرفة، نحو : زيدٌ المنطلق.

رابعاً : أن يكون المبتدأ نكرة، والخبر معرفة، وهذا قلب ما وضع عليه الكلام، وجاء في الشّعر للضرورة[3].

وموضع بحثنا القسم الثالث، أمّا الإقسام الأخرى فمن أراد الاستزادة فليتصل بمظانها في باب المبتدأ والخبر من كتب النّحو.

وقد اختلف النُّحاةُ في المبتدأ والخبر، إذا كانا معرفتين، أَيُّهما يكون مبتدأ ، وأيُّهما يكون خبراً ، فالظَّاهِرُ من كلام سيبويه أنَّ المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين، فالمتكلم بالخيار، أيَّهما شاءَ جعله مبتدأ، وجعل الآخرَ خبراً، حيث قال: " وزعم الخليل – رحمه الله – أنَّه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل (قائماً) مقدَّماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخّر وتقدِّم، فتقول: ضَرَبَ زيداً عمروٌ، و(عمروٌ)على ضَرَبَ مرتفِعٌ ، وكان الحدُّ أن يكون مقدَّماً، ويكون (زيدٌ) مؤخَّراً ، وكذلك هذا، الحدُّ فيه أنْ يكون الابتداء فيه مقدّما. وهذا عربيٌّ جيِّدٌ، وذلك قولك: تميميٌّ أَنا، ومشنوءٌ من يَشْنَؤُك"[4].

---

(١) انظر الأصول في النحو لابن السراج: ١/٦٥– ٦٧.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك :١/٢٨٩.
(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك :١/٣٥٦ ولم يجعله ضرورة.
(٤) الكتاب :٢/١٢٧.

وذكر صاحب الأشباه والنظائر، والصبَّان نقلاً عن الدماميني أنَّ الإمام أبا محمد بن السِّيد[1] يرى ذلك، وذلك حينما جاءه رجل يسأل عن قول كُثَيِّر:

وأنت التي حببتِ كُلَّ قَصِيرةٍ ... إليَّ وما تدري بذاك القَصَائرُ

عَنَيتُ قَصِيراتِ الحِجَالِ ولم أُرِدْ ... قِصَارَ الخطا شَرُّ النِّساءِ البحاترُ[2]

حيث يرى السائل أنَّ (البحاتر) مبتدأ،(وشرّ النّساء) خبر، ويُنْكِرُ على من يرى عكس ذلك؛ لأنَّ غرض الشَّاعرِ أن يخبر بأنَّ البحاترَ شرُّ النِّساءِ. فقال له ابن السِّيْد: قولك المختار، وما قاله النّحوي الآخر جائز غير ممتنع.

يقول ابن السِّيْد تأكيداً للجواز : " ومِمَّا يبين هذا أنَّ النّحويين قد قالوا: إذا اجتمعت معرفتان جعلت أيّتهما شئت الاسم،وأيَّتهما شئت الخبر، فتقول : كان زيدٌ أخاك، وكان أخوك زيداً.

فإن قال قائل: الفائدة فيهما مختلفة؛ لأنَّه إذا قال : كان زيدٌ أخاك، أفادنا الأخوة، وإذا قال : كان أخوك زيداً، أفادنا أنّه زيد.

والجواب : أنَّ هذا جائز صحيح، لا ينازع فيه منازع، ويجوز أيضاً أن يقال: كان أخوك زيداً ، والمراد: كان زيدٌ أخاك، فيقع الإسناد في اللّفظ إلى الأخ، وهو في المعنى إلى زيد، والدّليل على ذلك أنَّ القُرّاء قرءوا ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾[3] برفع (الجواب) ونصبه، فتارة يجعلون الجواب الاسم والقول الخبر، وتارة

---

(١) عبدالله بن محمد بن السِّيْد، أبو محمد البطليوسي، كان عالماً باللغات والآداب، صنف: شرح أدب الكاتب، والحلل في شرح أبيات الجمل، والمسائل المنثورة في النحو، وشرح سقط الزند.... مات سنة إحدى وعشرين وخمسمائة. بغية الوعاة: ٢/٥٥.

(٢) من الطويل، لكثير عزة ، ديوانه: ٣٦٩، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش:٦/٣٧، وهمع الهوامع: ١/١٠٢، وأسرار العربية :٤١.

(٣) الأعراف : ٨٢.

يجعلون القول هو الاسم والجواب الخبر، وليس يشكّ أحد أنّ الغرض في كلتا القرآتين واحد، وأنّ الإخبار في الحقيقة إنّما هو عن الجواب، وكذلك قوله تعالى ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ﴾[١] قرئ برفع (العاقبة) ونصبها، ولا فرق بين الأمرين عند أحد من البصريين والكوفيين . . . ومِمَّا يُبَيِّنُ ذلك بياناً واضحاً، أنَّ القائل إذا قال: شَرُّ النَّاسِ الفاسقُ، وقال: الفاسق شَرُّ النَّاسِ، فقد أفادنا في كلا الحالين فائدةً واحدةً، وكذلك إذا قال : أبوك خيرُ النَّاسِ، فائدته كفائدة قوله: خير النَّاسِ أبوك، لايمكن أحداً أنْ يجعل بينهما فرقاً، ويشهد لذلك قولُ زهير:

وإمّا أن تَقُوْلُوا قَدْ أَبَيْنَا   فَشَرُّ مَوَاطِنِ الحَسَبِ الإِبَاءُ[٢].

فهذا البيت أشبه الأشياء ببيت كُثَيِّر، وقد جعل زهير (شرّاً) هو المبتدأ، و(الإباء) هو الخبر، وإنّما غرضه أن يخبر أنَّ الإباء هو شرُّ مواطنِ الحَسَبِ، ولا يجوز لزاعم أن يزعم أنَّ الإباء هو المبتدأ وشرّ خبره؛ لأنَّ الفاء لا يجوز دخولها على المبتدأ، إلا أن يُضَمَّنَ المبتدأُ معنى الشَّرط . . . "[٣].

وسار على هذا النَّهجِ ابن أبي الربيع غير أنَّه رجَّح تأخيرَ الخبرِ، يقول: " فإن عري المبتدأ والخبر مِمَّا يلزمهما التقديم والتأخير، فأنت بالخيار، إن شئت قدَّمت الخبرَ، وإن شئت أخَّرته، والتأخير أحسن؛ لأنَّه معمولٌ للمبتدأ ، وحقُّ العاملِ أنْ يكون مقدَّماً على العمل"[٤].

ورجَّحَ السّيوطيُّ ذلك،حيث قال: " وقد يُعَرَّفَانِ فيخيرّ في المبتدأ ، وقيل:

---

(١) الحشر : ١٧.

(٢) من الوافر ، ديوانه :٧٤.

(٣) انظر الأشباه والنظائر : ٣/٧٣ - ٧٦، وحاشية الصبَّان على شرح الأشموني :١/٢٠٩.

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع :١/٥٩١.

الأعمُّ، وقيل . . . "[١].

وذكر السّيوطيُّ أنَّ الفارسيَّ يرى ذلك[٢]. ولم أجد هذا الرأي في كتب الفارسي التي تمكنت من الاطلاع عليها، إلا أنَّ أبا عليٍّ يرى أنّه إذا اجتمع معرفتان في باب (كان) وأخواتها، كان لك أن تجعل أيَّهما شئت الاسم، نحو : كان زيدٌ أخاك، وكان أخوك زيداً[٣] بل علّق الدّكتور حسن شاذلي على قول أبي علي "وقد يجوز أن تُقَدِّمَ خبر المبتدأ "[٤] فقال: " في حاشية الأصل: خبرُ المبتدأ يجوز تقديمه على المبتدأ تقول : زيد ضربته، وضربته زيد، إلا أنّه قد يَمْتَنِعُ في مواضع تقديمه عليه. . . ومنها أن يكون المبتدأ والخبر جميعاً معرفتين، فلا يجوز تقديم الخبر عليه، إذا لم يكن هناك دليلٌ، لئلا يلتبس الخبر بالمبتدأ ، فنقول: زيد أخوك، ولا يجوز : أخوك زيد، على أن يكون أخوك خبراً مقدَّماً "[٤].

ولمدعٍ أن يقول: حاشية النّص ليست من كلام أبي علي، وقد أطلق فأجاز تقديمَ الخبرِ، سواء كان المبتدأ والخبر معرفتين، أو المبتدأ معرفة والخبر نكرة، كما في مثاله: منطلقٌ زيدٌ ، وضربته عمروٌ ، فيقال له : إنَّ نحاةَ البصرة أجازوا تقديم الخبر على المبتدأ، إذا لم يكن هناك لَبْسٌ، ومنهم من يرى أنَّ المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين أَلْبَسَ الأمر، فيرى تأخيرَ الخبرِ. وأبو علي لم يبن ذلك.

وذهب جماعة من النُّحاةِ إلى أنَّ المبتدأَ والخبر إذا كانا معرفتين، فالمتكلم بالخيار أيُّهما قدَّم كان مبتدأ، سواء تساوت رتبتهما، نحو : الله ربُّنا، ومحمد نبينا، أو اختلفت، نحو: زيد المنطلق، فالمتقدِّم في هذه الأمثلة مبتدأ، والمؤخر خبر؛ لاستوائهما

---

(١)، (٢) همع الهوامع :١/١٠٠.

(٣) الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ١/١٣٧.

(٤) الإيضاح العضدي لأبي علي:١/٩٥، الحاشية رقم (٣٢).

في التعريف، ولا يَصِحُّ تقديمُ الخبرِ، يقول الزَّمخشري: " وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً، كقولك: زيد المنطلق، والله إلهنا،ومحمد نبينا ٠٠٠ ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيُّهما قَدَّمت فهو المبتدأ"[1]. وسار على هذا النهج ابن عصفور، وابن مالك، والأزهري، والأشموني، ورجَّحه العليمي[2] ، يقول الرَّضيُّ بعد أن أجاز تقديم خبر (كان) وأخواتها على اسمها إن كانا معرفتين: " هذا بخلاف خبر المبتدأ؛ لأنَّه لم يجز تقدمه على المبتدأ إذا كان معرفتين، ولا قرينة؛للإلباس، أمَّا هنا فلا لبس،وإن كانا معرفتين أو متساويين، لأنَّ تخالف إعرابهما، وإن كانا معرفتين، رافعٌ للبس "[3].

فإن كان هناك قرينةٌ تَمِيزُ المبتدأ من الخبر، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، فإنَّ (أبا يوسف) مبتدأ، تَقَدَّمَ أم تأخَّر؛ لأنَّه مُشَبَّه، و(أبا حنيفة) خبر، تقدَّمَ أم تأخر؛ لأنَّه مُشَبَّهٌ به، ومن ذلك قول الشَّاعر:

بَنُوْنَا بَنُو أَبْنَائنَا وَبَنَاتُنَـــا بَنُوْهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِـدِ[4].

يقول الأزهري تعليقاً على هذا البيت: " فإنَّ قرينةَ التشبيه الحقيقي قاضيةٌ بأنَّ بني الأبناء مشبَّهون بالأبناء، فـ (بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر، و(بنونا) خبر مقدَّم، والمعنى: بنو أبنائنا مثلُ بنينا، هذا على حقيقة التشبيه، ويضعف أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة؛ لأنَّ ذلك نادر الوقوع ، ومخالف للأصول، اللهمّ إلا أن يقتضي المقام المبالغة، فلا شاهد فيه حينئذ"[5].

---

(١) انظر المفصل : ٢٦ - ٢٧.
(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٥٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك:٢٩٦/١، شرح التصريح للأزهري مع حاشية العليمي:١٧١/١، وشرح الأشموني:١٦٢/١.
(٣) شرح الكافية للرّضي:٢٥٢/١.
(٤) من الطويل، انظر: الإنصاف :٦٦/١، وشرح المفصل:٩٩/١، وأوضح المسالك:١٠٦/١؛ ومغني اللبيب :٤٥٢/٢، وشرح التصريح:١٧٣/١، وهمع الهوامع :١٠٢/١.
(٥) شرح التصريح:١٧٣/١، وانظر مغنى اللبيب: ٤٥٢/٢.

وكما في قول الآخر :

قَبِيْلَةٌ أَلأَمُ الأَحْيَاءِ أكْرَمُهـــا ... وأغْدَرُ النّاسِ بالجِيْرانِ وافِيها[1].

وقول الآخر :

وأَغْنَاهُما أَرْضَاهُما بِنَصِيْبِـــهِ ... وكُلٌّ له رِزْقٌ من ا للهِ واجِبُ[2].

يقول ابن مالك : " فـ (ألأم الأحياء)، و(أغناهما) خبران مقدَّمان ، و(أكرمها) و(أرضاهما) مبتدآن مؤخران مع التساوي في التعريف؛ لأنَّ المعنى إنّما يَصِحُّ بذلك"[3].

وهناك من يرى أنَّ المشتق هو الخبر، تقدَّم أم تأخر، ففي قولك: زيدٌ القائم، والقائم زيد، (القائم) هو الخبر تقدَّم أم تأخَّر[4]، ونسب الصبَّان هذا الرأي للفخر الرّازي،قال" " وهو رأي الفخر الرَّازي، قال: لأنّه الدَّال على المعنى المسندِ إلى الذّات، والذّاتُ هي المسند إليها، فيكون الدّال عليها هو المبتدأ "[5].

وقيل : الأعرف منهما هو المبتدأ، ففي قولك: هذا زيد، اسم الإشارة مبتدأ، والعلم خبر، وقد رجَّح هذا الرأي ابن السرَّاج،حيث قال: " فإن قلت: زيد هذا، فـ(زيد) مبتدأ ، و(هذا) خبره، والأحسن أن تبدأ بـ (هذا)؛ لأنَّ الأعرف أولى بأن يكون مبتدأ»[6]

(١) البيت من البسيط، لحسان بن ثابت، ديوانه: ٢٥٦، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك: ٢٩٦/١، وهمع الهوامع :١٠٢/١.
(٢) البيت من الطويل انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢٩٧/١.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك:٢٩٧/١.
(٤) انظر مغني اللبيب :٤٥١/٢، وشرح التصريح :١٧٢/١، وهمع الهوامع : ١٠١/١.
(٥) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني:٢٠٩/١.
(٦) الأصول في النحو لابن السراج : ١٥٤/١.

ويقول ابن هشام بعد أن مثّلَ بـ (زيد الفاضل) و(الفاضل زيد) : "والتحقيق أنَّ المبتدأ ما كان أعرف كـ (زيد) في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب، كأن يقول: منِ القائم؟ فتقول: (زيد القائم) فإن علمهما وجهل النّسبة فالمقدم المبتدأ . . . فإن كان أحدُهما أعرف، فالمختار جعله الاسم، فتقول: كان زيدٌ القائم لمن قد سمع بـ (زيد) وسمع برجل قائم، فَعَرَفَ كُلاًّ منهما بقلبه، ولم يعلم أنَّ أحدهما هو الآخر ، ويجوز قليلاً : كان القائم زيداً.

وإن لم يكن أحدهما أعرف، فأنت مخيرّ، نحو : كان زيدٌ أخا عمرو، وكان أخو عمرو زيداً ، ويستثنى من مختلفي الرّتبة، نحو : هذا ؛ فإنّه يتعين للاسمية، لمكان التنبيه المتصل به، فيقال : كان هذا أخاك، وكان هذا زيداً ، إلا مع الضّمير فإنَّ الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ ، وتدخل التنبيه عليه، فتقول : ها أنذا، ولا يتأتى ذلك في باب النّاسخ؛ لأنَّ الضَّميرَ متّصلٌ بالعامل، فلا يتأتى دخول التنبيه عليه، على أنّه سُمِعَ قليلاً في باب المبتدأ: هذا أنا"[١].

يقول الصبّان تعليقاً على قول ابن هشام : " فإن علمهما وجهل النسبة، يعني: واستويا تعريفاً ، فالمقدَّم المبتدأ ، يعني : وتقدم أيّهما شئت"[٢].

وهناك من يرى أنَّ الأعمَّ هو الخبر، نحو : زيد صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره[٣].

وذهب علماء المعاني وجماعة من النُّحاة إلى أنَّ الأعرف عند المخاطب هو المبتدأ، يقول ابن يعيش: "وقد يكون المبتدأ والخبر معاً معرفتين، نحو: زيد أخوك،

---

(١) مغنى اللبيب :٢/٤٥٢ - ٤٥٣.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٢٠٩.
(٣) همع الهوامع : ١/١٠١.

وعمرو المنطلق ، وا لله إلهنا، ومحمّد نبينا، فإذا قلت : زيد أخوك ، وأنت تريد أخوة النّسب، فإنّما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يَعْرِفُ زيداً على انفراده، ولا يعلم أنّه أخوه، لفرقةٍ كانت بينهما، أو لسبب آخر، ويعلم أنَّ له أخاً ولا يدري أنّه زيدٌ هذا، فتقول: زيد أخوك ، أي : هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدةُ في اجتماعهما، وذلك الذي استفاده المخاطب ، فمتى كان الخبر عن معرفة كانت الفائدة في مجموعهما، فإن كان يعرفهما مجتمعين، لم يكن في الإخبارِ فائدةٌ، وكذلك إذا قلت : زيد المنطلق، فالمخاطب يعرف زيداً ، ويعرف أنَّ شخصاً انطلق، ولا يعلم أنَّه زيد، فيقال: زيد المنطلق... فأمَّا قولهم : ا لله ربُّنا،ومحمّد نبينا، فإنّما يقال ذلك ردّاً على المخالف والكافر، أو يقال على سبيل الإقرار والاعتراف لطلب الثواب"[١].

ويقول ابن عصفور : " فإن كانا معرفتين ، جعلت الذي تقدِّرُ أنَّ المخاطب يعلمه مبتدأ ، والذي تقدِّرُ أنَّ المخاطبَ يجهله خبرا ، وذلك نحو قولك : زيد أخو عمرو،إذا قدَّرت أنَّ المخاطب يعلم (زيداً) ويجهل أنَّه (أخو عمرو)،فإن قدَّرت أنَّ المخاطب يعلم (أخا عمرو) ويجهل أنَّه مُسَمًّى بـ (زيد) قلت : أخو عمرو زيدٌ، وذلك أنَّ المستفاد عند المخاطب إنَّما هو ماكان يجهله، والخبر هو محلُّ الفائدة، فلذلك جَعَلْتَ الخبرَ هو المجهولَ منهما "[٢] وذكر ابن هشام،والأزهرى نحوه[٣].

ونقل السّيوطيُّ عن ابن الخبَّاز أنَّ الفرق بين (زيد أخوك) و(أخوك زيد) من وجهين : الأول أنَّ قولك : (زيد أخوك) تعريفٌ للقرابة، و(أخوك زيد) تعريف

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش :٩٨/١.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٥٤/١.

(٣) مغنى اللبيب :٤٥٢/٢، وشرح التصريح : ١٧١/١- ١٧٢.

للاسم، والثاني : أنَّ (زيد أخوك) لا ينفي أن يكون له أخٌ غيرُه، لأنَّك أخبرت بالعامِّ عن الخاصِّ،بخلاف (أخوك زيد)[١].

ولا يعني هذا أنَّ من النُّحاة منْ له رأيان في المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين، فحيناً يرى وجوبَ تأخير الخبر، وحينا أخرى يرى وجوبَ تقديمِ الأعرف عند المخاطب، ليس الأمر كذلك، وإنَّما للنّحوي رأي واحد، ويختلف المعنى باختلاف التقديم والتأخير ، ففي قولك : (زيد أخوك) يرى ابن عصفور،والأزهري وجوب تأخير الخبر؛ إذ لا يَصِحُّ أن تعرب (زيدا) خبراً مقدَّماً، ولكنَّ المعنى يختلف، فإذا عَرَفَ السَّامعُ زيداً بعينه وعَلِمَ أنَّ له أخاً يجهله قلت : زيد أخوك، فتقدَّم الأعرف عند المخاطب، ويكون مبتدأ، فإن عَرَفَ السَّامع أخا له، ولم يَعرِفْه باسمه على التعيين، وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد، فتقدَّم الأعرف عند المخاطب، ويكون مبتدأ، ولذلك اعترض ابن الطَّراوة قول المتنبي:

ثِيَابُ كَرِيمٍ ما يَصُونُ حِسَانَها إذا نُشِرَتْ كان الهِبَاتُ صِوَانَهَا[٢].

قال : فذمَّه وهو يرى أنَّه مدحه، ألا يرى أنَّه أثبت الصَّونَ ونفى الهبات، كأنَّه قال: الذي يقوم لها مقام الهبات أنْ تصان. انتهى، فردَّ قولَه؛ لأنَّ الواجبَ أن يكون الخبرُ مايُرَادُ إثباتهُ، ولهذا قال عبد الملك: كان عقوبتك عزلك، ولو قال: كان عزلك عقوبتك، كان مُعَاقباً لا معزولاً[٣].

---

(١) الأشباه والنظائر : ٢/٢٣٦.

(٢) من الطويل ، انظر ديوانه : ٣٢٩.

(٣) انظر : حاشية العليمي على شرح التصريح : ١/١٧٢.

أمَّا علماء المعاني فقد تحدَّثوا عن ذلك وأجادوا، ولعلَّ عبد القاهر الجرجاني أفضل من كتب في ذلك في كتابه : دلائل الإعجاز، وإليك مقتطفات مِمَّا قال:

يقول في بيان أهمّية التقديم والتأخير : " هو بابٌ كثيرُ الفوائد، جمٌّ المحاسن، واسعُ التصرُّفِ، بعيدُ الغاية، لايزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولاتزال ترى شعراً يروقك مَسْمَعُه، ويلطف لديك مَوْقِعُه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقَك ولَطُفَ عندك أن قُدِّمَ فيه شيءٌ ، وحوِّلَ اللفظَ عن مكانٍ إلى مكان"[١].

وقد جعل الجرجاني التقديمَ على وجهين، تقديم على نيّة التأخير، وذلك في كُلِّ شيءٍ أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قَدَّمته على الفاعل، كما في قولك: منطلق زيد، وضَرَبَ عمراً زيدٌ.

وتقديم ليس على نيّةِ التأخير، ولكن على أن تَنْقل الشيء عن حكم إلى حكم،وتجعل له باباً غيرَ بابه، وإعراباً غيرَ إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كُلُّ واحدٍ منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الآخر خبراً له، فتقدِّم تارة هذا وتارة ذاك، كما هو الحال في زيد والمنطلق، مرّة تقول : (زيد المنطلق)،وأخرى (المنطلق زيد)، فأنت في هذا لم تقدِّم (المنطلق) على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبرَ مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر (زيداً) على أن يكون مبتدأ كما كان ، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً[٢].

---

(١) دلائل الإعجاز :١٠٦.

(٢) دلائل الإعجاز : ١٠٦ - ١٠٧.

ويقول مستنكراً قول النُّحاة أنَّ المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين كنت بالخيار في تقديم أيِّهما شئت: " واعلم أنّه رُبَّما اشتبهت الصّورة في بعض المسائل من هذا الباب، حتى يُظَنَّ أنَّ المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبرا، لم يختلف المعنى فيهما بتقديم وتأخير، ومِمَّا يوهم ذلك قول النحويين في باب (كان) : " إذا اجتمع معرفتان كنت بالخيار في جعل أيّهما شئت اسماً، والآخر خبراً، كقولك: (كان زيدٌ أخاك)، و (كان أخوك زيداً) فيظنّ من هنا أنَّ تكافؤ الاسمين في التعريف، يقتضي أن لا يختلف المعنى بأن تبدأ بهذا وتثني بذاك، وحتى كأنَّ الترتيب الذي يُدَّعى بين المبتدأ والخبر، وما يوضع لهما من المنزلة في التقدّم والتأخّر، يسقُط ويرتفع إذا كان الجزآن معاً معرفتين"[1].

ويقول أيضاً : " وههنا نكتة يجب القطع معها بوجوب هذا الفرق أبداً ، وهي أنَّ المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنَّه منطوقٌ به أولاً ، ولا كان الخبرُ خبراً لأنَّه مذكورٌ بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ ؛ لأنَّه مسندٌ إليه، ومثبتٌ له المعنى، والخبرُ خبراً؛ لأنَّه مسند ومثبت به المعنى"[2].

ويقول في بيان الفروق في الخبر : " ومن فروق الإثبات أنَّك تقول: (زيد منطلق) و (زيد المنطلق) و(المنطلق زيد) فيكون لك في كُلِّ واحدٍ من هذه الأحوال غرضٌ خاصٌّ، وفائدةٌ لا تكون في الباقي، وأنا أفسِّرُ لك ذلك.

اعلم أنَّك إذا قلت : (زيد منطلق) كان كلامك مع مَنْ لم يعلم أنَّ انطلاقاً كان، لا من زيد، ولا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداء.

---

(١) دلائل الإعجاز : ١٨٧.

(٢) دلائل الإعجاز : ١٨٩.

وإذا قلت : (زيد المنطلق) كان كلامك مع من عَرَفَ أنَّ انطلاقاً كـان، إمَّـا من زيد، وإمَّا من عمرو، فأنت تعلمه أنَّه كان من زيدٍ دون غيره.

والنّكتة أنَّك تثبت في الأول الـذي هـو قولـك: (زيـد منطلـق) فعـلاً لم يعلـم السَّامع من أصله أنَّه كان، وتثبت في الثاني الذي هو : (زيد المنطلق) فعلاً قـد علـم السَّامع أنَّه كان، ولكنَّه لم يعلمه لـ (زيد)، فأفدته ذلك"[١].

ويقول أيضاً : " وأمَّا قولنا: (المنطلق زيد)،والفرق بينه وبين أن تقول: (زيـد المنطلق) فالقول في ذلك أنَّك وإن كنت ترى في الظَّاهر أنَّهما سواء، من حيث كـان الغرضُ في الحالين إثباتَ انطلاق قَدْ سَبَقَ العلمُ به لـ (زيد)، فليس الأمر كذلك، بـل بين الكلامين فصلٌ ظاهرٌ . وبيانه : أنَّك إذا قلت: (زيد المنطلـق) فـأنت في حديـث انطلاق قد كان، وعرف السَّامع كونه، إلا أنَّه لم يعلم أمن زيد كـان أم مـن عمـرو؟ فإذا قلت: (زيد المنطلق) أزلت عنه الشكَّ، وجعلته يقطع بأنَّه كان من(زيدٍ) ، بعـد أن كان يرى ذلك عليِ سبيل الجواز.

وليس كذلك إذا قدمت (المنطلق) فقلت : (المنطلق زيد) بـل يكـون المعنـى حينئذ على أنَّك رأيت إنساناً ينطلق بـالبعد منـك، فلـم تثبتـه، ولم تعلـم أزيـد هـو أم عمرو، فقال لك صاحبك: (المنطلق زيد) أي هذا الشخص الذي تراه من بُعْـدٍ هـو زيد "[٢].

ومعنى ذلك أنَّك إذا قلت : زيد المنطلق، وعمرو الأمير، وعبد الملك الخليفة، فـ (أل) في (المنطلق) و (الأمير) و(الخليفة) للعهد، فإذا قلـت : المنطلـق زيـد، والأمير عمرو، والخليفة عبد الملك،كانت (أل) للمشاهدة.

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ١٧٧.

(٢) دلائل الإعجاز : ص ١٨٦.

ويقول أيضا : " ومِمَّا يَـدُلُّ دلالـة واضحـة علـى اختـلاف المعنـى، إذا جئـت بمعرفتين، ثم جعلت هذا مبتدأ ، وذاك خبراً تارة ، وتارة بـالعكس،قولهـم: (الحبيـب أنت) و(أنت الحبيب) وذاك أنَّ معنى (الحبيب أنت) أنَّه لا فصل بينك وبـين مـن تحبه إذا صدقت المحبة، وأنَّ مَثَلَ المتحابين مَثَلُ نفس يقتسمها شخصان، كما جاء عن بعض الحكماء أنَّه قال: " الحبيب أنت إلا أنَّه غيرك" فهـذا كمـا تـرى فـرق لطيـف، ونكتة شريفة، ولو حاولت أن تفيدها بقولك (أنت الحبيـب) حـاولت مـا لايصـحّ؛ لأنَّ الذي يعقل من قولك : (أنت الحبيب) هو ما عناه المتنبي في قوله:

أَنْتَ الحبيبُ ولكِنِيّ أَعُوذُ بِـــهِ مِنْ أن أَكُون مُحِبّاً غَيْرَ مَحْبُوبِ[١].

ولا يخفى بُعْدُ مابين الغرضين، فالمعنى في قولك: (أنت الحبيـب) أنَّـك الـذي أختصّه بالمحبة من بين النَّاس، وإذا كان كذلك عرفت أنَّ الفرق واجب أبداً ، وأنَّه لا يجوز أن يكون (أخوك زيد)،و(زيد أخوك) بمعنى واحد"[٢].

ويبين عبد القاهر الفرق بين الخبر المعرفةِ والخبر النكرة، فيقول: " ومن الفرق بين المسألتين، وهو ما تمسُّ الحاجةُ إلى معرفته، أنَّك إذا نَكَّرْتَ الخبر، جاز أن تـأتي بمبتدأ ثانٍ ، على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول، وإذا عَرَّفت لم يجز ذلك.

تفسير هذا أَنَّك تقول: " زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ أيضاً "،ولا تقول : " زيد المنطلق وعمرو "؛وذلك لأنَّ المعنى مع التعريف على أنَّك أردت أن تثبت انطلاقـاً مخصوصـاً قد كان من واحد ، فإذا ما أثبتّه لزيد لم يَصِحّ إثباته لعمرو.

---

(١) من البسيط، وانظر : ديوان المتنبي : ٤٥٢.

(٢) دلائل الإعجاز : ص ١٩٠.

ثم إن كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين، فإنَّـه ينبغي أن تجمع بينهما في الخبر، فتقول : " زيد وعمرو هما المنطلقان" لا أن تفرِّق، فتثبته أولاً لزيد، ثـم تجيء فتثبته لعمرو "[١].

وقد ذكر الجرجاني أنَّ (أل) تأتي في الخبر على معنى الجنـس، وذلـك لعِدَّة معانٍ هي:

أولاً : أنْ تقصر الوصف على المخبر عنه لقصد المبالغة، نحو : زيد هو الجواد، وعمرو هو الشّجاع، تريد أنَّ الجود والشَّجاعة لا توجد كاملـة إلا فيـه علـى سـبيل المبالغة؛ لأنَّك لم تعتدّ بجود غيره وشجاعته؛ لنقصه عـن الكمـال، وإذا قصـدت هـذا المعنى، فلا يجوز العطف عليـه علـى جهـة الاشـتراك؛ إذ لا يَصِـحُّ " زيـد هـو الجـواد وعليّ؛ " لأنَّه يبطل المعنى، ومن ذلك قول ا لله تعالى ﴿ والكَافِرُون هُمُ الظَّـالِمُوْنَ﴾[٢] وقوله ﴿أَولئك هُمُ المُؤمِنُوْنَ حَقّاً﴾[٣].

ثانياً : أنْ تقصر الوصف المقترن بـ (أل) على المخبر عنه، ليـس علـى سـبيل المبالغة، بل على سبيل الحقيقة، إذ لا يوجد إلا منـه، ولا يكـون ذلـك إلا إذا قيـدت المعنى بشيء يخصِّصُهِ، ويجعله في حكم نوع برأسه، ومثال ذلك قولـك: محمـد الـوفيّ حين يبخـل كـلُّ جـوادٍ، وهـو الشُّـجاع حـين يتـأخر كـلُّ مقـدامٍ، ومـن ذلـك قـول الأعشى:

هو الواهِبُ المائةَ المصطفـــــا ة إمَّا مَخَاضاً وإمّا عِشــــارا[٤].

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ١٧٨ - ١٧٩.

(٢) البقرة : ٢٥٤

(٣) الأنفال : ٤.

(٤) من المتقارب ، انظر : ديوانه : ص ٨٤.

يقول عبد القاهر تعليقا على هذا البيت: " ألا ترى أنَّ المعنى في بيت الأعشى، أنّه لا يَهَبُ هذه الهبةَ إلا الممدوح، وربَّما ظَنَّ الظانّ أنَّ اللام في " هو الواهب المائة المصطفاة" بمنزلتها في نحو : (زيد هو المنطلق)،من حيث كان القصد إلى هبة مخصوصة، كما كان القصد إلى انطلاق مخصوص، وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ القصد ههنا إلى جنس من الهبة مخصوص، لا إلى هبة مخصوصة بعينها، يَدُلُّك على ذلك أنَّ المعنى على أنّه يتكرر منه، وعلى أن يجعله يهب المائة مرَّةً بعد أخرى، وأمَّا المعنى في قولك: زيد هو المنطلق،فعلى القصد إلى انطلاق كان مرَّةً واحدةً، لا إلى جنس من الانطلاق، فالتكرر هنا غير متصوّر"[١].

يريد أنَّ (أل) في (زيد هو المنطلق) للعهد، أمَّا في (الواهب) فللجنس.

ثالثاً : أَنْ تذكره ليس على سبيل القصر، ولكن تريد الوصف المشتهر، الذي اتضح أمره اتضاحاً لا ينكره أحد، مثال ذلك: زيد الشُّجاع، على معنى أنَّ إسناد الشجاعة إليه أمر ظاهر، لا يفتقر إلى دلالة، ولا يحتاج إلى علامة، ومن ذلك قول الخنساء:

إذا قَبُحَ البُكَاءُ على قَتِيْلٍ رَأَيْتُ بُكاءَكَ الحَسَنَ الجَمِيلا[٢].

يقول عبد القاهر: " لم ترد أنَّ ماعدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل، ولم تقيد الحسن بشيء، فيتصور أن يُقْصَرَ على البُكاء، كما قَصَرَ الأعشى هِبَةَ المائةِ على الممدوح، ولكنَّها أرادت أن تقره في جنس ماحُسنُه الحُسْنُ الظاهر، الذي لا ينكره أحد، ولا يشكُّ فيه شاكّ "[٣].

---

(١) دلائل الإعجاز : ص ١٨٠ - ١٨١.
(٢) من الوافر، ديوانها : ١١٩.
(٣) دلائل الإعجاز : ص ١٨١.

ومن ذلك قول حَسَّان :

وإنَّ سَنَامَ المجدِ مِنْ آل هاشِـــمٍ   بنو بنتِ مَخْزُومٍ ووالِدُكَ العَبْدُ[1].

وقول الآخر :

أُسُوْدٌ إذا ما أبدتِ الحَرْبُ نَابَها   وفي سائرِ الدَّهْرِ الغُيُوثُ المواطِرُ[2].

حيث جعلا العبودية في البيت الأول، وكونهم غيوثاً مواطرَ في البيت الثاني، أمراً ظاهراً مشهوراً.

رابعاً : أن تقصد به مقصد التعريف بحقيقة عقلها المخاطب في ذهنه لا في الخارج، أو توهَّمت أنَّه لم يعرفها، فتقول له : تصوَّرْ رجُلاً فيه من الصِّفات كذا وكذا، فإذا تصوّرته فتأمّل فلاناً، فإنَّه ذلك الرَّجُل، مثاله: هو البطل المحامي، وهو الحامي لكُلِّ حقيقة، كأنَّك تقول: هل سمعت بالبطل المحامي، والحامي لِكُلِّ حقيقة، إنَّه فلان، فإذا جربته ووجدته على تلك الصِّفة، فعليك صاحبك، واشدد به يدك، فهو ضالتك، وعنده بغيتك، ومن ذلك قول الشَّاعر:

هو الرَّجُلُ المشروكُ في جُلِّ مَالِـــهِ   وَلَكِنَّهُ بالَمجْدِ والحَمْدِ مُفْرَدُ[3].

كأنَّه يقول : فَكِّر في رجل لا يتميز غيره عنه في ماله في الأخذ والتصرُّف، فإذا حصلت صورته في نفسك فاعلم أنَّه ذلك الرَّجُل.

يقول الجرجاني تعليقاً على هذا البيت: " وهذا فَنٌّ عجيبُ الشأن، وله مكان من الفخامة والنبل، وهو سحر البيان، الذي تقصر العبارة عن تأدية حَقِّه، والمعول

---

(١) من الطويل، انظر : شرح ديوان حسان: ٢١٢.

(٢) من الطويل، والبيت من شواهد دلائل الإعجاز: ص ١٨٢، والطراز للعلوي:١/٢٣.

(٣) من الطويل والبيت من شواهد دلائل الإعجاز : ص ١٨٣، والطراز للعلوي: ١/٢٣.

فيه على مراجعة النَّفس واستقصاء التأمل... وذاك أنَّ كون الرَّجُل بحيث يشرك في جُلِّ مالِه ليس بمعنىً يقع فيه تفاضل، كما أنَّ بذل الرَّجُل كُلَّ ما يملك كذلك، ولو قيل : " الذي يشرك في ماله" جاز أن يتفاوت ، وإذا كان كذلك علمت أنّه معنى ثالثٌ، وليس إلا ما أشرت إليه من أنّه يقول للمخاطب : " ضع في نفسك معنى قولك : رجل مشروك في جُلِّ مالِه، ثم تأمَّل فلاناً،فإنَّك تستملي هذه الصّورة منه، وتجده يؤديها لك نَصّاً، ويأتيك بها كَمَلاً "[١].

ومن ذلك قول الشاعر :

أنا الرَّجُلُ المدعوُّ عاشِقَ فَقْرِه ... إذا لم تُكَارِمْنِي صُرُوْفُ زَمَاني[٢].

وقد ذكر صاحب الطّراز أنَّ دخول (أل) على الخبر يكون لعدة معانٍ، وأورد هذه المعاني التي ذكرناها آنفا عند الجرجاني، بل ذكر أنَّ دخولها على المبتدأ قد يكون لإفادة تعريف الجنسية الحاصلة في الذّهن، كما في قولهم: أهلك النّاس الدِّينار والدِّرهم، والرَّجُل خيرٌ من المرأة، وقد تكون لتعريف العهد، كما في قولك: لبست الثوبَ،وأخذت الدِّرْهَمَ، وقد تكون دالّةً على الاستغراق، كما في قولك: جاءَني الرِّجالُ، والمؤمنون، والزّيدون، والرّهط، والنّفر، وقد تكون داخلةً للزيادة من غير إفادة تعريف، كما هو الحال في الأعلام، نحو : النّجم، والعبّاس، والمظفَّر، والفضل، والعلاء، وقد تقدم شيء من هذا فيما مضى[٣].

ثم قال العلويُّ بعد ذلك : " إذا عرفت ما قدمناه من صِحَّةِ دخول اللام على

---

(١) من الطويل، والبيت من شواهد دلائل الإعجاز : ص ١٨٣ - ١٨٤.
(٢) من الطويل والبيت من شواهد دلائل الإعجاز : ص ١٨٤.
(٣) انظر : ص ١١٠.

الخبر، كما يَصِحُّ دخولها على المبتـدأ، وأظهرنـا معانيهـا في النّوعـين، فـلا يغـررك مـا يَقْرَعُ سَمْعَكَ من كلام النُّحاة، من أنَّ المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين، فأيُّهما قَدَّمْـت فهو المبتدأ، فهذه قاعدة قد زيَّفناها، وقررنا فسادها في الكتب الإعرابية، فإنَّ حقيقـةَ الخبرِ هو المسند به، وهو غير خارج عن هذه الماهيـة بتقديـم ولا تأخير، ولا تعريـف ولا تنكير، وأيضا فإنَّ الخبر عبارة عن الصِّفة، والمبتدأ في نفسه عبارة عن الذّات، ولا شكَّ أنَّ الذات بالابتدائية ، والصِّفة بالخبرية أحقُّ من العكـس، فـإذا بـان لـك مِمَّـا ذكرناه بطلان كلامهم، وأنَّ المبتدأ هو المسند إليه بكُلِّ حال، والخبر مسـند بـه بكُـلِّ حال، فلا يغير هذه الماهية عروض عارض"[1].

(١) الطراز للعلوي: ٢/٢٤.

الفصل الثاني

(أل) في أبواب الحال والتمييز والعدد.

الحال واجبة التنكير عند جمهور النُّحاة؛ لأنَّها زيادة في الخبر والفائدة، كما ذكر ابن السرَّاج[١]، وذكر ابن يعيش أنَّ السبب في ذلك كونها في معنى خبرٍ ثانٍ، وأصل الخبر أن يكون نكرة، ولأنَّها تشبه التمييز في هذا الباب، فكانت نكرةً مثلَه، ولأنَّها تقع في جواب كيف، وكيف سؤال عن نكرة[٢]. وذكر ابن مالك أنَّ الحالَ ملازمةٌ للفضلية، بخلاف غيرها من الفضلات، فقد تكون عمدة، ولذلك استحق التخفيف بلزوم التنكير[٣].

وذهب الرَّضيُّ إلى أنَّ الحال ملازمة للتنكير؛ لأنَّ النَّكرة أصل، والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ماذكرناه فقط، ولا معنى للتعريف هناك، فلو عُرِّفَتْ وقع التعريفُ ضائعاً [٤].

وأجاز يونُس،والبغداديون أن تكون الحال معرفة مطلقاً بلا تأوّل، فيجوز : جاء زيد الراكب، فتنصب الراكب على الحالية.

وفَصَّل الكوفيون فقالوا: إن تَضَمَّنت الحال معنى الشرط صَحَّ تعريفها لفظاً، نحو: عبد الله المحسن أفضل منه المسيء، فـ (المحسن) و(المسيء) حالان، وصَحَّ مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشَّرط، والتقدير : عبد الله إذا أَحْسَنَ أفضل منه إذا أَساء، فإن لم تتضمَّنْ معنى الشَّرط لم يَصِحّ مجيئهما بلفظ المعرفة، فلا يجوز : جاء زيدٌ

(١) الأصول : ٢١٤/١.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٦٢/٢.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٦/٢.
(٤) شرح الكافية للرضي : ٢٠١/١.

الرّاكب، إذ لا يَصِحّ جاء زيد إن ركب[1].

وذكر ابن السراج أنّ الكوفيين يجيزون في قولك: مررت بزيد واقفاً، نصبه على الخبر، كما ينصب خبر (كان) و(ظنّ)، ويجيزون إدخال الألف واللام عليه، يقول ابن السراج: " وتكون مررت عندهم على ضربين: مررت بزيد، فتكون تامة، ومررت بزيد أخاك، فتكون ناقصة إن أسقطت الأخ، كنقصان (كان) إذا قلت : كان زيد أخاك، ثم أسقطت الأخ ... وهذا الذي أجازوه غيرُ معروفٍ عندي من كلام العرب، ولا موجود فيما يوجبه القياس"[2].

والغالب في صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنّه مُخْبرٌ عنه في المعنى، والإخبار عن النّكرة غير جائز ، والحكم على المجهولِ غير مفيد، وشيء آخر اقتضى أن تكون الحال نكرةً، وصاحبها معرفة، وذلك أنّها لو كانت مماثلة لصاحبها في التعريف والتنكير،لتوهَّمَ السَّامع أنّها نعتٌ ومنعوت، فالتزموا التخالف بينهما؛ لينتفي عن ذهن السَّامع من أَوَّل وَهْلَةٍ كونهما صفة وموصوفاً، فإذا قلت : رأيت رجُلاً ضاحكاً، التبس الأمر على السَّامِعِ، لولا لزوم التخالف بينهما، فهنا تعرب (ضاحكاً) صفة، وفي قولك: رأيت زيداً ضاحكاً تعربه حالاً .

وقد أشار سيبويه إلى ذلك حينما ذكر قول العرب: مررت بماء قِعْدَةَ رَجُلٍ ، ورجَّحَ فيه الجرّ، ثم قال: " وإنّما كان النّصب هنا بعيداً من قبل أنَّ هذا يكون من صفة الأول، فكرهوا أن يجعلوه حالاً، كما كرهوا أن يجعلوا (الطويل) و(الأخ) حالاً، حين قالوا: هذا زيد الطويل، وهذا عمرو أخوك، وألزموا صفةَ النّكِرَةِ النّكِرَةَ، كما ألزموا صِفَةَ المعرفةِ المَعْرِفَةَ، وأرادوا أن يجعلوا حال النّكِرَةِ فيما يكون من اسمها،

---

(١) انظر شرح الأشموني: ٤١٤/١، وهمع الهوامع : ٢٣٩/١.

(٢) الأصول : ٢٢٠/١.

كحال المعرفة فيما يكون من اسمها"[١].

ثم يعلّق السِّيرافي على ذلك بقوله: "الحال من المعرفة كالحال من النّكرة فيما يوجبه العامل، غير أنَّ الحال من النّكرة تنوب عن معناها الصِّفة، والصِّفة مشاكلة للفظ الأول، فيكون أولى من الحال المخالفة للفظ الأول، وذلك قولك: جاءني زيد راكب في حال مجيئه ... وأمَّا المعرفة فإنَّ فائدة الحال فيها غير فائدة الصِّفة، فإذا قلت : جاءني زيد أمس راكبا، فالرّكوب في حال مجيئه لا في حال إخبارك"[٢].

وذكر الرَّضيُّ أنَّ الغالب في صاحب الحال أن يكون معرفة، لأنَّه إذا جاء نكرة كان ذكر ما يُمَيِّزُهُ ويُخصِّصُهُ أولى من ذكر ما يقيِّدُ الحدث المنسوب إليه الحال، لأنَّ الأولى أن يُبَيِّنَ الشيء ويوضَّح، ثم يُذْكَرُ الحدثُ المنسوب إليه، ثم يُبَيَّنُ قيدُ ذلك الحدث، ثمَّ قال: " فعلى هذا أوّلت المعرفة حالاً ؛ لأنَّ التعريف عبثٌ ضائعٌ، ولم تُؤوّلِ النَّكِرَةُ ذا حالٍ؛ لأنَّ غايته أنَّه خلاف الأولى"[٣].

وقد يأتي صاحبُ الحالِ نكرةً بمُسوِّغ، ودوَّنَ النُّحاةُ تلك المسوغات في كتبهم[٤].

وقد تأتي المصادِرُ أحوالاً، والأكثر أن يكون المصدرُ نكرةً، فيعرب حالاً عند الجمهور، يقول سيبويه : " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنَّه حال، وقع فيه الأمر

---

(١) الكتاب : ١١٢/٢ - ١١٣.
(٢) انظر شرح السيرافي بهامش الكتاب : ١١٣/٢.
(٣) شرح الكافية للرضي ٢٠١/١.
(٤) انظر : شرح التسهيل لابن مالك :٣٣١/٢ - ٣٣٤، وشرح الكافية للرضي: ٢٠٤/١، وأوضح المسالك: ٣٠٨/٢ - ٣١٨، وشرح التصريح : ٣٥٧/١ - ٣٧٨.

فانتصب؛ لأنَّه موقوعٌ فيه الأمر، وذلك قولك: قتلته صبرا، ولقيته فجاءةً ومفاجَأةً"[١].

وقد اختلف النُّحاة في المصدر المُنَكَّرِ الواقع حالاً، هل يُقاسُ على ذلك أم لا؟

فذهب سيبويه إلى أنَّه لا يجوز القياس على ذلك، لأنَّ الحالَ وصفٌ لصاحبها، والأصلُ في الوصف أن يكون مشتقاً، وما جاء على خلاف الأصل يحفظ ولا يقاس عليه[٢].

وذهب المبرِّدُ إلى أنَّه يجوز القياس على ما سُمِعَ من ذلك، إذا كان المصدرُ نوعاً من أنواع العامل، نحو : جئته مشياً، وقتلته صبرا، أمَّا إذا لم يكن المصدر نوعاً من العامل، فلا يجوز القياس عليه، يقول:" ولو قلت : جئته إعطاء لم يجز، لأنَّ الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته سعياً، فهذا جيّد؛ لأنَّ المجيء يكون سعياً "[٣].

وذكر السّيوطيُّ أنَّه نُقِل عن المبرِّدِ جوازُ القياسِ على المسموع مطلقاً[٤].

وذهب ابن مالك إلى أنَّ ذلك يقاس في ثلاثة مواضع ورد بها السَّماع[٥]:.

الأول: أن يكون المصدر المنصوب واقعاً بعد خبر مقترن بـ (أل) الدالة على الكمال، نحو قولهم: أنت الرَّجُل عِلْماً ، فيجوز : أنت الرَّجُل أدباً ونبلاً، أي : الكامل في حال علم وأدب ونبل، وذهب ثعلب إلى أنَّ المصدر ينتصب في مثل هذا على أنَّه مصدر مؤكد لا حال، ويتأوّل الرّجل باسم فاعل مِمَّا جاء بعده، فكأنَّه قال:

---

(١) الكتاب :١/٣٧٠، وانظر المقتضب: ٣/٢٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/٣٢٦، وأوضح المسالك: ٢/٣٠٥.
(٢) الكتاب : ١/٣٧٠.
(٣) المقتضب : ٣/٢٣٤.
(٤) همع الهوامع : ١/٢٣٨.
(٥) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٣٢٨ - ٣٣٠.

أنت العالِم علماً، وذكر ابن جني أنّه قد ينصب على المفعولية المطلقة، والتقدير: تعلّم علماً،وتأدّب أدباً. وذكر أبو حيّان أنّه تمييزٌ محوَّلٌ عن الفاعل أي : الكامل علمه، كما أجازوا في: أرجل عبد ا لله، أن يرتفع (عبد ا لله) على الفاعلية، بمعنى:أكامل عبد ا لله؛ لأنّه لم يرد أن يستفهم عن عبد ا لله أرجلٌ هو أو امرأة[١].

الثاني: أن يكون المصدرُ واقعاً بعد خبر شُبِّه به مبتدؤه، كقولهم: هو زهير شعراً، فيجوز : أنت حاتم جوداً، والأحنف حلماً، ويوسف حسناً، أي : مثل زهير في حال شعر، وحاتم في حال جود، والأحنف في حال علم، ويوسف في حال حسن، وجوَّز أبو حيان أنْ يعرب تمييزاً[٢] إذ هو على تقدير (مثل) المحذوفة، وجوّز الأزهري أن يكون تمييزاً لما انْبَهَمَ في (مثل) المحذوفة وهي العاملة، ولم يرض الصبَّان بذلك، حيث قال: " وفيه نظر، لأنَّ تمييزَ المفردِ عَيْنُ مُمَيِّزه، ألا ترى أنَّ (المثل) في قولك: على التمرة مثلها زبداً نفسُ الزّبد، وليس (المِثْل) في المثال السّابق نفس الشّعر"[٣].

الثالث: أن يقع المصدر بعد (أمَّا) الشرطية، التي تنوب عن أداة الشَّرط وفعل الشرط جميعاً، نحو : أمَّا علماً فعالم، والتقدير: مهما يذكر شخص في حال علم فالذي وصفت عالم، فصاحبُ الحالِ على هذا التقدير المرفوعُ بفعل الشرط المحذوف، والعاملُ في الحال فعلُ الشَّرْطِ المقدَّر، ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء، وصاحبه مافيه من ضمير، والحال على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم، فلو كان ما بعد الفاء لايعمل فيما قبلها تعيَّن أن يكون

(١) انظر : ارتشاف الضرب: ٣٤٣/٢، وشرح التصريح :٣٧٥/١.
(٢) انظر : ارتشاف الضرب: ٣٤٤/٢.
(٣) شرح التصريح : ٣٧٥/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٧٣/٢.

منصوباً بفعل الشَّرط المقدَّر بعد أمَّا ، نحو : أمّا علماً فلا علم له، وأمّا علمـاً فإنَّ لـه علماً، وأمّا علماً فهو ذو علم.

فيجوز : أمّا نزاهة فنزيه، وأمّا شجاعة فشجاع، ونَصْبُ المَصْدَرِ علـى الحالية في هذا المثال مذهب سيبويه، وذهب الأخفش إلى أنّه مفعول مطلق، والتقدير: مهمـا يكن من شيء فالمذكور عالم علماً. وذهب الكوفيون إلى أنّه مفعول بـه بفعـل مقـدَّر، والتقدير : مهما تذكر علماً فالذي وصفت عالم، ورجَّحَ مذهَبهم ابنُ مالك[١].

أما إذا كان المصدر الواقع بعد (أمّا) معرفة، نحو : أمَّا العلم فعالم، ومن ذلك قول الشّاعر:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ إِلَى أُمِّ مَالِكٍ ... سَبِيْلٌ وأَمَّا الصَبْرُ عَنْها فَلاَ صَبرا[٢].

فقـد رُوى بـالرّفع والنّصب، واختلـف النُّحـاة في إعرابـه، فذكـر ابـن مـالك، والأزهريّ أنَّ سيبويه يرى أنّه مفعول له[٣]، والذي يظهر من كلام سيبويه أنّـه يعربـه مفعـولاً بـه، إذ يقـول : " وإذا قلـت : أمَّـا الضَرْبَ فضـارِبٌ، فهـذا ينتصـب علـى وجهين: على أنْ يكون الضَّرب مفعولاً ، كقولك: أمّا عبدا لله فأنا ضاربٌ ، ويكـون نصباً على قولك : أمّا علماً فعالم، كأَنّك قُلت: أمّا ضَرْباً فضارب، فيصـير كقولـك: أمّا ضرباً فذو ضَرْبٍ "[٤].

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٩/٢.
(٢) مـن الطويـل، لابـن ميّـادة، ديوانـه: ١٣٤، وانظـر : الكتـاب : ٣٨٦/١، وأوضـح المسالك: ١٩٩/١، ومغنى اللبيب : ٥٠١/٢، وشرح التصريـح: ١٦٥/١، وهمـع الهوامع : ٩٨/١.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٠/٢، وشرح التصريح : ٣٧٤/١.
(٤) الكتاب : ٣٨٥/١.

وذهب الأخفش إلى أنّه منصوبٌ على المصدرية[١].

وذهب الكوفيون إلى أنّـه مفعـول بـه، بفعـل مقـدر، والتقديـر : مهمـا تذكـر العلم، فالذي وصفت عالم، ورجّحَ مذهَبهَم ابنُ مالك، وذكر أنّه منهجُ السِّـيرافي، إذ يقول بعد أنْ ذكر البيت السّابق: " وبالنصب على تقدير مهما تَذُمُّ الصَّبْرَ عنهـا فـلا صبر، هذا تقدير السِّيرافي، وهو أسـهل مـن جعـل الصَّـبر مفعـولاً لـه، وإن كـان هـو مذهب سيبويه"[٢].

وذكر سيبويه، وابن مالك أنَّ بني تميم يرفعون المصدر المقترن بـ (أل) الواقع بعد (أمَّا)، نحو: أمَّا العلمُ فعالمٍ؛ لأنّه يمتنع أنْ يكون حـالاً، أمَّـا إذا كـان مجـرَّداً مـن (أل) جاز في لغتهم الرّفع والنّصب، والنّصب أحسـن. أمَّـا الحجـازيون فيجيـزون في المصدر المُعَرَّفِ الواقعِ بعد (أمّا) النّصب والرّفـع، ويلـتزمون نصـبَ المُنكَّـرِ، يقـول سيبويه: " وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنّهم قد يتوهّمـون في هذا الباب غيرَ الحال، وبنو تميم كأنّهم لا يتوهّمون غـيره، فمـن ثـم لم ينصبـوا في الألف واللام وتركوا الفتح"[٣].

يقول السِّيرافي تعليقاً على كلام سيبويه السَّابق: " مُحَصَّلُ ماذهب إليه سيبويه في هذا الباب أنَّ الحجازيين ينصبونه على المفعول لأجله؛ لأنّهم ينصبون المُعَرَّفَ كمـا ينصبون المُنَكَّرَ، والمفعول يكون نكرةً ومَعْرِفَةً ، وأَمَّا بنو تميمٍ فلـم ينصبـوا المُعَرَّفَ في هـذا البـاب،بـل رفعـوه علـى الابتـداء، فَـدَلَّ علـى أنَّ نصبـه عندهـم علـى

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٠/٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك :٣٣٠/٢.

(٣) الكتاب : ٣٨٤/١ - ٣٨٥، و انظر : شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٩/٢.

الحال؛ لأنّه هو الذي يلزم التنكير"[١].

وقد يأتي المصدر مقترناً بـ (أل) ومن ذلك قولهم: أرسلها العراك، وهو جزء من بيت، يقول لبيد :

فَأَرْسَلَها العِرَاكَ ولَمْ يذُدْهَــا ولم يُشفِقْ علَى نَغَصِ الدِّخَالِ[٢].

فنصب (العراك)، وقد اختلف النُّحاة في ذلك على عدة أقوال:

الأول: ذهب سيبويه إلى أنَّ (العراك) مصدرٌ منصوبٌ على الحال، مؤوّل بنكرة،والتقدير : اعتراكاً[٣] وذكر أبو حيّان أنَّ ابن طاهر، وابن خروف ذهبا إلى أنَّ (العراك) واقعٌ موقع اسم الفاعل، منتصباً بنفسه على الحال[٤].

وذهب ابن مالك إلى نحو من ذلك غير أنّه حكم بشذوذ مجيء الحال معرفة وتؤوّل بنكرة، والتقدير : معتركة[٥]. وذكر الموصلي أنَّ (العراك) مصدرٌ منصوب على الحالية، لأنّه اسم جنس ، فتعريفه كتنكيره[٦].

ونهج ابن هشام نهج ابن مالك غير أنّه حكم في شذور الذّهب بأنَّ (أل) زائدة[٧].

---

(١) انظر شرح السيرافي بهامش الكتاب : ٣٨٤/١.

(٢) من الوافر، ديوانه: ٨٦، وانظر: الكتاب :٣٧٢/١، والمقتضب :٢٣٧/٣، والإنصاف: ٨٢٢/٢، وشرح المفصل:٦٢/٢، وذكر ابن الشجري في أماليه أنَّ الرواية: فأوردها، ٢١/٣

(٣) الكتاب :٣٧٢/١.

(٤) ارتشاف الضرب: ٣٣٨/٢.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك :٣٢٦/٢.

(٦) شرح ألفية ابن معطٍ : ٥٦٩/١.

(٧) أوضح المسالك: ٢/ ٣٠٤، وشرح شذور الذّهب: ص٢٥٠.

وذكر الصَّبَّانُ أنَّ الأَحسن أنْ يقدَّر بـ (معارك) لامعترك، لأنَّ اسم الفاعل من العراك معارك،كما ذكر ابن الخباز، ونصره العليميّ في حاشيته على التصريح[١].

الثاني : ذهب المبرِّدُ إلى أنَّ المصدر ليس بحال وإنَّما دلَّ عليه، يقول: " واعلم أنَّ من المصادر مايدُلُّ على الحال، وإن كان معرفة، وليس بحال، ولكن دَلَّ على موضعه وصلح للموافقة فَنُصِبَ، لأنَّه في موضع لايكون إلانصباً، وذلك قولك: أرسلها العراك...... واعلم أنَّ هذه المنتصبات عن المصادر في موضع الأحوال وليست بأحوال، ولكنَّها موافقة وموضوعة في مواضع غيرها، لوقوعها معه في المعنى"[٢].

وذهب ابن السرَّاج، وأبو علي الفارسي، وابن الشجري إلى أنَّ (العراك) ليست حالاً، وإنَّما الحال الفعل الذي وقعت هذه المصادر في موضعه، والتقدير: أرسلها تعترك، فالفعل هو الحال في الحقيقة، والمصدر دالٌّ عليه، ولذا يعرب المصدر مفعولاً مطلقاً[٣].

وذهب ابن يعيش إلى نحو ذلك، حيث يقول: " والتحقيق أنَّ هذا نائب عن الحال وليس بها، وإنَّما التقدير أرسلها معتركة، ثم جَعَلَ الفعلَ موضعَ اسمِ الفاعلِ لمشابهته له، فصار (تعترك)، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه " [٤].

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني:٢/١٧٢، وحاشية العليمي على شرح التصريح: ١/٣٧٣.

(٢) المقتضب : ٣/ ٢٣٧.

(٣) الأصول لابن السراج: ١/ ١٦٤، والإيضاح العضدى لأبى على: ص٢٢١، أمالى ابن الشجرى: ٣/ ٢٠- ٢١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٦٢- ٦٣.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (العراك) مفعولٌ ثان لـ (أرسل) بعد أن ضُمِّنَ معنى (أورد)[١]. وذكر أبو حيَّان أنَّ ابن الطراوة يرى أنَّ (العراك) انتصب على الصفة لمصدر محذوف، أي: الإرسال العراك[١].

وقد يأتي الحال مُعَرَّفاً بـ (أل) وهو ليس بمصدر فيؤوَّل بنكرة، وذلك قليل، بخلاف المصدر، يقول ابن يعيش: " وإنَّما جاز هذا الاتساع في المصادر، لأنَّ لفظها ليس بلفظ الحال، إذ حقيقة الحال أن تكون بالصِّفات، ولو صَرَّحت بالصِّفة لم يجز دخول الألف واللام، لم تقل العرب: أرسلها المعتركة، ولاجاء زيد القائم؛ لوجود لفظ الحال" [٢].

ولذا نرى النُّحاة يَحْمِلُونَ الاسم المقترن بـ (أل) الواقع حالاً على المصدر، يقول سيبويه: " هذا باب ما يُجْعَل من الأسماء مصدراً، كالمصدر الذى فيه الألف واللام، نحو (العراك)، وهو قولك: مررت بهم الجَمَّاء الغفير، والنَّاس فيها الجَمَّاء الغفير، فهذا ينتصب كانتصاب العراك "[٣].

ويقول السِّيرافي: " والحال إذا كان اسما غير مصدر، لم يكن بالألف واللام، فأحوج ذلك سيبويه، والخليل أن جعلا الجَمَّاء الغفير في موضع المصدر، كـ (العراك) كأنَّك قلت: مررت بهم الجموم الغفر، على معنى: مررت بهم جامِّين غافرين"[٤]. وذكر ابن يعيش نحوه[٥].

---

(١) ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٣٨.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٦٢.

(٣) الكتاب: ١/ ٣٧٥.

(٤) انظر شرح السيرافي بهامش الكتاب: ١/ ٣٧٥.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٦٣.

ونسب سيبويه إلى الخليل أنّه يرى أنّ (أل) في هذا المثال تكلّمُوا بها على نيّة الطَّرح[١]، ونسب ابن يعيش هذا الرأى إلى يونس؛ إذ يقول: " وذهب يونس إلى أنَّ الجَمّاء الغفير اسم، لا في موضع مصدر، وأنَّ الألف واللام في نيّة الطرح، وهذا غيرُ سديد، إذ لو جاز مثل هذا لجاز : مررت به القائم، فتنصبه على الحال، وتنوي بالألف واللام الطّرح، وذلك غير جائز " [٢].

وذهب ابن مالك وغيره من النُّحاة إلى أنَّ التقدير في قولهم: جاءوا الجماء الغفير: جاءوا جميعاً على التأويل بنكرة. وذهب الرَّضيُّ، وابن هشامٍ في شذور الذّهب،والسيوطيُّ إلى أنَّ (أل) زائدة[٣]. وذكر أبو حيَّان أنَّ ثعلباً يرى أنَّ (الجمَّاء الغفير) منتصب على المدح لاحال[٤].

ومِمَّا جاء مُعَرَّفاً بـ (أل) قولهم: ادخلوا الأول فالأول، فـ (أول) اسم تفضيل مقترن بـ (أل) وهو حال، و(أول) الثاني معطوف عليه، والتقدير: ادخلو مترتبين، أو ادخلوا واحداً واحداً، فالتقدير الأول على مجموع الاسمين، والثاني كُلّ واحد من الاسمين يؤوّل بوصف مُنَكَّرٍ، والتقدير الأول أقرب؛ لدلالته على المعنى الذى يريده المتكلم، ولذلك اقتصر عليه ابن مالك، وابن هشام. وذكر سيبويه، والأزهري التقدير الثاني[٥].

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٧٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٦٣.

(٣) انظر التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٢٦، وشرح الكافيه للرضي: ٢/ ١٣١، وأوضح المسالك لابن هشام: ٢/ ٣٠٣، وشرح التصريح: ١/ ٣٧٣، وهمع الهوامع: ١/ ٢٣٩، وشرح الأشمونى: ٢/ ٤١٤.

(٤) ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٣٨.

(٥) انظر الكتاب : ٢/ ٣٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٢٦، وأوضح المسالك: ٢/ ٣٠٣، وشرح التصريح : ١/ ٣٧٣.

ولاينقاس ذلك على مذهب البصريين، ولذلك يرون أنَّ نصب (الأذل) على الحال في قول ا لله تعالى ﴿ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأذلَّ ﴾[1] شاذّ، خلافاً للكوفيين،إذ لا يمنعون تعريف الحال إذا تضمَّنت معنى الشرط في هذا المثال، فلا مانع من انتصابه على الحال.

وذكر أبو حيَّان أنَّ (أل) في (الأول فالأول) زائدةٌ عند بعضهم، فالتقدير: مرتبين، وذهب المبرِّدُ، والسِّيرافي إلى أنَّها مُعَرِّفَةٌ لازائدة، وذهب يونس إلى أنَّها مُعَرِّفة و(الأول) منتصبة بنفسها على الحالية[2].

---

(١) المنافقون : ٨.

(٢) ارتشاف الضرب: ٢/ ٣٣٨- ٣٣٩

أَمّا التمييز فالأصل فيه أن يكون جَمْعاً مُعَرَّفاً بالألف واللام، كما ذكر سيبويه، حيث يقول: " ومثل ذلك في ترك الألف واللام وبناء الجميع قولهم: عشرون درهماً، إنّما أرادوا عشرين من الدّراهم، فاختصروا واستخفوا، ولم يكن دخول الألف واللام يغير العشرين عن نكرته، فاستخفوا بترك مالم يحتج إليه "(١).

ويقول أيضاً: " وذلك قولك: مافي السماء موضعُ كَفٍّ سَحَابا، ولي مِثْلُه عبداً، ومافي النّاس مِثْلُه فارساً، وعليها مِثْلُها زُبْداً، وذلك أنّك أردت أن تقول: لي مثلُه من العبيد، ولى مِلؤُه من العسل، ومافي السماء موضعُ كفٍّ من السَّحاب، فَحَذَف ذلك تخفيفاً، كما حَذَفَه من (عشرين) حين قال: عشرون درهماً "(٢).

وأبان ذلك ابن يعيش حيث قال : " وحقُّ النّوع المفسِّر أن يكون جمعاً مُعَرَّفاً بالألف واللام، نحو عشرين من الدَّراهم، أمّا كونه جمعاً؛ فلأنّه واقع على كُلِّ واحدٍ من ذلك النّوع، فكان واقعاً على جماعة، وأمّا كونه مُعَرَّفاً باللام، فلتعريف الجنس، فإذا قلت : عشرون من الدَّراهم، كنت قد أتيت بالكلام على وجهه ومقتضى القياس فيه، وإن أردت التخفيف قلت: عشرون درهما، فتحذف لفظ الجمع وحرف التعريف، واكتفيت بواحَد من ذلك منكور؛ لأنَّ الواحدَ المنكورَ شائعٌ في الجنس، فلشياعه جرى مجرى الجمع "(٣).

وقد اشترط جمهور النُّحاة في التميز أن يكون نكرة؛ لأنّه واحد في معنى الجمع، فمعنى عندى عشرون درهماً: عشرون من الدّراهم، والنّكرة تدُلُّ على

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٠٥.
(٢) الكتاب : ٢/ ١٧٢.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٧٣.

الشّياع والاشتراك، ولذلك يقول المبرِّدُ: " ولم يجز أن يكون الواحد الدالّ على النّوع معرفة؛ لأنّه إذا كان معروفاً كان مخصوصاً، و إذا كان منكوراً، كان شائعاً في نوعه "[١].

وأمر ثان وهو أنَّ التمييز يشبه الحال؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يُذْكَرُ للبيان ورفع الإبهام، فإذا قلت: عندي عشرون، احتمل أنواعاً من المعدودات، فإن قلت: درهماً ارتفع الإبهام، وكذا إذا قلت: جاء محمد، احتمل أن يكون على صِفَاتٍ، فإن قلت: ماشياً رفعت الإبهام، فلما استويا في الإيضاح والبيان، استويا في التنكير.

وأمر ثالث، وهو أنَّ المرادَ من التمييز مابَيَّنَ النّوعَ، فَبُيِّنَ بالنّكرة؛ لأنّها أخفُّ الأسماء، كما أنَّ الفتحةَ أخفُّ الحركات[٢].

وذهب الكوفيون، وابن الطراوة إلى أنّه يجوز أن يأتي التمييزُ مُعَرَّفاً بـ (أل)، يقول ابن السرّاج: " وكان الكسائي يدخل الألفَ واللامَ في كُلِّ ماكان مُفَسِّراً "[٣].

واستدلّوا على ذلك بقول الشّاعر:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أن عَرَفْتَ وُجُوْهَنَا ... صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْسَ ياقَيْسُ عَنْ عَمْرِو[٤].

---

(١) المقتضب : ٣/ ٣٢، وانظر الإنصاف للأنباري : ١/ ٣١٥.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٧٩، والبسيط في شرح الجمل الزجاجي: ٢/ ١٠٨٣، وشرح التصريح : ١/ ٣٩٤، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٢/ ١٩٤.

(٣) الأصول في النحو لابن السراج: ١/ ٣٢١، انظر : أبوالحسين بن الطراوة وأثره في النحو: ص٩٣.

(٤) من الطويل: لرشيد بن شهاب في شرح التصريح: ١/ ١٥١، ٣٩٤. وانظر: أوضح المسالك: ١/ ١٨١، وهمع الهوامع: ١/ ٨٠.

وقول الآخر:

عَلَى مَهْ مُلِئتَ الرُّعْبَ والحَرْبُ لَمْ تَقِدْ لَظَاهَا وَلَمْ تُسْتَعْمَلِ البِيْضُ والسُمْرُ[١].

وخرَّجه الجمهور على زيادة (أل)[٢].

أمَّا تمييز العدد فقد يكون منصوباً، وقد يكون مجروراً، وقد أوضحنا فيما مضى مُفَسِّرَ العدد إذا كان مضافاً، وهل تدخل عليه (أل) أم لا، والخلاف بين النُّحاة في هذا[٣].

أمَّا إذا كان العدد مابين عشرة ومائة، فإنَّ تميزَه يأتي منصوباً، يقول ابن مالك: " ومُفَسِّرُ ما بين عشرة ومائة واحدٌ منصوبٌ على التمييز، فيتناول هذا القولُ أحدَ عشرَ، وإحدى عشرة، وتسعةً وتسعين، وتسعاً وتسعين، ومابينهما "[٤].

ومن ذلك قول ا لله تعالى ﴿ إنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً ﴾[٥] وقوله سبحانه ﴿ إنَّ هَذا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَ تِسْعُوْنَ نَعْجَةً ﴾[٦] وقول النبي – صلى ا لله عليه وسلم– (إنَّ لله تعالى تسعةً وتسعين اسماً)[٧].

فإذا أردت تعريفَ العددِ المركب، فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ ذلك يحصل بإدخال (أل) على الاسمين الأولين، نحو: عندي الثلاثة العشر درهماً؛ لأنَّهما في

---

(١) من الطويل. انظر: همع الهوامع: ١/ ٢٥٢.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٨٦.
(٣) الباب الثاني ص: ١٤٦.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٩٢.
(٥) يوسف : ٤.
(٦) ص : ٢٣.
(٧) انظر : فتح الباري: ٢١٨/١١، كتاب الدعوات، ٦٨، وسنن ابن ماجه: ١٢٦٩/٢، كتاب الدعاء : ١٠ .

الحقيقة اسمان، والعطف مراد فيهما، ولو صرّحت بالعطف لم يكن بدّ من تعريفهما، فكذلك إذا كان مُضَمّناً معنى العطف، ونسب ابن يعيش هذا الرأى إلى الكوفيين، والأخفش من البصريين[1].

ومن الكوفيين من يجيز إدخال (أل) على الاسمين والتمييز، فيقول: عندي الثلاثة العشر الدِّرهم، يقول أبو زكريا التبريزي: وقال الكسائي: إذا أدخلت في العدد الألف واللام فأدخلهما في العدد كُلّه، فتقول: مافعلت الأحد العشر والألف الدِّرهم" [2].

وقد ذكر المبرِّدُ،والأنباريّ أنَّ الكوفيين يرون إدخال (أل) على ثاني جزئي المركب وعلى التمييز، احتجاجاً بالرّواية عن العرب[3]، ولم يتيسر لي الوقوف على أدلتهم، غير أنَّ ابن عصفور ذكر أنَّ أبا زيدٍ حكى عن العرب: الأحد العشر الدِّرهم[4].

وذهب البصريون إلى أنَّ ذلك يأتي بإدخال (أل) على صدر المركَّب، ويبقى التمييز على حاله، تقول: عندى الأحد عشر درهماً، وجاء على ذلك قول النَّبي – صلى ا الله عليه وسلم – لعمر رضي ا الله عنه " إِن كنت صائماً فصم الثلاثَ عشرةَ، والأربعَ عشرةَ، والخمسَ عشرةَ " [5].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٦/ ٣٣.
(٢) تهذيب إصلاح المنطق لأبى زكريا يحيى بن على التبريزى: ١٤٣/٢.
(٣) المقتضب : ٢/ ١٧٣، والإنصاف : ٢/ ٣١٣.
(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٣٨.
(٥) انظر : مسند أبى يعلى الموصلي: ١٦٧/١، كنز العمال: ٦٦٠/٨.

وأنكروا مذهب الكوفيين لقلّته في الاستعمال،وبعده عن القياس. يقول ابن السرَّاج: " وتقول على مذهبهم : عندي الخمسةَ العشرَ الألفَ الدِّرهمِ، فتفتح الخمسةَ العشرَ، وتنصب الألف على التفسير، وتضيفه إلى الدِّرهم، وهذا لايجوز"[١]. وذكر ابن مالك أنَّ رأي الكوفيين ضعيف، وخرَّجه على زيادة (أل)، سواء كانت في ثاني جزئي المركب، أم في التمييز[٢]، وَوَسَمَ الرَّضيُّ مذهبَهم بالقبح والضَعْفِ[٣].

وذكر السيوطيُّ أنَّ هذا الرأي لجملة من البصريين والكوفيين،حيث قال: " وإذا كان العدد مُفَسَّراً بمنصوب يُمَيِّز الجنس، فأردت تعريفَه أدخلت الألف واللام في أوله، ولم تدخلها في المُمَيِّز لعلتين:

أحدهما : أنَّ التمييز لايجوز تعريفه؛ لأنّه واحد دالٌّ على جنس، والواحد من الجنس منكور.

والآخر : لأنَّ تعريف المُمَيِّز لايعرف المُمَيَّز منه؛ لانقطاعه عنه، وانفصاله منه، فلا فائدة في تعريفه، إذا كان المقصود بالتعريف لايتعرَّف به... هذا هو القياس، وعليه اجتماع جملة النحويين من البصريين، والكوفيين، وحذّاق الكتاب"[٤].

وحكى الأنباري إجماعَ البصريين على ذلك، مع أنّه يذكر أنَّ الأخفش يرى

---

(١) الأصول في النحو لإبن السراج : ١/ ٣٢٥.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٤٠٩.

(٣) شرح الكافيه للرضي : ٢/ ١٥٦.

(٤) الأشباه والنظائر : ٣/ ٥٠.

خلاف ذلك[١]. وصرَّح ابن يعيش، والرَّضيُّ بأنَّ الأخفش يخالف جمهور البصريين[٢].

وحجَّةُ البصريين أنَّ الاسمين لما رُكِّبَ أحدهما مع الآخر، تنزَّلا منزلةَ اسم واحد، فصار الثاني بمنزلة بعض حروف الأول، يقول المبرِّد بعد أن ذكر أنَّ هناك من يقول: أخذت الخمسةَ عشرَ الدَّراهم، وأخذت الخمسةَ العشرَ الدَّراهم: " وهذا كلُّه خطأ فاحش، وعِلَّة من يقول هذا الاعتلال بالرّواية، لأنَّه يصيب له في قياس العربية نظيراً، ويُبْطِلُ هذا القول أنَّ الروايةَ عن العرب الفصحاء خلافه، فرواية برواية، والقياس حاكم بعد أنَّه لايضاف مافيه الألف واللام من غير الاسماء المشتقة والأفعال، وأمَّا قولهم الخمسة العشر، فيستحيل من غير هذا الوجه؛ لأنَّ خمسة عشر بمنزلة حضر موت،وبعلبك،وقالي قلا،وأيدي سبأ، وماأشبه ذلك من الاسمين اللذين يجعلان اسماً واحداً، فإذا كان شيء من ذلك نكرة، فإنَّ تعريفَه أن تجعل الألف واللام في أوله؛ لأنَّ الثاني صار في دَرْجِ الكلام الأول، فهذا أقبح وأشنع "[٣].

وقد أشار ابن مالك إلى فساد المذهب الكوفيّ، غير أنَّه وسم دخولها على ثاني جزئي المركّب بالضّعف، ودخولَها عليه وعلى التمييز بالقبح، وحكم بزيادة (أل) في الموضعين[٤]. وذكر ابن عصفور والرَّضيُّ أنَّ (أل) زائدة[٥].

والحاصل أنَّ في هذا الأسلوب أربعَ صور، تقول : رأيت الثّلاثَة عشرَ رجلاً، ورأيت الثّلاثة عشرَ الرَّجل، ورأيت الثّلاثة العشرَ رجلاً، ورأيت الثّلاثةَ العشرَ

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٢/ ٣١٣.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٦/ ٣٣. وشرح الكافية للرضي : ٢/ ١٥٦.
(٣) المقتضب : ٢/ ١٧٣.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٠/ ٤٠٨، ٣/ ٥٠.
(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/ ٣٨، وشرح الكافية : ٢/ ١٣١.

الرّجل، والكوفيون يجيزون الصُّورَ الأربعَ جميعاً، وجمهور البصريين يوجبون الصُّورةالأولى فقط.

أمَّا إذا كان العدد مُفْرداً، نحو: عشرين وثلاثين إلى تسعين، فتعريفه بإدخال (أل) على العدد، تقول: الثلاثون رجلاً، والثمانون درهماً، وعليه ورد قولُ حذيفةَ رضي ا لله عنه " يا رسولَ ا لله أتخاف علينا ونحن مابين الستمائة إلى السبعمائة "[١]

يقول ابن مالك. " وإذا قصد تعريف العدد، أدخل حرفه عليه إنْ كان مفرداً غير مفسَّر،أو مفسَّراً بتمييز "[٢].

وأجاز الكوفيون العشرون الدَّراهمَ، بناء على مذهبهم في جواز تعريف التمييز– كما تقدم – ومنع البصريون ذلك، يقول المُبَرِّد: " وأمَّاقولهم: العشرون الدَّراهمَ فيستحيل من وجه ثالث، وهو أنَّ العدد قد أحكم وبُيِّنَ بقولك : عشرون، فإنَّما يحتاج إلى أن يعلم النَّوع، فإنَّما درهم ومأشبهه للنّوع، فإن كانت العشرون معلومة قلت: أخذت العشرين درهماً، أي: التي قد عرفت، وليس الدِّرهمُ بواحد معلوم مقصود إليه، ولو كان كذلك كان لامعنى له بعد العشرين ...فساد هذا بَيِّنٌ جدّاً، وينبغي لمن تبيّن فسَاد ما قاله أن يرجع من قبل إلى حقيقة القياس، ولايَمْضِ على التقليد "[٣].

وذكر ابن يعيش أنَّ ذلك لايجوز؛ لأنَّ النون منفصل مِمَّا قبله؛ لأنَّ درهماً بعد عشرين منفصل من العشرين، فلا يتعرَّف العدد بتعريفه[٤].

---

(١) ورد بهذا اللفظ في سنن ابن ماجه : ٢/ ١٣٣٧ كتاب الفتن، وجاء في البخاري "فقلنا: تخاف ونحن ألف وخمسمائة" انظر : فتح الباري : ٦/ ٢٠٦ كتاب الجهاد والسير.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٤٠٨، وانظر الكافية للرضي : ٢/ ١٥٦.

(٣) المقتضب : ٢/ ١٧٤.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش : ٦/ ٣٤.

أمَّا إذا كان العدد بعد العشرين وأخواتها معطوفاً على النيِّف، نحو : عندي ثلاثة وعشرون رجلاً، وأربع وعشرون امرأةً، فإنَّ تعريفه بإدخال (أل) على العددين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأنَّ العطف مانعٌ من البناء والتركيب، فتقول : عندي الثلاثة والعشرون رجلاً، والأربع والعشرون امرأة، وعليه قول الشَّاعر:

إَذا الَخمْسَ والخَمْسِينَ جَاوَزْتَ فَارْتَقِبْ قُدُوماً عَلَى الأَمْوَاتِ غَيْرَ بَعِيدِ[١].

وذكر ابن عصفور أنَّ من النُّحاة من يجيز إدخال (أل) على النَّيِّف، وحذفها من العقد، نحو: عندي الأحدُ وعشرون درهماً، وأشار إلى أنَّ هذا المذهب فاسد جدا، إذ لايتعرّف الثاني بإدخال الألف واللام على الأول؛ لأنَّه ليس معه كالشيء الواحد، فإذا أردت تعريف الثاني أدخلت عليه (أل)[٢].

---

(١) من الطويل، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/٤٠١، ٤٠٨، ٤٠٩. وهمع الهوامع : ٢/ ١٥٠.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٣٨.

الفصل الثالث

(أل) في المصـــدر

المصدر يعمل عمل فعله المأخوذ منه، إذا توافرت شروطُ عملِه، سواء كان لازماً أم متعدياً ، وله ثلاث حالات: إمَّا أن يكون مضافاً، أو منوناً، أو مقترناً بالألف واللام، وعمله إذا كان مضافاً أو منوناً أكثرُ من عمله مقترناً بـ (أل)؛ لقربه من الفعل، وعملُ المضافِ أكثرُ من عمل المنوَّن عند ابن مالك، ويرى ابن يعيش عكس ذلك[1].

والذي يهمنا المصدر المقترن بـ (أل) فقد ذهب النُّحاة إلى أنَّ (أل) فيه للتعريف، ولم يخالف في ذلك إلا صاحب الكافي، فقد ذكر السُّيوطيُّ عن أَبي حيَّان أنَّ صاحب الكافي يرى أنَّها زائدة، كما في (الذي) و(التي) ونحوهما؛ لأنَّ التعريف في هذه الأشياء بغير (أل)،فلا وجه إلا أن تكون زائدة؛ إذ لا يجتمع على الاسم تعريفان[2].

أمَّا عمله فقد ذهب سيبويه إلى أنَّ المصدر المقترن بـ (أل) يعملُ عملَ فعلِه، لأنَّ الألف واللام بمنزلة التنوين، واستدلَّ على ذلك بقول الشّاعر:

ضَعِيْفُ النِّكَايَةِ أَعْـــدَاءَه   يَخَالُ الفِرارَ يُرَاخِي الأَجَـلْ[3]

---

(١) انظر في هذه المسألة : شرح المفصل لابن يعيش :٦٠/٦ - ٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك:١٥٥/٣، وشرح التصريح: ٦٢/٢-٦٣، وهمع الهوامع :٩٢/٢، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني :٢٨٤/٢، والنحو الوافي :٢١١/٣ - ٢٢٤.

(٢) همع الهوامع :٩٣/٢، وانظر شرح المفصل لابن يعيش:٦١/٦.

(٣) من المتقارب، انظر الكتاب : ١٩٢/١، والمنصف :٧١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش:٥٩/٦، أوضح المسالك :٢٠٨/٣، وشرح التصريح :٦٣/٢، وأبيات النحو في تفسير البحر المحيط: ص٤٤٨.

ويقول المرّار الأسدي :

لَقَد عَلِمَت أُولَى الُمغِيرَةِ أَنَّني لَحِقْتُ فَلَم أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعَا[١]

وذكر أبو علي الفارسي أنَّ الشاهد في هذا البيت على رواية (كـررت) ولا يجوز أن يكون المراد : أنني كررت على مسمع فلم أنكل عن الضَّرب، فلمّـا حـذف الجار وصـل كـررت إلى مسـمع فنصبـه؛ لأنَّ إعمـال الفعـل الـلازم ضـرورة، وبابـه السَّماع، فلا يحمل عليه ما وجد عند مندوحه.[٢]

وذكر ابن يعيش أنَّ الاستشهاد على رواية (كررت) فيكون مسمع منصوباً بـ (الضَّرب) وأمَّا على رواية سيبويه (لحقت) يجوز أن يكون مسمع منصوباً به لا بالمصدر، فلا يكون فيه حجّة، مع أنَّه ذكر في الحاشية أنَّ نصب (مسمع) بـالضَّرب أولى من نصبه بـ (لحقت) للجوار، ولذلك اقتصر عليه سيبويه[٣].

وذكر الرَّضيُّ أنَّ المبرِّد يمنع عمـل المصـدر المقـترن بـ (أل)،حيـث يقـول: " والُمبَرِّدُ يمنعه، قال: لاستفحال الاسمية فيه، وقال في قولـه : أعداءه أي : في أعدائـه ، قال: أو يكون منصوباً بمصدر مُنَكَّرٍ مقدَّرٍ أي: ضعيف النكاية نكاية أعدائه ، فَيُضْمَرُ المصدرُ لقوةِ القرينة الدالَّةِ عليه"[٤].

ولم أجد هذا الرأي عند المبرِّد، بل لم يستشهد بهذا البيت في كتابه النّحـوي

---

(١) من الطويل ، نُسِب في الكتاب للمرار الأسدي، ١/ ١٩٢، ونسب في شرح المفصل لابن يعيش لمالك بـن زغبـة البـاهلي : ٦/٦٤، وانظر : المقتضـب :١٥٢/١، واللمع: ٢٥٧، وهمع الهوامع : ٩٣/٢، وأبيات النحو في تفسير البحر المحيط: ص ٤٤٨.

(٢) الإيضاح العضدي لأبي علي: ١٨٧.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ٦/٦٤.

(٤) شرح الكافية للرضي :١٩٦/٢.

المقتضب – فيما أعلم – بل ذكر صراحة إعمالَ المصدرِ المقترن بـ (أل) حيث يقول: " وقال الشّاعر فيما كان بالألف واللام:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُوْلَى المغُيْرَةِ أَنَّنِي   لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[١]

أراد : عن ضرب مِسْمَع، فلمَّا أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة، فَعَمِلَ عَمَلَ الفعل"[٢].

وذهب ابن السرَّاج،وأبو علي الفارسي إلى جواز إعمال المصدر المقترن بـ (أل)؛لأنَّ الألف واللام لا تجتمع مع الإضافة[٣].

وذكر ابن يعيش أنَّ عملَ المصدرِ المقترنِ بـ (أل) ضعيفٌ؛ لأنَّ (أل) لا تكون في أسماء الأجناس إلا مُعَرِّفة، ولذلك بَعُدَ شَبَهُهُ عن الفعل، ومع ضعفه فهو عاملٌ فيما بعدَه؛ لأنَّ الألف واللام بمنزلة التنوين، فإذا عَمِلَ المنوَّنُ عَمِلَ المُعَرَّفُ بـ (أل)[٤].

وذكر ابن مالك، والرَّضيُّ، وابن هشام نحوه، إلا أنَّهم وسموه بالقِلَّةِ دون الضعف، ووسمه ابن هشام بالقِلَّةِ والضعف. يقول الرَّضيُّ: " وإنّما قَلَّ استعمالُه لتعذر دخول اللام على مايقدر المصدر العامل به، وهو الحرف المصدري"[٥].

وأنكر البغداديون،وقومٌ من البصريين عملَ المصدرِ المقترن بـ (أل)، وقدَّرُوا له عاملاً، إمَّا أن يُنْصَبَ بفعل مقدر، أو يُقَدَّرَ ناصبه بمصدرٍ ليس فيه (أل)، وحَسَّنَ

---

(١) سبق تخريجه ص٢٥٣

(٢) المقتضب:١/١٥٢ وما بعدها.

(٣) الأصول في النحو : ١/١٣٧، الإيضاح العضدي لابي علي :١٨٦.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش : ٦/٦٠ ، ٦٥.

(٥) شرح الكافية للرضي : ٢/١٩٦، وانظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/١١٥، وأوضح المسالك لابن هشام :٣/٢٠٥.

مذهبهم ابن السرَّاج، وأعرض عنه ابن يعيش[١]، وردَّه ابن مالك؛ إذ يقول: " وهذا مع مافيه من التكلُّفِ مردودٌ بإتيان النَّصب في مواضع لايصلح فيها إتيان فعل، كقول كُثَيِّر:

تَلُومُ امْرأً في عُنْفُوانِ شَبَابِهِ ... وللتركِ أَشْياعَ الضَّلالةِ حِينُ[٢]

وكقول الآخر :

فإِنَّكَ والتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا ... دَعَاكَ وأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

لكالرَّجُلِ الحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى ... وَطيْر المَنَايَا فَوْقَهُنَّ أَوَاقِعُ[٣].

وذكر السُّيوطيُّ أنَّ ابن طلحةَ، وابن الطراوة، وأبا حيَّان، لا يرون عمل المصدر المقترن بـ (أل) إلا إذا كانت (أل) معاقبة للضَّمير، فإذا لم تعاقبه لم يعمل[٤].

وقد ذكر ابن يعيش أنَّ المصدر المُعَرَّفَ بـ (أل) لم يرد في القرآن الكريم[٥]. وذكر ابن مالك والرَّضيُّ أنَّه لم يأت في التنزيل إلا في موضع محتمل، وهو قوله تعالى: ﴿ لايُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إلا مَنْ ظُلِمَ ﴾[٦] فيحتمل أن تكون (من) في موضع رفع بالجهر على تقدير : لا يحب الله أن يجاهر بالسوء من القول إلا من ظلم، ويحتمل أنَّ الكلام قد تَمَّ قبل (إلا) وتكون في موضع نصب على الاستثناء[٧].

---

(١) انظر الأصول في النحو لابن السرَّاج :١/١٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦/٦٥، وهمع الهوامع : ٢/٩٣.
(٢) من الطويل ، ديوانه : ١٧٣.
(٣) من الطويل ، وانظر : سر صناعة الإعراب : ٢/٨٠١ ، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/١١٧، ولسان العرب : ٨/٤٠٤ (وقع).
(٤) همع الهوامع : ٢/٩٣.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش : ٦/٦٤.
(٦) النساء : ١٤٨.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك : ٣/١١٦، وشرح الكافية للرضي : ٢/١٩٦.

واسم المصدر إذا كان غير علـم، فإنّه يعمل عمل المصدر إذا توافرت فيه شروط العمل، فيعمل مضافاً،ومنوّناً،ومقترناً بـ (أل)، نحو : عاونت الصّديق كالعون الأهل[1].

أمّا إذا كان علماً، نحو : (بَرَّةَ) علم جنس على البِرِّ من أَبَرَّ، و (فجار) علم جنس على الفَجْرة من أَفْجَر، فإنّه لا يعمل ؛ لأنّه لايقصد به الشّياع، ولا يضاف، ولا يقبل (أل)، ولا يوصف ، ولا يقع موقع الفعل، ولا موقع مايوصل بالفعل[2].

---

(١) النحو الوافي لعباس حسن : ٢٢٣/٣.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك :١٢٢/٣.

الفصل الرابع

(أل) في المشتقات

ونقصد بذلك اسمَ الفاعل، وفرعه صيغ المبالغة، واسمَ المفعول، واسمَ التفضيل، والصّفةَ المشبهة. فاسما الفاعل والمفعول لهما ثلاث حالات:

الأولى : أن يكونا بـ (أل)

الثانية : أن يكونا مضافين إلى مابعدهما.

الثالثة: أن يكونا عاريين عن (أل) والإضافة.

وموضع بحثنا الحالة الأولى، أمَّا الحالتان الثانية والثالثة، فلهما شروط وضوابط، يتصل بهما من أراد الاستزاده[١].

فإذا كان اسم الفاعل مقترناً بـ (أل) عمل مطلقاً عند جمهور النُّحاة، سواء كان بمعنى الماضي، أو بمعنى الحال والاستقبال؛ لأنَّ اسم الفاعل لاينصب مابعده إلا إذا شابه الفعل، فإذا اتصلت به (أل) قوي شبهه بالفعل؛ لأنَّها بمعنى (الذي)، واسم الفاعل بمعنى (ضَرَبَ) في الماضي،و(يضرب) في الحال والمستقبل، والفعل عامل، فكذا ما حلّ محلّه.

واشترط ابن أبي الربيع في اسم الفاعل المقترن بـ (أل) ألاّ يكون مصغّراً؛ لأنَّ التصغير من خصائص الأسماء فيقرِّبه منها، والعمل إنّما يكون بمشابهة الفعل.

ولا مانع من وصفه إذا اقترن بـ (أل) فهو لا يوصف إلا بعد العمل، لأنَّ

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٧٣ - ٨٧، وشرح الكافية للرضي:٢/١٩٨، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع :٢/٩٩٩ - ١٠٤٠، وشرح التصريح ٢/٦٥- ٧٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/٢٩٢ - ٣٠١.

الموصول لايوصف، ولا يؤكد، ولا يعطف عليه، إلا بعد تمام الصِّلة، بينما التصغير يأتي سابقاً للعمل[١]. ولم يشترط ذلك كثير من النُّحاة[٢].

وذُكِرَ عن أبي علي، والرّمانيّ، والمازني: أنَّ اسم الفاعل المقرون بـ (أل) لا يعمل إلا إذا كان ماضياً، وذلك لأنَّ الماضي المجرَّدَ لا يعمل، فتوسل إلى إعماله بإدخال (أل)، ولأنَّ سيبويه قدَّر اسم الفاعل المقرون بـ (أل) بـ (الذي فعل)، يقول: "هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة (الذي فعل) في المعنى، وما يعمل فيه، لذلك قولك: هذا الضّارب زيداً، صار في معنى:الذي ضرب زيداً وعَمِلَ عَمَلَه"[٣].

والجمهور يرون أنَّه يعمل في الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنَّه إذا عمل في الحاضر والمستقبل مجرَّداً، فعمله مقترناً بـ (أل) آكد وأولى، ولذلك لم يَتعَرَّضْ له سيبويه لثبوت عمله، وقد جاء بالإعمال في القرآن والشّعر، كما في قول الله تعالى ﴿ والحَافِظِينَ فُرُوجَهُم والحَافِظَاتِ، والذَّاكِرِينَ الله كَثِيراً والذَّاكِرَاتِ﴾[٤] وكما في قول الشّاعر :

وأنَّا الشَّارِبُونَ الماءَ صَفْواً ... ويَشْرَبُ غَيْرُنا كَدَراً وَطِيناَ[٥].

وقول الآخر :

إذا كُنتَ مَغْنيّاً بِمَجْدٍ وسُؤدَدٍ ... فَلا تَكُ إلا المُجْمِلَ القَوْلَ والفِعْلا[٦]

---

(١) شرح البسيط لابن أبي الربيع :١٠٠١/٢.

(٢) انظر : شرح التسهيل لابن مالك: ٧٥/٣، وأوضح المسالك :٢١٧/٣ - ٢٢٩، وشرح التصريح : ٦٥/٢، وحاشية الصبّان: ٢٩٦/٢.

(٣) الكتاب :١٨١/١.

(٤) الأحزاب : ٣٥.

(٥) من الوافر، والبيت من معلقة عمرو بن كلثوم، انظر شرح المعلقات السبع: ص ٢٦٥.

(٦) من الطويل، انظر : همع الهوامع : ٩٦/٢.

وقول الآخر :

فَبِتُّ والهَمُّ تَغْشَانِي طَوَارِقُـــهُ   مِنْ خَوْفِ رِحْلَةِ بَيْنَ الظَّاعِنِينَ غَداً[١].

وضعَّفَ الرَّضيُّ الاستدلالَ بهذا البيت؛ لأنَّه يحتمل انتصاب غداً بـ (رحلة)، والاستدلالُ بالمحتمل ضعيفٌ"[٢].

وعمل اسم الفاعل فيما بعده النّصب، نحو : محمد الضَّارب زيداً أمس أو الآن أو غداً.

وقد اُخْتُلِفَ في ناصب (زيداً) فذهب الأخفش إلى أنَّه منصوبٌ تشبيهاً بالمفعول به، وضعَّفَه الرَّضيُّ[٣]، يقول الصبَّان نقلاً عن الدماميني: " واللام حينئذٍ حرف تعريف لا موصول، أمَّا مع اعتقاد أنَّها موصول فالنَّصب على المفعولية"[٤].

ويقول ابن مالك بعد أن ذكر مذهب الأخفش : " وأصحابه يقولون:إن قُصِد بـ (أل) العهد، فالنَّصب على التشبيه بالمفعول به، وإن قُصِد معنى (الذي) فالنَّصب باسم الفاعل"[٥].

وذُكِرَ عن المازني أنَّه منصوب بفعل مقدر؛ لأنَّه لا يعدّ (أل) مـــن

---

(١) من البسيط، ونسب لجرير في خزانة الأدب: ١٣٩/٨، ولم أجده في ديوانه.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢٠١/٢، وانظر في هذه المسألة : المقتضب : ١٤٤/٤- ١٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٧٦/٣، وشرح التصريح :٦٥/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٩٦/٢.

(٣) شرح الكافية للرضي: ٢٠١/٢.

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٩٦/٢.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ٧٧/٣.

الموصولات[١].

وذكر ابن السرَّاج أنَّ جميع النُّحاة يرون أنَّ (زيداً) مفعول به في تقدير: الذي ضرب زيداً ، وقد حكى غيرُه الخلافَ السَّابق[٢].

ويجوز أن يضاف اسم الفاعل المقترن بـ (أل) إلى مابعده ، وقد سبق بيان ذلك وإيضاحه[٣].

واسم التفضيل له ثلاث حالات أيضا:

الأولى : أن يكون مقترناً بـ (أل)

الثانية : أن يكون مضافاً.

الثالثة : أن يكون مجرّداً من (أل) والإضافة.

وموضع بحثنا الحالة الأولى، أمَّا الحالتان الثانية والثالثة، فلا علاقة لنا بهما في هذا المقام ، وقد فُصِّل القولُ فيهما في مظانه[٤].

فإذا جاء اسم التفضيل مقترنا بـ (أل) وجب له حكمان:

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي: ٢/٢٠١.
(٢) الأصول في النحو : ٢/١٤.
(٣) الباب الثاني ص١٤٩.
(٤) انظر في هذه المسألة : الأصول في النحو لابن السرَّاج: ١/٢٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٩٥ - ٩٩. وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/٥٣ - ٦٣، وشرح الكافية للرضي:١/٢٨٨ - ٢٩٠، ٢/٢١٤- ٢١٧، وشرح البسيط في جمل الزجاجي: ٢/١٠٤١، وأوضح المسالك: ٣/٢٨٧ - ٢٩٨، وشرح التصريح : ٢/١٠٢- ١٠٥، وهمع الهوامع :٢/١٠٢ - ١٠٤، وحاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٣/٤٥ - ٤٩.

الأَول : أن يكـون مطابقـاً لموصوفـه في التذكـير والتـأنيث، والإفـراد والتثنيـة والجمع، فتقول: زيد الأفضـل، والزيـدان الأفضـلان، والزيـدون الأفضلـون، وهنـد الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفُضَل.

وإنّما مُنِعَ اسم التفضيل من التثنيه والجمع والتأنيث إذا جاء نكرة؛ لشبهـه بـ (أفعل) في التعجب، ولا يكمل شبهه إلا إذا جاء نكرة؛ لأنّه يكون مثلَه لفظاً ومعنى، فإذا اقترن بـ (أل) ضعف شبهه بـه، فـزال عنـه ماكـان لـه بمقتضـى كمـال الشَّـبه، واستحقَّ أن يطابق موصوفَه كغيره من الصِّفات المحضة.

وقد ذهب ابن يعيش إلى أنَّ اسم التفضيـل إذا جُـرِّدَ مـن (أل) صـار بمنزلـة الفعل، والفعل لا يؤنث ولا يُثنّى ولا يجمع، فكذا ما صار بمنزلته، فإذا دخلـت عليـه (أل) صار بمعنى الفاعل، فَيؤنث ويُثَنّى ويُجْمَع، كما تصنع بالفاعل[1].

الثاني : ألاَّ يؤتى معه بـ (من) فلا تقول : زيد الأفضل من عمرو، وإنّما منع ذلك في المُعَرَّف بـ (أل)؛ لأنَّ الغرض مـن ذكـر (مـن) بعـد اسـم التفضيـل ذكـرُ المفضول، وهـو في حـال الاقـتران بــ (أل) في حكـم المذكـور ظـاهراً ، لأنَّ (أل) إشارة إلى معين تقدَّمَ ذكره لفظاً أو حكما، ومن هنا فـإنَّ (أل) الداخلـة علـى اسـم التفضيل لا تكون إلا للعهد[2].

وذكر ابن يعيش أنَّ (من) تفيد التخصيص؛ لأنَّ المُفَضَّلَ اختصَّ بصفـة دون المفضول، و(أل) تفيد التعريف، وهو أقوى من التخصيص، فكرهوا الجمع بينهمـا؛ لأنَّه يؤدي إلى نقص غرضهم، وتراجعهم عَمَّا حكموا به من قوة التعريف، إلى مـاهو دونه[3].

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٩٥/٦.
(٢) شرح الكافية للرضي : ٢١٤/٢.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ٩٥/٦.

أمَّا قول الأعشى :

ولستَ بالأكثرِ منهم حصىً   وإنَّما العِزَّةُ لِلكَاثِـــــرِ (١)

فقد خُرِّج على عِدَّة وجوه:

أحدها : أن تكون (من) تفضيلية، والألف واللام زائدتان، واستشهد الرَّضيُّ على صِحَّةِ ذلك بقول الشّاعر:

وَرِثْتُ مُهَلْهِلاً والخَيْرُ مِنْـــهُ   زُهَيْراً نِعْمَ ذُخْرُ الذَّاخِرِيْنا[٢].

ثانيها : أن تكون (من) متعلّقة بـ (أكثر) نكرة مقدراً مدلولاً عليه بـ (أكثر) الموجود المصاحب لـ (أل)، والتقدير : ولست بالأكثر أكثر منهم حصى.

ثالثها : أن تكون (من) للتبيين، كأنَّه قال: ولست بالأكثر من بينهم، ذكره الزَّمخشري[٣] ولذلك انتقد أبو العلاء البحتريَّ حينما قال:

الأَحْسَنُونَ مِنَ النُجومِ وُجُوهُهُم   بهروا بأَكْرَمِ عُنْصُرٍ ونُحَاسِ[٤].

قال أبو العلاء : " هذا رديء ؛ لأنَّه جمع بين الألف واللام "[٥].

وذكر الأزهريُّ أنَّ (من) قد تأتي بمعنى (في) أي: لست بالأكثر فيهم[٦].

---

(١) من السريع، ديوانه : ٩٤، وانظر: الخصائص: ٢٣٤/٣، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٠/٦، وأوضح المسالك: ٢٩٥/٣، ومغني اللبيب: ٥٧٢/٢، وشرح التصريح: ١٠٤/٢.

(٢) من الوافر، من معلقة عمرو بن كلثوم : ص٨٩ وانظر : شرح الكافية للرضي:٢١٥/٢.

(٣) المفصل : ٢٣٦.

(٤) من الكامل، ديوانه : ١١٧٤/٢.

(٥) عبث الوليد: ١٢٤.

(٦) شرح التصريح : ١١٧٤/٢.

وذهب ابن هشام إلى أنَّـه يجوز أن تكون (من) متعلقة بـ (ليس)؛ لما فيها من رائحة قولك: انتفى، وفَصَلَ بين أفعل وتمييزه للضّرورة، كما في قول الآخر:

على أنّي بَعْدَ ما قد مَضَى ثلاثون للهجرِ حَوْلاً كميلا[١].

أمَّا الصِّفة المشبهة فهي التي استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل في المعنى، نحو : حسن الوجه وطاهر العرض[٢] . . . وقد ذكر ابن السرَّاج أنَّ الصِّفات المشبَّهة أسماءٌ، يُنْعَتُ بها، كما ينعت بأسماء الفاعلين، وتذكّر وتؤنث ، وتدخلها الألف واللام، وتجمع بالواو والنون، كاسم الفاعل وأفعل التفضيل، ولذلك لا يجوز: مررت برجل خيرٍ منه أبوه على النّعت؛ لبعده عن شبه الفعل والفاعل،فـ (خير منه) لا يؤنث ولا يُذَكَّر، ولا تدخله الألف واللام، ولا يثنَّى، ولا يجمع[٣].

والصِّفة المشبَّهة للحال فقط، فلا تكون لما مضى، بخلاف اسم الفاعل؛ لأنَّها صفة، وحقُّ الصِّفةِ صُحْبَةُ الموصوف ، وقد ذكر ابن يعيش أنَّها في معنى الماضي، وإنّما عملت فيما بعدها؛ لأنَّ المعنى الذي دلّت عليه أمرٌ مستقرٌ ثابتٌ متّصلٌ بحال الإخبار، ألا ترى أنَّ الحسن والكرم معنيان ثابتان، ومعنى الحال أن يكون موجوداً في زمن الإخبار، فَلَمَّا كانت في معنى الحال أُعْمِلَت عَمَلَه[٤].

ولهذه الصِّفة مع معمولها صورٌ كثيرة، فهناك من يرى أنّها سِتٌّ وثلاثون[٥].

---

(١) من المتقارب، للعباس بن مرداس، ديوانه: ١٣٦، وانظر الكتاب :١٥٨/٢، والمقتضب: ٥٥/٣، والإنصاف :٣٠٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش :١٣٠/٤، ومغني اللبيب: ٥٧٢/٢، وهمع الهوامع :٢٥٤/١.

(٢) أوضح المسالك : ٢٤٧/٣.

(٣) الأصول لابن السرَّاج :١٣٠/١.

(٤) انظر الأصول لابن السرَّاج :١٣٣/١، وشرح المفصل : ٨٣/٦.

(٥) شرح التصريح :٨٢/٢.

ومن يرى أنّها اثنتان وسبعون[١] ، ومن يرى أنّها خمس وسبعون ، وتصل إلى أربعة عشر ألفا ومائتين وخمسين صورة[٢].

ومن هذه الصّور ما هو ممتنع وقبيح وضعيف وحسن وأحسن، والذي يهمنا في هذا الموطن الصّور المقترنة بـ (أل) سواء كانت (أل) في الصِّفة أم في معمولها. أمّا بقية الصّور فليست مجال دراستنا، ومن أراد الاستزادة فليتصل بمظانها[٣].

فالصِّفة إذا كانت مقترنة بـ (أل) صَحَّ في المعمول أن يكون مقترناً بـ (أل)، نحو : الحسن الوجه، أو مضافاً لما فيه (أل)، نحو : الحسن وجه الأب، أو مضافاً للضمير، نحو : الحسن وجهه ، أو مضافا للمضاف للضمير، نحو : الحسن وجه أبيه، أو مجرَّداً، نحو : الحسن وجه، أو مضافاً للمجرَّدِ، نحو : الحسن وجه أب.

وقد تأتي الصِّفة مجرَّدة ، والمعمول مقترن بـ (أل) يقول سيبويه: " واعلم أنّ كينونة الألف واللام في الاسم الآخر، أكثرُ وأحسنُ من ألاّ تكون فيه الألف واللام، لأنّ الأوّلَ في الألف واللام وفي غيرهما ههنا على حالة واحدة، وليس كالفاعل، فكان إدخالهما أحسن وأكثر، كما كان ترك التنوين أكثر، وكان الألف واللام أولى؛ لأنّ معناه حَسَنٌ وَجْهُهُ، فكما لا يكون هذا إلا معرفة، اختاروا في ذلك المعرفة"[٤].

فمن ذلك قولك : زيد حسن الوجه، وقد يضاف المعمول إلى مضاف مقترن

---

(١) شرح الأشموني :٧/٢.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٩/٣.

(٣) انظر : الكتاب : ١١٥/١، ١٩٤، المقتضب : ١٥٨/٤ - ١٦٥، والأصول في النحو: ١٣٠/١.

(٤) الكتاب : ١٩٦/١ - ١٩٧.

بـ (أل)، نحو : حسن وجه الأب، ومن ذلك قول ا لله تعالى ﴿ وا للهُ سَرِيعُ الحِسَابِ﴾[١].

والمعمول مع الصُّور السَّابقة إمَّا أن يرفع على الفاعلية عند الجمهور، وعلى البدلية من ضمير مستتر في الصِّفة عند الفارسيّ[٢]، وذكر الصبَّان أنَّ الرَّفع على الفاعلية يتعين في نحو : مررت بامرأة حسن الوجه؛ لأنَّ الصِّفة لو تحمّلت الضَّمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء ، ويتعين عدمه في نحو : مررت بامرأة حسنة الوجه؛ لأنَّ الوجه لو كان فاعلاً وجب تذكير الوصف، ويجوز الأمران كما في نحو : مررت برجل حسن الوجه[٣].

وإما أن ينصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة على مذهب البصريين، وذكر الصبَّان أنّهم خصُّوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل؛ لأنّه الذي يشتبه بالفاعل، بخلاف بقية المفاعيل[٤].

أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ النَّصب على التمييز في الجميع، وهناك من يرى النَّصبَ على التشبيه بالمفعول به في الجميع، ورجَّحَ الرَّضيُّ المذهَبَ البصري[٥].
ويقول ابن السرَّاج: "وأمَّا قولك: الحسن وجها، والكريم أبا، فإنَّ أصحابنا يشبهونه بالضَّارب رجلاً ... وغير ممتنع عندي أن ينصب على التميز أيضاً، بل الأصل ينبغي أن يكون هذا، وذلك الفرع، لأنّك قد بَيَّنْتَ بـ (الوجه) الحسن منه كما بَيَّنْتَ

---

(١) البقرة : ٢٠٢، آل عمران : ١٩٩، المائدة : ٤.
(٢) شرح الكافية للرضي : ٢/٢٠٩.
(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/٨.
(٤) المرجع السابق.
(٥) شرح الكافية للرضي :٢/٢١٠.

في قولك: هو أحسنهم وجهاً . . . فإذا نصبت هذا على تقدير التمييز لم يجز أن تدخل عليه الألف واللام ، وإذا نصبته على تقدير المفعول، والتشبيه بقولك: الضّارب رجلاً ، جاز أن تدخل عليه الألف واللام. وكان الفرّاء لا يجيز إدخال الألف واللام في (وجه) وهو منصوب، إلاّ وفيما قبله الألف واللام، نحو قولك: مررت بالرجل الحسن الوجه، وهو كُلُّه جائز لك أن تنصبه تشبيهاً بالمفعول"[١].

وذكر ابن يعيش أنّ (حسناً) و(بطلاً) و(كريماً) من أفعال غير متعدية على الحقيقة، فحكمها في العمل حكم أفعالها؛ لأنّها فروع عليها في العمل، فلا يَصِحُّ أن تتجاوزها، وإنّما عُدِّيَتْ على التشبيه لا على الحقيقة[٢]. ونَسَبَ لأبي علي أنّ (الوجه) في قولك: حسن الوجه، منصوبٌ على التمييز، وإن كانت فيه (أل)، لأنّه لا فرق بين وجود (أل) وعدمها، فهي كما في قولك: أرسلها العراك، ومع ذلك أعرب حالاً ، لأنّ فائدَتَه فائدةُ النّكرة، وحسَّنَ ابن يعيش مذهبه، حيث قال: وهو حَسَنٌ لولا شناعته في اللّفظ"[٣].

وهذه الصُّور منها ماهو قبيح، ومنها ما هو ضعيف، ومنها ماهو حسن، ومنها ماهو ممتنع.

فالقبيح رفع الصِّفة مُجَرَّدَةً كانت أو مع (أل) المجرَّدَ من الضّمير، والمضافَ إلى المجرَّد منه، نحو : الحسن الوجهُ ، والحسن وجهُ الأبِ ، وحسن الوجهُ، وحسن وجهُ الأبِ، والحسن وجهٌ ، والحسن وجهُ أبٍ ، ووجه القبح في هذه الصُّور خلو

---

(١) الأصول في النحو : ١/١٢٤ وما بعدها.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٦/٨١.
(٣) السابق : ٣/٨٥.

الصِّفة من ضمير يعود على الموصوف لفظاً عند الجمهور[١].

وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك – ورجَّح مذهَبهم ابنُ مالك، ونقل عن ابن خروف جواز ذلك[٢] – مستدلين على ذلك بقول الرَّاجز :

بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ   مُنَجَّذٍ لاذي كَهَامٍ يَنْبُو[٣].

وبما أنشده الفرَّاء عن بعض العرب.

بَثَوْبٍ وَدِيْنَارٍ وشَاةٍ ودِرْهَمٍ   فَهَلْ أَنْتَ مَرْفُوعٌ بِمَا هَهُنا رَأْسُ[٤].

ومن ذلك قول النَّابغة الذّبياني :

وَنَأْخُذُ بَعْدَه بِذِنَابِ عَيْشٍ   أَجَبِّ الظَّهْرُ لَيْسَ له سَنَامُ[٥].

على رواية من رفع (الظهر) ويروى بالنَّصب، فيكون نظير حسن الوجهَ، ويروى بالجرِّ على الإضافة، فيكون نظير حسن الوجهِ، ومثله في احتمال الأوجه الثلاثة قول الشّاعر:

لَقَدْ عَلِمَ الأَيقَاظُ أَقْفِيَةُ الكَرى   تَزَجُّجَها مِنْ حَالِكٍ واكتِحَالَها[٦].

---

(١) انظر : المقتضب :٤/١٦١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/٩.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٩٦.

(٣) من الرجز، انظر : شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٩٦، وهمع الهوامع : ٢/٩٩، والدرر: ٥/٢٨٤.

(٤) من الطويل، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٩٦، وشرح التصريح :٢/٧٢، وهمع الهوامع :٢/٩٩، ١٠١.

(٥) من الوافر، ديوانه: ١١٠، وانظر: المقتضب :٢/١٧٧، والإنصاف :١/١٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/٩٦.

(٦) من الطويل، للكميت في شرح شواهد الإيضاح: ٥٦٩، وانظر سر صناعة الإعراب: ١/٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/٩٧.

وقول الأغلب العجلي:

لَيْسَتْ بكَرْواءَ ولا بمُدَحْدَح ولا من السُّودِ القصار الزُمَّــح

قَبَّاءُ غَرْثَى موضِعَ المُوَشَّح[١].

وقول الآخر :

ومنهلٍ أعورِ إحدى العَيْنَيْن بَصِيرِ أُخْرَى وأصمّ الأُذْنَيْــن[٢].

ولأنَّ (أل) في المعمول أو ما أضيف إليـه، نائبةٌ عـن الضَّمـير علـى مذهـب الكوفيين، فالوجه باقٍ على الفاعلية كما كـان في الأصـل، مـع أنَّ البصريـين يمنعون إبدال الألف واللام من الضَّمير في الموضع الذي يشترط فيه الضَّمـير، ولذلـك يـرى الأشموني أنَّ الصُور الأربع الأول أَخَفُّ قُبحاً مِمَّا بعدها؛ لوجـود (أل) في المعمـول أو ما أضيف اليه[٣].

وإنَّما جازت هذه الصُّور مع قبحها؛ لقيام السببية في المعنى مقـام وجودهـا في اللفظ، فمعنى حسن الوجه أي : حسن الوجه منه، أوله[٤]. وذكر الرَّضيُّ أنَّ حذف الجار والمجرور قليلٌ قبيح[٥].

أمَّا الضعيف فهو نصب الصِّفة المُنَكَّرة المعارف مطلقـاً، نحو : حسـن الوجـهَ، وحسن وجهَ الأبِ، وحسن وجهَه، وحسن وجهَ أبيه، ووجه ضعفه أنَّه من إجــراء

---

(١) من الرجز ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٩٧.

(٢) من السريع، وانظر شرح التسهيل لابن مالك:٣/٩٦.

(٣) شرح الأشموني: ٢/٧.

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٦/٨٩، وشرح الأشموني:٢/٧.

(٥) شرح الكافية للرضي: ٢/٢٠٩.

وصف القاصر مجرى وصف المتعدي – كما ذكر الأزهري – وذكر العليميّ نقلاً عن الشّهاب القاسمي أنّ ذلك مردود بنحو الحسن الوجهَ بنصب الوجه[١].

وجاء في حاشية الصبّان أنّ الصِّفة المعرفة كذلك، إلا أن يفرق بأن في المعرفة اعتماداً على (أل) وإن كان معرفة على الأصح بالموصول، نظراً إلى القول بأنّها موصولة، ففيها قوّةُ العمل بخلاف النّكِرَة، لكن ينافي هذا فرض الموضّح في باب الإضافة ذلك مع تعريف الصِّفة والمعمول[٢].

وذكر ابن السرّاج أنّ الحسن الوجهِ بالإضافة إنّما جاز، لأنّ (حسناً) في المعنى منفصل، فإضافته غير حقيقية، والتأويل فيه التنوين، فكأنّك قلت : حسن وجهه.

ويقول أيضاً : " ويجوز الحسن الوجهَ؛ لأنّه مُشَبَّه بالضّارب الرَّجلَ، والفعلُ واصلٌ منه إلى الرَّجل على الحقيقة، وقد قالوا : الضّاربُ الرَّجلِ فَشَبَّهُوه بالحسن الوجهِ، كما شَبَّهُوا الحسن الوجه به في النَّصب"[٣].

وذكر ابن يعيش أنّ الحسن الوجهَ بنصب (الوجه) جائز؛ إذ يقول: " وتقول: مررت بالرَّجل الحسن الوجهَ بنصب (الوجه)، قال سيبويه : وهي عربية جَيِّدة[٤]، تنصبه مع الألف واللام، كما كنت تنصبه مع التنوين إذا قلت : حسنٌ الوجهَ؛ لأنّ الألف واللام بدلٌ من التنوين ، قال الشّاعر:

---

(١) شرح التصريح مع حاشية العليمي: ٢/٨٤.

(٢) حاشية الصبان : ٣/١٠.

(٣) الأصول في النحو : ١/١٣٤.

(٤) الكتاب :١/٢٠١.

فَمَا قَوْمي بِثَعْلَبَةَ بْنِ سَعْـــدٍ   ولا بِفَزَارةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَـــا[١].

. . . وينشد الشّعرى رقابا من غير ألف ولام، والرِّقابا بالألف واللام، فمــن قال : (الرِّقابـا) بـالألف والـلام كـان كالحسـن الوجـهَ، ومـن قـال : (رقابـاً) ، كـان كالحسن وجهاً "[٢].

وذكر الرَّضيُّ أنَّ النُّحـاة يستقبحون النَّصْبَ في نحـو الحسـن وجهَـه، ووجـه استقباحها أنَّ النَّصْبَ في معمول الصِّفة المشبهة إذا كـانت بـ (أل) إنَّمـا جـاز مـع كونـه فـاعلاً في المعنـى ليـبرز في صـورة المفعـول، فـلا تسـتقبح الإضافـة إذا قصـد التخفيف؛ لأنَّ إضافة الصِّفة إلى مرفوعها مستقبحةٌ، لكونها كإضافة الشـيء لنفسـه، فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب، حتى إذا أضفـت بعـد النّصب كـانت الإضافـة لأجنبي، فنصب معمول الصِّفة توطئة للجرِّ. فلمَّا كـان الحسـن وجهِـه ممتنعـاً، كـان القياس امتناع الحسن وجهَه بالنَّصب.

أمَّا الحسن الوجهَ بنصب الوجـه، ففيهـا وجـهٌ حسـنٌ؛ لكـون النَّصب توطئـة للجر، فيصح الحسن الوجهِ بالجرِّ في المعمول، ولكن قلَّ استعمالها لنصب ماهو فاعل حقيقة على غير التمييز عند البصريين، أمَّا الكوفيون فيجـيزون نصبـه علـى التمييز؛ لتجويزهم تعريف المُمَيِّز[٣].

ومع ضعفها فهي مستعملة كما في قول الشّاعر:

ونَأخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ   أَجَبِّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[٤].

---

(١) مـن الوافـر ، لحـارث بـن ظـالم في الإنصـاف : ١٣٣/١، وانظـر : الكتـاب :٢٠١/١، والمقتضب : ١٦١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش :٨٨/٦.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٨٨/٦.

(٣) شرح الكافية للرضي :٢٠٨/٢، ٢١٠.

(٤) سبق ذكره ص ٢٦٧.

على رواية من نصب (الظَّهر) فقد عَمِلَتِ الصِّفَةُ المشبَّهةُ المجرَّدةُ من (أل) النَّصبَ في معمولها المقترن بـ (أل) فهو نظير حسن الوجهَ[1].

ومن الضَّعيف جرُّ الصِّفة المقرونة بـ (أل) معمولها المضاف إلى ضمير يعود إلى معمول صفة أخرى مقترن بـ (أل)، نحو : الحسن الوجنة الجميل خالِها، فضعَّفوا هذه الصّورة ؛ لأنَّ المبرِّد يمنعها، وجعل ابن مالك من ذلك قول الشّاعر:

سَبَتْنِي الفَتَاةُ البَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ الـ   لَطِيفَةِ كشحه وما خِلْتُ أَنْ أُسْبَى[2]

أمَّا الصُّور الممتنعة فهي أن تكونَ الصِّفةُ مقترنةً بـ (أل) والمعمول مضافٌ إليها غير مقترن بـ (أل)، أو مضافٌ لمقترن بها، أو متصل بضمير يعود على متصل بها، نحو. الحسن وجهٍ، والحسن وجه أبٍ ، والحسن وجهه، والحسن وجهِ أبيه، وقد ذهب الرَّضيُّ،والصبَّان إلى أنَّ وجه المنع في المثالين الأولين مخالفةُ الإضافة اللفظية للإضافة المحضة، والأولى فرع للثانية، والتعريف في اللفظية غير مطلوب، لكن لا يجوز أن تكون على ضِدِّ المحضة، بتعريف المضاف وتنكير المضاف اليه[3].

وذهب ابن السرَّاج إلى أنَّ الحسن وجهٍ بالإضافة ممتنع؛ لأنَّ الذي أضيف إلى نكرة يكون بها نكرة، وما دخلت عليه الألف واللام يكون بها معرفة، فتكون الكلمة معرفة نكرة في حال وذلك محال . وذكر ابن يعيش نحو ذلك[4].

وفي علّة المنع في المثالين الأخيرين عدم الفائدة؛ لأنَّ الغرض من الإضافة اللّفظية التخفيف، أو رفع القبح، ولم يحصل بإضافة الحسن إلى وجهه، أو وجه أبيه شيء من ذلك، فالتنوين حذف من الصِّفة بسبب (أل)، والضَّمير باقٍ في المعمول لم يحذف[3].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش :٨٥/٦.
(٢) من الطويل، وانظر شرح التسهيل لابن مالك :٩٥/٣.
(٣) شرح الكافية للرضي: ٢٠٧/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٩/٣.
(٤) الأصول في النحو: ١٣٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش :٨٨/٦.

وذهب الصبَّان إلى أنَّ مَحَلَّ منع الحسن وجهِه ، والحسن وجهِ أبيه، إذا كان الموصوف غير مقترن بـ (أل)، نحو : زيد الحسن وجهه، فإن اقترنت (أل) بالموصوف فلا منع، نحو : الرَّجل الحسن وجههِ؛ لأنَّ الصفة حينئذ مضافة لضمير يعود إلى اسم مقترن بـ (أل).

وذكر الرَّضيُّ أنَّ الصِّفة إذا كانت مثناةً أو مجموعةً فإن سيبويه يجيز ذلك على قبح، نحو : الحسنا وجهيهما، والحسنو وجوههم؛ لحصول التخفيف[1].

والإضافة في باب الصِّفة المشبَّهة لفظية، لا تفيدُ تعريفاً ، فإذا قلت : حسن الوجهِ، فـ (حسن) نكرة، وإن أضيف إلى معرفة؛ لأنَّ معناه حسنٌ وجهُهُ وهو نكرة، فكذا ماكان في معناه، ولذلك جاز دخول الألف واللام على المضاف، فتقول: الحسن الوجهِ، ولا يجوز الغلام الرَّجل بالإضافة ، ويقع وصفاً للنَّكِرَةِ كما في قولك : مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ، والإضافة الحقيقية لا يجوز فيها ذلك[2].

يقول سيبويه: " واعلم أنَّه ليس في العربية مضافٌ يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسنُ الوجهِ، أدخلوا الألف واللام على حسن الوجهِ ؛ لأنَّه مضاف إلى معرفة لا يكون بها معرفة أبداً "[3]

وما عدا ذلك من الصُّور فهي حسنة، وقد ذكر الرَّضيُّ أنَّ الحسن وجهُه تتقدمها في الحسن ؛ لأنَّ ذلك هو الأصل؛ إذ الوجه فاعل في المعنى، فالأصل ارتفاعه بالصِّفة، وإذا ارتفع بها فلابُدَّ من الضَّمير في متعلَّق الصِّفة. يأتي بعدها في الحسن:

---

(١) شرح الكافية للرضي: ٢/٢٠٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني:٣/٩.

(٢) انظر الأصول لابن السرَّاج :١/١٣٢.

(٣) الكتاب : ١/١٩٩ - ٢٠٠.

الحسن وجهاً بـالنّصب على التميز، والحسـن الوجـهِ، وحسـن الوجـهِ بـالجرِّ على الإضافة، وإنّما حَسُن انتصـاب (الوجـه) في قولـك : الحسـن وجهـاً لأنّـك قصـدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن، فنصبت وجهـاً على التميـيز؛ ليحصـل لـه الحسـن إجمالاً وتفصيلاً، ويكون أيضاً أوقع في النّفس للإبهام أولاً ، ثم التفسـير ثانيـاً ، ومـن ذلك قول الشّاعر :

الحَزْنُ باباً والعَقُورُ كلباً[1].

وأمَّا استحسـان جرّ (الوجـه) في قولـك : حسـن الوجـه فـلأنّ فيـه تخفيفـين، أحدهما في الصِّفةِ، والآخر في معمولها، وفي الحسن الوجهَ تخفيف واحد في المعمـول، وفيهما معاً تعريف الوجـه بـاللام الـتي هـي أخـفُّ مـن الضَّمـير، مراعـاة لأصلهـا في التعريف،هذا من النّاحية اللفظية، أمَّا من ناحية المعنى ففيهما الإبهامُ ثم التفسير، وإن لم يكن (الوجه) منصوباً على التمييز كما في الأول[2].

ومن ذلك قول الشّاعر عروة بن الورد:

وما طالبُ الأوتارِ إلا ابنُ حُرَّةٍ طويلُ نجادِ السَّيْفِ عارِي الأشَاجِعِ[3].

وقد يكون معمولُ الصِّفةِ المشبَّهةِ ضميراً بارزاً متصلاً، أو سببياً موصولاً ، أو موصوفاً يشبهه.

فإذا كان المعمول ضميراً، والصِّفة مقترنة بـ (أل) حُكِمَ على الضَّمير بالنّصب

---

(١) مـن الرجـز ، لرؤبـة، ديوانـه : ١٥، وانظـر : الكتـاب :٢٠٠/١، والمقتضـب:١٦٢/٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٩٨/٣.

(٢) انظـر في هـذا شـرح المفصـل لابـن يعيـش : ٨٤/٦ – ٨٩، وشـرح التسـهيل لابـن مالك:٩٨/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٠٨/٢ – ٢٠٩.

(٣) من الطويل ، انظر : شرح التسهيل لابن مالك:٩٨/٣.

عند الجمهور، نحو : مررت بالغلام الحسن الوجه الأحمره[١]. وذكر الفرّاء أنَّ النَّصب جائزٌ، والأرجح الجرّ[٢].

إمَّا إذا كانت الصِّفة مجرّدةً، فالضَّمير مجرور بالإضافة عند الجمهور، وأجاز الكسائي جَرَّه بالإضافة، أو نصبه على التشبيه بالمفعول به، ورجَّحَ مذهبَه ابنُ مالك[٣].

وإذا كان معمولُ الصِّفةِ المشبَّهةِ سببياً موصولاً أو موصوفاً يشبهه، عَمِلَتْ فيه الصِّفَةُ الرَّفعَ والنَّصبَ، سواء كانت الصِّفة مقترنة بـ (أل) أو مجرَّدَةً منها، ومن المقرونة قول الشّاعر:

إن رُمْتَ أمْناً وعِزَّةً وغِنىً فاقْصِدْ يَزِيْدَ العَزيزَ مَنْ قَصَدَه[٤].

فيجوز أنْ يُحْكَمَ على (من) بالرَّفع على الفاعلية، وبالنَّصب على التشبيه بالمفعول به.

وغير مقرونة، كما في قول الآخر:

عَزَّ امرؤٌ بَطَلٌ مَنْ كان مُعْتَصِماً به ولَوَ أنَّه مِنْ أَضْعَفِ البَشَرِ[٥].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٩٣/٣.
(٢) معاني القرآن للفراء: ٢٢٦/٢
(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٩٣/٣.
(٤) من المنسرح، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك: ٩٤/٣، وشرح الأشموني: ١٨/٢.
(٥) من البسيط، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٩٤/٣.

الفصل الخامس

(أل) في باب نعم وبئس

(أل) في هذا الباب لها مبحثان، الأول في فاعلهما، والآخر في تمييزهما.

أمَّا الأول: فالأشهر في فاعل (نعم) و (بئس) أن يكون مُعَرَّفاً بـ (أل)،أو مضافاً إلى المُعَرَّفِ بها، أو مضافا إلى المضاف للمُعَرَّف بها.

فالأول، كما في قول الله تعالى ﴿ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرِ ﴾[١] وقوله ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾[٢] وقوله ﴿ بِئسَ الشَّرَابُ ﴾ [٣] وكقولك: نعم الطالب محمد.

والثاني، كما في قول الله تعالى ﴿ وَلَنِعْمَ دارُ الْمُتَّقِينَ ﴾[٤] وقوله ﴿ فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴾[٥] وكقولك: نِعْمَ طالبُ العلمِ محمد.

والثالث، كقولك: نعم قارئ كتبِ الفقه، وبئس مهمل أمرِ الصلاة،

ومن قول الشّاعر:

فإنْ تَكُ فَقْعَسٌ بَانَتْ وَبِنَّا فَنِعْمَ ذَوُو مُجَامَلَةِ الخَلِيلِ[٦].

وقول الآخر:

فنعم ابنُ أختِ القومِ غيرَ مكذَّبٍ زُهَيرٌ حسامٌ مُفْرَدٌ من حمائلِ[٧].

---

(١) الحج : ٧٨.

(٢) ص : ٣٠.

(٣) الكهف : ٢٩.

(٤) النحل : ٣٠.

(٥) الزمر : ٧٢.

(٦) من الوافر وانظر: همع الهوامع: ٢/ ٨٥، وشرح عمدة الحافظ: ٧٨١، والدرر: ٥/٢٠١

(٧) من الطويل، لأبى طالب في شرح التصريح: ٢/ ٩٥، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٨-٩، وهمع الهوامع: ٢/ ٨٥.

وذكر الأشمونيّ أنَّ هناك من يجيز أن يكون فاعلُهما مضافاً إلى ضمير ما فيه (أل). وجعل منه قول الشّاعر:

فنعم أخواهيجا ونعم شَبَابُها[١].

وذكر أنّه لايقاس عليه لقلّتِهِ.

فإن قيل: أجاز النُّحاة ذلك في باب الإضافة، فلماذا مُنِعَ في باب (نعم) و (بئس) ؟

قال الصبَّان: لأنَّ باب (نعم) و (بئس) أضيق من باب الإضافة؛ لعدم تصرّفهما[٢].

وقد اختلف النُّحاة في نوع (أل) فالمفهوم من كلام سيبويه أنّها للعهد؛ إذ يقول: " واعلم أنّه محالٌ أن تقول: عبدا لله نعم الرَّجلُ، والرَّجلُ غيرُ عبدا لله، كما أنّه محالٌ أن تقول: عبدا لله هو فيها، وهو غيره "[٣].

وذكر الأزهريُّ أنّه نُسِب إلى سيبويه أنَّ (أل) للجنس حقيقة[٤]، غير أنَّ النَّصَ السَّابقَ لايتحمَّل ذلك.

وذهب المبرِّد، وابن السرَّاج، وأبو على الفارسي، وابن يعيش، وابن هشام، إلى أنَّ (أل) للجنس حيث يقول المبَرِّد: " وإذا قلت: بئس الرَّجلُ، فمعناه مذموم في الرِّجال... فالرَّجل وما ذكرت لك مِمَّا فيه الألف واللام دالٌّ على الجنس، والمذكور بعد هو المختصُّ بالحمد أو الذَّمِّ، وهذا ها هنا بمنزلة قولك: فلان يَفْرق

---

(١) شطر بيت من الطويل، انظر: همع الهوامع: ٢/ ٨٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٣١، والدرر: ٥/ ٢٠٢.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٨.

(٣) الكتاب: ٢/ ١٧٧.

(٤) شرح التصريح: ٢/ ٩٥.

الأسد وإنّما تريد: هذا الجنس ولست تعني أسداً معهوداً " [١].

ويقول ابن السرَّاج: " وليس الرَّجل في هذا الباب واحداً بعينه، إنّما هو كما تقول: أَنا أفرق الأسد والذئب، لست تريد واحد منهما بعينه، إنّما تريد هذين الجنسين " [٢].

وذكر ابن يعيش أنَّ (أل) في فاعل (نعم) و (بئس) الظاهر لاتكون إلا للجنس، وذلك لسببين :

أحدهما ماحُكِيَ عن الزّجاج أَنّهما لَمَّا وضعا للمدح العام، والذَّمِّ العام، جعل فاعلهما عاماً ليطابق معناهما؛ إذ لو جُعِل خاصّاً لكان نقضاً للغرض.

أمّا الثاني: فقد جعلوا الفاعل جنساً ليدلَّ على أنَّ الممدوح والمذموم مستحق للمدح أو الذمِّ في ذلك الجنس، من أجل تلك الصِّفة، فإذا قلت : نعم الرَّجل زيد، عُلِمَ من ذلك أنَّ زيداً الممدوح في الرِّجال من أجل الرُّجولية، وكذا نعم الظريف زيد، والذَّمّ كذلك[٣].

وذهب ابن مالك إلى أنَّ (أل) للجنس على سبيل المجاز والمبالغة، للدَّلالة على الكمال مدحاً وذَمّاً[٤].

وذهب ابن الحاجب، والرَّضيُّ إلى أنَّ (أل) عهدية، وليست للجنس؛ لأنَّ علامة (أل) الجنسية صِحَّةُ إضافةِ كُلٍّ إلى المتَّصِلِ بها، وفي هذا الباب لايَصِحُّ ذلك على سبيل الحقيقةِ، إذ لايَصِحُّ: نعم كُلّ الرَّجل زيد، وكيف يكون زيد كُلَّ الرِّجال؟

فإن قيل: يَصِحُّ ذلك على سبيل المجاز والمبالغة!

---

(١) المقتضب: ٢/ ١٤٠.
(٢) الأصول لابن السرَّاج: ١/ ١١٢، ١١٤.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٣٠.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٣ / ٩ - ١٠.

قلنا: امتناع التصريح في مثل هذا بنحو: نعم كُلُّ الرَّجلِ يدُلُّ على أنَّه لم يقصد به ذاك المعنى.

غير أنَّ ابن الحاجب يرى أنَّها للعهد الذِّهني، والرَّضيَّ يرى غير ذلك، إذ يقول:" وليست اللام في نعم الرَّجلُ للإشارة إلى مافي الذِّهن، كما قال المصنف "[١].

وذكر الأزهريُّ أنَّ القول بأنَّ (أل) للجنس حقيقة، يؤدي إلى التكاذب في نحو: نعم الرَّجلُ زيد، وبئس الرَّجلُ خالد، فالجنس كُلُّه ممدوح ومذموم، كما أنَّ أراذل النَّاسِ داخل تحت: نعم الرَّجلُ زيد، وأفاضلهم داخل تحت: بئس الرَّجلُ خالد.

وذكر العليميُّ أنَّه يمكن أن يجاب عن ذلك بأنَّ المراد في نحو ذلك، مدحُ الجنس ببعض أنواع الكمال، وذمُّه ببعض أنواع النَّقْصِ، ولايخرج عن عموم الذَّمِّ في الجملة، ولا تكاذب في ذلك[٢].

وجواب العليميّ قريب من رأى ابن يعيش السَّابق ذكره.

وذهب المبرِّد إلى جواز إسناد (نعم) و (بئس) إلى(الذي) إذا دلَّت على الجنس، بأن كانت صلتُها عامةً، نحو: نعم الذى هو عبد زيد، أمَّا إذا دَلَّت بصلتها على مقصود بعينه فلا يَصِحُّ، وعلى هذا لا يَصِحُّ: نعم الَّذي فى الدار أنت. وكذلك (أل) الموصولة، إذا دلَّت بصلتها على مخصوص، لم يجز أن تكون فاعلاً لنعم وبئس، ولذلك لايجوز: نعم القائم في الدار أَنت[٣].

---

(١) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٣١٢.

(٢) حاشية العليمى على شرح التصريح: ٢/ ٩٥.

(٣) المقتضب: ٢/ ١٤١.

وذكر ابن مـالك، والرَّضـيُّ أنَّ أبـا علـيّ الفارسي يـرى ذلـك ورجَّحـا هـذا المذهب، فإن قصد بها الجنس جاز، وإن قُصِدَ بها العَهْدُ مُنع[١].

وذهب ابن السرَّاج إلى أنّه يجوز : نعم القائم أنـت، ولايجوز نعـم الـذى قـام أنت؛ لأنَّ الذى بصلته مقصود إليه بعينه، وذكر رأي المبرِّد وقال: " وهذا الذي قالـه قياس، إلا أنّي وجدت جميع ماتدخل عليه (نعـم) و (بئـس) فترفعـه، وفيـه الألـف واللام، له نكرة تنصبه (نعـم) و (بئـس) إذا فُقِـد المرفـوع، و(الّـذي) ليسـت لها نكرة البتة فتنصبها " [٢].

وذكر ابن مالك أنَّ كلامَ أبي الحسنِ الأخفش يشعر بمنـع: نعـم الـذي يفعـل زيد[٣].

أمَّا المبحث الثانى في هذا الباب ففـي تمييزهمـا، فقـد يكـون فاعلهمـا ضمـيراً مستتراً مُفَسَّراً بعده بتمييز مطابق للمخصوص، نحو: نعـم رجـلاً زيـد، ونعـم رجلـين الزيدان، ونعمت امرأة هند، ومن ذلك قول الله تعالى ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾[٤].

ولذلك اشترط النُّحاة في التمييـز أن يكـون قـابلاً لــ (أل) لأنّـه خلـف عـن الفاعل المقرون بـ (أل) ولذلك لايَصِحُّ أن يكون بلفـظ (مثـل) ولا(غـير) ولا(أي)؛ لعدم صلاحيتها لدخول (أل)، ولذلك رجَّح ابـن مـالك أن تكـون (مـا) في قولـه تعالى ﴿فَنِعِمَّا هي﴾[٥] و (من) في قول الشّاعر:

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١١ وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٣١٧.
(٢) الأصول في النحو لابن السرَّاج: ١/ ١١٢ وما بعدها
(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١١.
(٤) الكهف : ٥٠.
(٥) البقرة : ٢٧١.

فَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ　　　وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإعْلاَنِ[1]

فاعلاً، ولا يَصِحُّ أن يكون تميزا، كما زعم أبو علي، والزّمخشري؛ لأنَّ التمييز في هذا الباب وغيره لايكون إلا صالحاً للألف واللام، كما ثبت ذلك بالاستقراء[2].

وذكر الصبَّان أنَّ التمييز إذا حلَّ مَحلَّ ما يقبل (أل) صَحَّ، وعلى هذا لايرد (فنعما هي) على القول بأنَّ (ما) تميز؛ لأنَّها وإن لم تقبل (أل) حالّة مَحَلَّ مايقبلها[3].

---

(١) من البسيط، وانظر: مغني البيب: ١/ ٣٢٩، وهمع الهوامع: ٩٢/١، ولسان العرب: ٩١/١

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١١، ١٢.

(٣) حاشية الصّبان على شرح الأشمونى: ٣/ ٣٣، وانظر هذه المسألة شرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ١٣٤، وشرح التصريح : ٢/ ٩٦ وما بعدها.

الفصل السادس

(أل) في التوابع

ونقصد بذلك: النّعت، والعطف، والتوكيد، والبدل، ففي النّعت يجب أن يطابق النّعتُ منعوتَه في التعريف والتنكير، تقول: مررت بالرَّجل الفاضلِ، ومررت برجلٍ فاضلٍ، خلافاً للأخفش، فقد أجاز نعت النّكرة إذا خُصِّصَت بالمعرفة، كما في قوله تعالى﴿فآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ﴾(١) فـ (الأوليان)صفة لـ (آخران). وأجاز ابن الطراوة وصف المعرفة بالنّكرة، بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف، كما في قول النّابغة الذبيانيّ:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتني ضَئِيْلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ في أَنيَابِها السُّمُّ نَاقِعُ(٢)

وهناك من أجاز وصف المعرفة بالنّكرة مطلقاً(٣).

وقد ذهب النُّحاة إلى أنَّ المُعَرَّف بـ (أل) الجنسية، يجوز أن يُنْعَتَ بالنّكرة؛ لأنَّ لفظه معرفة، ومعناه نكرة، ومن ذلك قول الله تعالى ﴿ وآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾(٤) فنعت (الليل) بالجملة؛ لأنّه لم يقصد به ليل معين، ومن ذلك قول الشّاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ : لا يَعْنِيْني(٥).

---

(١) المائدة : ١٠٧.

(٢) من الطويل، ديوانه: ص ٣٣. وانظر الكتاب: ٨٩/٢، ومغني اللبيب : ٥٧٠/٢، وهمع الهوامع :١١٧/٢، ولسان العرب : ٥٠٧/٤، (سور).

(٣) انظر شرح الأشموني:٦٣/٢.

(٤) يس : ٣٧.

(٥) من الكامل، ونسب لرجل من بني سلول في الكتاب: ٢٤/٣، وشرح التصريح: ١١/٢، وانظر : الصاحبي: ٢١٩، والخصائص : ٣٣٨/٢، ومغني اللبيب :١٠٢/١، همع الهوامع:٩/١.

لأنَّ المعنى على لئيم من اللئام[١].

وكذا عطف البيان، يطابق ماقبله في التعريف والتنكير، خلافاً لأبي علي الشلوبين، يقول ابن مالك: " وزعم الشيخ أبوعلي الشلوبين أنَّ مذهب البصريين التزامُ تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، ولم أجد هذا النقل من غير جهته، وعلى تقدير صحة النّقل، فالدليل أولى بالانقياد إليه، والاعتماد عليه، وذلك أنَّ الحاجة داعية إليه في المعرفتين، فهي في النّكرتين أشدّ؛ لأنَّ النّكرة يلزمها الإبهام، فهي أحوج إلى مايبيُّها من المعرفة، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل، واستعماله مطلقاً مذهب الفراء وغيره من الكوفيين، وهو أيضاً مذهب الزّمخشري"[٢].

بخلاف البدل، فقد تُبْدَلُ المعرفة من المعرفة، كما في قوله تعالى ﴿ بِإِذْنِ رَبِّهِم إلى صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ﴾[٣] والنّكرة من النّكرة، كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازَاً حَدَائِقَ وأَعْنَابَاً﴾[٤] والمعرفة من النّكرة، كما في قوله تعالى ﴿وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ﴾[٥] والنّكرة من المعرفة، كما في قوله جَلَّ شأنه ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ﴾[٦].

ولّما وجب في عطف البيان مطابقته لمتبوعه في التعريف والتنكير، وجاز في البدل ذلك، وجاز الاختلاف، أجاز النُّحاة في كُلِّ عَطْفِ بَيَانٍ أن يعربَ بدلاً ، إلا

---

(١) انظر الأصول لابن السراج :٤١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣١١/٣.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك :٣٢٦/٣.

(٣) إبراهيم : ١ - ٢.

(٤) النبأ : ٣١ - ٣٢.

(٥) الشورى : ٥٢ - ٥٣.

(٦) العلق: ١٥ - ١٦.

إذا منع من ذلك مانع، كما في قولك: يا أخانا الحارث، ونحـو: أنـا الضَّـارب القـائدِ عليّ، ومن ذلك قول الشّاعر:

أَنَا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعـــاً[١].

وذلك لأنَّ البدل في تقدير مستقل، بخلاف عطف البيان، فإذا أُعْرِبَ بَدَلاً لزم أن يُباشرَ حرفُ النّداء ما اقترن بـ (أل)، وأن يضـاف الوصـف المقـترن بـ (أل) إلى مجرَّدٍ منها، وذلك ممتنع، وقد سبق بيانه فيما مضى .

ومن الأسماء مايكون نعتاً ومنعوتاً، كاسم الإشارةِ ، فقد جاء صفةً في قول ا لله تعالى ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُم هَـذا﴾[٢] وقولـه ﴿ إِنّي أُرِيـدُ أن أُنْكِحَـكَ إِحْـدَى ابْنَتَـي هَاتين﴾[٣]. ويأتى منعوتاً، كما في قولك: رأيت هذا الفارس المقدام، ولا ينعـت اسـم الإشارة الا بمصحوب (أل)، فإن كان مصحوب (أل) جامداً، كما في قولك: مررت بهذا الرَّجل، فقد ذهب ابن مالك إلى أنَّ مصحوبها عطف بيان لا نعـت؛ لأنّـه غـير مشتق، ولا مؤول بمشتق، والنّعت لا يأتي إلا مشتقاً، يقـول ابـن مـالك: " وإن كـان مصحوب (أل) جامداً محضاً، كمررت بذلك الرَّجل، فهو عطف بيان لا نعت، لأنّـه غير مشتق ولا مؤول بمشـتق، وأكـثر المتـأخرين يُقَلّـدُ بعضهُـم بعضـا في أنّـه نعـت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أنَّ عطف البيان لا يكون متبوعه أخصَّ منـه، وهـو غـير صحيح، فإنَّ عطفَ البيان يُقْصَدُ به في الجوامد من تكميل المتبوع، ما يُقْصَدُ بـالنّعت في المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوع عطف البيان أَخَصَّ منـه، كمـا لايمتنع أن يكون المنعوت أخصَّ من النّعت، وقد هُدِي أبو محمد بن السِّيد إلى الحقِّ

---

(١) سبق تخريجه: ١٥٤

(٢) الأنبياء : ٦٣.

(٣) القصص : ٢٧.

في هذه المسألة، فجعل ما تبع اسم الإشارة من الرَّجل ونحوه عطف بيان، وكـذا فعل ابنُ جنّي، حكاه أبو علي الشَّلوبين، وهكـذا ينبغي؛ لأنَّ اسمَ الجنسِ لا ينعت به وهـو غير تابع له ، فلو كان نعتاً حين يتبع الإشارة، لكان نعتاً حين يتبع غيره، كقولك: رأيت شخصاً رجلاً، وأنت لا تريد إلا كونه رجلا لا امرأة، ولا خلاف في امتناع كونه في هذه الصُّورة نعتاً ، فيجب ألاّ يكون في غيرها نعتاً، وإلاّ لَزِمَ عدم النَّظير، أعني: جعله اسماً واحداً نعتاً لبعض الأسماء دون بعض، مع عدم اختلاف المعنى"[١].

خلافاً لابن الحاجب فقد قال: " ولا فصل بين أن يكون مشتقاً أو غيره، إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً، مثل: تَمِيمِيٌّ وذِي مالٍ، أو خصوصاً مثل: مررتُ برجُلٍ أيِّ رَجُلٍ، ومررت بهذا الرَّجُلِ، وبِزَيدٍ هذا"[٢] يقول الرَّضيُّ تعليقاً على ذلك: "اعلم أنَّ النُّحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق، فلذلك استضعف سيبويه نحو: مررت برجلٍ أسد، وصفاً ، ولم يستضعف بزيد أسداً، حالاً ، فكأنَّه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق، وفي الفرق نظر، والنُّحاة يشترطون ذلك فيهما معاً، والمصنِّف لايشترطه فيهما"[٣].

وذكر ابن عصفور أنَّ النُّحاة يجيزون في نحو : مررت بهذا الرَّجُلِ، أن يعرب (الرَّجل) نعتاً، وأن يعرب عطف بيان، فمن حَمَلَه على عطف البيان، فالسَّبب في ذلك جموده، ومن حمله على النّعْت لَحَظَ فيه معنى الاشتقاق، وجعل قوله

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٢٠ - ٣٢١. وانظر شرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور: ١/١٩٩، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٣/٧٢ و ٣/٦١.

(٢) الكافية لابن الحاجب : ١٢٩.

(٣) شرح الكافية للرّضي: ١/٣٠٣.

(الرَّجل) بعد (هذا) بمنزلة الحاضر المشار إليه[١].

ومِمَّا ينعت به (ذو) فإن كانت بمعنى (الَّذي) فهي لغة طيِّئ، وتوصف بها المعارف، أمَّا إذا كانت بمعنى(صاحب) فإن كان موصوفها نكرة، أضيفت إلى نكرة، نحو: مررت برجُلٍ ذي مالٍ، وإن كان موصوفُها معرفةً، أضيفت إلى معرفة، نحو: مررت بزيدٍ ذي المال، يقول ابن السرّاج : " وإذا وصفت بها معرفة أضفتها إلى ذي الألف واللام، ولا يجوز أن تضيفها إلى (زيد) وما أشبهه"[٢].

(١) انظر شرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور: ١/٢٩٧- ٢٩٨.

(٢) الأصول لابن السراج: ٢/٢٧ وانظر: شرح التصريح :٢/١١١، وشرح الأشموني: ٢/٦٦.

الفصل السابع

(أل) في النِّداء

سبق أن ذكرنا أنَّ (أل) أداة تعريف، فـ (رجل) نكرة، إذا أردت تعريفَه وتوضيحَه قلت : الرَّجل، وقد ذهب الخليل، وسيبويه، وغيرهم إلى أنَّ النِّداء علامةُ تعريفٍ أيضا، يقول صاحب الكتاب : " وزعم الخليل – رحمه الله – أنَّ الألف واللام إنَّما منعهما أن يدخلا في النِّداء، من قبل أنَّ كُلَّ اسمٍ في النِّداء مرفوع معرفةٌ، وذلك أنَّه إذا قال: يا رجل، ويافاسق فمعناه كمعنى يا أيُّها الفاسِقُ، ويا أيُّها الرَّجلُ، وصار معرفة؛ لأنَّك أشرت إليه، وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة، نحو : هذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير ألف ولام؛ لأنَّك إنَّما قصدت قصدَ شيء بعينه، وصار هذا بدلاً في النِّداء من الألف واللام، واستُغْني عنهما، كما استغنيت بقولك: (اضرب) عن (لِتَضْرِب)"[1].

يقول ابن مالك تعليقاً على ذلك: " فحاصل كلامه : أنَّ (رجلاً) من قولك: يا رجل، معرفةٌ بالقصد والإشارة إليه، فاستغنى عن الألف واللام، كما استغنى اسم الإشارة، وكما استغنى (اضرب) عن لام الأمر"[2].

ولذلك فقد اختلف النُّحاة في نداء المُعَرَّف بـ (أل) هل يَصِحُّ أن تقول : يا الرَّجل أم لا ؟.

فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك مطلقاً، واستدلُّوا على ذلك بالسَّماع والقياس، أمَّا السَّماع فقد ورد في كلام العرب، ومن ذلك قول الشّاعر:

---

(١) الكتاب لسيبويه : ١٩٧/٢، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١٧٦/٢.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك :٣٩٨/٣. وانظر الأصول في النحو لابن السراج :٣٤٤/١.

فَيَا الغُلامَانِ اللَّذَانِ فَــــرَّا إِيَّاكُما أن تُكْسِبانا شَــــرّا[١]

وقول الآخر :

مِنَ اجْلِكِ يا التي تَيَّمْتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيْلَةٌ بالوُدِّ عَــــنِّي[٢].

وقول الآخر :

عَبَّاسُ يا الملكُ المتوَّجُ والّذي عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلا عَدْنَانُ[٣].

وأمَّا القياس، فقد جاز : يا أ لله بالإجماع، فيجوز ياالرَّجل قياساً عليه، بجامع أنَّ كُلاً منهما فيه (أل) وليست من أصل الكلمة[٤].

ومنع البصريون ذلك مستدلين بما يلي:

أولاً : الألف واللام تفيد التعريف، والنّداء يفيد التعريف أيضا، فإذا قصدت واحداً بعينه صار معرفة، فحرف النّداء بدلٌ من الألف واللام، ولا يَصِحُّ أن يُجْمَعَ بينهما؛ لأنّه لايجتمع مُعَرِّفان على مُعَرَّفٍ واحد[٥]، ولم يرض الرَّضيُّ بذلك؛ لأنَّ اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا تستنكر[٦].

---

(١) بيتان من الرجز ، انظر : الإنصاف :٣٣٦/١، شرح المفصل لابن يعيش :٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك :٣٩٩/٣، وشرح الكافية للرضي: ١٤٦/١، وهمع الهوامع: ١٧٤/١.

(٢) من الوافر، والبيت من شواهد الكتاب: ١٩٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش:٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٩/٣، وشرح الكافية للرضي: ١٤٥/١، وهمع الهوامع : ١٧٤/١، ورواه الأنباري (فديتك يا التي)، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٣٦/١.

(٣) البيت من الكامل. انظر : شرح التصريح : ١٧٣/٢، وهمع الهوامع : ١٧٤/١، وشرح الأشموني: ١٤٦/٢.

(٤) انظر : الإنصاف: ٣٣٧/١، وشرح التصريح : ١٧٣/٢.

(٥) انظر : الجمل في النحو للزجاجي ص ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٢.

(٦) شرح الكافية للرضي : ١٤١/١.

ثانياً : الألف واللام تفيد تعريف العهد، وهو يتضمَّنُ معنى الغيبة؛ لأنَّ العهد يكون بين اثنين في أمرٍ ثالثٍ غائب، والنّداء خطاب لحاضر، فلم يُجْمَع بينهما لتنافي التعريفين.

ثالثاً : المنادى المقرون بـ (أل) إِمَّا أن يُبْنَى،وإمَّا أن يُعْرَب، وكلاهما مشكل، أمَّا البناء، فوجه إشكاله من جهتين:

أ – أنَّ الألف واللام من خصائص الأسماء، ولذلك تبعد عن عِلَّةِ البناء التي هي شَبَه الحرف.

ب – أنَّ الألف واللام تعاقب التنوين، فكأنَّ الاسم المقترن بها منوَّن، ومن أجل ذلك استكرهوا دخول الألف واللام في المنادى المبني.

وأمَّا وجه إشكال الإعراب؛ فلأنَّ العِلَّةَ التى من أجلها بُنِي المُنَادى وقوعُ المنادى موقع الضَّمير، ومشابهته للضَّمير في الإفراد والتعريف، وهي موجودة في المنادى المقترن بـ (أل) فكيف يعرب؟[1].

وأجاب البصريون عن أدلة الكوفيين بأنّه لا حُجَّةَ لهم بها، إذْ حَذَفُوا الموصوف وأقاموا الصِّفة مقامه ، والتقدير : فيا أيُّها الغلامان، وهذا قليل لا يأتي إلا في ضرورة الشِّعر، والذي سَهَّل (يا التي) أنَّ الألف واللام لا تنفصل منها، فَنُزِّلَتْ مَنْزِلَةَ بعض حروفها الأصلية. أمَّا قوله (فيا الغلامان) فالذي حسَّنَه قليلاً وصفُه بـ(اللذان) ، والصِّفة والموصوف كالشيء الواحد، فصار حرف النِّداء كأنّه باشر

---

(١) انظر : الإنصاف :١/٣٣٧ – ٣٣٨، شرح المفصل لابن يعيش: ٨/٢، وشرح الكافية للرضي : ١/١٤١.

(اللذان)[١].

وقد نصَّ النَّاظم على أنَّ ذلك ضرورة حيث يقول:

وباضطرار خُصَّ جمع (يا) و (أل)[٢].

وذهب ابنه إلى أنَّه ليس بضرورة، لكنَّ الشّاعر استعمل ذلك على جهة الشُّذوذ، وهو غير مضطر، لتمكن قائله من أن يقول: فياغلامان اللذان فرَّا؛ لأنَّ النَّكرة المعينة بالنِّداء توصف بذي الألف واللام الموصول، وبذي الألف واللام غير الموصول، كما حكاه يونس من أنَّ العرب تقول: يافاسق الخبيث[٣].

وأمَّا جواز ياأ لله بالإجماع، فقد ذكر بعض النُّحاةِ أنَّ (أل) في لفظ الجلالة عِوَضٌ من الهمزة، فالأصل (إله) ولذلك تنزَّلت الألف واللام منزلةَ حرف من نفس الكلمة، فجاز أن يدخل حرف النِّداء عليها، فقد ذكر ابن عصفور أنَّ السَّبَبَ في الجمع بين (يا) و(أل) في نداء لفظ الجلالة كون الألف واللام عوضاً من همزة (إله)، فلمَّا جاز ياإله، جاز ياأ لله، والدليل على أنَّها عوض منها أنَّه لايجمع بينهما، فلايقال: ياالإله، ويبقى على ماكان عليه من المعنى.

ويرى ابن عصفور – كما سبق – أنَّ (أل) في النَّاس عِوَضٌ من الهمزة، فالأصل (أناس)، مخالفاً بذلك كثيراًمن النُّحاة.

فإن قيل: إذا صَحَّ في (ا لله) الجمعُ بين (أل) و (يا) لأنَّ (أل) عِوَضٌ من الهمزة، فهل يَصِحُّ ياالنَّاس، لأنَّه يَصِحُّ ياأناس؟.

---

(١) انظر الإنصاف للأنباري: ١/ ٣٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٩، وشرح الكافية للرضي، ١/ ١٤٥ – ١٤٩.

(٢) الألفية لابن مالك: ص٨١.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٩٩.

فالجواب: لايجوز ذلك؛ لأنَّ النَّاس لم يكثر استعماله. ولم يجر مجرى العلم، بخلاف لفظ الجلالة (ا لله)[1].

يقول الأنباري: " والذي يدُلُّ على أنَّها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنَّه يجوز أن يقال في النِّداء: ياأ لله بقطع الهمزة، قال الشّاعر:

مُبَارَكٌ هُو وَمَنْ سَمَّاهُ　　　　عَلى اسْمِكَ اللَّهُمَّ ياأ للهُ[2].

ولو كانت كالهمزة التي تدخل مع لام التعريف، لوجب أن تكون موصولة "[3].

وهناك من يري أنَّ لفظ الجلالة (ا لله) كثر استعماله في كلامهم، فلا يقاس عليه غيره، كما أنَّ (أل) ملازمة له لاتفارقه، ومن يرى أنَّ (ا لله) اسم غير مشتق، فينزِّلُهُ منزلةَ سائر الأعلام، وكما يجوز دخول حرف النِّداء على سائر الأسماء الأعلام، يجوز هاهنا، وقد سبق أن أوضحنا هذه المسألة في فصل مستقل[4].

فإن قيل: إذا لم يصحّ الجمع بين (يا) و (أل) لأنَّهما أداتا تعريف، فكيف يَصِحُّ الجمع بين (يا) واسم الإشارة، فتقول: ياهذا، و (هذا) مَعْرِفَةٌ بالإشارة؟.

قيل: صَحَّ ذلك في اسم الإشارة؛ لأنَّ تعريفَه إيماءٌ وقصدٌ إلِى حاضر، ليعرِفَه المخاطب بحاسَّةِ النَّظَرِ، وتعريف النِّداء خطاب لحاضر، وقصد لواحد بعينه، فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد، ولذلك شَبَّه الخليل – كما في النَّصِ السَّابق– تعريفَ النِّداء بالإشارة.

---

(١) شرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور: ٣/ ٩٠.

(٢) من الرجز، انظر: الأنصاف: ١/ ٣٣٩، ولسان العرب: ٣/ ٤٧٠ " اله ".

(٣) الأنصاف للأنباري: ١/ ٣٣٩.

(٤) الباب الثاني ص ١٦٩.

وذكر المازنيّ أنّ أصل (هـذا) أن يشير بـه الواحـد إلى واحـد، فلمّا دعوتـه نَزَعْتَ منه الإشارة التي كانت فيه، وألزمته إشارة النّداء، فصارت (يا) عوضـا مـن نزع الإشارة، ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبل بإسقاط حرف النّداء[١].

أمّا نحو: يازيد ، فقد ذهب الُمبَرِّدُ إلى أنّ تعريفَـه متجـدِّدٌ بـالنّداء، بعـد إزالـةِ تعريف العلمية، لئلا يجمع بين تعريفين، حيث قـال: " و (زيـد) ومـا أشـبهه في حـال النّداء معرفةٌ بالإشارة ، منتقِلٌ عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف"[٢].

وأشار الأنباري إلى ذلـك ثـم قـال: " وإذا لم يجـز الجمـع بـين تعريـف النّـداء وتعريف العلمية. فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النّداء وتعريف الألف واللام أولى، وذلـك لأنّ تعريـفَ النّـداء بعلامةٍ لفظيـة، وتعريـف العلميـة ليـس بعلامـة لفظيـة ، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية، كما أنّ تعريف النّداء بعلامة لفظيّة، وإذا لم يجـز الجمع بين تعريف النّـداء وتعريـف العلميـة،وأحدهمـا بعلامـة لفظيـة، والآخـر ليـس بعلامـة لفظيـة، فـلأَن لا يجـوز الجمـع بـين تعريـف النّـداء وتعريـف الألـف والـلام، وكلاهما بعلامة لفظية، كان ذلك من طريقٍ أولى"[٣].

وذكر ابن عصفور أن من يرى ذلك اسـتدلّ بـأنّ النّـداء قـد عَـرَّف المنادى النَّكِرَةَ المُقْبَل عليها، فمُحَالٌ أن يدخل على المَعْرِفَةِ، وهي باقيةٌ على تعريفها[٤].

ومنع ذلك ابن السرَّاج، حيث يرى أنّ هذا الكلام له وجه حسن وله وجـه قبيح، أمّا وجه حسنه، فإنّ الاسم أوّل ما يوضع يُنَادَى به الإنسان حتى يُعْرَفَ بـه،

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٩/٢، وشرح الكافية للرضي:١٤٢/١، والأشباه والنظائر:٢٤٨/٢.

(٢) المقتضب : ٢٠٥/٤.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٣٨/١.

(٤) شرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور: ٨٩/٢.

فيقال له : يا محمد، أو يازيد، أو يا فلان، ويكرَّرُ عليه حتى يَعْلَمَ أنّه اسمه، فـإن كـان القصد أنَّ الاسم في الأصل معرفة بالنّداء، فهو وجهُ حسن، أمَّـا إذا أراد أنَّ تعريـف العلمية في نحو يازيد، بعد أن استقر يذهب بعد النّداء، ويكون معرفة بـالنّداء، فهـذا وجه قبيح، فهو مُعَرَّف بالعلمية قبل النّداء وبعده، فلو ناديت وقلـت: يـازيد، لم تجـد من يجيبك إلا من عَرَفَ أنَّ اسمه زيد فيما مضى[١].

وذكر ابن عصفور أنَّ المذهب الصحيح بقاءُ العلم علـى تعريفـه؛ لأنَّ النّـداء من حيث هو خطاب لا ينبغي أن يُعَرِّف، ألا ترى أنَّك إذا قلت: أنـت رجـل قـائم، فخاطبت، فإنَّ الرَّجلَ لا يتعرَّف بخطـابك إيّـاه، بـل يبقـى علـى تنكـيره، أمَّا تعريـف النَّكرة المقصودة بالنّداء؛ فلأنَّ حرف النّداء نائب مناب (أل) فإذا قلـت : يـا رجـل، كان أصله يا أيُّها الرَّجل، ولذلك لا يحذف حـرف التعريـف منهـا؛ لأنَّـه عِـوَضٌ مـن الألف واللام[٢].

وتبعهما ابن مـالك،حيـث يقـول: " والصحيـح أنَّ تعريـفَ العلميـة مسـتدامٌ كاستدامة تعريف الضَّمير، واسم الإشارة، والموصول، في يا إيَّـاك، ويـاهذا، ويـا مـن حضر، ولأنَّ النّداء لا يلزم من دخوله على معرفة اجتماعُ تعريفين، على أنه لو علـم اجتماع تعريفين لجعل أحدهما مؤكّداً للآخر، ومسوقاً لزيادة الوضوح، كما تسـاق الصِّفة لذلك، ويكون ذلك نظير اجتماع دليلي المبالغة في علاّمة ودوّاريّ"[٣] وأشـار الرَّضيُّ إلى أنّه ليس ثَمَّةَ محذورٌ يمنع من ذلك[٤].

وذكر الأزهريُّ أنَّ ذلك مردودٌ بنداء اسم الله تعالى،واسم الإشارة؛ إذ لا

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج : ١/٣٣٠.
(٢) شرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور : ٢/٨٩.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ٣/٣٩٢.
(٤) شرح الكافية للرضي: ١/١٤٢.

يمكن سلب تعريفهما؛ لأنّهما لا يقبلان التنكير[١].

ونخلص من هـذا إلى أنّ الكوفيين يجيزون نـداء مافيـه (أل) مطلقاً[٢]، أمّا البصريون فمنعوا ذلك إلا في المسائل التالية:

أولاً : لفظ الجلالة (ا لله) يقول الأزهري: " تقول: (ياأ لله) بإثبات الألفين، ألف ياء وألف ا لله، و(يلله) بحذفهما معاً، و(يا لله) بحذف الثانية فقط وإبقاء الأولى . . . ووجه حذفها في الأصل، النظر إلى أصلها، ووجه حذف ألف ياء أنّ إثباتها يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حدّه؛ لكونهما من كلمتين، ووجه إثباتها مع حذف الثانية إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة" قال العليمي تعليقاً على ذلك: " قال الدنوشري: ولا يجوز عكس الثالثة، وهو حذف ألف ياء وإثبات ألف ا لله انتهى. وأقول مقتضى كلام الشارح جواز العكس؛ لأنّه علل الثالثة بإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة . . . والأصل عدم الإجراء، وعدم التقاء الساكنين، فحذف ألف ياء، وإثبات ألف (ا لله) جارٍ على القياس"[٣].

ثانياً : الجمل المحكية المبدوءة بـ (أل) فإذا سَمَّيت بـ (المنطلق زيد) جاز لك أن تجمع بين (أل) والنّداء، فتقول: يا المنطلق زيد، يقول سيبويه: " ولو سَمَّيْتَه (الرَّجُلُ مُنطلقٌ) جاز لك أن تناديه، فتقول: يا الرَّجُلُ منطلقٌ؛ لأنّك سمَّيته بشيئين كُلُّ واحدٍ منهما اسمٌ تامٌّ . . . وأمّا الرَّجُلُ منطلقٌ ، فبمنزلة تأبّطَ شَرّاً ؛ لأنّه لايتغير عن حاله؛ لأنّه قد عَمِلَ بعضُه في بعضٍ"[٤].

---

(١) شرح التصريح: ٢/١٦٦.
(٢) شرح الكافية للرضي: ١/١٤٦.
(٣) شرح التصريح ومعه حاشية العليمي: ٢/١٧٢.
(٤) الكتاب : ٣/٣٣٣.

وتقطع الهمزة بعد حرف النّداء؛ لأنَّ الفعل أو الاسم المبدوء بهمزة وصل تقطع همزته عند التسمية[١]، ولا يجوز فيه ماجاز في لفظ الجلالة من أوجه؛ لأنَّ لفظ الجلالة له خواصٌ لا يشاركه فيها غيره، فلا يبعد أن يكون منها جواز الأوجه الثلاثة[٢].

وذكر ابن مالك، والأزهري أنَّ المُبَرِّدَ قاس على ذلك ما سُمِّيَ به من موصول مُصَدَّرٍ بـ (أل)، نحو : الذي جلس، فإذا أردت نداءه قلت : يا الذي جلس، بشرط أن تكون التسمية بالموصول وصلته، فإن كانت التسمية بالموصول وحده لم يَصِحَّ نداؤه، وصَحَّحَ ابن مالك مذهبه[٣]. ولم أتمكن من الوقوف على رأي المُبَرِّدِ في كتبه.

ومنع ذلك سيبويه حيث قال: " وإذا سَمَّيْت رجلاً : الذي رأيتُه ، والذي رأيتُ، لم تغيِّره عن حاله قبل أن يكون اسماً ؛ لأنَّ الذي ليس منتهى الاسم، وإنَّما منتهى الاسم الوصل، فهذا لا يتغيَّر عن حاله كما لم يتغير ضاربٌ أبوهُ اسمَ امرأةٍ عن حاله، فلا يتغيَّر (الذي) كما لم يتغيَّر وصلُه، ولا يجوز لك أن تناديه، كما لايجوز لك أن تنادي الضَّارِبَ أبوهُ إذا كان اسماً؛ لأنَّه بمنزلة اسمٍ واحدٍ فيه الألف واللام، والذي مع صلته بمنزلة اسم واحد، نحو : الحارث ، فلا يجوز فيه النّداء، كما لا يجوز فيه قبل أن يكون اسماً "[٤].

ورد ابن ولاد على المُبَرِّدِ في هذه المسألة حيث قال: أمَّا قوله : لو كان كما وصف لخرج من حَدِّ الاسم، فقولٌ غيرُ مستقيم، وكيف يخرجه ترك النّداء عن حدِّ

---

(١) شرح التصريح ١٧٢/٢.
(٢) حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٤٦/٣.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٩٨/٣، وشرح التصريح : ١٧٢/٢، وانظر : النحو الوافي لعباس حسن : ٣٨/٤.
(٤) الكتاب : ٣٣٣/٣.

الأسماء، والعرب قد سَمَّت بالضَّحَاك والحارث وأشباههما، ولم تلحقهما حرف النّداء، ولا أخرجهما ذلك من حدِّ الأسماء، وأمَّا احتجاجه باسم الله تعالى، وأنا نقول: يا الله اغفر لي، فهذا اسم صارت الألف واللام فيه كبعض حروفه، وحُذِفَ منه واختُصِر، وكَثُرَ في الكلام، والدعاء عند الخوف والرجاء عند أكثر الأحوال، وفي أكثر الأوقات، واختصَّ إذ جرى هذا المجرى بحالٍ لا تكون لسواه[1].

وذكر ابن مالك أنَّ قياسَ المُبَرِّدِ قياسٌ صحيح[2]، قال الأزهري: " وصوّبه النَّاظم في شرح التسهيل، ومع تصويبه لم يستثنه في بقية كتبه[3].

فإن قيل : ما الفرق بين الجملة المسمَّى بها، والموصول المسمَّى به ، حتى صحَّ لسيبويه أن يجيز الأولى ويمنع الثانية؟.

قيل : الفرق بين الجملة والموصول، أنَّ الجملة سُمِّيَ فيها بشيئين، كُلُّ واحدٍ منهما اسم تامّ، و (الذي) بصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث، فلا يجوز فيه النِّداء[4].

ثالثاً : اسم الجنس المشبَّه به، يقول ابن مالك: " وأجاز ابن سعدان[5]: يا الأسد شدة، ويا الخليفة جوداً ونحوه مِمَّا فيه تشبيه، وهو أيضا قياس صحيح؛ لأنَّ تقديره: يا مثل الأسد، ويا مثل الخليفة، فَحَسَّنَ التقديرُ دخولَ (يا) على غير الألف واللام"[6].

---

(١) انظر : الانتصار على هامش المقتضب: ٤/٢٤٢.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٩٨.
(٣) شرح التصريح : ٢/١٧٣.
(٤) انظر شرح التصريح: ٢/١٧٣، وهمع الهوامع : ١/١٧٤.
(٥) محمد بن سعدان الضرير، الكوفي، نحوي مقرىء، ولد ببغداد، ت (٢٣١) له مؤلفات في القراءات والنحو، منها: الجامع والمجرَّد. معجم المؤلفين : ٣/٣١٤،وبغية الوعاة:١/١١١
(٦) شرح التسهيل لابن مالك : ٣/٣٩٨.

وذكر صاحب النحو الوافي أنّه يشترط في ذلك أنْ يذكر وجه الشَّبه، فإن حذف امتنع ذلك[1].

وذكر الشّاطبي أنَّ قياسَ ابن سعدان، وابن مالك قياسٌ غير صحيح؛ لأنَّ تقدير (مثل) ليس بمزيل لقبح الجمع بين (يا) و (أل)؛ إذ يَصِحُّ على ذلك أن تقول: يا القرية، والتقدير : يا أهل القرية[2]، وذلك لايقول به ابن مالك، وابن سعدان، فدلَّ على أنّه غير صحيح.

وردَّ عليه الأزهري حيث قال: " وعندي أنَّ تقدير ابن مالك صحيح، ومزيلٌ للقبح، بدليل قولهم: قضية ولا أبا حسن لها ، فإنَّ تقديره: ولا مثل أبي حسن، فلولا أنَّ تقدير (مثل) مزيل لقبح دخول (لا) على المعرفة، لما كان لهذا التقدير وجه، وللزم عمل (لا) في المعرفة، والشاطبي لا يقول بعمل (لا) في المعارف"[3].

رابعاً : الضّرورة الشعرية، فقد حمل البصريون الأبيات السَّابقة على الضّرورة والشّذوذ – كما سبق – مع أنَّ المبرِّد ردَّ روايةَ قول الشّاعر : فيا الغلامان، حيث قال: " وأمَّا هذا البيت الذي ينشده بعض النّحويين.

فيا الغلامان الّلذَان فَرّا إيَّاكُمَا أن تكسبانا شرّاً[4]

فإنَّ إنشاده على هذا غير جائز، وإنّما صوابه، فيا غلامان الّلذان فَرّا، كما تقول: يارجل العاقل أقبل"[5].

---

(١) النحو الوافي لعباس حسن : ٣٨/٤.

(٢) انظر :شرح التصريح: ١٧٣/٢.

(٣) شرح التصريح : ١٧٣/٢.

(٤) سبق تخريجه ص٢٨٧.

(٥) المقتضب: ٢٤٣/٤.

وقد ذكر السِّيرافي أنَّ المبرِّد لا يجيز قول الشّاعر: مِنَ اجلكِ يا التي[1]. وذكر أبو العباس في المقتضب خلاف ذلك، حيث يرى أنَّ الشّاعر اضطر إلى نداء الاسم الموصول المقترن بـ (أل) لأنَّها لا تنفصل منه، ولذلك لم يرد هذه الرواية، وإنَّما رد رواية البيت السابق (فيا الغلامان)[2] علماً بأنَّ صاحب الكتاب لم يستشهد بقول الأعشى: فيا الغلامان.

خامساً : إذا تصدَّرت (أل) العلم، وهي جزء منه، بحيث يؤدي حذفها إلى لبس لا يمكن معه تعيين العلم المنادى، نحو : يا الصاحب، يا القاضي، فيمن اسمه الصّاحب بن عباد، والقاضي الفاضل[3].

سادساً : ذكر عبّاس حسن أنَّه يجوز الجمع بين (يا) و (أل) في الاستغاثة، بشرط أن يكون المستغاث مجروراً باللام، نحو : يا لَلوالد للولد[4]. والذي يبدو عدم الجمع بينهما في هذه المسألة ؛ لأنَّ اللام فصلت بينهما في هذا الأسلوب.

وإذا كانت (أل) المقترنة بالاسم لا يصحُّ أن يجمع بينهما وبين أداة النّداء فكيف ينادى الاسم المقترن بـ (أل)؟

يختلف الحال باختلاف نوع (أل) ويمكن أن يبيَّن على النّحو التالي :

---

(١) انظر شرح السيرافي في حاشية الكتاب : ١٩٧/٢ رقم (٢).
(٢) المقتضب : ٢٤١/٤.
(٣) النحو الوافي لعباس حسن: ٣٨/٤.
(٤) النحو الوافي لعباس حسن: ٣٨/٤، ٨٢.

أولا : إذا كانت (أل) جنسية، نحو : الرَّجل، يقول الصبَّان: " والمراد أنَّها جنسية بحسب الأصل، أيْ: قبل دخول (يا) ... فلا ينافي أنَّ مصحوبها بعد دخول (يا) معين حاضر[١].

يقول الأشموني: " فإذا قلت : يا أيُّها الرَّجل، فـ (أل) جنسية، وصار بعد للحضور ، كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة "[٢] ثمَّ يعلّق الصبَّان على ذلك بقوله : " صارت بعد للحضور، أيّ: بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكّر، وقصد به معين حاضر، لا بسبب انقلاب (أل) عهدية، حتى يردَ أنَّ المصرَّحَ به أنَّها غيرُ عهدية"[٣].

فيتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام الجنسيتان بجعله صفة لـ (أيّ) متلوَّة بهاء التنبيه، فتقول : يا أيُّها الرَّجل للمذكَّر، ويا أيتها المرأة للمؤنث ، وتبقى (أيّ) بلفظ واحد مع المفرد والمثنى والمجموع، مراعى فيها التذكير والتأنيث[٤]، فـ (أيّ) اسم مفرد منادى، مبنى على الضمّ، و (ها) صلة لـ (أيّ) للتنبيه، وللعوض من المضاف إليه؛ لأنَّ (أيّاً) إمَّا أن تكون مضافة أو منوّنة، وليس هذا موضع التنوين[٥].

---

(١) حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٥١/٣.
(٢) شرح الأشموني: ١٥١/٢.
(٣) حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ١٥٣/٣.
(٤) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٩/٣، وجامع الدروس العربية للغلاييني:١٥٣/٣.
(٥) شرح الكافية للرضي: ١٤٢/١.

وذكر ابن الشجري أنَّ أبا نزار النّحوي يرى أنّها عوض عن حرف النّداء؛ لتأكيد التنبيه ، وردَّ ذلك ابن الشجري؛ لعدم وجود الدليل القاطع على ما ادّعاه أبو نزار[1].

و (الرَّجل) في قولك: يا أيُّها الرَّجلُ، صفة مرفوعة، يقول سيبويه بعد أن ذكر المثال السابق: " فـ (أيّ) ههنا فيما زعم الخليل – رحمه الله – كقولك: يا هذا، و (الرَّجل) وصف له، كما يكون وصفاً لهذا، وإنَّما صار وصفه لايكون فيه إلا الرّفع؛ لأنّك لا تستطيع أن تقول: يا أيّ، ولا يا أيُّها وتسكت؛ لأنّه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرَّجل بمنزلة اسم واحد ، كأنّك قلت: يا رجل"[2].

وذكر ذلك المُبَرِّدُ، وابنُ السرَّاج، والزَّجاجيّ، وأبو علي الفارسيّ، وابن يعيش، وابن الحاجب، وابن مالك، والأزهريّ[3].

وذكر ابن مالك أنَّ الأخفشَ أجاز أن تكون (أيّ) موصولة، والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة لـ (أيّ) يقول الرَّضيُّ: " وإنّما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى . . . ويصحّ تقوية مذهبه بكثرة وقوع (أيّ) موصولة في غير هذا الموضع ، وندور كونها موصوفة "[4].

ورد ابن مالك رأي الأخفش؛ لأنّه لو صحَّ ما قال، لكان ظهور المبتدأ أولى من حذفه؛ لأنَّ كمال الصّلة أولى من اختصارها[5].

---

(١) أمالي ابن الشجري: ٢/٣٧٠.

(٢) الكتاب : ١٨٨/٢.

(٣) انظر المقتضب: ٢١٦/٤، والأصول لابن السراج: ٣٣٧/١، والجمل للزجاجي ص ١٥٠، والإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي: ٢٤٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/٢، والكافية لابن الحاجب: ٩١، وشرح التسهيل لابن مالك:٣٩٩/٣، وشرح التصريح: ١٧٤/٢.

(٤) شرح الكافية للرضي:١٤٣/١.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ٤٠٠/٣.

وذكر أبوحيَّان أن للأخفش أن يقول: إنّهم حذفوا المبتدأ وأظهروا الخبر؛ لأنَّ النّداء باب حذف وتخفيف، بدليل جواز الترخيم، ولا يجوز في غيره إلا ضرورة[١].

وردّه ابن مالك أيضا، بأنَّه لو صحَّ ذلك لجاز أن يغني عن المرفوع بعد (أيّ) جملة فعلية وظرف ، كما يجوز ذلك في غير النّداء، وامتناع ذلك دليل على أنَّ (أيّا) غير موصولة[٢]. وذكر السّيوطيّ أنَّ المازنيّ ردّ على الأخفش بذلك[٣]. غير أنَّ أبا حيَّان يرى أنَّ هذا الدليل لا يلزم الأخفش ؛ لأنَّ له أن يقول إنَّما التزمت فيها ضرباً من الصِّلة، كما التزموا فيها ضرباً من الصِّفة، والعرب إنَّما جاءوا بـ (أيّ) وصلة لنداء ما فيه (أل) فيعرب صفةً على مذهبكم، وخبراً لمبتدأ محذوف على ماذهب إليه[٤].

وذكر السّيوطيُّ أنَّ الزَّجاجَ ردَّ مذهبَ الأخفش؛ لأنَّ (أيّاً) لو كانت موصولة وجب ألاّ تضمّ؛ لأنَّه لا يبنى في النّداء مايوصل؛ لأنَّ الصِّلة من تمامه[٥]. وأجاب الرَّضيُّ عن ذلك بأنَّ حرف النّداء داخلٌ على اسم مبني على الضَّمِّ قبل النّداء، فالتزموا بعد النّداء ماكان قبلَه[٦].

وذكر أبو حيَّان،والسّيوطيّ أنَّ هناك من يردّ على الأخفش بأنَّ (أيّاً) الموصولة لا تكون إلا مضافة لفظاً أو نيّة، وهي هنا ليست مضافة لا لفظاً ولا نيّة، وأجاب أبوحيَّان عن ذلك بأنَّ للأخفش أن يقول إنَّ (ها) التنبيه لَزِمَت عوضاً من

---

(١) التذييل والتكميل لأبي حيَّان: ٤/٢٠٠/ أ.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٤٠٠.
(٣) همع الهوامع : ١/١٧٥.
(٤) التذييل والتكميل لأبي حيَّان :٤/٢٠٠/ أ.
(٥) همع الهوامع : ١/١٧٥.
(٦) شرح الكافية للرضي: ١/١٤٣.

المضاف المحذوف فجرت مجراه، فكأنّها مضافة[١].

وذكر السيوطيّ أنَّ الكوفيين يرون أنَّ (ها) التنبيه في (أيُّها) ليست متصلة بـ (أيّ) بل جزء من اسم الإشارة ، والأصل يا أيّ هذا الرَّجل، فـ (أيّ) منادى ليس بموصوف، وهذا الرَّجل استئناف[٢]، ونسب أبو حيَّان هذا الرأي لابن كيسان، وذكر أنَّ مذهب الكوفيين أنَّ (الرَّجل) في قولك: يا أيُّها الرَّجلُ، صفةٌ لخبر مبتدأ محذوف[٣]، وذكر الأشموني أنَّ الكوفيين، وابن كيسان يرون أنَّ (ها) دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة ، فالأصل : يا أيُّها ذا الرَّجل، ثم حذف (ذا) اكتفاء بها[٤].

وذكر ابن السِّيد أنَّ الاسم المقترن بـ (أل) بعد (أيّ) في النِّداء يعرب عطف بيان لا صفة؛ لأنَّه ليس مشتقاً[٥]، وأجاب الرَّضيُّ عن ذلك بأنَّ الوصف لا يشترط فيه الاشتقاق[٦].

وذكر الأشموني أنَّ هناك من يعربه نعتاً إذا كان مشتقاً، وعطف بيان إذا كان جامداً ، ثم قال : وهذا أحسن[٧].

وذهب المازنيّ إلى أنَّ الاسم المقترن بـ (أل) بعد (أيّ) منصوبٌ، حملاً على الموضع، ورُدَّ بأنَّ الحمل على الموضع إنَّما يكون بعد تمام الكلام، والنِّداء لم يتمّ

---

(١) التذييل والتكميل لأبي حيَّان: ٤/٢٠٠/ب، وهمع الهوامع : ١/١٧٥.
(٢) همع الهوامع : ١/١٧٥.
(٣) التذييل والتكميل لأبي حيَّان : ٤/٢٠٠/ب.
(٤) شرح الأشموني : ٢/١٥١.
(٥) همع الهوامع : ١/١٧٥، وشرح الأشموني: ٢/١٥١.
(٦) شرح الكافية للرضي: ١/١٤٣،
(٧) شرح الأشموني: ٢/١٥١.

بـ (يا أيّها) ، فلم يجز الحمل على موضعها[١]. ومنع ذلك الزّجاج - أيضا - حيث قال: " وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يجز أحد من النّحويين هذا المذهب قبلَه، ولا تابعه عليه أحدٌ بعدَه، فهذا مطروح مرذول؛ لمخالفته كلام العرب، والقرآن، وسائر الأخبار"[٢].

وذكر الرَّضيُّ أنَّ الزَّجاج يجيز نصب الوصف المقترن بـ (أل) بعد (أيّ)، وكلام الزَّجاج الماضي يخالفه[٣]، واضطرب نقل ابن مالك عن الزَّجاج، ففي شرح التسهيل أورد النَّصَّ الذي ينكر فيه الزَّجاج على المازنيّ مذهَبَه[٤]، وفي شرح الكافية ذكر أنَّ الزَّجاج موافقٌ للمازنيّ[٥].

وأبان الرَّضيُّ أنَّ القياس يجيز نصبَ اسم الجنس الواقع صفة لـ (أيّ)، كما جاز النَّصب في نحو : يازيد الظّريف، ولكن التزموا رفعَه لكونه مقصوداً بالنّداء، فكأنَّ حرف النّداء باشرَه، بخلاف (الظّريف)[٦].

وذكر أبو حيَّان أنَّ السبب في منعه لذلك أمران: أحدهما أنَّ النَّصبَ إنَّما يجوز بالحمل على الموضع، ولا يكون ذلك إلا بعد تمام الكلام، والنّداء لم يتم بعد، والثاني : أنَّ المقصود بالنّداء هو (الرَّجل) في قولك يا أيُّها الرَّجلُ؛ لأنّه هو المنادى، وإنَّما أُتِي بـ (أيّ) لتكونَ وصلةً إلى ندائه، فجعلوا لفظه كلفظ المنادى المفرد؛ لأنّه في التقدير المنادى[٧].

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش:٢/٨، وشرح الكافية للرضي: ١/١٤٢، وهمع الهوامع : ١/١٧٥.
(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ١/٢٢٩.
(٣) شرح الكافية للرضي : ١/١٤٢.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٤٠٠.
(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/١٣١٨.
(٦) شرح الكافية للرضي :١/١٤٣.
(٧) التذييل والتكميل لأبي حيَّان ٤/٢٠٠/ب.

وتوصف (أيّ) بثلاثة أشياء:

أحدها : اسم الجنس المقترن بـ (أل)، نحو: يا أيُّها الرَّجُل، ومن ذلك قول الله تعالى ﴿ يـا أَيُّها الإنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الكَرِيمِ ﴾[1] وقوله ﴿ يـا أَيَّتها النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ﴾[2] وقوله (يا أَيُّها النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُم ﴾[3].

الثاني : اسم الموصول المصدَّر بـ (أل) وفاقاً لابن مالك[4] كما في قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّها الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْه الذِّكْرُ ﴾[5] ومنع سيبويه ذلك،حيث يقول: " ولا يجوز أن تقول : يا أيُّها الذي رأيت؛ لأنّه اسم غالب، كما لا يجوز يا أيُّها النّضر، وأنت تريد الاسم الغالب"[6]. وذكر أبو حيّان أنّ سيبويه منع نداء الاسم الموصول فرتّبَ عليه أنّه لا يجوز أن يوصفَ به، كما لا يجوز أن يوصف بالنّضر[7].

فإن قيل : ما السبب في وجود (أيّ) بين حرف النّداء والذي وما شابهه؟ وما المانع من الجمع بين حرف النّداء و (أل) الداخلة على الموصول؟ لأنّها ليست للتعريف في رأي المحققين، وإنّما زائدة، والمانع من الجمع بين (يا) و (أل) الجمع بين مُعَرِّفَين على مُعَرَّف واحد؟

فالجواب: أنّهم أجروا الموصول مجرى المُعَرَّف بـ (أل) لشبهه به، من حيث كان الموصول اسماً فيه (أل) مُتَعَرِّفاً بالعهد الذي في الصِّلة[8].

الثالث : اسم الإشارة، بشرط أن يكون عارياً من الكاف، نحو: يا أيُّهذا

---

(١) الأنفطار : ٦.
(٢) الفجر : ٢٧.
(٣) النساء : ١، الحج : ١.
(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ٣٩٩/٣.
(٥) الحجر : ٦.
(٦) الكتاب : ٣٣٤/٣.
(٧) التذييل والتكميل لأبي حيّان : ١٩٨/٤/ب.
(٨) المرجع السابق.

الرَّجل[١] خلافاً لابن كيسان، فقد ذكر أبو حيَّان،والأزهري أنَّـه يجيز يـا أيُّهـا ذلـك الرَّجل غير أنَّه يرى أنَّها أقل من يا أيُّهذا الرَّجل؛ لأنَّهـا أشـبهت المضـاف في اللفـظ، حتى إنَّ بعض النُّحاة نصبوا (الرَّجل) في قولك : يا أيُّها ذلك الرَّجُلَ؛ لانضمام (ذا) إلى الكاف[٢].

ومن وقوع اسم الإشارة صفة (أيّ) قول الشّاعر:

أَيُّهَـذانِ كُلا زَادَكُمـــــا ودَعَاني واغِلاً فِيْمَن يَغِـــلْ[٣].

وقد يأتي بعد (أيّ) الإشارة وذو (أل)، قال ابن مالك: وهو الأكـثر[٤]، ومـن ذلك قول الفرزدق:

ألا أيُّهذا السَّائلِي عَنْ أُرُومَتِي أجدك لم تَعْرِف فَتُبْصِرَه الفَجْرا[٥].

وقول ذي الرّمة:

ألا أيُّهذَا المنزلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لم يَعْهَد بِكَ الحيَّ عَاهِدُ[٦].

---

(١) انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٩.

(٢) التذييل والتكميل لأبى حيَّان: ٤/ ١٩٩/ أ، وشرح التصريح: ٢/ ١٧٥.

(٣) البيت من الرمل، انظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٩٩، وهمع الهوامع: ١/ ١٧٥، و (الواغل): الذي يدخل على القوم في شرابهم، وقيل: الداخل عليهم في طعامهم، انظر: لسان العرب: ١١/ ٧٣٢ (وغل).

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٩٩.

(٥) من الطويل، ديوانه: ٢/ ٤٠٤، انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣٩٩.

(٦) من الطويل، ديوانه: ١٠٨٨، وانظر الكتاب: ٢/ ١٩٣، وقد استشهد به على نعت (أيّ) بالاسم المبهم، وانظر المقتضب/ ٤/ ٢١٩، ٢٥٩، واستشهد به ابن الشجري على أنَّ =

وقول طرفة بن العبد:

ألا أيُّهَذا اللائمي أَحْضرَ الوغى وأَنْ أَشْهَدَ الّذاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي[١].

وقول ذي الرّمة :

ألا أَيُّهذا البَاخِعُ الوجدُ نَفْسَـه لِشَيءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ اَلمقـــادِرُ[٢].

فـ (ذا) في هذه الأمثلة صفة لـ (أيّ) وجـاز الوصـف بـه؛ لأنّـه مبهـم مثلـه[٣]. وذكر الرَّضيُّ أنَّ السبب في ذلك، كون اسم الإشارة أوضح مـن (أيّ)[٤]. والنكتـة في ذلك كما ذكر ابن يعيش أنَّ (ذا) يوصف بما توصف به (أيّ) من الجنس، نحـو الرَّجل والغلام، فوصفوا به (أيّاً) في النّداء تـأكيداً لمعنـى الإشـارة، إذ النّـداء إشـارة؛ والمقصـود بـالنّداء في قولـك : يـا أيُّهـذا الرَّجـل، إنّمـا هـو (الرَّجـل) و (ذا) وصلـة كـ(ـأيّ)[٥].

وذكر الرَّضيُّ أنَّ النّكتةَ في ذلك، أنّهم أرادوا أن يتوصلوا إلى نداء اســـم

= النّداء مخاطب بدليل أنك إذا وصفته بالاسم الموصـول جـاز أنْ تعيـد إلى الموصوله ضمـير الخطاب، الأمالي: ٢/ ٤١١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ٧.

(١) من الطويل، ديوانه: ٣٢، وانظر: الكتاب: ٩٩/٣، حيث استشهد به على رفـع (أحضـر) لحذف الناصب (أن)، والمقتضب: ٢/ ١٣٤، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٢٨٥، وأمـالي ابن الشجري: ١/ ١٢٤، ٣/ ٢٠٠، والإنصاف: ٢/ ٥٦٠، وشرح المفصل لابن يعيـش: ٢/ ٧، وهمع الهوامع: ٢/ ١٧.

(٢) من الطويل ديوانه: ١٠٣٧، وقـد استشـهد بـه المـبرِّد علـى نعـت (أيّ) بمبهـم مثلهـا، المقتضب: ٤/ ٢٥٩، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس: ١/ ٢٠٦، وشـرح المفصـل لابـن يعيش :٧/٢، ولسان العرب : ٣١٢/١٥ (نحا)

(٣) انظر الكتاب : ١٩٣/٢، والمقتضب : ٢٢٠/٤، وشرح المفصل لابن يعيش :٧/٢.

(٤) شرح الكافية للرضي :١٤٢/١.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش : ٧/٢.

الإشارة بـ (أيّ)؛ لأنَّ اسم الإشارة في الأصل ما يشاربه للمخاطب إلى شيء يراه ، فالأصل فيه أنَّه لغير المخاطب، ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب، ودخول حرف التعريف يجعله مخاطباً في بعض الأماكن، ففصلوا بينهما بـ (أيّ) لتناكرهما في الظَّاهر، وأبان الرَّضيُّ أنَّ هذا التركيب ليس مصوغاً لنداء اسم الجنس المقترن بـ (أل) بل لنداء اسم الإشارة، بدليل اقتصارهم كثيراً على نحو : يا أيُّهذا، بدون ذكر الوصف المقترن بـ (أل)، وهو بهذا يخالف ابن الحاجب[1].

ويَحلُّ مَحَلَّ (أيّ) اسم الإشارة، إذا أردت أن يكون وصلة لنداء ما فيه (أل) يقول سيبويه: " واعلم أنَّ الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام، تنزّل بمنزلة (أيّ)، وهي : هذا، وهؤلاء، وأولئك، وما أشبهها، وتوصف بالأسماء، وذلك قولك : ياهذا الرَّجلُ، ياهذان الرَّجلان، صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد . . . فهذه الأسماء المبهمة إذا فسّرتها تصير بمنزلة (أيّ) كأنَّك إذا أردت أن تفسِّرها، لم يجز لك أن تقف عليها"[2].

ومن هنا يبدو أنَّ سيبويه يجيز أن يكون اسم الإشارة وصلةً لنداء مافيه (أل) ويجب في الاسم المقترن بـ (أل) بعد اسم الإشارة أن يرفعَ على الفاعلية، كما في (أيّ)؛ لأنَّه المقصود بالنِّداء، وإنَّما أُتي باسم الإشارة وصلة لندائه.

أمَّا إذا أردت أن تقف على اسم الإشارة، ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه، فأنت في ذلك الاسم بالخيار؛ إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، يقول سيبويه: "وقال الخليل – رحمه الله – : إذا قلت : ياهذا ، وأنت تريد أن تقف عليه، ثمَّ تؤكده باسم يكون عطفاً عليه، فأنت فيه بالخيار، إن شئت رفعت، وإن شئت

(١) شرح الكافية للرضي : ١/١٤٢.
(٢) الكتاب : ٢/١٨٩.

نصبت"[١] وبهذا تخالف أسماء الإشارة (أيّا) بجواز الاستغناء بها عن الوصف، بخلاف (أيّ) والى هذا أشارالمُبَرِّدُ، وابنُ السرَّاج، وابنُ مالك، وابنُ هشام ، والأزهريّ[٢].

وذكر ابن يعيش أنَّ (ذا) تقع موقع (أيّ) فتقول: ياذا الرَّجل، وتلزمها الصِّفة، كما تلزم (أيّا) ولا يجوز في صفتها إلا الرّفع، كما كانت (أيّ) كذلك، لأنّه لايتمُّ بـ(ياذا) النّداء؛ لأنّه في معنى (ياأيّها) ولابُدَّ من (الرَّجل)؛ إذ هو المنادى في الحكم والتقدير، ولا تلزمها هاء التنبيه؛ لأنّه لم يحذف من اسم المشار إليه شيء، كما حذف من (أيّ)؛ أمّا (هذا) فلها مذهبان :

أ – إمَّا أن تكون وصلة لنداء مافيه (أل) فيكون حكمها حكم يا أيُّها الرَّجل.

ب – وإمَّا أن تكون مكتفية؛ لأنّه يجوز أن تقول: يا هذا أقبل، ولا تصف، فعلى هذا المذهب يجوز أن تقول: ياهذا الرَّجلُ، وياهذا الرَّجلَ بالرّفع والنّصب[٣].

وذكر الرَّضيُّ أنَّ المازنيّ، والزَّجاج جوَّزا النَّصب والرَّفع في نحو : يا هذا الرَّجل، قياساً على يا زيدُ الظريفَ ، وهناك من فَصَّلَ ، فقال: إن كان لبيان الماهية نحو: يا هذا الرَّجلُ ، وجب الرَّفعُ ؛ لأنّه غير مستغنىً عنه، وإلا جاز الرّفع والنّصب نحو : يا هذا الطويلُ[٤].

غير أنّه يبدو أنَّ الرَّفعَ أرجحُ، ولذلك يقول سيبويه: "وزعم لي بعض العرب

---

(١) الكتاب : ١٩٢/٢.
(٢) المقتضب : ٢١٧/٤، والأصول في النحو لابن السراج: ٣٣٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك :٤٠٠/٣، وأوضح المسالك لابن هشام : ٣٤/٤، وشرح التصريح :١٧٤/٢. وانظر : شرح الكافية للرضي : ١٤١/١ – ١٤٣.
(٣) شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٧ – ٨.
(٤) شرح الكافية للرضي : ١٤٢/١.

أنَّ ياهذا زيدٌ كثير في كلام طيّئ"[١] وذكر أبوحيَّان أنَّ نصب الصِّفةِ على الموضع في نحو: ياهذا الرَّجلَ ، ليس بمسموع من كلام العرب، وإنّما هو شيء أجازه النّحويون بالقياس[٢].

ويشترط في الاسم الواقع صفة بعد اسم الإشارة أن يكون مُعَرَّفاً بـ (أل) ولذا يقول سيبويه: " فالأسماءُ المبهمةُ توصَف بالألف واللام ليس إلاّ، ويفسَّر بها، ولا توصَف بما يوصَف به غيرُ المبهَمة، ولا تفسَّر بما يُفَسَّر به غيرُها إلاّ عطْفاً "[٣].

ويقول ابن هشام : " ولا يوصف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه (أل)[٤].

وذهب الأشموني إلى أنّه لا يشترط في وصف اسم الإشارة أن يكون ذا (أل)، وأبان أنَّ هذا قول ابن عصفور، والناظم، خلافاً لجمهور النُّحاة[٥]. ولم أقف على هذا الرأي الذي نسبه لهما فيما اطلعت عليه من كتبهما، بل إنَّ ابن عصفور يصرِّحُ بأنَّ اسم الإشارة لا يوصف إلا بذي (أل) خاصّة، حيث قال: " وأمَّا المشار فلا يوصف إلا بما فيه الألف واللام خاصَّة "[٦] ويصرِّح ابن مالك بذلك،حيث يقول:" ويساوي اسم الإشارة (أيّاً) في وجوب رفع صفته، واقترانها بالألف واللام الجنسيتين" وهو بهذا يقيّد قوله في التسهيل: " واسم الاشارة في وصفه بما لا يستغنى عنه كـ (أيّ) في وصفها "[٧]؛ لأنَّ (أيّاً) توصف باسم الجنس ذي (أل)، والموصول ذي (أل) واسم الإشارة – كما مرّ – أمَّا اسم الإشارة فلا يوصف إلا باسم الجنس

(١) الكتاب : ١٩٢/٢.
(٢) التذييل والتكميل لأبي حيَّان : ٢٠٢/٤/أ.
(٣) الكتاب : ١٩٠/٢.
(٤) أوضح المسالك : ٣٥/٤.
(٥) شرح الأشموني : ١٥٣/٢.
(٦) شرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور : ٢٠٦/١.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك : ٤٠٠/٣.

المقترن بـ (أل)، أو الموصول المقترن بها[١].

ولا ينادى اسم الإشارة إذا كان مقترناً بالكاف، نحو : (ذلك) و (أولئك) على مذهب السّيرافي حيث يرى أنّ (أولاء) لغير المخاطب، والكاف من (أولئك) للمخاطب، فكيف يُنَادى من ليس بمخاطب. فإن جُرِّدت من الكاف صحّ أن تنادى وتخاطب[٢]. قال أبو حيَّان: " وهذا الرأي الذي ذكره موافق لما ذكره النحويون من أنّه لايجوز أن تقول : يا غلامك في غير الندبة[٣]". وقد أجاز ذلك سيبويه، حيث عدّ (أولئك) وهي اسم إشارة مقترن بالكاف، من الأسماء المبهمة التي تنزَّل منزلة (أيّ)[٤]. وذكر أبو حيَّان أنّ ابن كيسان يرى ذلك، وحكى فيه عن بعض النحويين سماعاً عن العرب، وعلى ذلك تقول: يا ذلك الرَّجل، ويإذانك الرَّجلان، ويا أولئك الرِّجال[٥]. وقد اشترط ابن مالك في اسم الإشارة الواقع صفة (لأيّ) أن يكون مجرَّداً من الكاف - كما سبق - ولم يشترط ذلك في اسم الإشارة إذا وقع بعد (يا) النّداء[٦].

فإن قيل : لم اختاروا (أيّاً)،واسم الإشارة للفصل بين حرف النّداء و(أل)، دون غيرهما؟!.

فالجواب : أنّهم لما أرادوا الفصل بين حرف النّداء و(أل) طلبوا اسماً مبهماً غير دال على ماهية معينة، محتاجاً بالوضع في الدَّلالة عليها إلى شيء آخر، يقع النّداء في الظَّاهر على ذلك الاسم المبهم، لشدَّة احتياجه إلى مخصِّصه الذي هو صاحب

(١) التذييل والتكميل لأبي حيَّان : ٢٠٢/٤/ أ.
(٢) انظر شرح السيرافي بهامش الكتاب :١٨٩/٢ رقم (١)، والتذييل والتكميل لأبي حيَّان: ٢٠٢/٤/ب.
(٣) التذييل والتكميل لأبي حيَّان : ١٩٩/٤/ أ.
(٤) الكتاب : ١٨٩/٢.
(٥) التذييل والتكميل لأبي حيَّان : ٢٠٢/٤/ب.
(٦) شرح التسهيل لابن مالك: ٤٠٠/٣.

(أل)، فوجدوا ذلك في (أيّ) بشرط قطعها عن الإضافة، واسم الإشارة، فإنّهما وضعا مبهمين، مشروطاً إزالة إبهامهما بشيء، أمّا اسم الإشارة فبالإشارة الحسية أو الوصف، وأمّا (أيّ) فباسم آخر بعده.

وأمّا لفظ (شيء) وما بمعناه، فإنّها وإن كانت مبهمةً لكن لم توضع على أن يزال إبهامها بالتخصيص، أمّا ضمير الغائب فإنّه وضع مبهما مشروطاً إزالة إبهامه، ولكن بما قبله لا بما بعده، وكذا الموصول، فإنّه وإن أزال إبهامه مابعده، لكنّه جملة[١].

ثانياً : إذا كانت (أل) المقترنة بالعلم زائدة، سواء لازمة، نحو اليسع، أو غير لازمة، نحو اليزيد، أو كانت للمح الأصل، نحو العبّاس، أو للعهد، نحو الزيدين ، أو للغلبة، نحو الصّعق والنّجم، فإنّها تحذف عند النّداء فتقول: يا يسع، يايزيد، يا عبّاس، يازيدان، يا صعق، يانجم[٢].

ولا يجوز أن يتوصل إلى ندائها بـ (أل)، يقول أبو حيّان: " وفي شرح الصفّار للبطليوسي قال سيبويه: ... وعلّة ذلك أنّ (أل) التى توصل بـ (أيّ) في النّداء لا تكون إلا في جنس، وأنت لا تقول: يا أيُّها النّضر، ولا يا أيُّها الحارث، فلذلك لا يجوز يا أيُّها الذي رأيت؛ لأنّه علم، إمّا بالغلبة،وإمّا بلمح الصّفة، ولا يجوز نداء ما فيه (أل) بشيء من هذين المعنيين، فلا يجوز نداء الصّعق والنّجم، ولا نداء الحارث والعبّاس بـ (أيّ)[٣] ".

وقد أشار سيبويه في الكتاب إلى أنّه لايجوز نداء النّضْر؛ لأنّه علم بالغلبة[٤].

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي : ١/١٤٢.

(٢) انظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٣/١٤٧، وجامع الدروس العربية للغلاييني: ٣/١٥٤.

(٣) التذييل والتكميل لأبي حيّان: ٤/١٩٨/ب.

(٤) الكتاب : ٣/٣٣٤.

ويقول ابن مالك: " ونبهت بجنسية الألف واللام على أنّه لا يقال: يا أيُّها العبّاس، ولا يا أيُّها الصَّعق؛ لأنّهما علمان، والألف واللام مع الأول للمح الصِّفة، ومع الثاني للغلبة، وكذا لا يقال: يا أيُّها الزيدان ذكر ذلك الأعلم في الرِّسالة الرّشيدة"[١].

ويقول أبو حيّان: " وفي البديع إذا ناديت هذا النّوع من الأسماء، أسماء الرِّجال، يعني: العبّاس، والحارث، ونحوهما، فبعضهم يقول: ياحارث، ويا فاضل وياعبّاس، فهذا يلتبس بمن سُمّي بـ (حارث) في الأصل، وبعضهم يقول: ياأيُّها الحارث، وفيه قبح، بجعل العلم وصفاً، كما لو قال: مررت بهذا الحارث ، فإن اعتبرت الوصف فيه، كان وجهاً ، قال شيخنا: والصَّواب عندي، يا من هو الحارث أقبل"[٢].

وذكر الصبّان أنّه جاء في الحفيد أنّ ابن هشام منع نداء العلم الذي فيه (أل) نحو الحارث، ثم بحث أنّه لامانع من ندائه؛ لأنّهم إنّما منعوا نداء مافيه (أل) لئلا يجتمع مُعَرِّفان، وذلك غير لازم هنا؛ لأنّ (أل) هنا غير مُعَرِّفة[٣]، ولم أعثر على هذا الرأي عند ابن هشام.

وقد ذكر أبو حيّان والأشمونيّ أنّ الجرميَّ أجاز وصف (أيّ) بمصحوب (أل) التي للمح الصِّفة، نحو : الحارث، ويعرب صاحب (أل) عطف بيان[٤].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٩٩.
(٢) التذييل والتكميل لأبي حيّان :٤/١٩٧/ب.
(٣) حاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٣/١٤٥ - ١٤٦.
(٤) التذييل والتكميل لأبي حيّان: ٤/١٩٨/ب، وشرح الأشموني :٢/١٥١.

الفصل الثامن

أحكام تابع المنادى

تقدم في الفصل الماضي حكم تابع (أيّ) واسم الإشارة، فلا حاجة لإعادة ماذكر.

والمنادى إمَّا أن يُبْنَى على مايرفع به، وإمَّا أن يُعْرَب، أمَّا المبنى فهو ما اجتمع فيه أمران، التعريف والإفراد، ونقصد بالإفراد ألاّ يكون مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، فيدخل فيه المثنى، والجمع، والمركب المزجيّ، ونقصد بالتعريف، نحو : زيد، أو ما كان مُعَرَّفاً بالقصد والإقبال، نحو : يارجلُ.

والمُنادى المبني على ضربين، إمَّا أن يكون بناؤه بسبب النّداء، فيُبْنَى على الضَّمَّةِ الظَّاهرة، نحو : يازيدُ ، يارجلُ، خلافاً للكسائي، والرِّياشي[1]، يقول أبو حيَّان: "وذهب الكسائي، والرياشي إلى أنَّ الضَّمَّة في نحو : يازيدُ، ويارجلُ، هي حركة إعراب، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين"[2].

وذكر ابن يعيش أنَّ القول الصحيح البناء، والدليل على ذلك حذفُهم للتنوين، ولو كان معرباً لما حُذِفَ، والعطف على موضعه بالنَّصب، نحو : يازيدُ والضحاكُ والضحاكَ، ولو كان معرباً لما جاز أن يعطف بالنَّصب؛ لأنَّ المعرب ليس له موضعٌ سوى ماظهر.

وذكر ابن يعيش أنَّ هناك من يرى أنَّ المنادى المفرد بين المعرب والمبني، إلا أنَّ حركته وإن كانت حركة بناءٍ مُشَبَّهة بحركة الإعراب، من أجل أنَّ كُلَّ اسمٍ

---

(١) العباس بن الفرج، أبو الفضل الرياشي اللغوي النحوي، قرأ على المازني النحو، وقرأ عليه المازني اللغة، صنف: كتاب الخيل، كتاب الإبل، ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب... قتله الزنج بالبصرة سنة سبع وخمسين ومائتين.
انباه الرواة: ٣٦٧/٢، وبغية الوعاة :٢٧/٢.

(٢) التذييل والتكميل لأبي حيَّان : ١٨٤/٤/ب.

يقع في هذا الموضع يُضَمُّ، ولذلك حسن أنْ يتبعه النّعت على الّلفظ[١].

وقد يُبْنَى على حركةٍ مقدَّرةٍ كما في نحو : يا فتى، ياهادي، وعلى الألف في نحو : يازيدان، وعلى الواو في نحو : يا زيدون.

وإمَّا أن يكون مبنياً قبل النّداء، نحو : ياهؤلاء، ياسيبويه، يا ثلاثةَ عشرَ، فيُبْنَى في التقدير على ضمَّة، وفي اللفظ على ما كان عليه قبل النّداء.

فإن قيل: فَلِمَ بُنِي، وحَقُّ الأسماءِ أن تكون معربة؟ فالجواب: أنّه إنّما بُنِي لوقوعه موقع غير المتمكن، إذ وقع موقع الضّمير، فالقياس في قولك: يازيد، أن تقول: يا أنت؛ لأنَّ المنادى مخاطب، بخلاف الأسماء المتمكنة، فإنّما جُعِلَت للغيبة، فلا تقول: قام زيد، وأنت تحدّثه، إنّما تقول: قمت[٢].

أمَّا المعرب فيشمل المضاف، سواء كانت إضافته محضة، نحو : يا عبد الله، ياصاحب الدار، أم غيرَ محضة، نحو : ياحسن الوجه. وذكر ابن مالك، وابن هشام، والأزهريّ أنّ ثعلباً يجيز في غير المحضة الضَمَّ، فتقول: ياحسنُ الوجه[٣]، يقول ابن مالك: " وأظنّه قاس ذلك على رواية الفرّاء عن بعض العرب: يا مهتمُّ بأمرنا لاتهتمّ، لضمِّ الميم مع مشابهة المضاف، لتعلّق (أمرنا) به، وتخريج هذا عندي بأن يجعل (أمرنا) متعلقاً بـ (لاتهتمّ)[٤]. ومنع ذلك الأزهري؛ لعدم السَّماع، ولأنَّ السِّرَ في بناء المنادى مشابهته للضّمير، والصِّفة المضافة إلى معمولها ليست بهذه المنزلة[٥].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٩/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٣/٣، وأوضح المسالك : ٢٠/٤، وشرح التصريح : ١٦٧/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٣/٣.

(٥) شرح التصريح : ١٦٧/٢.

ويشمل المعرب أيضا الشّبيه بالمضاف، وهو ما اتّصل به شيء من تمام معناه، سواء كان بعمل، نحو : ياحسناً وجهه، ياطالعاً جبلا، يالطيفاً بالعباد، أو بعطف قبل النّداء، نحو : يازيدا وعمرا في المُسَمَّى به. والنّكرة المحضة غير المقصودة، كقول الأعمى: يارجلاً خذ بيدي، وقد أنكر المازنيُّ هذا القسم؛ لأنَّ نداء غير المعين لا يمكن، ورفض النُّحاةُ هذا الرأي[١]، وذهب الأصمعي إلى منع نداء النّكرة مطلقاً[٢].

وذكر ابن مالك أنَّ المفرد المُعَرَّف بالقصد والإقبال، يجوز إجراؤه مجرى العلم المفرد في البناء، وإجراؤه مجرى النّكرة في النّصب، ونُقِل عن الفرّاء أنَّ العرب تؤثر نصب النّكرة المقصودة الموصوفة المناداة، فتقول : يارجلاً كريماً أقبل، فإذا أفردوا رفعوا أكثر مِمَّا ينصبون، ثم قال: " ويؤيد قول الفراء ماروى من قيل النّبي - صلى الله عليه وسلم - في سجوده : " ياعظيماً يُرْجَى لكُلِّ عظيم "[٣].

وذكر الرَّضيُّ أنَّ الكسائي، والفراء منعا أن تأتي النّكرة مفردة، بل لابدَّ أن توصف، فتقول: يارجلاً ظريفاً، خلافاً للبصريين. فلا يرون مانعاً من قولك: يارجلُ[٤].

وذكر أبو حيّان أنَّ صاحب رءوس المسائل يرى أنَّ النّكرة إذا جيء بعدها بفعل،أو ظرف،أو جملة، وجب معها نصب المنادى عند البصريين، قصدت به واحداً بعينه أم لا، وأجاز الكسائي فيها النّصب والرفع مطلقاً ، وفصّل الفرّاء، فأوجب النّصب إذا كان العائد منها ضمير غيبة في نحو : يارجلاً ضرب زيداً ، والرَّفع إذا

---

(١) انظر شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور: ٢/٨٥، والتذييل والتكميل لأبي حيّان: ٤/١٩١/ب، وشرح والتصريح : ٢/١٦٧.
(٢) همع الهوامع : ١/١٧٣.
(٣) شرح التسهيل لابن مالك :٣ /٣٩٣.
(٤) شرح الكافية للرضي : ١/١٣٥ - ١٣٦.

كان ضمير خطاب، نحو : يا رجلُ ضربته زيد[١].

وليس هذا موطن تفصيل هـذه المسائل، وإنّما أوردتها لتكون توضيحاً لما بعدها، ومن أراد الاستزادة، ومعرفة التفاصيل فليعد إلى مظانها في كتب النّحو[٢].

أمّا توابع المنادى فيمكن أن نبينها على النّحو التالي:

أولاً : توابع المنادى المبني:

أ – ما يجب نصبه مراعاة لمحلِّ المنادى، وهو ما اجتمع فيه أمران:

أولهما : أن يكون التّابعُ عطفَ بيان، أونعتاً، أو توكيداً.

وثانيهما: أن يكون التّابع مضافاً إضافة حقيقية، مجرَّداً من (أل)، فعطف البيان، نحو : يا علي أبا الحسن، يا رجلُ أبا محمد، والنّعت ، نحو: يا محمدُ صاحبَ زيدٍ ، والتوكيد، نحو : يا طلاب كُلّكم أو كُلّهم[٣]

وقد نصَّ سيبويه على ذلك عندما سأل الخليل، حيث قال: " قلت : أفرأيت قول العرب كلهم:

أَزَيْدُ أخا وَرْقَاءَ إن كُنْتَ ثَائراً فَقَدْ عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فَخَاصِمِ[٤].

لأي شيء لم يجز فيه الرّفع كما جاز في الطّويل؟

---

(١) التذييل والتكميل لأبي حيّان: ٤/١٩١/ب.

(٢) انظر المراجع السابقة وكتاب الجمل في النحو للزجاجي: ص ١٤٧، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: ٣/١٣٧ – ١٤١، وجامع الدروس العربية للغلاييني: ٣/١٤٨.

(٣) انظر شرح الكافية للرضي: ١/١٣٧، وشرح التصريح : ٢/١٧٥، وجامع الدروس العربية: ٣/١٥٥.

(٤) من الطويل، انظر : الكتاب : ٢/١٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٤، ولسان العرب: ١٤/٢٠٤، (حنا).

قال : لأنَّ المُنَادى إذا وُصِفَ بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت: يا أخُونا، تريد أن تجعله في موضع مفرد، وهذا لحنٌ، فالمضاف إذا وُصِفَ به المفرد فهو بمنزلته إذا ناديتَه ... وقال الخليل – رحمه الله – وسألتُه عن يازيدُ نفسَه، ويا تميم كلَّكم، وياقيس كلَّهم، فقال هذا كُلُّه نصبٌ، كقولك: يازيدُ ذا الجُمَّةِ"[1].

وذهب الكسائي، والفرَّاء، والطوال[2] من الكوفيين، وتبعهم ابن الأنباري إلى جواز رفع المضاف الواقع نعتاً للمنادى المبني، نحو : يازيدُ صاحبنا[3]. ومنع ذلك ابن مالك حيث قال: " وهو غير جائز ، لاستلزامه تفضيل فرع على أصل، وذلك أنَّ المضاف لو كان منادى لم يكن بدّ من نصبه، فلو جوّز رفع نعته مضافاً لزم إعطاء المضاف في التبعية تفضيلاً على المضاف في الاستقلال"[4].

وأجرى الفراء التوكيد المضاف التابع للمنادى المبني، مجرى الوصف المضاف، فيجوز يازيد نفسَه بالنّصب على القطع ، ويازيد نفسُهُ بالحمل على اللفظ[5]. ونسب الأزهري هذا الرأي للكسائي، والفراء، والطوال، وابن الأنباري أيضاً[6].

ب – القسم الثاني من توابع المنادى المبني، ما يجوز فيه الرّفع والنّصب، الرّفع معرباً تبعاً للفظ المنادى، والنّصب إتباعاً لمحلِّ المنادى، يقول ابن عصفور: "وإنّما أتبع المنادى المبنيُّ على لفظه وعلى موضعه، وسائر المبنيات إنّما تتبع على

---

(١) الكتاب : ١٨٣/٢ – ١٨٤.

(٢) محمد بن أحمد بن عبدالله الطوال، النحوي الكوفي، أحد أصحاب الكسائي والفراء، كان حاذقاً بالعربية، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين. انباه الرواة: ٩٢/٢، وبغية الوعاة: ٥٠/١.

(٣) انظر التذييل والتكميل لأبي حيَّان: ٢٠٥/٤/ب، وشرح التصريح: ١٧٤/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٤٠٣/٣.

(٥) التذييل والتكميل لأبي حيَّان: ٢٠٦/٤/أ.

(٦) شرح التصريح : ١٧٤/٢.

مواضعها خاصَّة، ماعدا المبني في باب (لا) فإنَّه كالمنــادى المبـني، في أنَّـه يتبـع علـى اللفظ وعلى الموضع -؛ لأنَّ البناء في هذين البابين أشبه الإعراب؛ لأنَّـه بنـاءٌ حَـدَثَ عند اقترانه بحرف، فصار كأنَّ الحرف أحدثه، ألا ترى أنَّ النَّكرات إنَّما بنيـت عنـد اقترانها بـ (لا) وكذلك المنادى إنَّمـا بُنِـي عنـد اقترانـه بحـرف النِّـداء، فصـار بمنزلـة الإعراب، يحدث في المعرب عند اقتران العامل به"[١].

والنَّصب عند ابـن مـالك أرجـح ؛ لأنَّـه الأصـل، ولذلـك يقـول: " ولأصَالَـةِ نصب التابع في هــذا البـاب فُضِّـل علـى الرَّفـع، بـأنِ اشـترك معـه في التَّابع المفـرد، والشبيه به "[٢].

وما يجوز فيه الوجهان نوعان:

أولهما : النَّعت المضاف إضافة لفظيــة، المقـترن بــ (أل)، نحـو : يـازيدُ الحسـنَ الوجه؛ لأنَّ إضافته كلا إضافة[٣].

وقد أشار سيبويه إلى ذلك، واستشهد بقول ابن لوذان السّدوسي:

يَاصَاحِ يا ذَا الضَّامِرُ العَنْــسِ　　　والرَّحْلِ ذي الأنسَاعِ والحِلْسِ[٤].

وقول ابن الأبرص:

يَاذَا المُخَوِّفُنا بِمَعْقِلِ شَيْخِـــهِ　　　حُجْرٍ تَمَنّى صَاحِب الأَحْــلاَمِ[٥]

---

(١) شرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور : ٢/٩٤.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/١٣١١.

(٣) انظر : الأصول في النحو ١/٣٣٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/١٣١١.

(٤) البيت من الكامل، لابن لوذان في الكتـاب : ٢/١٩٠، وخزانـة الأدب: ٢/٢٣٠، ٢٣٣، ولخـالد بـن مهـاجر في الأغـاني: ١٠/١٠٨، ١٠٩ وبـلا نسـبة في المقتضـب:٤/٢٢٣، والخصائص:٣/٣٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش:٢/٨، وشرح الكافية للرضي:١/١٤٠.

(٥) مـن الكـامل، لعبيـد بـن الأبـرص، ديوانـه: ١٣٠، وانظـر : الكتـاب : ٢/١٩٠، وشـرح الكافية للرضي : ١٣٧.

فـ(الضامر العنس) و(المخوفنا) صفة للمنادى (ذا) مرفوعة، وإن كانت مُضَافةً؛ لأنَّ إضافتها لفظية.

وذكر ابن يعيش أنَّ روايَةَ الشَّطر الثّاني من البيت :

والرَّحْلِ والأقتاب والحلس

وأنَّ الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ روايةَ البيت ياصاح يا ذا ضامرِ العنس، بإضافة (ذا) إلى (ضامر) وجرّه بالإضافة كما في : ياذا الجُمَّة، وتكون (ذا) بمعنى صاحب، ترفع بالواو ، وتنصب بالألف، وتجرُّ بالياء، واستشهدوا على ذلك بجرِّ (الرّحل) و (الأقتاب) و (الحلس) عطفاً على (الضّامر)، ولو كان (الضَّامِرُ) مرفوعاً كما أنشده سيبويه، لكان (الرَّحل) معطوفاً على (العنس)، وذلك لا يصحّ؛ لأنَّه لا يقال: ضَمَرَتْ رحله، ثم قال ابن يعيش: " وسيبويه يحمل ذلك على مثل قول الآخر : علفتها تبناً وماء بارداً، فيكون التقدير : ياذا الضَّامرُ العنسِ والمتغير الرَّحل؛ لأنَّ الضمور يَدُلُّ على تغير"[(١)].

وذكر الرَّضيُّ أنَّ المضاف اللّفظي، وإن كان مضارعاً للمضاف، لكنَّه لايجري تابعاً مجرى المضاف في وجوب النَّصب، بل إنّما يجري مجراه إذا كان منادى، وكذلك الشبيه بالمضاف، نحو : يا هؤلاء العشرون رجلاً، إذا وقع تابعاً للمنادى المضموم يجوز فيه الوجهان، إذ يعامل معاملة المفرد، وإذا وقع منادى يعامل معاملة المضاف[(٢)].

وثانيهما: ماكان مفرداً من نعتٍ، أو عطفِ بيانٍ، أو توكيدٍ، أو معطوف مقترن بـ (أل)، فتقول في النّعت : يا محمّدُ الظريفُ والظريفَ ، ومن ذلك قول الشّاعر:

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش :٨/٢.

(٢) شرح الكافية للرضي: ١/١٣٧، ١٤١.

يَاطَلْحَةُ الكَامِلُ وابنَ الكامِلِ[1]

وقول الشّاعر :

ياحكمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِك[2].

وقول جرير :

فَمَا كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابنُ سُعْدى   بأَجْوَد مِنْكَ يا عُمرُ الجوادا[3].

ويقول أبو علي : " والدليل على انفصال الصِّفة من الموصوف في المعنى، وإن كانت تجري عليه في إعرابه، قولهم في النّداء: يازيدُ العاقلُ، ألا ترى أنَّ الموصوف مبني، والصِّفة معربة، فاختلافهما في الإعراب والبناء دلالةٌ على أنّهما ليسا بجاريين مجرى الشيء الواحد"[4].

وتقول في عطف البيان: يا غلامُ بشرُ وبشراً ، يارجلُ خالدُ وخالداً ، وفي التوكيد: يا تميم أجمعون وأجمعين، وفي عطف النّسق المقترن بـ (أل) يازيد والحارثُ والحارثَ،يا محمدُ والضيفُ والضيفَ، ومن ذلك قول ا لله عزّ وجلّ ﴿ ياجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرُ﴾[5]. فقد قرأ السبعة بنصب (الطَّير)، واختاره أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس، والجرمي[6] والنّصب يخرَّج على أوجه:

---

(١) من شواهد الفراء، انظر معاني القرآن للفراء: ٣٥٥/١

(٢) من الرجز، لرؤبة ، ديوانه : ١١٨، وانظر : المقتضب: ٢٠٨/٤، والإنصاف :٦٢٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش :٣/٢.

(٣) من الوافر ، ديوانه١٠١/٣. وانظر : المقتضب :٢٠٨/٤، وأوضح المسالك : ٢٣/٤، ومغنى اللبيب : ١٩/١، وشرح التصريح : ١٦٩/٢، وهمع الهوامع : ١٧٦/١، وخزانة الأدب: ٤٤٢/٤.

(٤) المسائل البصريات لأبي علي الفارسي : ٥١٣/١.

(٥) سبأ: ١٠.

(٦) انظر المقتضب : ٢١٢/٤، والأصول في النحو : ٣٣٦/١، وشرح الكافية لابن مالك: ١٣١٤/٣، وشرح التصريح :١٧٦/٢، وجامع الدروس العربية : ١٥٦/٣.

فقد ذكر الزَّجاج والنّحاس أنَّ أبا عمرو بن العلاء يرى أنَّ (الطير) منصوبة بفعل مقدر، والتقدير : وسخّرنا له الطير[١]. وهو أحد قولي الفرّاء، والقول الآخر أنَّ (الطير) منصوبة بالنّداء؛ لأنَّك إذا قلت: ياعمرو والصّلت أقبلا، نصبت (الصلت)؛ لأنّه إنّما يدعى بـ (يا أيُّها) فإذا فقدتها كان كالمعدول عن جهته فنصب[٢] أمَّا سيبويه فيرى أنَّ (الطير) معطوف على مَحَلِّ الجبال[٣].

وذهب الكسائي إلى أنَّه معطوف على (فضلاً) أيْ: وآتيناه الطّير[٤]، وقد نسب الأزهري هذا الرأي للخليل، وسيبويه، والمازنيّ[٥].

ويجوز أن يكون مفعولاً معه، كما تقول : قمت وزيداً ، أيْ: مع زيد، والمعنى: أوِّبي معه ومع الطَّير[٦].

وقُرِئ في غير السَّبع بالرَّفعِ ، وهي قراءة الأعرج وأبي عبد الرحمن[٧]، والرَّفع يخرج من جهتين:

١ - أن يكون عطفاً على لفظ الجبال.

٢ - أن يكون عطفاً على الضَّمير الذي في أَوِّبي، والمعنى : ياجبال رجّعي التسبيح أنت والطّير ، وحَسُن ذلك لأنَّ بعده (معه)[٨].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٤٣/٤. وإعراب القرآن للنحاس: ٣٣٤/٣.
(٢) معاني القرآن للفراء: ٣٥٥/١.
(٣) الكتاب : ١٨٦/٢-١٨٧.
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣٣٤/٣.
(٥) شرح التصريح : ١٧٦/٢.
(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٤٣/٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٣٤/٣.
(٧) انظر إعراب القرآن للنحاس : ٣٣٤/٣.
(٨) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : ٢٤٣/٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٣٤/٣، ومعاني القرآن للفراء : ٣٥٥/١.

وقد ذكر سيبويه رأي الخليل حيث قال: " وقـال الخليـل – رحمه ا لله – مـن قال: يازيدُ والنَّضرَ فنصب، فإنَّما نصب لأنَّ هذا كـان مـن المواضـع الـتي يُـرَدُّ فيها الشيء إلى أصله، فأمَّـا العـرب فـأكثر مـا رأينـاهم يقولـون: يـازيدُ والنَّضـرُ ، ... ويقولون : يا عمروُ والحارثُ، وقال الخليل – رحمه ا لله – : هو القياس، كأنَّـه قـال: يا حارثُ ، ولو حمل الحارث على (يا) كان غير جائز البتّة، نصب أو رفع، من قبل أنّك لاتنادي اسماً فيه الألف واللام بـ (يا)، ولكنّك أشـركت بـين النضـر والأول في (يا) ولم تجعلها خاصّة للنّضر ، كقولك : مررت بزيـدٍ وعمـروٍ ، ولـو أردت عملـين لقلت: مررت بزيد ولا مررت بعمرو "[١].

وقد ذكر المُبَرِّدُ أنّه لو قيل : على هذا الرأي لا يصحُّ يـا الحـارث، فيقولـون: هذا لا يلزمنا لأنَّ الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النّداء، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضا ذلك الموقع، فكلانا في هذا سواء[٢].

وذكر الرَّضيُّ أنَّ الخليل إنّما اختار الرَّفع مع تجويـز النَّصـب نظـراً للمعنـى؛ لأنَّ المعطوف منادى مستقل في المعنى؛ وإن لم يصحّ مباشرة حرف النِّـداء لـه بسـبب (أل)، فرجَّحَ الرَّفعَ تنبيها على استقلاله في المعنى، وأبو عمرو بن العـلاء إنّمـا اختـار النَّصْبَ؛ لأنَّ (أل) تمنع وقوعَ التَابعِ مَوْقِعَ المتبـوع، فاسـتبعد أن يجعـل حركتـه مثـل حركة ما باشره الحرف، وأنكر الرَّضيُّ على أبي عمرو بن العلاء ذلك؛ لأنَّ التوابـع إنّما تتبع متبوعاتِها في الإعراب، وليس في البناء[٣].

وذكر ابن عصفور أنَّ أبَا عمرو بن العلاء يحتـجُّ علـى صِحَّةِ مذهبـه بأنَّـه في المعنى منادى؛ لنيابة حرف العطف مناب حرف النِّداء (يا)،والمنادى إذا كان معربـاً

(١) الكتاب : ١٨٦/٢ – ١٨٧.
(٢) المقتضب : ٢١٣/٤.
(٣) شرح الكافية للرضي: ١٣٨/١ – ١٣٩.

كان منصوباً، فكذلك هذا، وأجاز الرَّفع تشبيهاً له بسائر التّوابع، وردّ ابن عصفور مذهب أبي عمرو بن العلاء في ترجيح النَّصب؛ لأنَّه إنَّما يصحُّ أن يحكم له بحكم المعرب لوصحَّت مباشرته لـ (يا) ولَّما تعذَّرَتِ المباشرة؛ لوجود الألف واللام صار كسائر التّوابع[1].

وذكر ابن السرّاج، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، والرَّضيُّ، والأزهري، والأشموني أنَّ المبرِّد يرى أنَّ (أل) إذا كانت في المعطوف للتعريف كما في الآية، ونحو (الرَّجل)، فالمختار النَّصب؛ لأنَّ (أل) هنا أفادت معنى، وهو معاقبة الإضافة، ولَّما كان الواجب في المضاف النَّصب، كان المختار فيما عاقبها النَّصْب أيضا، أمَّا إذا كانت (أل) زائدة كما في يازيد والحارث، والحسن، واليسع، فالمختار الرَّفع؛ لأنَّه ليس في الألف واللام معنى زائد[2].

ولم أجد هذا التفصيل عند المبرِّد، بل أورد رأي الخليل، وأبي عمرو بن العلاء، ووجهة نظر كُلٍّ منهما، ثم قال: " والنَّصْب عندي حَسَن على قراءة النَّاس"[3].

ورجح المبرِّد الرَّفعَ في نعت المنادى المفرد مع تجويزه النَّصب ثم قال: " فإن قال: فهذا المرفوع في موضع منصوب، فَلِمَ لا يكون بمنزلة قولك: مررت بعثمانَ الظريفِ، لم تُتْبِعْه الاسم؛ لأنَّ الاسم في موضع مخفوض، وأنّه منعه أنَّه لاينصرف، فجرت صفته على ماكان ينبغي أن يكون عليه؟

---

(١) شرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور: ٩٣/٢.

(٢) انظر الأصول في النحو :٣٣٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/٢، وشرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور: ٩٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك:٤٠٢/٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك :١٣١٤/٣، وشرح الكافية للرضي: ١٣٩/١، وشرح التصريح: ١٧٦/٢، وشرح الأشموني: ١٥٠/٢.

(٣) المقتضب : ٢١٢/٤ - ٢١٣.

فالفصل بينهما اطراد البناء في كُلِّ منادى مفرد، حتى يصير البناء علّةً لرفعه، وإن كان ذلك الرّفع غير إعراب، وليس كُلُّ اسمٍ ممنوعاً من الصّرف"[١].

وقد أشار سيبويه إلى ذلك حينما سأل الخليل عن سبب الرّفع والنّصب في (الطويل) من قولك يازيد الطويل ثم قال: " ألست قد زعمت أنَّ هذا المرفوع في موضع نصب، فلم لا يكون كقوله: لقيته أمسِ الأحداثَ؟ قال: من قبل أنَّ كُلَّ اسمٍ مفردٍ في النّداء مرفوعٌ أبدا، وليس كُلُّ اسمٍ في موضع أمس يكون مجروراً، فلمّا اطّرد الرّفعُ في كُلِّ مفردٍ في النّداء، صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء، أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته"[٢].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ النّعتَ المفردَ بعد المبني لا يجوز فيه إلا النّصب، فتقول: يازيدُ العاقلَ، وهو الأشهر من قولي الأخفش، حيث يرى أنَّ الاسم العلم المبني لايجوز في نعته إلا النّصب، فتقول: يازيدُ العاقلَ، وما ورد من ذلك مضموماً، فالحركة فيه حركةُ إتباع لا حركة إعراب، يقول أبو حيّان: " وزعم الكوفيون أنَّ النّصب في (العاقل) من : يازيدُ العاقلَ ليس على الموضع، وإنّما موجب النّصب عندهم أنَّ العرب أرادت أن تنادِي النّعْتَ ، فلمّا لم يدخل النّداء نصبته، وذلك أنّه لّما كان المنادى، كان مفعولاً في المعنى، نصبوه حين لم يلحقه حرف التعريف، ويدُلُّ على أنَّ العرب أرادت النّداء في الوصف، كونها قد أتت به منادى في بعض كلامها، فقالت: يازيد يا أيُّها العاقل، قال ا لله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّها الصِّدِيْقُ﴾[٣] وضعف بأنَّ العربَ إذا حذفت حرف النّداء من المنادى، وكانت مريدة له من جهة

---

(١) المقتضب : ٢٠٧/٤ - ٢٠٨.

(٢) الكتاب : ١٨٣/٢.

(٣) يوسف :٤٦.

المعنى، أبقته على حكمه إذا لحقه حرف النّداء، ولم تنصب"[1].

وقد يكونون هم المعنيون بقول أبي علي، فقد ذكر أبوحيّان أنّ أبا علي ذكر أنّ هناك أقواماً يمنعون الرّفع في نحو : يازيدُ والنّضر، ويجيزون النّصب، فمنعوا الرّفع؛ لأنّه لا يصحّ التشريك إذ لا يصحّ دخول (يا) على (النّضر)، وأجازوا النّصب؛ لأنّك إنّما حملت على ما يقتضيه العامل الأصلي، وهو قولك: أعني أو أنادي، وصحّ التشريك؛ لأنّ هذا العامل الأصلي يصحُّ دخولُه على (النضر)، فتقول: أعني النّضْرَ، قال أبوحيّان بعد ذلك: " هذا خطأ فإنّهم اشتغلوا بضرب من القياس،وتركوا جانب السّماع"[2].

ومِمّا جاء قراءة الآية السابقة برفع (الطير) ونصبها، وقول الشّاعر:

أَلاَ يا قَيْسُ والضَّحَاكُ سِيْــرا فَقَدْ جَاوَزْتُما خَمْرِ الطَّرِيْقِ[3].

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ تابع النّكرة المقصودة من النّعت، والتوكيد، وعطف النّسق المقترن بـ (أل)، لا يجوز فيه إلا الرّفع، فتقول: يارجلُ العاقلُ، ويارجال أجمعون، ويارجل والغلام، وذكر أبوحيّان أنّ السّبب في ذلك أنّ الأخفش يرى أنّ الضَّمَّةَ في (يارجل) ضمةُ إعراب لا ضمةَ بناء، إذ الأصل يا أيُّها الرَّجلُ؛ لأنّ حرف النّداء نائب مناب (أل) فلمّا حذفت (أيّ) بقي (الرّجل) على إعرابه، إذ كان قبل ذلك معرباً؛ لأنّه خبر لمبتدأ محذوف، فكما أنّك إذا قلت: يا أيُّها الرَّجل لايجوز في نعته إلا الرّفع، فكذلك إذا حذفت (أيّ) وبقي الرّجل. أمّا الجمهور فيرون

---

(١) التذييل والتكميل لأبي حيّان :٤/٢٠٣/ب، ٢٠٤/أ.

(٢) انظر التذييل والتكميل لأبي حيّان : ٤/٢٠٢/ب، ٢٠٣/أ.

(٣) من الوافر، وانظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣٥٥، ويرويه : (ألا ياعمرو) وينصب (الضحاك) والأزهية: ١٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش :٢/١٢٩، ولسان العرب: ٤/٢٥٧ (خمر).

أنّه لّما حذفت (أي) وحلَّ الرَّجلُ مَحَلَّهـا، وصـار هـو المنـادى حكـم لـه بحكـم زيـد وشبهه فبُنِي،كما بُنِيَتْ (أيّ) أيضاً[١]. ولذلك يقول سيبويه: " وذلك أنَّـه إذا قـال : يارجل ويافاسق، فمعناه كمعنى يا أيُّها الفاسقُ،ويا أيُّها الرَّجلُ، وصار معرفـةً؛ لأنَّـك أشرت إليه وقصدت قصدَه، واكتفيت بهذا عن الألف واللام"[٢].

ويقول ابن عصفور : " وأمَّا الأخفش فمذهبه في يارجلُ أنّه معرب، لأنَّـه بنيـة يا أيُّها الرَّجلُ، وناب (يا) مناب الألف واللام، فلهذا أسقط التنويـن، فـإن صَـحَّ أنَّـه معرب فالقول قوله؛ لأنَّ المعرب لا يُتبع إلا على لفظه، وإن ثبت أنَّه مبني بَطَلَ قولُه، والسَّماع يردُّ عليه؛ لأنَّهم قالوا: ياحَسَنُ الحبيبَ "[٣].

ونقل أبو حيَّان عن ابن خروف أنَّه لا يصح: يافاسق الخبيثَ بـالنّصب؛ لأنَّـه كالمبهم الذي يُعَرَّفُ بالإشارة، فصار مع صفته بمنزلة اسم واحد، فصار حكمهمـا في هذا واحداً[٤].

فإن قيل : قد جاز البناء في وصف اسم (لا) فتقول: لا رجلَ ظريفَ، فَلِماَ لَـمْ يجز في توابع المنادى المفردة، ولا سيّما الوصف منها، فتقول: يازيدُ الظريـفُ بالبنـاء، واللام لا تمنع البناء كما في قولك: الخمسةَ عشرَ؟.

فـالجواب: إنَّمـا جـاز ذلـك في (لا) لأنَّ المنفـي الحقيقـي هـو الوصـف لا الموصوف، فكأنَّ (لا) باشرت الوصف، فإذا قلت : لا رجلَ ظريفَ، فـأنت لا تنفـي الرِّجالَ، وإنَّما تنفي الظَّرافةَ عن الرِّجال الموجودين، بخـلاف نحـو : يـازيدُ الظريـفُ، فإنَّ المنادى لفظاً ومعنى هو المتبوع. وقد ذكر الرَّضـيُّ أنَّ الأخفـش أجَازَ أن تتبـع

---

(١) انظـر في تفصيـل ذلـك التذييـل والتكميـل لأبـي حيَّـان: ٢٠٣/٤/ أ، والأشـباه والنظائر:٦٤/٣.
(٢) الكتاب : ١٩٧/٢.
(٣) شرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور : ٩٣/٢.
(٤) التذييل والتكميل لأبي حيَّان :٢٠١/٤/ب.

الصِّفَــةُ الموصوفَ في البناء، فقولك : يازيدُ الظريفُ بضمِّ الصِّفة على البناء[١].

ثانيا : توابع المنادى المعرب:

إذا كان المنادى معرباً منصوباً ، فتابعه لا يكون إلا منصوباً معرباً، معرفة كـان أو نكرة، إذ ليس للمنادى محلٌّ فيعطف عليه، ولذا يعطف على اللفظ فقط، فتقـول: يا أبا محمَّدٍ صاحبَنا، يا أبا محمَّدٍ الكريمَ، يا أبا محمَّدٍ والضيفَ، يا أبا محمَّدٍ وعبـدَا لله، يا إخوةَ زيدٍ أجمعين، يا إخوةَ زيدٍ كلَّهم، يا أبا حفص عمرَ، يا أبا علي صاحبَ محمَّدٍ، ومن ذلك قول الشّاعر:

فَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ ونَوْفَلا   سَأَلتُكُمَا با للهِ لاَ تَبْحَثَا حَرْبَا[٢].

فـ (عبد شمس) و (نوفلا) عطف بيان.

إلا إذا كان التّابعُ بدلاً،أو عطف نسـق مجـرّداً مـن (أل) غـير مضـافين، فهمـا مبنيان، إذ لهما في حال التبعية ماهما في حال الاسـتقلال بـالنّداء؛ وذلـك لأنَّ البـدل سادٌّ مَسَدَّ المُبْدَلِ منه، والأول في حكـم السّـاقط، وعطـف النّسـق مـن حيـث المعنـى منادى مستأنف، فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرةَ حرفِ النّداء، أعني: (أل)، جُعِلَ في اللفظ كالمنادى المستأنف، الّذي باشره حرف النّداء، فتقول: يا أهلَ الطائفِ ثقيفُ، يا أهلَ المدينةِ جهينةُ، يا عبدَ الرحمنِ وخالدُ[٣].

---

(١) شرح الكافية للرضي : ١٣٨/١.

(٢) البيت من الطويل، لطالب بن أبي طالب في الحماسة الشجرية: ٦١/١، وشرح التصريح: ١٣٢/٢، وانظر التذييل والتكميل لأبي حيَّان: ٢٠٦/٤/ أ، وأوضح المسـالك: ٣٥٠/٣، وهمع الهوامع : ١٢١/٢.

(٣) انظر الأصول في النحو :٣٤٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٠١/٣، وشرح الكافيـة للرضي: ١٣٦/١، وجامع الدروس العربية :١٥٦/٣.

ولا يأتي البدل إلا بما يجوز أن يباشره حرف النّداء، فلا يصحُّ : يا عبدالرحمن الرَّجل العاقل، ولا ياغلام زيدٍ رجل، ولا يا غلام زيد هذا، وكذا عطف النسق، فلا يصحُ : ياغلام زيد ورجل، ولا يا غلام زيد هذا، ولا يمتنع ياغلام زيد والرَّجل؛ لأنَّ النّداء لم يباشر مافيه (أل)[١].

وذهب الأخفش إلى أنَّ تابع المعرب، إذا كان عطف نسق مقترناً بـ (أل)، نحو : يا عبدَ الله والحارثَ جاز فيه الرفع أيضاً؛ وذلك لقوةِ حُكمِ كَوْنِه في حُكم المستأنف معنىً، وكأنّه باشره حرف النّداء، كما في قولك: يا أيُّها الرَّجلُ[٢].

وذكر الرَّضيُّ أنَّ الأخفشَ يجيز ضَمَّ عطفِ البيانِ المفردِ التّابعِ للمعرب، نحو: يا أخانا زيد؛ لأنّه موضع قد اطّرد فيه الرَّفعُ ، ثم قال الرَّضيُّ بعد ذلك: " وهو غريب لم يذكره غيره"[٣] وذكر سيبويه أنَّ الخليل ذكر أنَّ من العرب من يقول: يا أخانا زيدُ ، علماً بأنَّ الأكثرَ في كلامهم يا أخانا زيداً ، ثم قال: " وقد زعم يونسُ أنَّ أبا عمرو كان يقول: وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا: يازيد، كما كان قوله : يازيدُ أخانا ، بمنزلة: يا أخانا، فيحمل وصف المضاف إذا كان مفرداً بمنزلته إذا كان منادى"[٤].

أحكام تابع تابع المنادى

سبق أن ذكرنا أنَّ الاسم المقترن بـ (أل) لاينادى إلا بواسطة (أيّ) أو غيرها من الأسماء المبهمة، نحو هذا، وأوضحنا أنَّ مذهب الجمهور أنَّ (أيّاً) وصلة

---

(١) انظر التذييل والتكميل لأبي حيَّان: ٤/٢٠٦/أ.
(٢) شرح الكافية للرضي: ١/١٣٧.
(٣) شرح الكافية للرضي :١/١٣٧.
(٤) الكتاب : ٢/١٨٥.

لنداء الاسم المقترن بـ (أل) ولا يكون ذلك الاسم إلا صفة لـ (أيّ) مرفوعة، وكذا (هذا) إذا أردنا أن تكون وصلة لنداء مافيه (أل)، ولم نرد الوقوف عليها.

فإن أردت أن تصف صفةَ (أيّ) لم يجز فيها إلا الرّفع سواء كانت الصّفة الثانية مفردة، نحو: يا أيُّها الرَّجلُ الطويلُ، ياهذا الرَّجلُ الطويلُ، أو مضافة إضافة معنوية، نحو: يا أيُّها الرَّجلُ ذو المال، ياهذا الرَّجلُ ذو المال، ومن ذلك قول الشّاعر:

يا أيُّها الجَاهِلُ ذو التنزي لا تُوْعِدَنّي حَيَّةً بالنُّكْرِ[١]

وذلك أنَّ صفة (أيّ) هي المنادى، وقد رُفعت، وليس لها موضع من الإعراب، فتتبع الصّفة موصوفَها في إعرابها، ولذلك يقول سيبويه: " واعلم أنَّ هذه الصّفات التى تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد، إذا وصفت بمضاف، أو عطف على شيء منها، كان رفعاً ، من قبل أنّه مرفوع غير منادى، واطّرد الرَّفع في صفات هذه المبهمة، كاطّراد الرَّفع في صفاتها إذا كانت في هذا الحال"[٢].

ويقول المبرِّد : " فإذا قلت: يا أيُّها الرَّجلُ ذو المال، فجعلت ذا المال من نعت (الرَّجل) لم يكن فيه إلا الرَّفع على ماوصفت لك"[٣].

وذكر أبو حيّان أنّه يجوز أن تكون الصّفة الثانية وصفاً لـ (أيّ) فإن كانت مضافة نصبت على الموضع، نحو : يا أيُّها الرَّجلُ ذا الجُمَّة، وإن كانت مفردة، جاز الرَّفع على لفظ (أيّ)،والنّصب حملاً على موضعها، فتقول: يا أيُّها الرَّجلُ الطويلُ

---

(١) من الرجز والبيت من شواهد العيني ونسبه لرؤبة، انظر شرح شواهد العينى مع حاشية الصبّان: ١٥٢/٣ رقم ٦٨٧ ومن شواهد الكتاب : ١٩٢/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٣١٩/٣، والأشباه والنظائر :٦٨/٣.

(٢) لكتاب : ١٩٢/٢.

(٣) المقتضب : ٢٦٧/٤، وانظر شرح الكافية للرضي: ١٤٣/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك:١٣١٩/٣، وشرح الأشموني:١٥١/٢.

والطويلَ(١).

غير أنّ المبرِّد نصّ على خلاف ذلك، حيث ذكر بعد أن أورد المثال: يا أيُّها الرَّجلُ ذو المال، وكون الصِّفة الثّانية صفة لوصف (أيّ) مرفوعة، قال: "وإن جعلته من نعت (أيّ) فخطأ، لأنّك لا تقول : يا أيُّها ذا المال، وإن جعلته بدلاً من (أيّ) نصبت"(٢) ويقول في موطن آخر: "ويا أيُّها الرَّجلُ ذو المال، فإنّ الذي يختار الرَّفع؛ وذلك لأنّ الرَّجل مرفوع غير مبني و(ذو التنزي) نعت له، فهو بمنزلة قولك: جاءني الرَّجل ذو المال، والنَّصْب يجوز على أن تجعله بدلاً من (أيّ) فكأنّك قلت: ياأيُّها الرَّجلُ ياذا التنزي.... وأَمَّا قوله: ياأيُّها الرَّجل ذو الجُمّة، فلا يجوز أن يكون (ذو الجُمّة) من نعت (أيّ) لاتقول: ياأيُّها ذا الجمة، وذلك لأنّ المبهمة معارف بأنفسها، فلا تكون نعوتها معارف بغيرها؛ لأنّ النّعت هو المنعوت في الحقيقة، لاتقول مررت بهذا ذي المال على النّعت، كما تقول: بهذا الرَّجل، ورأيت غلام هذا الرَّجل"(٣).

وذكر الرَّضيُّ أنّ التابع الذي يأتي بعد صفة (أيّ) لايكون إلا صفة لوصف (أيّ)؛ لأنّه هو المنادى في الحقيقة، و(أيّ) وصلة إليه(٤).

ولايصحُّ: ياأيُّها الرَّجلُ وعبدُ الله؛ لأنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه، ولايصحُّ: ياأيُّها عبد الله؛ لأنّ (أيّ) لاتوصف إلابذي (أل) وكذا، نحو: ياأيُّها الرَّجلُ وزيد، على عطف النّسق، أو ياأيُّها الرَّجل زيدٌ، على البدل؛ لأنّ البدل على نية

(١) التذييل والتكميل لأبي حيّان: ٤/ ٢٠٠/ ب.
(٢) المقتضب: ٤/ ٢٦٧.
(٣) المقتضب: ٤/ ٢١٩.
(٤) شرح الكافية للرضي: ١/ ١٤٣ - ١٤٤.

المُبْـدَلِ منه، والمعطوف قائم مقام المعطوف عليه، ولايصحُّ: ياأيُّها زيد، بخـلاف نحـو: ياأيُّها الرَّجلُ زيدٌ، إذا جعلته عطف بيان، يقول سيبويه: " وتقول: ياأيُّها الرَّجل زيـدٌ أقبل "[1]. وقد ذكر الرَّضيُّ أنَّك إذا جعلت المبـدل منـه في حكـم الطّـرح لم يصـحّ: ياأيُّها الرَّجلُ زيدٌ، إذ لايصحّ أنَّ يحلَّ البدل مكان المبدل منه، أمَّا إذا لم يجعـل المبـدل منه في حكم الطرح جاز ياأيُّها الرَّجلُ زيدٌ[2].

أمَّا نحو: ياأيها الرَّجلُ الحسنُ الوجه، أو ياأيُّها الرَّجلُ والحسنُ الوجـه فجـائز، إذ يصحّ ياأيُّها الحسنُ الوجه[2].

وكذلك الحال في تابع صفة الأسماء المبهمة، نحو: ياهذا الرَّجل ذو المال، ياهذا الرَّجلُ الطويلُ، إذا جعلت (هذا) وصلة لنداء مافيه (أل) فإن أردت الوقوف عليهـا، فحكمها حكم يازيد الطويل ذو المال وذا المال كما سيأتي.

وتابع تابع المنادى مثل متبوعـه مطلقاً، تقـول: يـازيد الطويـلُ ذو الجمّـة، إذا جعلت الصِّفة الثانية صفة (الطويل)، فإن حملتها علـى (زيـد) كـان نصبـاً، وكـذا ياهذا الرَّجل ذو الجُمّة أو ذا الجُمّة، إذا أردت الوقوف على (هذا) ولم تجعلـه وصلـة لنداء (الرَّجل)، حملتـه علـى زيـد فنصبـت، فـإذا قلـت: ياهذا الرَّجـل فـأردت أن تعطف (ذا الجُمّة) علـى (هـذا) جـاز فيـه النَّصـب، ولايجـوز ذلـك في (أيّ) لأنَّـه لاتعطـف عليـه الأسمـاء، ألاتـرى أنـَّك لاتقـول: ياأيُّهـا ذا الجُمَّـة فمـن ثـمَّ لم يكـن مثله... ومن قال: يازيدُ الطويلَ، قال: ذا الجُمَّة، لايكون فيه غـير ذلـك، إذا جـاء بها من بعد الطويل، وإن رُفع الطويلُ وبعده ذو الجُمّة، كان فيه الوجهان[3].

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٩٣، وانظر المقتضب: ٤/ ٢٢١.

(٢) انظر شرح الكافية للرضي: ١/ ١٤٤.

(٣) الكتاب: ٢/ ١٩٣، وانظر المقتضب: ٢١٩/٤، وشرح جمل الزَّجاجي لابن عصفور: ٩٤/٢، وشرح الكافية للرضي: ١/ ١٤٣.

وذكر الرَّضيُّ أنَّ تابع وصف اسم الإشارة إذا كان عطف نسق مجرَّداً من (أل) لم يجز إلا حمله على هذا، فتقول: ياهذا الرَّجل وذو الجُمَّة؛ لأنَّك لو عطفته على الوصف، كان وصفاً لـ (هذا) واسم الإشارة لايوصف إلا بذى (أل)[1].

ولا يجوز عطف المضاف لارفعاً ولانصباً على المفردِ المرفوعِ الواقعِ صفةً للمنادى المضموم، نحو: يازيدُ الطويلُ وذو الجُمّة، أمَّا النَّصب؛ فلأنَّ المنصوب لايعطف على المرفوع، وأَمَّا الرّفع، فلأنَّ المعطوفَ قائمٌ مقامَ المعطوفِ عليه، ولا يصحُّ يازيدُ وذو الجُمَّة، فلم يبق إلا النَّصب عطفاً على (زيد)[2].

وذهب المازنيُّ إلى جواز الرّفعِ حملاً على (الطويل) قياساً على نحو: يازيد والحارث، في حين لايصحّ: ياحارث. وأجيب عن ذلك بأن القياسَ امتناعُ يازيد والحارث أيضاً، وإنّما أُجيز ذلك؛ لأنَّ المانع من ياالحارث اجتماع (يا) و(أل) لفظاً، ولم يجتمعا في يازيد والحارث، فهو مثل ياأيُّها الرَّجلُ من حيث إنّهما اجتمعا في الصّورتين تقديراً لالفظاً[2].

وليس هذا موطن تفصيل هذه المسائل، وإنّما حسبُنا منها مايهمّ موضوعنا، ومن أراد الاستزادة فلينظرها في باب النّداء من كتب النّحو.

---

(١) شرح الكافية للرضي: ١/ ١٤٤.
(٢) انظر شرح الكافية للرضي: ١/ ١٤٤، والتذييل والتكميل لأبي حيَّان: ٤/ ٢٠٧/ أ.

الفصل التاسع

(أل) في باب الإخبار بـ (الذي) والألف واللام.

الذي يتبادر إلى الفهم من عنوان هذا الفصل أنّكَ تأتي بمبتدأ تخبر عنه بـ (الذي) وما قام مقامَها، غير أنَّ الأمرَ على خلاف ذلك، فأنت تجعل (الذي) مبتدأ، وتأتي بخبرٍ في آخر الجملة، ولذلك ذهب الرَّضيُّ إلى أنَّ الباء للاستعانة أي:أخبر عن (زيد) من قولك: ضربت زيداً ، متوصلاً إلى ذلك الإخبار بـ (الذي)[1] وذهب أبو حَّيان إلى أنَّها بمعنى (عن)[2]، وذهب الأشموني إلى أنَّ الباء في قولهم: بـ (الذي) للسببية وليست للتعدية، لدخولها على المخبر عنه، فمعنى أخبر عن زيد في المثال السَّابق، أي:أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بـ (الذي).[3]

أمَّا السبب في اختيار (الذي) والألف واللام دون سائر الموصولات فقد قال الرَّضيُّ: " وإنَّما اختاروا الإخبار بـ (الذي) دون (من) و(ما) و(أي) وسائر الموصولات؛ لأنَّه أمّ الباب ، وهو أكثر استعمالاً ، ولايكون إلا موصولاً ، وأمَّا الإخبار بالألف واللام، فاختاروه أيضاً لكثرة التغيير معه، بسبك الفعل اسم فاعل أو مفعول، وإبراز الضَّمير، كما في نحو الضَّاربه أنا زيد، في ضربت زيداً،حتى تحصل الدربة فيها أكثر"[4].

وقد اشترط العلماء في المُخْبِر عنه عدَّة شروط:

أولها: قبوله التأخير، فلا يصحُّ الإخبار عن أسماء الشّرط،والاستفهام،و(كم) الخبرية،و(ما) التعجبية؛ لأنَّ ذلك يخرجها عمّا لها من وجوب الصدرية، وكذا ضمير الشّأن، يقول ابن يعيش: " فلا يجوز : الذي كان زيد قائم هو، ولا الكائن زيد قائم

---

(١) شرح الكافية للرضي : ٢/ ٤٤.
(٢) ارتشاف الضرب : ٢/ ٤.
(٣) شرح الأشموني على الألفية : ٢/ ٣٦٠.
(٤) شرح الكافية للرضي : ٢/ ٤٩.

هو؛ لأنَّ ضمير الشَّأن والحديثِ لايكونُ إلا أوّلاً، غير عائدٍ على ظاهر، وإنّما تفسره الجملة بعده، وأنت إذا أخبرت عنه أخرجته عن هذه الصِّفة، بأنْ يصيرَ متأخراً، يعود على ماقبلَه من الموصول،غير مفسَّرٍ بجملة، وهذا غير ماوضع عليه"[١].

وذكر الرَّضيُّ أنَّ كُلَّ مبهمٍ مفسَّرٍ بما بعده للتفخيم، كضمير نعم وبئس وربّ، وكذا ضمير الشَّأن، لا يصحُّ الإخبار عنه؛ إذ لو أَخَّرت شيئاً من هذا لم يحصل الإبهام قبل التفسير، وهو الغرض في الإتيان بها[٢].

وذكر الصبَّانُ أنَّ عدمَ صحّةِ الإخبار عن ضمير الشّأن، ليس لأنَّه لازم الصّدرية، إذ إنّ العوامل اللفظية تتقدم عليه، كما في قول الشّاعر:

إذا مُتُّ كان النَّاسُ نِصْفَانِ[٣].

فقد قالوا: إنَّ اسم كان ضمير الشأن، والتقدير : إذا مُتُّ كان الأمر أو الشأن أو القصّة، ويروى : " إذا مُتُّ كان النّاس صنفين " وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه؛ لأنَّ (صنفين) خبر كان[٤].

قال الصبَّان: " فامتناع الإخبار عنه، إنّما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسِّره الذي هو مرجعه عليه، مع أنَّه يجب تأخيره عنه، إذ هو مِمَّا يعود على متأخرٍ لفظاً ورتبةً"[٥].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش:٣/١٥٩، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٤٩٦، وحاشية العليمي على التصريح :٢/٢٦٥.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢/٤٨.

(٣) هذا جزء من شطر بيت من الطويل تمامه
إذ مُتُّ كان النّاس نِصْفَان شامِتٌ ... وآخرُ مُثْنٍ بالَّذي كُنْتُ أَصْنَعُ.
نسبه الهروي إلى العجير السَلولي، الأزهية : ص ١٩٠، وانظر : الكتاب : ١/ ٧١ ورواه " صنفان " وهمع الهوامع : ١/ ٦٧.

(٤) الأزهية : ١٩٠.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/٥٥.

وذهب ابن عصفور إلى جواز الإخبار عن أسماء الاستفهام إذا تقدَّمت على (الذي) أو الألف واللام؛ لأنَّ ذلك لم يخرجها عن وضعها عند العرب، فإذا أردت الإخبار عن (أي) من قولك: أيُّهم قائم، قلت: أيُّهم الّذي هو قائم، فـ (أيُّهم) خبر مقدّم، و (الذي) مبتدأ مؤخر[١].

قال الأزهريّ:" وقال ابن الضَّائع : بل (أيُّهم) مبتدأ، و(الذي) خبره، والأقرب قول ابن عصفور، وإن كان الأصحَّ عند الجمهور المنعُ مطلقاً[٢].

وذكر ابن مالك أنَّ الشَّرط أن يقبل الاسم أو خَلَفُه التأخير، وذلك لأنَّ الضَّمير المتصل يخبر عنه، مع أنَّه لا يتأخر، ولكن يتأخر خَلَفُه، وهو الضَّمير المنفصل[٣].

ثانياً : قبوله التعريف: فلا يصِحُّ الإخبار عن الحال والتمييز؛ إذ لايصحّ وضعُ المضمرِ مكانَهما؛ لأنَّهما ملازمان للتنكير، والضَّمير ملازم للتعريف، يقول المُبَرِّدُ: "فإذا قلت: ضرب عبد الله أخاك قائماً ، فقيل: أخبر عن (قائم) فقد سألت محالاً؛ لأنَّ الحال لا تكون إلا نكرة، والمضمر لا يكون إلا معرفة، وكُلُّ ما أخبرتَ عنه فإضماره لابدَّ منه، فالإخبار عن الحال لايكون ... ولا يخبر عن التبيين؛ لأنَّه لا يكون إلا نكرة"[٤].

وذكر ابن عصفور أنَّ امتناع الإخبار عن الحال والتمييز؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى رفعهما، وبابهما النَّصب، إضافة إلى كونهما نكرتين[٥].

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٤٩٥.
(٢) شرح التصريح :٢/٢٦٥.
(٣) انظر : شرح التصريح :٢/٢٦٥.
(٤) المقتضب : ٣/٩١.
(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/ ٤٩٨.

وأبان الرَّضيُّ أنّه لايصحُّ الإخبار عن الحال،والتمييز،والمجرور بـ (كم)، واسم (لا) التبرئة وخبرها[١].

ثالثاً: قبول الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يصحُّ الإخبار عن اسم لايجوز الاستغناء عنه بأجنبي، ضميراً كان أو ظاهراً، ولذا لايُخبر عن الضّمير (الهاء) من نحو: زيد ضربته؛ لأنّه لايستغنى عنها بأجنبي كـ (زيد) و (عمرو) فلو أخبرت عنه لقلت: الذي زيد ضربته هو، فالضّمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضّمير المتصل الآن خَلَفٌ عن ذلك الضّمير الذي كان متّصلاً ففصلته وأخّرته، ثم هذا الضّمير المتّصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ (زيد)، بقي الموصول بلاعائدٍ، وهذا لايصح، وإن قدرته عائداً على الموصول، بقي الخبرُ بلا رابط، وهذا لايصحُّ أيضاً. ولاسبيل إلى كونه عائداً عليهما، إذ عود ضمير مفرد على شيئين محالٌ من جهة الصنعة، أمّا من ناحية المعنى فليس هناك فائدة؛ لأَنَّ الخبر لازيادة فيه على المبتدأ.

ولايصحُّ الإخبار عن اسم ظاهر، لايصحُّ الاستغناء عنه بأجنبي، كاسم الإشارة في نحو ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[٢] وغيره مِمّا يحصل به الرَّبط، فإنّه لو أُخْبر عنه لزم المحذور السّابق.

وكذا لايصحُّ الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى، نحو: بكر بن أبي بكر؛ لأنَّ ذلك سيكون كذباً، إذ ليس بكرٌ موجوداً حتي يُخْبَرَ عنه، خلافاً للمازنيّ، فقد أجاز ذلك مستدلاً بقول الشّاعر:

فَكَأَنَّما نَظَروا إلى قَمَـــــرٍ ... أَوْ حَيْثُ عَلَّقَ قَوْسَه قُزَحُ[٣].

---

(١) شرح الكافية للرضيّ: ٢/ ٤٦.

(٢) الأعراف: ٢٦.

(٣) من الكامل، وانظر: ارتشاف الضرب: ٣/٢ وهمع الهوامع: ١٤٦/٢، والدرر:٦/ ١٩٤.

فأخبر عن (قُزَح) من قوله: قوس قزح. قال السّيوطيُّ : " ورُدَّ بأَنَّ (قزح) اسم للشّيطان، وكأَنَّ العرب قد وضعت قوساً للشيطان، فيكون من أكاذيبها "[1].

ولايصحُّ الإِخبار عن الأسماء الواقعة في الأمثال، كالكلاب في قولهم: الكلاب على البقر، فلايصحّ: التي هي على البقر الكلاب؛ لأَنَّ (الكلاب) لايستغنى عنه بأجنبي، إذ الأمثال لاتُغَيَّر[2].

رابعاً : أن يكون المخبر عنه قابلاً للاستغناء عنه بالمضمر، فلا يخبر عن المجرور بـ (حتى)،أو بـ (من)،أو بـ (منذ)؛ لأنّهنّ لايجررن إلا الظّاهر، والإخبار يستدعي إقامةَ ضميرٍ مقامَ المُخْبَرِ عنه – كما تقدَّم. ولايصحُّ الإخبار عن المضاف عند أكثر النّحويين؛ لأَنَّ حذفه يستلزم جعل الضّمير موضعه، والضّمير لايضاف[3].

ولايصحُّ الإخبار عن النّعت دون المنعوت؛ لأَنَّ ذلك يؤدى إلى النّعت بالمضمر، والضّمير لايُنْعَتُ به، كما لايصحُّ الإخبار عن المنعوت دون النّعت؛ لأَنَّ ذلك يؤدي إلى نعت الضّمير، وذلك لايجوز، وإنّما تخبر عن النّعت والمنعوت معاً إذا أردت الإخبار، فإذا أردت أن تخبر عن (محمد المجتهد) من قولك: قام محمد المجتهد. قلت: القائم محمد المجتهد[4].

ويمتنع الإخبار عن الفعل؛ لأنَّ الفعل لايضمر، قال الرَّضيُّ: "وبالشّرط الثاني، وهو وضعُ الضّمير العائِدِ إلى الموصول مقامَ المخبرِ عنه، يخرج الفعل ،

---

(١) همع الهوامع: ٢/ ١٤٦.

(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٤٩٦ – ٤٩٧، وشرح التصريح: ٢/ ٢٦٦، وحاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٤/ ٥٥ – ٥٦.

(٣) انظر ص ٣٥٩.

(٤) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٤٩٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٤٦، وشرح الأشمونى على الألفية: ٢/ ٣٦٣.

والجملة،والجار والمجرور،والحرف،والظرف، إذ لاتضمر هذه الأشياء[١].

وكذا لايصحُّ الإخبار عن المجرور بـ (ربَّ)،وفاعل (نعم) و (بئس)؛ لأنَّ مُفَسِّرَها مابعدَها، فإن أخبرت عنها كان مفسِّرُها ماقبلَها، وذلك إخراجٌ لها عن بابها، إذ لاتجيء إلا مبهمةً مميّزةً بما بعدها[٢].

ولا يصحُّ الإخبار عن المصدر العامل، يقول ابن عصفور: " وأمَّا امتناع الإخبار عن الاسم العامل، كالمصدر وشبهه؛ فلأنَّ ذلك يؤدي إلى أن يكون الضَّمير عاملاً ، وذلك لا يجوز إلا عند أهل الكوفة، فإنَّهم يجيزون: ضربي زيداً حسن، وهو عمراً قبيح، وذلك لايجوز عندنا"[٣].

وقال الرَّضيُّ:" وكالمصدر العامل؛ إذ لا يجوز نحو : مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح؛ لأنَّ لفظَ المصدرِ مراعى في العمل، إذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعلَ فيعمل، والإضمار يزيل اللّفظ، وكذا كلُّ صفةٍ عاملة، كاسم الفاعل، والمفعول، والصِّفة المشبَّهة العاملة في الظَّاهر، وأمَّا الإخبار عن (قائم) في : زيد قائم، فإنَّما يجوز إذا لم تعمله في الضَّمير المستكنّ، نظراً إلى كونه في الأصل اسماً مستغنياً عن الفاعل"[٤].

ولذا لا يصحُّ الإخبار عن (ضارب) من قولك: كان زيد ضارباً عمراً ؛ لأنَّه عامل في عمرو، فإن قيل: أخبر عن (ضارباً عمراً) صحَّ، فتقول: " الكائن زيد ضاربه عمروٌ"[٥].

---

(١) شرح الكافية للرضيِّ: ٢/ ٤٦ وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٥٨.
(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٤٩٦، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٤٧.
(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٤٩٧ – ٤٩٨.
(٤) شرح الكافية للرضي:٢/٤٦، وانظر شرح المفصل لابن يعيش :٣/١٦٠.
(٥) انظر المقتضب : ٣/٩٩.

وكذا لا يصحّ الإخبار عن (الوجه) من قولك: كان زيد حسناً وجهُه، إذ يجب أن نضع موضعه (هو) فتقول: الكائن زيد حسناً هو وجهه، فإذا كان (هو) راجعاً إلى (أل) لم يرجع إلى (زيد) شيء. وإن رجع إلى (زيد) لم يرجع إلى (أل)شيء، وكلا الأمرين ممتنع ، فإذا أردت أن تخبر عن (حسناً وجهُه) صحَّ، فتقول: الكائنه زيد حسنٌ وجهُه[1].

خامساً : أن يصحَّ استعمال المخبر عنه مرفوعاً، قال المُبَرِّدُ : " ولا يخبر عن الظّروف التي لا تستعمل اسماً؛ لأنَّ الرَّفعَ لا يدخلها، وخبر الابتداء لايكون إلا رفعاً"[2].

فلا يخبر عن لازم النَّصب كـ (سبحان)،و (عند)،وكذلك (ذات مرة)،و (سِوَى)،و (سواء)،و (بعيدات بين)،و (سحر) إذا أريد به سحر يومك[3].

يقول الصبَّان: " قال المراديُّ : ولا عن لازم الرَّفع، نحو : أيمن ا لله، وفيه نظر، أ.هـ ويجاب بأنّه لّما لَزِمَ حالاً واحداً، وهو الرَّفع على وجه مخصوص، وهو الرَّفع على الابتدائية، أو الخبرية في القسم، كان غيرَ متصرفٍ، والإخبارُ يقتضي تَصرُّفَه؛ لأنّه وإن لَزِمَ الرَّفعَ على الخبرية، إلا أنّه ليس خبراً في القسم"[4].

سادساً : جواز وروده في الإثبات، فلا يخبر عن اسم لازم النفي، نحو:(أحد)و (ديّار) و(عريب) ، فلا يصحّ الإخبار عن (أحد) من قولك: ما جاءني أحد؛ إذ يلزم

---

(١) انظر الأصول لابن السراج: ٢/ ٢٩٠ - ٢٩١.
(٢) المقتضب : ٤/ ٩٢.
(٣) انظر المقتضب :٤/ ١٠٣.
(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٥٦.

من ذلك وقوع (أحد) في الإثبات، وذلك ممتنع[1].

سابعاً : أن يكون المخبر عنه في جملة خبرية، فلا يصحُّ الإخبار عن (زيد) من قولك: اضرب زيداً ؛ لأنَّ الجملة بعد الإخبار تجعل صلة ، والطلبية لا تكون صلة[2].

ثامناً : ألاَّ يكون المُخْبر عنه في إحدى جملتين مستقلتين، فلا يصحُّ الإخبارُ عن (زيد) من قولك: قام زيد وقعد خالد؛ إذ يلزم من ذلك عطفُ ماليس صلة على الذي استقرأنّه صِلَة، وذلك ممتنع، فإن كان بين الجملتين عطف بالفاء، نحو: قام زيد فقعد خالد، أو كان في الجملة الأخرى ضميرُ الاسمِ المُخْبِرِ عنه، نحو: ضربني وضربت خالداً ، صحَّ الإخبارُ، فالأول تقول فيه إذا أردت الإخبار عن (زيد) : الذي قام فقعد خالد زيدٌ ، وتقول: يطير الذّباب فيغضب زيد، فإذا أردت الإخبار عن (الذباب) بـ (الذي) قلت: الذي يطير فيغضب زيد الذباب، وفي الإخبار عن (زيد) : الذي يطير الذباب فيغضب زيدٌ، فإن أردت الإخبار عن (الذّباب) بالألف واللام، قلت: الطائر فيغضب زيد الذّباب، بعطف الفعل على الاسم؛ لأنّه اسم فاعل، وتقول في الإخبار عن (زيد) : الطائر الذّباب فالغاضب زيدٌ ، وصحَّ ذلك في العطف بالفاء؛ لأنَّ مافي الفاء من معنى السّببية – إذ إنَّ الفاء تربط السّبب بالمسبب– نزّل الجملتين منزلة الشّرط والجزاء، وهي كالجملة الواحدة.

والثاني ، تقول فيه إذا أردت الإخبار عن (خالد) من قولك: ضربني وضربت خالداً، الذي ضربني وضربته خالدٌ ، وعن (زيد) من قولك: أكرمني وأكرمته زيداً، الذي أكرمني وأكرمتُه زيدٌ.

---

(١) انظر المقتضب :٩٢/٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٩٥/٢، وشرح الكافية للرضي: ٤٦/٢، وشرح التصريح :٢٦٧/٢، وشرح الأشموني: ٣٦٤/٢ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٧/٣، وشرح التصريح : ٢٦٧/٢.

فإن كانت الجملتان غير مستقلتين، بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة، كجملتي الشّرط والجزاء، صحّ الإخبار ؛ لأنَّ الشّرط والجزاء كالجملة الواحدة، تقول في الإخبار عن (زيد) من قولك: إن قام زيد قعد خالدٌ : الذي إن قام قعد خالد زيدٌ. وفي الإخبار عن (خالد) : الذي إن قام زيد قعد خالدٌ[1].

وهذه الشروط عامة في الإخبار بـ (الذي) أو الألف واللام، وهناك ثلاثة شروط خاصّة في الإخبار بـ (أل) لا يصحّ الإخبار بها إلا بعد توافرها وهي:

أولاً : أن يكون المخبر عنه في جملة فعلية يتصدّرها الفعل، فلايصحّ الإِخبارُ بالألف واللام عن (زيد) من قولك: زيدٌ مجتهدٌ، وقولك: زيداً ضرب عمرو، لأنَّ (زيداً) في المثال الأول في جملة اسمية، وفي المثال الثاني تقدَّمَ على الفعل.

ثانيا : أن يكون فعلُها متصرفاً، حتى يمكن أن يصاغ منه الوصف الصّريح، فلا يخبر بـ (أل) عن (زيد) من قولك: عسى زيد أن يقوم؛ لأَنَّ الفعلَ جامدٌ.

ثالثاً : أن يكون مثبتاً، فلايصحُّ الإخبارُ عن (زيد) من قولك: ماقام زيد؛ إذ لايفصل بين (أل) وصلتها بنفي ولاغيره، ولذا فإنَّ مجالَ الإخبارِ بـ (الذي) أوسعُ من مجال الإخبار بـ (الألف واللام) لأنَّ (الذي) يكون مع الجملة الاسمية والفعلية، والألف واللام لاتكون إلا مع الجملة الفعلية، فكُلُّ مَّا يُخْبَرُ عنه بالألف واللام يَصِحُّ أنَّ يخبر عنه بـ (الذي)، وليس العكس[2].

فإذا أردت الإخبار عن (زيد) من قولك: ضرب زيدٌ علياً بـ (أل) قلت: الضّارب علياً زيدٌ، وتقول في الإخبار عن (عليّ): الضّاربه زيدٌ عليٌّ، ولا يَصِحُّ أن

---

(١) انظر : شرح التصريح :٢/٢٦٧، وشرح الأشموني: ٢/ ١٣٢، ٣٦٤.

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٥٧.

تحذف الهاء من (الضّاربه): لأنّ عائد الألف واللام لايحذف إلا في ضرورة الشّعر، كما في قول الشّاعر:

مالْمُسْتَفِزُّ الهَوَى مَحْمُودَ عاَقِبَـةٍ   وَلَو أُتِيْحَ لَهُ صَفْوٌ بِلاَ كَدَرِ[1].

والأصل: ماالمستفزه.

فإن رفعت صلة (أل) ضميراً راجعاً إلى (أل) وجب استتار ذلك الضّمير؛ لأَنَّ الصِّفَةَ جاريةٌ على من هي له، تقول في الإخبار عن التاء من قولك: بَلَّغْتُ من أخويك إلى العمرين رسالة، الُمبَلِّغُ من أخويك إلى العمرين رسالة أنا، ففي (المبلغ) ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ على الفاعلية، ولم يبرز؛ لأنَّه لـ (أل) في المعنى، لكونه خلفاً عن ضمير المتكلم المخبر عنه، و(أل) للمتكلم؛ لأنَّ خبرها (أنا) والمبتدأ في هذا الباب نفس الخبر.

فإن رفعت صلة (أل) ضميراً راجعاً لغير (أل) وجب بروزُه وانفصالُه؛ لأنَّ الصِّلة إذا جرت على غير من هي له، امتنع أن ترفعَ ضميراً مستتراً، ولذلك تقول إذا أردت أن تخبر عن (أخويك) من المثال السّابق: المبلّغ أنا منهما إلى العمرين رسالة أخواك، وتقول في الإخبار عن (العمرين): المبلّغ أَنا من أخويك إليهم رسالة العمرون، وتقول في الإخبار عن (الرسالة) المبلغها أَنا من أخويك إلى العمرين رسالةٌ، فـ (أنا) في هذه الأمثلة فاعل المبلغ، انفصل لأنَّه لغير (أل)؛ إذا التبليغ فعل المتكلم، و(أل) نفس الخبر المؤخر[2].

---

(١) من البسيط، انظر: أوضح المسالك: ١/ ١٧١، وشرح التصريح: ١/ ١٤٦، وهمع الهوامع: ١/ ٨٩، وشرح الأشموني: ١/ ١٢٩.

(٢) انظر شرح والتصريح: ٢/ ٢٦٨. وشرح الأشموني: ٢/ ٣٦٦.

فإذا علم هذا، فإنَّ المُخْبَرَ عنه لايخلُو: إمَّا أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مخفوضا، فإن كان مرفوعاً، فلا يخلو:إمَّا أن يكون مبتدأ، أو خبراً لمبتدأ، أو فاعلاً، أو مشبَّهاً بالفاعل، والمشبه بالفاعل خبر (إنّ)،واسم (كان) وأخواتها، ونائب الفاعل، واسم (ما)، والتّابع من عطف أو بدل خاصّة، بخلاف النّعت، فلا يَصِحُّ الإخبارُ عنه – كما سبق – إذ إنَّ الإخبارَ عن النّعتِ يؤدي إلى النَّعْتِ بالمضمر، والمُضْمَرُ لايُنْعَتُ به؛ لأنّه ليس مساوياً ولامنزّلاً منزلةَ المنعوت؛ وكذا يمتنعُ الإخبارُ عن المنعوت؛ لما يؤدي إليه من نعت المضمر، وذلك لايصحّ.

ويمتنع الإخبار عن التأكيد؛ لما يؤدي إلى التوكيد بالمضمر، وألفاظ التوكيد محدودة.

أمَّا البدل والمبدل منه، فقد اختلف العلماء فيه، فمنهم من قال: إذا أردت أن تخبر عن البدل (زيد) من قولك: مررت برجُلٍ زيدٍ، فلابدَّ أن تخبر عن (الرَّجل) ثم تجعل (زيداً) بدلا منه، كما كان في الأصل، فتقول: الذي مررت به رجل زيدٌ، والمارّ به أنا رجل زيدٌ، فلابدَّ أن تخبر عنهما جميعاً؛ لأنَّ البدلَ مُبَيِّنٌ كالصِّفةِ. فكما أنّه لايخبر إلاّ عن الصِّفة والموصوف معاً، فلا يخبر إلا عن البدل والمبدل منه أيضا، كما أنَّ الصِّلة تخلو من العائد في نحو: جاءني زيد أخوك، إذ أخبرت عن البدل، عند من يجعل البدلَ في حكم تكرير العامل.

وهناك من أجاز الإخبارَ عَنْ كُلٍّ من البدل وحدَه، والمُبْدَلِ منه وحدَه، فإذا أردت أن تخبر عن المبدل منه (رجل) من قولك : مررت برجل زيد قلت: الذي مررت به زيد رجلٌ، والمارُّ به أنا زيد رجلٌ، وتقول في الإخبار عن البدل (زيد): الذي مررت برجل به زيدٌ، والمارُّ أَنَا برجل به زيدٌ، تَرُدُّ الباء مع الضَّمير؛ لأَنَّ ضميرَ المخفوضِ لاينفصل، وأجاز الرَّضيُّ إبدالَ الضَّمير المرفوعِ من المخفوضِ، فتقول: المارُّ

أَنَا برجلٍ هو زيدٌ. قال الرَّضيُّ: "والمجوّزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال، فأجازه الأخفش؛ إذ الضَّمير نفس مابعده، ومنعه الزّيَادِيّ[١]؛إذ الضَّمير لايدُلُّ على البعض والاشتمال قبل أن يذكر خبر الموصول "[٢].

وذهب ابن عصفور إلى أَنَّه لايجوز الإِخبارُ عن البدل في نحو: قام زيد أخوك؛إذ يترتب على ذلك عدمُ وجودِ رابطٍ يربطُ صِلَةَ الموصولِ بالموصول، فلايَصِحُّ: الذي قام زيد أخوك، بخلاف الإخبار عن المبدل منه، فيصحُّ: الذي قام هو أخوك زيدٌ، قال: " وتقدر (هو) مطروحاً، وكأنَّه ليس في الكلام، ويحلُّ مَحَلَّه أخوك، بعد أن تقدِّرَ أخوك (هو) لئلا يبقى (الذي) بلا عائد يعودُ عليه، فتكون المسألةُ جائزة، لكونها لم تخلُ من ضميرٍ يعودُ على الموصول "[٣].

فإن كان المخبرُ عنه فاعلاً، فلا يخلو: إمَّا أن يكون ظاهراً، وإمَّا أن يكون ضميراً.

فالظَّاهر، نحو: قام زيدٌ، تقول في الإخبار بـ (الذي) : الذي قام زيدٌ. وفي الإخبار بالألف واللام: القائم زيدٌ، فالألف واللام قائمة مقام (الذي)، و(قائم) اسم فاعل عِوَض عن (قام)، وفي اسم الفاعل ضميرٌ عائدٌ إلى الألف واللام، والألف واللام هما (زيد)، كما كان (الذي) هو (زيد)؛ لأنّ الخبر إذا كان مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى، غير أنَّك تعرب (الذي) وحدَها مبتدأ، والألف واللام مع مايتَّصِلُ بها مبتدأ[٤].

فإن كان الفاعلُ ضميراً، فلا يخلو: إمّا أن يكون للمتكلم، أو المخاطب، أو

---

(١) إبراهيم بن سفيان بن سليمان الزيادي، قرأ كتاب سيبويه ولم يتممه، وقرأ على الأصمعي وغيره، صنف : إخراج نكت كتاب سيبويه، والأمثال، والنقط والشكل، مات سنة تسع وأربعين ومائتين. انباه الرواة: ١/٢٠١، بغية الوعاة: ١/٤١٤.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢/ ٤٧، وانظر المقتضب: ٤/ ١١١.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٥٠٦.

(٤) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٥٦.

الغائب، وقد منع جماعةٌ من النُّحاة الإخبار عن ضميري المتكلم والمخاطب؛ لأنّك إذا أخبرت عنهما وضعت موضعهما ضمير غيبة، وضميرُالغيبة أعمُّ منهما، وموضعُ الأعمِّ موضع الأخصِّ لايجوز، قال ابن عصفور: " وهذا الذي قالوا ليس بشيء؛ لأنَّ ذلك قد جاء في كلام العرب، فمِمَّا جاء منه قول الشّاعر:

فَلَمَّا بَلَغْنَا الأُمَّهاتِ وَجَدْتُمُ بَنِي عَمِّكُم كانُوا كِرَامَ المَضَاجِعِ(١).

فوضع (بني عمكم) موضع ضمير المتكلم. والتقدير: وجدتمونا كرام المضاجع"(٢).

وقال الرَّضيُّ: "ثم اعلم أنّك إذا أخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب، فلابدَّ أن يكون الضَّمير القائمُ مقامَه غائباً؛ لرجوعه إلى الموصول وهو غائب"(٣).

فإذا أخبرت عن ضمير المتكلم من قولك: قمتُ، قلت: القائم أنا، وعن ضمير المخاطب من قولك: قمتَ، قلت: القائم أنت، فإذا كان الضَّمير غائباً، قلت: القائم هو(٤).

فإذا عطفت على الفاعل، فلايخلو: إمّا أن تعطف جملة أو مفرداً، فإن كان جملة فإمّا أن يكون الفاعل الأول هو الثاني، نحو: قام زيد وخرج، وإمّا أن يكون خلافَ ذلك، نحو: قام زيد وخرج عمروٌ.

أمّا المسألة الأولى – أعني كون الفاعل الثانى هو الأول – فقد أجاز النُّحاة الإخبارَ عن الفاعل الأول (زيد) وعن الضَّمير الكائن في (خرج)، فتقول في الإخبار عن (زيد): الذي قام وخرج زيدٌ، والقائم والخارج زيدٌ، فإذا أردت أن تُخْبِرَ عن

(١) من الطويل والبيت من شواهد شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٥٠٠.
(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٥٠٠.
(٣) شرح الكافية الرَّضيِّ: ٢/ ٤٨، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٥٨.
(٤) الأصول لابن السراج: ٢/ ٣١٢.

الضَّميرالكائن في (خرج) قلت: الذي قام زيد وخرج هو، والقائم زيد والخارج هو،ويَصِحُّ لك أن تعطف بالواو وبغيرها من حروف العطف.

وأمَّا المسألة الثانية – أعني كون الفاعل الثاني خلاف الأول– فقد ذهب ابن عصفور إلى أنَّ العطف بين الجملتين المستقلتين، إمّا أن يكون بالواو والفاء، أو غيرها من حروف العطف، فإن كان بالواو، فلا تخلو: إمّا أن تُقدّرَ بمعنى (مع) أو تكون للاشتراك، فإن كانت للاشتراك فحكمها حكم سائر حروف العطف في عدم صِحَّةِ الإخبار؛ لأنَّ ذلك يؤدى إلى خلو إحدى الجملتين من ضميرٍ يعودُ على (الذي) وذلك ممتنع، بخلاف الفاء؛ إذ تربط السَّبَبَ بالمسبب، وجملة السَّبب كالجملة الواحدة؛لأنّ إحداهما تتوقف على الأخرى، والجملة الواحدة تحتاج إلى رابطٍ واحدٍ فقط.

فإن كانت الواو بمعنى (مع) صحَّ الإخبارُ؛ لأنَّ العطفَ بالواو التى بمعنى (مع) كالعطف بالفاء، في كون الجملتين كالجملة الواحدة، فلاتحتاج إلاضميرٍ واحدٍ، فتقول في الإخبار عن (الذّباب) من قولك: يطير الذّباب ويغضب زيد: الذي يطير ويغضب زيد الذّباب، ففي (يطير) ضمير يعود إلى (الذي) وتقول: الطّائر ويغضب زيد الذُّباب، فإن أردت الإخبارَ عن (زيد) قلت: الذي يطير الذُّباب ويغضب زيدٌ، وتقول: الطّائر الذُّباب والغاضب زيدٌ.

أمَّا إذا كان المعطوف اسم فاعل، نحو: يطير الذُّباب فغاضب زيد، فإن كان الإخبار بـ (الذي) تركت اسم الفاعل مُنَكّراً، ولايجوز إدخال الألف واللام عليه؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى بقاء اسم الموصول (أل) بدون رابط يربطه بصلته، وذلك لايجوز، فتقول في الإخبار عن (الذُّباب): الذي يطير فغاضب زيد الذُّباب، وفي الإخبار عن (زيد): الذي يطير الذُّباب فغاضب زيد، ولايصحُّ: الذي يطير فالغاضب

زيد الذُّباب خلافاً لهشام[١]، إذ جوَّزَ ذلك بشرط أن تكون (أل) في المعطوف زائدة، قال ابن عصفور: " إلا أنَّ ذلك لايجوز؛ لأنَّ زيادةَ الألفِ واللامِ ليست مقيسةً "[٢].

وكذلك إذا أخبرت بالألف واللام تركت اسم الفاعل مُنَكَّراً، تقول في الإخبار عن (الذُّباب): الطَّائر فغاضب زيد الذُّباب، وفي الإخبار عن (زيد) الطَّائر الذُّباب فغاضب زيدٌ.

قال ابن السرَّاج: " فإن قلت: ضربت زيداً وقام عمرو، لم يجز الإخبار عن واحدٍ منهما؛ لأنَّهما من جملتين، والعاملان يختلفان، فلو أخبرت عن (زيد) لكنت قائلاً: الذي ضربته وقام عمرو زيدٌ، فليس لقولك: قام عمرو اتصالٌ بالصِّلَةِ، فإن زدت في الكلام فقلت: وقام عمرو إليه، أو من أجله جاز "[٣].

وإذا عطفت على الفاعل مفرداً، نحو: قام زيدٌ وخالدٌ صحَّ لك الإخبارُ عن الأوّل وعن الثاني، فإذا أخبرت عن الأول قلت: الذي قام هو وخالدٌ زيدٌ، والقائم هو وخالد زيدٌ، وأجاز ابن السرّاج حذفَ الضَّمير البارزِ (هو) قال:"ويجوز ألاّ تذكر (هو) فتقول: الذي قام وعمرو زيدٌ، وفيه قبحٌ "[٤] خلافاً لابن عصفور حيث قال: "ولابدّ من تأكيد الضَّمير الكائن في (قام)؛ لأنَّ الضَّمير لايعطفُ عليه إلا بعد التَّأكيد، وكراهة أن يكون الاسم كأنَّه قد عُطِف على الفعل، وبالتأكيد ورد

---

(١) هو أبو عبدالله، هشام بن معاوية الضرير الكوفي، أخذ النحو عن الكسائي توفي عام: ٢٠٩هـ. انظر: بغية الوعاة: ٢/٣٢٨.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٥٠٢ – ٥٠٣.

(٣) الأصول في النحو لابن السرج: ٢/ ٣٠٦.

(٤) الأصول في النحو لابن السراج: ٢/ ٣٠٦.

السَّماع،فمِمَّا جاء منه قوله تعالى ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الجَنَّةَ ﴾[١] ﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ ورَبُّكَ فَقَاتِلا﴾[٢] "[٣].

ولايصحُّ أن تستخدم من حروف العطف غير الواو إذا أردت الإخبار عن الأول؛ لكونها تقتضي التشريك من غير إفادة معنى آخر بالتقديم والتأخير، بخلاف غيرها من حروف العطف. فإذا أردت أن تخبر عن المعطوف قلت: الذي قام زيد وهو خالدٌ، والقائم زيد وهو خالدٌ[٤].

قال ابن عصفور: " وحكم المفعول الذي لم يسمّ فاعلُه أيضاً حكم الفاعل، إلا أنَّ المفعول الذي لم يسمّ فاعلُه إذا أردت الإخبار عنه بُنِيَ من الفعل اسم مفعول"[٥] ولذلك تقول إذا أردت أن تخبر عن (زيد) من قولك: ضُرِب زيدٌ، المضروب زيدٌ.

فإن أردت أن تخبر عن المشبَّهِ بالفاعل، نحو اسم (كان) وخبر(إنَّ) جاز ذلك، تقول إذا أردت أن تخبر عن اسم (كان) من قولك: كان محمدٌ مجتهداً، تقول: الكائن مجتهداً محمدٌ، ولايَصِحُّ أن تخبر عن اسم (ليس) و(عسى) بالألف واللام؛ لعدم تصرّفهما[٦].

أمَّا خبر (إنَّ) فتخبر عنه بـ (الذي) فإذا أردت أن تخبر عن (قائم) من قولك: إنَّ زيداً قائمٌ، قلت: الذي إنَّ زيداً هو قائم[٧].

---

(١) البقرة : ٣٥.
(٢) المائدة : ٢٤.
(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٥٠٥.
(٤) انظر في تفصيل هذا شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٥٠١ - ٥٠٥.
(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٥٠٥.
(٦) انظر المقتضب: ٤/ ١٠٠، والأصول لابن السراج: ٢/ ٢٨٩، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٦٠.
(٧) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٥٠٥.

فإذا أخبرت عن المنصوب، فالمخبر عنه إمَّا أن يكون مفعولاً لأجله، أو مفعولاً به، أو مفعولاً معه، أو مفعولا مطلقاً، أو مفعولاً فيه، أو خبرا لـ (كان) وأخواتها و(ما) الحجازية، أو اسما لـ (إنَّ) وأخواتها.

فإن كان المخبر عنه مفعولاً لأجله، فقد اختلف النُّحاة، فذهب ابنُ الضَّائعِ، والسُّيوطيُّ إلى الجواز، فتقول إذا أردت أن تخبر عن (إجلالا) من قولك: قمت إجلالاً لك: الذي قمت له إجلال لك[1].

وذهب الرَّضيُّ إلى الجواز مع القبح، قال: " ويقبح الإخبار عن المصدر الذي للتأكيد؛ لعري الإخبار عن فائدةٍ معتبرة، كالمفعول له، إذ يشترط فيه لفظ المصدر"[2] وقال في موطن آخر: " ولا يمتنع على ماقالوا الإخبارُ عن المفعول له، نحو: الذي ضربت له تأديب هذا"[3].

وذهب ابن عصفور إلى المنع ؛ لأنَّ الإخبارَ عنه يغيرّه عن حاله التي كان عليها قبل الإخبار؛ إذ الأصل أن يكون اسماً ظاهراً منصوباً[4].

فإن كان المخبر عنه مفعولاً به، ففعله: إمَّا أن يكون متعدياً إلى واحد، أو إلى اثنين، أو إلى ثلاثة، فإن كان متعدياً إلى واحد، نحو : ضَرَبَ محمّدٌ زيداً صَحَّ الإخبار، فتقول: الضَّاربه محمّد زيدٌ، وذكر ابن السرَّاج أنَّ حذفَ العائدِ (الهاء) قبيح، إذا كان الإخبار بالألف واللام، ومع قُبحه فهو جائز، فيصحّ : الضَّارب محمّدِ زيدٌ[5]،

(١) همع الهوامع : ١٤٧/٢.
(٢) شرح الكافية للرضي: ٤٦/٢.
(٣) المرجع السابق : ٤٨/٢.
(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٠٨/٢ - ٥٠٩.
(٥) الأصول في النحو لابن السراج : ٢٨١/٢

ومنع ابن عصفور ذلك حيث قال:" ولايجوز حذف العائد لقلّة الطول"[١] بخلاف الإخبار بـ (الذي) فيصح حذف العائد عندهما.

فإن كان متعديا إلى اثنين فلا يخلو: إمَّا أن يصحَّ أن يقتصر على أحدهما دون الآخر، كما في قولك : أعطيتُ زيداً درهماً ، وكَسَوْتُ خالداً ثوباً ، وإمَّا أن يمتنعَ الاقتصار على أحدهما دون الآخر، كما في قولك: ظَنَنْتُ محمّداً شجاعاً، وعلمتُ زيداً طالباً.

فإذا كان الفعل من باب أعطيت، وأردت أن تخبر عن المفعول الأول، قلت: المعطيه أنا درهماً زيدٌ ، وإذا أخبرت عن الثاني قلت: المعطي أنا زيداً إيَّاه درهمٌ ، ويصحّ: المعطيه أنا زيداً درهمٌ ، ورجَّح القولَ الأول المبرِّدُ، وابنُ السرَّاج، ونسبه الثاني منهما إلى المازنيّ، قال المبرِّدُ: " فهذا أحسن الإخبار، أن تجعل ضمير الدّرهم في موضعه، لئلا يدخل الكلام لبسٌ، وإن لم يكن ذلك في الدّرهم، ولكن قد يقع في موضعه: أعطيت زيداً عمرا، فالوجه أن تقدِّم الذي أُخِذَ. وقد يجوز: المعطيه أنا زيداً درهم، لأنَّ هذا لايلبس؛ لأنَّ الدِّرهمَ ليس مِمَّا يأخذ، فإذا دخل الكلامَ لبسٌ فينبغي أن يوضعَ كُلُّ شيء في موضِعِه"[٢].

ورجَّح ابنُ عصفورٍ القولَ الثَّاني إذا أمن اللّبس، كما في هذا المثال قال: "وإنّما قدمت ضميرَ الدِّرهم على زيد؛ لأنّه مهما أمكن أن يؤتى بالضمير متصلاً لم يؤت به منفصلاً "[٣].

ولا يَصِحُّ حذفُ العائد – كما تقدَّم – فإذا أخبرت عن المفعول بقولك:

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٥٠٩/٢.

(٢) المقتضب : ٩٣/٣، والأصول في النحو لابن السراج : ٢٨٤/٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٥٠٩/٢.

المعطي أنا زيداً إيَّاه درهمٌ، لم يمتنع حذف العائد، لقِلَّةِ الصِّلة، وإنَّما لأنَّ العائدَ جرى مجرى الظَّاهرِ في عدم الاتصال[1].

فإذا كان الفعل من باب (ظنَّ) وأخواتها، نحو : ظننتُ محمَّداً أخاك، وأردت أن تخبر عن المفعول الأول (محمد) قلت: الظّانه أنا أخاك محمّدٌ، والذي ظننته أخاك محمدٌ، قال ابن عصفور: " وقد يجوز حذف العائد هنا مع الألف واللام قليلاً؛ لأنَّ الكلامَ قد طال بالمفعولين"[2] فإن كان الإخبار بـ (الذي) فحذفُ العائدِ جائزٌ، خلافاً لمن مَنَعَ ذلك[3].

فإذا أخبرت عن المفعول الثاني (أخاك) قلت : الظّان أنا محمّداً إيّاه أخوك، فإن أخبرت عنه بـ (الذي) قلت : الذي ظننت محمَّداً إياه أخوك، ولا يَصِحُّ : الذي ظننته محمَّداً أخوك؛ لما قد يدخل الكلام من اللّبس[4].

ولا يَصِحُّ أن تخبر عن المفعول الثاني من قولك: ظننت محمَّداً قائماً، وفاقاً لابن عصفور؛ لأنّه مشتق، والأصل في هذين المفعولين المبتدأ والخبر، فالأصل: محمَّدٌ قائم، ولايَصِحُّ على رأيه الإخبار عن الخبر المشتق؛ لأنّك في هذا المثال تخبر عن المبتدأ بفعل، فمعنى زيد قائم: زيد يقوم، فإذا قلت: الذي زيد هو قائم، أخبرت عن المبتدأ بغير فعل[5].

فإن كان الفعل متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل، نحو:أَعْلَمَ ا للهُ زيداً عمراً خيرَ النَّاسِ

---

(١) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٢/٥١٠.
(٢) المرجع السابق: ٢/٥١٠.
(٣) المرجع السابق: ٢/٥١٠.
(٤) انظر المقتضب : ٣/٩٥.
(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٥١١.

فإن أخبرت بالألف واللام عن الأول، قلت: المعلمه الله عمراً خيرَ النّاسِ زيدٌ، ويصِحُّ بحذف الهاء، قال ابن السرَّاج: " وإثبات الهاء ها هُنا هو الوجه، وحذفها جائز، وهو ها هنا أسهل عند المازني وعندي؛ لكثرة صلة هذا، حتى قد أفرط طوله "[1].

فإن أخبرت عن المفعول الثاني (عمرا) قلت: المعلم الله زيداً إيّاه خيرَ النّاسِ عمروٌ، ورجَّح هذا ابن السرَّاج؛ لأنَّ تقديمَ الضَّمير يُدْخِلُ الكلامَ لَبْساً، فلا يعلم عن أي مفعول أخبرت، وأجاز: المعلمه الله زيداً خيرَ النّاسِ عمروٌ[2]. ومنع ذلك ابن عصفور قال: " ولايجوز أن تقدِّم (إيّاه) على (زيد) وتصِلَه؛ لأنّه يُلْبِسُ ويصير (عمرو) هو الذي أعلم (زيداً) وقد كان المعنى قبل أن تقدِّمَه وتَصِلَه بالفعلِ على أنَّ (زيداً) هو الذي أعلم بانطلاق عمرو "[3].

فإن أخبرت عن المفعول الثّالث (خيرالناس)، قلت: المعلم الله زيداً عمراً إيَّاه خيرُ الناس، هذا المختار عند ابن السرّاج، ورأي ابن عصفور، وأجاز ابن السرَّاج: المعلمه الله زيداً عمراً خيرُ النّاس، ومنعه ابن عصفور، كما في المثال الثاني. قال ابن عصفور: " فإن عُدِمَ اللّبس، جاز اتصاله بالفعل، نحو أنْ تُخْبِرَ عن (هند) من قولك: أعلمت زيداً هنداً ضاحكةً، تقول: التي أعلمتها (زيداً)[4]ضاحكةً هندٌ، ولايجوز حذف هذا الضّمير المتّصل؛ لأنّه قد أُجْرِي مجرى الظّاهر "[5].

فإن كان المخبرُ عنه مفعولاً مطلقاً، نحو: ضربت محمَّداً ضرباً، فلا يخْلُو: إمّا أن يكون للتأكيد، وإمّا أن يوصف أو يعرّف، كما في قولك: ضربت محمّداً ضرباً شديداً، أو الضّرب الذي تعلم، فإن كان للتأكيد فقط، فقد منعه جمهور النحاة؛ إذ

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج: ٢/ ٢٨٦.
(٢) المرجع السابق/ ٢٨٦.
(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٥١١.
(٤) في الاصل (عمرا) والصواب : زيد.
(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/ ٥١٢ وانظر الأصول لابن السراج: ٢/ ٢٨٧.

ليس فيه زيادة علـى ما في الفعل، وأجاز ذلك المازنيّ، قال الرَّضيُّ: " وأجاز المـازني على قبح الإخبارَ عن (ضربا) بمعنى: ضربت ضرباً، ومنعـه غـيره، إذ صورتـه صـورة المفرد، فلا يصلـح لكونـه صلـة، ويقبـح الإخبـارُعن المصـدر الـذي للتـأكيد؛ لعـرى الإخبار عن فائدةٍ معتبرةٍ"[١].

والحقيقة أنَّ الإخبارَ عن المصدرِ المؤكَّدِ فقـط أجـازه علـى قبـح ابـنُ السـرَّاج أيضـاً، فعبارتـه في الأصـول توحـي بذلـك حيـث قـال: " اعلـم أنَّ المصـدرَ إذا كـان منصوباً، وجاء للتوكيد في الكلام فقط، ولم يكن معرفة ولا موصوفـاً ، فالإخبـار فيـه قبيح؛ لأنَّه بمنزلة ماليس في الكلام"[٢].

فإن كان موصوفاً أو معرَّفاً صَحَّ الإخبارُ عنــه، تقـول في الأول: الضَّـاربُ أَنَـا زيداً ضربٌ شديدٌ، وفي الثاني: الضَّاربُ أَنَا زيداً الضَّرْبُ الذي تعلم.

ويمكن أن نبيِّنَ الإخبارَ عن المصدرِ على النَّحو التّالي:

أولاً : ما اتفق جمهور العلماء على جوازه، وهو المصدر الموصوف، أو المعـرَّف -كمـا سبق – كمـا في قولـك: ضربـت محمـداً ضربـاً شـديداً ، وضربـةً واحــدةً، وضربتين، والضَّرْبَ الَّذي تعلم؛ إذ يترتب على ذلك فـائدة ليسـت في الفعـل، وقـد ذكر السُّيوطيُّ أنَّ هناك من يمنع الإخبار عنه[٣].

ثانياً : ما اتفق العلماء على منع الإخبار عنه، نحو: أرسلها العراك، جاء القـوم الجمّاء الغفير، ورجع عودَه على بدئه، قال ابن السـرَّاج:" ومَـنْ نَصَـبَ المصـادِرَ إذا كانت نكرة على الحال، لم يُجزِ الإخبارَ عنها، كما لا يجوز الإخبارُ عـن الحـال، وإذا كانت المصادر وغيرها أيضاً حالاً فيها الألف واللام، لم يجز أن تخبر عنها، نحـــــو :

(١) شرح الكافية للرضي : ٢/٤٦.
(٢) الأصول في النحو لابن السراج: ٢/٢٩٧.
(٣) همع الهوامع : ٢/١٤٧.

أرسلها العراك، والقوم فيها الجمَّاء الغفير، ورجع عودَه على بدئه"[١].

ثالثاً : ما اختلف العلماء فيه، ويمكن أن نوضِحَه بما يلي:

أ – المصدر المؤكد فقط، نحو: ضربتُ زيداً ضرباً، فالمازنيّ، وابن السرَّاج أجازوه على قبح، وهناك من منع الإخبار عنه كالسُّيوطيّ[٢].

ب – المصدر الواقع موقع الدعاء، نحو: ويحه رجلاً، قال ابن السرَّاج: " قال المازنيّ: وأمَّا قول العرب: (ويحه رجلاً) فإنَّما جاءت الهاء بعد مذكور، وقد يجوز الإخبارُ عنها، كما يجوز الإخبار عن المضمر المذكور، فتقول: الذي ويحه رجلاً هو، وفيه قبح؛ لأنَّ (ويح) بمعنى الدعاء، مثل الأمر والنهي، و(الذي) لا يوصل بالأمر و(التى)؛ لأنَّهما لا يوضحانه، والدّعاء بتلك المنزلة، قال : إلا أنَّ هذا أسهل؛ لأنَّ لفظَه كلفظ الخبر، قال أبو بكر: أَنَا أقول: وهو عندي غير جائز ؛ لأنَّ هذه أخبار جعلت بموضع الدعاء، فلا يجوز أن تحالَ عن ذلك"[٣].

ج) المصدر الواقع موقع الفعل في الخبر، نحو: إنَّما أنت ضَرْبا، إنَّما أنت سيرا، فالمازنيّ أجازَ الإخبار عنه، ومنع ذلك ابنُ السرَّاج؛ لأنَّ الفعلَ إنَّما حُذِفَ لدلالة لفظ المصدر عليه، والفعل لايخبر عنه، فكذا ماقام مقامَه، كما أنَّ المصدرَ يدلُّ على فعله المحذوف، فإذا أُضْمِر لم يَدُلّ ضميره على الفعل[٤].

د) المصدر الواقع موقع ماهو في معناه من غير لفظه، نحو : تبسمت وميض

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج :٢٩٨/٢.

(٢) انظر الأصول في النحو لابن السراج: ٢٩٧/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٥٠٩/٢، وشرح الكافية للرضي: ٤٦/٢، وهمع الهوامع : ١٤٧/٢.

(٣) الأصول في النحو لابن السراج : ٢٩٩/٢.

(٤) انظر الأصول في النحو لابن السراج :٢٩٩/٢، وشرح الكافية للرضي:٤٦/٢.

البرقِ، قال ابن السرّاج: " وإذا قلت: تبسمت وميض البرق، قلت : المتبسمه أنا وميضُ البرقِ، وقد قال قوم : إنّ (وميض البرق) ينتصب على فعل غير تبسَّمت، كأنَّهم قالوا: ومضت وميض البرق، فهؤلاء لايجيزون الإخبار عن هذه الجهة . . "[١].

وقد اختلف العلماء في صحَّةِ الإخبار عن المفعول معه، فذهب ابن الضَّائعِ، وأبوحيّان، والسُّيوطيّ إلى صحة الإخبار عنه، فإذا أردت أن تخبر عن (الطيالسة) من قولك: جاء البرد والطيالسة، قلت: التى جاء البردُ وإيّاها الطيالسة، والجائي البرد وإيّاها الطيالسة، وذهب أبوالحسن الأخفش، وابن عصفور إلى المنع؛ لما فيه من التغيير عن حاله، إذ لا يعرف المفعولُ معه إلا باقترانه بالواو، فإذا أخبرت عنه أخّرتَه، وأدخلت الواو على الضّمير، وأجيب بأنَّ التغييرَ موجودٌ في كُلِّ اسمٍ أريد الإخبار عنه[٢].

أمَّا الإخبار عن المفعول فيه، فإنَّ الظَّرفَ لايخلو: إمَّا أن يَصِحَّ أن يُسْتَعْمَلَ اسماً، نحو : خلف ويوم، تقول: صُمْتُ يَوْمَ الخميسِ ، ويومُ الخميسِ مباركٌ، وزيدٌ خلفَك، وخلفُكَ واسعٌ ، فهذا يَصِحُّ الإخبارُ عنه.

وإمّا أن يستعمل ظرفاً فقط، نحو : عند وسِوَى ونحوهما، فهذا لا يَصِحُّ الإخبارُ عنه، وقد تقدَّم بيانُه فيما مضى، قال المبرِّد: " وكُلُّ ما خبّرت عنه فلابدّ من رفعِه؛ لأنَّه خبرُ ابتداء . . . وكلُّ مانصبته نَصْبَ الظروف لم تُخبر عنه؛ لأنّ ناصبه قائمٌ، وإنّما تُخْبر عنه إذا حوّلته إلى الأسماءِ "[٣]. ويقول ابن السراج: " فما كان من الظروف قد يستعمل اسماً، فالإخبار عنه جائز، وماكان فيها لايجوز إلا ظرفاً، لم يجز الإخبار عنه"[٤].

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج :٢/٢٩٨.
(٢) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٥٠٨، وهمع الهوامع : ٢/١٤٨.
(٣) المقتضب : ٣/١٠٣.
(٤) الأصول في النحو لابن السراج : ٢/٢٩٣.

فإذا أردت الإخبار عن المفعول فيه، فلا يخلو: إمَّا أن تتّسِعَ فيه، أو لا، قال ابن السرَّاج: "اعلم أنَّ الظرفَ إذا أخبرت عنه فقد خلص اسماً، وصار كسائر المفعولات، إلا أنَّك إذا أضمرته أدخلت حرفَ الجرِّ على ضميره، ولم تعد الفعل إلى ضميره إلا بحرف الجرِّ، إلا أن تريد السَّعة، فتقدِّر نصَبه كنصب سائرِ المفعولات"[1].

فإذا قيل لك: أخبر عن (اليوم) من قولك: ذهبت اليوم، قلت إذا لم تتّسع فيه: الذاهب أنا فيه اليومُ، فإذا ثنيت قلت: الذاهب أنا فيهما اليومان، فإن جمعت قلت: الذاهب أنا فيهنّ الأيام، وتقول: الذي ذهبت فيه اليومُ.

فإن قيل: أخبر عن (مكان) من قولك: وقفت مكانك، قلت إذا لم تتّسع فيه: الواقف أنا فيه مكانُك، والذي وقفت فيه مكانُك.

فإن قيل: ما الذي جاء بحرف الجرِّ (في) ولم يكن موجوداً في الكلام من قبل؟

فالجواب : أنَّ المفعول فيه إنّما كان منتصباً على معنى (في) فلمَّا لَزِمَ إضمارُ المفعولِ فيه، لَزِمَ أن يعود (في) ؛ لأنَّ المضمرَ يردُّ الأشياء إلى أصولها.

فإن قيل : هل يَصِحُّ حذفُ الضَّمير العائدِ على الموصول؟

فالجواب: قال ابن عصفور: " ولا يجوز حذف الضَّمير العائد على الموصول؛ لأنّه لا يخلو أن تحذِفَه وحدَه وتترُكَ حرفَ الجرِّ، أو تحذِفَه مع حرف الجرِّ، فإنْ حذفته دون حرف الجرِّ كان ذلك خطأ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ يكون معلّقاً على العمل، وإنْ حذفته مع حرف الجرِّ كان ذلك أيضاً قبيحاً؛ لأنَّه ليس في الكلام مايدُلُّ على حرف الجرِّ المحذوف، وأيضاً فإنّه يكثر الحذف، إلا أنّه قد يجوز حذفُهما معاً، إذا كان في

---

(١) الأصول في النحو لابن السراج :٢/٢٩١.

الكلام حرفٌ من جنس المحذوف كي يدُلّ عليه. . . وأيضا فإنَّ إثباتَه مع الألف واللام أكثرُ من إثباته مع (الذي)؛ لأنَّ الذي يُحَسِّن حذف العائد في موضع حذفه إنَّما هو الطّول، والذي يُقَبِّحُه إنَّما هو عدمُ الطّول، والألف واللام بلا شك أقلُّ طولاً من (الذي)"(١).

وقد قدَّم ابن السرَّاج حرفَ الجرِّ (فيه) على الضَّمير المنفصلِ الفاعلِ (أنا) فقال: الذاهب فيه أنا اليومُ، والواقف فيه أنا مكانُك، والترتيب يقتضي تقديمَ الفاعلِ وجعلَ الضَّميرِ في موضعِ المُخبرِ عنه(٢).

فإن اتسعت في المفعول فيه، وأردت أن تخبر عن (اليوم) و(مكانك) في المثالين السابقين قلت: الذاهبه أنا اليومُ، والواقفه أنا مكانك، قال ابن عصفور: " ولا يجوز حذفُ العائدِ لعدم الطّول"(٣).

فإذا أردت أنْ تخبر عن خبر (كان) وأخواتها فقد اختلف النُّحاة في جواز ذلك، فذهب المازنيّ إلى المنع، وقبَّحَه ابن السرَّاج، قال ابن السرَّاج: " وقال قوم: إنَّ الإخبارَ عن المفعول في هذا الباب محالٌ؛ لأنَّ معناه " كان زيد من أمرِه كذا وكذا" فكما لا يجوز أن تخبر عن "كان من أمره كذا وكذا" كذلك لايجوز أن تخبر عن المفعول إذا كان في معناه كذا، حكى المازنيّ جميع هذا، قال أبوبكر : والإخبارُ عندي في هذا الباب عن المفعول قبيح؛ لأنَّه ليس بمفعولٍ على الحقيقة، وليس إضمارُه متّصلاً، إنَّما هو مجاز ، وعلامات الإضمار هاهنا غير محكمة؛ لأنَّ الموضع الذي تقع فيه الهاء لايجوز أن تقع إيَّاه ذلك الموقع. . ."(٤).

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور :٢/٥٠٧.
(٢) انظر الأصول لابن السراج: ٢/٢٩٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٥٠٧.
(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور :٢/٥٠٨.
(٤) الأصول في النحو لابن السراج : ٢/٢٨٩.

وذهب المبرِّدُ، والرَّضيُّ، والأشمونيّ إلى جواز الإخبار عن خبر (كان) وقيَّد السيوطيُّ الجوازَ بالخبر الجامد بخلاف المشتق، كما في المبتدأ والخبر. قال المبرِّدُ: " فإن أخبرت عن (الأخ)[١] فإنّ بعض النّحويين لا يجيز الإخبار عنه، ويقول: إنّما معناه: كان زيد من أمره كذا وكذا، فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا: من أمره كذا وكذا، كذلك لايجوز أن تخبر عمّا وضع موضِعَه، وهذا قولٌ فاسدٌ مردود، لا وجهَ له؛ لأنّك إذا قلت : زيد منطلق، فمعناه: زيدٌ من أمره كذا وكذا، فلو كان يفسد الإخبار هناك لفسد هاهنا . . . "[٢].

فإذا أردت أن تخبر عن خبر (كان) بالألف واللام من قولك: كان زيدٌ أخاك، قلت: الكائن زيد إيّاه أخوك، ويصِحُّ: الكائنه زيد أخوك، والأوّل أجود[٣].

فإن أردت أن تخبر عن اسم (إنّ)، وخبر (ما) الحجازية، وخبر (ليس) لم يصِحّ الإخبار بـ (أل) وإنّما يخبر عنها بـ (الذي)؛ إذ اسم (إنّ) وأخواتها، وخبر (ما) ليس في جملة صُدِّرَت بفعل، أمَّا خبر (ليس) فلا يصِحُّ الإخبارُ عنه؛ لأنّ فعلَه غيرُ متصرِّف[٤].

فإذا أردت أن تخبر عن المجرور، فلا يخلو إمَّا أن يكون مجروراً بحرف جرٍّ، أو إضافة، فإن كان مجروراً بحرف جرٍّ، جاز الإخبارُ عنه عند جمهور النُّحاة عدا الجارِّ اللاّزمِ طريقة واحدة، نحو حتى وقد ومنذ – كما سبق –[٥] فتقول في الإخبار عن

(١) من قولك : كان زيد أخاك.

(٢) المقتضب : ٩٧/٣، وانظر شرح الكافية للرضي: ٤٧/٢، وهمع الهوامع: ١٤٧/٢، وشرح الأشموني: ٣٦٧/٢.

(٣) المقتضب : ٩٨/٣.

(٤) انظر المقتضب : ١٠٠/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور :٥١٢/٢، وهمع الهوامع: ١٤٧/٢.

(٥) ص ٣٣٦.

(المدرسة) من قولك: قام محمّدٌ إلى المدرسة: القائم محمّدٌ إليها المدرسةُ[١].

وذهب الرَّضيُّ إلى منعِ الإخبار عن الجار والمجرور؛ لأنَّه لا يُضمر[٢]، ولعل الرَّضيَّ يقصد الإخبارَ عن الجار والمجرور كاملاً ، ولم يقصد المجرور فقط، كما هو ظاهر عبارته، ويدلُّ على ذلك أنّه أجاز الإخبار عن (رجل) من قولك: مررت برجلٍ زيد، و(رجل) اسم مجرور، وهناك من خالف الرَّضيَّ فأجاز الإخبارَ عن الجار والمجرور معاً.[٣]

فإن كان مجروراً بالإضافة، فالمضاف إليه إمَّا أن يكون للتسمية، نحو: عبدا لله، وعبد الرحمن، وأبي القاسم، فهذا لايَصِحُّ الإخبارُ عنه؛ لأنَّه كبعض حروف الاسم، ونحوها ابن عرس، وابن آوى، وابن قترة، قال ابن السرَّاج :" فإذا قلت: هذا ابن عرس، وسام أبرص، وحمار قبَّان، وأبوالحارث، وأنت تعني الأسد، فأخبرت عن المضاف إليه في هذا الباب لم يجز ؛ لأنَّ الثاني ليس هو شيئاً يقصد إليه، وإنَّما (حمار قبّان) اسم للدابة، ليس أنَّ (قبّان) شيء يقصد إليه، كما كان (زيد) شيئاً يقصد إليه، وقال أبو العباس عن أبي عثمان: إنّه قد جاء الإخبار في مثل : حمار قبّان، وأبي الحارث، وما أشبهه، ولكنّه في الشِّعر شاذٌّ"[٤].

وإمّا أن يكون المضاف إليه للدِّلالة على شخص بعينه، لإفادة الملك ونحوه، مثل: غلام زيد، ودار محمد، فهذا النّوع أجاز العلماء فيه الإخبارَ عن المضاف إليه، فإذا أردت أن تخبر عن (زيد) من قولك: ذهب غلامُ زيدٍ، قلت: الذاهب غلامه زيدٌ

---

(١) انظر المقتضب: ٣/٩٠، وشرح التصريح :٢/٢٦٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/٥٩، وحاشية يس: ٢/٣٠٩.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٢/٤٦.

(٣) انظر حاشية يس: ٢/٣٠٩.

(٤) الأصول في النحو لابن السراج :٢/٣٠٤، وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٥٨.

أمَّا الإخبارُ عن المضاف ففيه خلاف، فذهب ابنُ السرَّاج، وابنُ عصفور، والأشمونيّ إلى أنَّه لا يَصِحُّ أن يُخبرَ عنه البتّةَ؛ لأنّه لو أخبرت عنه وَجَبَ أنْ تُضْمِرَه وتضيفَه، والمضمر لايضاف[1].

وذهب ابن يعيش إلى جواز الإخبار عن المضاف وحدَه، وعن المضاف إليه وحدَه، ثم قال: " ولا يَصِحُّ الإخبارُ عنهما معاً ؛ لأنَّ المُضْمَرَ لايدلُّ على أكثر من واحد"[2].

وخالفه في ذلك الأشموني حيث أجاز الإخبارَ عن المضافِ والمضافِ إليه معاً، فقد قال في قولك: سرّ أبا زيدٍ قربٌ من عمرو الكريم قال: " نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً ... جاز لصحّة الاستغناء حينئذ بالضمير عن المخبر عنه، فتقول في الإخبار عن المضاف والمضاف إليه معاً: الذي سرّه قربٌ من عمرو الكريم أبو زيد"[3].

---

(١) الأصول لابن السراج :٢/٣٠٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/٤٩٨، وشرح الأشموني: ٢/٣٦٣.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٣/١٥٨.

(٣) شرح الأشموني: ٢/٣٦٣.

الفصل العاشر

(أل) في حال دخول همزة الاستفهام عليها.

الأصل في ألف الوصل أن تكون مكسورة. كما سبق – فإذا أدخلت عليها ألف الاستفهام حذفت ألف الوصل؛ للاستغناء عنها بحركة ألف الاستفهام، وحركة ألف الاستفهام الفتح لاغير، كقولك إذا أردت أن تستفهم: أَبنُ من أنت؟ أَنطلق زيد؟ قال الله تعالى ﴿أَتَّخَذْتُم عِنْدَ اللهِ عَهْداً﴾[1] وقال سبحانه: ﴿أَصْطَفَى البَنَاتِ عَلَى البَنِينَ﴾[2].

غير أنَّ الأمر مع ألف الوصل في (أل) يختلف، فإذا أدخلت عليها ألف الاستفهام أثبتهما معاً، ألف الوصل وألف الاستفهام؛ لأنَّ حركةَ ألفِ الوصلِ الفتح، وحركة ألف الاستفهام مفتوحة، فتثبتهما وتبدل منها مـدَّةً؛ إذ حذفُ ألفِ الوصلِ يؤدي إلى التباسِ الخبرِ بالاستفهامِ؛ لأنَّها مفتوحةٌ، واللّفظ بالاستفهاميةِ في موضعها كاللّفظِ بها دون استفهامٍ.

فإذا أردت أن تستفهم عن اسم عُرِّف بـ (أل) قلت: آلرجل في الدار؟ ومن ذلك قول الله تعالى ﴿قُلْ آلذَكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ﴾[3] وقولُه تعالى ﴿قُلْ آللهُ أَذِنَ لَكُم﴾[4].

فالمشهور أن تُبْدَل ألفاً – كما سبق – وقد تُسَهَّل، كما في قول الشّاعر:

---

(١) البقرة : ٨٠.
(٢) الصافات : ١٥٣.
(٣) الأنعام : ١٤٤.
(٤) يونس : ٥٩.

وما أَدرِي إذَا يَمَّمْتُ أَرْضـا | أَريدُ الخيرَ أَيُّهُمـا يلينـي
أَالخْيرُ الذّي أَنـا أَبْتَغِيْـه | أَمِ الشّرُّ الذي لا يأتليـني[١]

وقول الآخر :

أَالحقَّ إنْ دارُ الرَّبابِ تَبَاعَدَت | أو انبَتَّ حَبْلٌ أنَّ قَلْبَكَ طائرُ[٢]

ومثل ألف (أل) ألف الوصل من قولك : (ايمـن) فـإذا أَدخلـت عليهـا همـزة الاستفهام لم تحذف؛ لأنّ حركتها في الأصل الفتح، وإنَّما يبدل منهما مـدّة ، فتقـول: آيمن ا لله لتفعلنّ؟[٣].

---

(١) من الوافر، انظر : شرح المفصل لابن يعيش : ١٣٨/٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦٦/٣.

(٢) من الطويل، انظر : شرح التسهيل لابن مالك: ٤٦٧/٣.

(٣) انظر في هذه المسألة : الكتاب : ١٥٠/٤، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٣٨/٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦٦/٣.

الخاتمــة

تمّ بحمد ا لله – عزّ وجلّ – ما أردت الوصول إليه، ولا ادعي أنّي جمعت كلَّ شاردة وواردة في هذا الحرف، ولا غرابة في ذلك، فهي أداة التعريف الأم في اللغة العربية، تنوعت دلالاتها، وكثرت استعمالاتها، وتعددت مباحثها عند النُّحاة القدامى والمحدثين، وحسبي أنّي أبنت للقارئ أهمية هذه الموضوع، ووضعت قدمه في بداية الطريق، ويده على مواطن البحث.

وقد انتهيت إلى نتائج، من أبرزها:

١ – جَمْعُ ما كتب عن (أل) في أبواب النّحو، في كتاب مستقل، جمع آراءَ النُّحاةِ المتفقة والمتباينة، وحجَّةَ كُلِّ فريقٍ، مِمَّا يُسَهِّلُ على الباحثِ الوصولَ إليها.

٢ – النّكرة هي الأصل، والمعرفة فرعٌ منها.

٣ – تباينت آراءُ النُّحاةِ حولَ أداةِ التعريف، أهي اللام وحدها، أم الهمزة وحدها، أم اللام والهمزة، وهو خلافٌ قليلُ الجدوى، إذ لا يحدث في اللفظ تغييراً، ولا في المعنى فائدة.

٤ – اختلفت آراءُ النُّحاة في نيابة (أل) عن الضّمير، والصحيح أنَّ الكوفيين يعوِّضون (أل) من الضّمير مطلقاً ، أماَّ البصريون فيجيزون ذلك إلاّ في موضع شُرِط فيه، كالصِّلة والصِّفة.

٥ – اختلف النُّحاة في دخول (أل) على الأعلام للمح الأصل، فذهب الجمهور إلى المنع؛ لأنَّ ذلك سماعي، فلا يجوز أن تقيس على ماورد عن العرب، وذهب آخرون إلى الجواز، وهو الراجح عندي؛ لأنَّ منع ذلك يؤدي إلى

التضييق من غير سبب، ولأنّ (أل) فقدت أصل معناها، فلا يجتمع تعريفان في الكلمة .

أمّا نحو: آل محمد، وآل علي، وآل ناصر، فأجازه النُّحاة؛ لأنّ (آل) بمعنى: (أهل) وليست للمح الأصل.

٦ – جواز دخول (أل) على (كلّ) و (بعض)،وإن منعه جمهور النُّحاة.

٧ – الأصل في التمييز أن يكون جمعاً معرَّفاً بالألف واللام، نحو: عشرون من الدّراهم، فلمَّا أرادوا التخفيف حذفوا لفظ الجمع، وحرف التعريف؛ لأنّ الواحد المنكَّرَ شائع في الجنس.

٨ – نسب ابن مالك، والرَّضيّ إلى الزَّجاج أنَّه يجيز نصبَ الوصفِ المقترنِ بـ (أل) بعد (أيّ) في النّداء، وجاء في معاني القرآن للزَّجاج ما يمنع ذلك.

٩ – ذكر الأشموني أنّ ابن عصفور، والنَّاظم لايشترطان في وصف اسم الإشارة في النّداء أن يكون ذا (أل)، وجاء في شرح جمل الزّجاجي لابن عصفور، وشرح التسهيل لابن مالك مايخالف ذلك، فقد صرَّحا أنّ المشار لايوصف إلا بذي (أل).

١٠ – آراء نسبت للمبرِّد وفي المقتضب ما يخالفها، منها:

أ – نسب النحاة إليه أنّ أداة التعريف الهمزة المفتوحة، وأثبت في المقتضب أنّ أداة التعريف اللام، والهمزة للوصل.

ب – نسب النُّحاة إليه أنّ (أل) في الاثنين وسائر أيّام الأسبوع للتعريف، فإذا حُذِفت تنكّرت، وجاء في المقتضب أنّ أيّام الأسبوع أعلام بالغلبة، و(أل) زائدة لازمة.

ج – نسب النُّحاة إليه أنّه يرى أنَّ (أل) في بنات الأوبر للتعريف، وجاء في المقتضب أنّها زائدة.

د – نسب النُّحاة إليه أنَّ (غيرا) لا تتعرف بالإضافة، وجاء في المقتضب أنَّ (غيراً) إذا أضيفت إلى معرفة اكتسبت منها التعريف.

هـ – نسب النُّحاة إليه أنَّه يمنع عمل المصدر المقترن بـ (أل)،وجاء في المقتضب جواز إعماله.

و – نسب النُّحاة إليه أنّه يمنع نداء الاسم الموصول المقترن بـ (أل) في قول الشّاعر:

من اجلك ياالتي تيمت قلبي وأنت بعيدة بالحبِّ عنّيّ

وجاء في المقتضب جواز ذلك للضّرورة، كما ذهب إليه جمهور النُّحاة.

ز – نسب النُّحاة إليه أنَّ تابع المنادى المبني المعطوف المقترن بـ (أل) في نحو: يا محمد والرّجل، إن كانت (أل) في المعطوف للتعريف، كما في المثال السَّابق فالمختار في المعطوف النّصب، وإن كانت (أل) زائدة، نحو: يامحمّد والحسن، أو والحارث، فالمختار الرّفع؛ لأنّه ليس في الألف واللام معنى زائد. ولم أجد هذا التفصيل في المقتضب، بل رجَّح النَّصب كما عند أبي عمرو بن العلاء.

هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله، وصلّى الله وسلّم على نبينا محمّدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث

فهرس الشعر

(ر)

(س)

(ص)

(ع)

(م)

(ن)

- من اجلك يا التي تيمت قلبـــــــــي وأنت بعيدة بالحب عنـــــــــــــــي الوافر–١٨٧
- وما أدري إذا ايممت أرضـــــــاً أريد الخير أيهما يلينـــــــــــــــي
أالخير الذي أنا أبتغيـــــــــــــه أم الشر الذي لا يأتلينـــــــــــي الوافر–٣٦١
- ولقد أمر على اللئيم يسبنـــــــــي فمضيت ثمت قلت: لا يعنينـــــــي الكامل–٢٨١

(هـ)

- العين تعرف من عيني محدثهـــــــا إن كان من حزبها أو من أعاديهـــــا البسيط–٧٤
- قبيلة ألأم الأحياء أكرمهـــــــــا وأغدر الناس بالجيران وافيهـــــــا البسيط–٢١٩
- مبارك هو ومن سمّـــــــــــــاه على اسمك اللهم يا أللـــــــــــــهُ الرجز–٢٩٠

(ى)

- فماذا المال فاعلمه بمـــــــــــال وإن أنفقتـــــــــه إلا الـــــذي
تنال به العلاء وتصطفيـــــــــــه لأقرب أقربيك وللقصـــــــــي الوافر–٩٧

(الألف المقصورة)

- سبتنى الفتاة البضة المتجرد الــــــــ ــلطيفة كشحه وما خلت أن أسبــــى الطويل–٢٧١

أنصاف الأبيات

فهرس الأعلام

فهرس الأمثال وأقوال العرب

فهرس القبائل والمدارس النحوية

المصادر والمراجع :-

- أبيات النحو في تفسير البحر المحيط، تأليف/ شعاع إبراهيم عبدالرحمن المنصور، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، دار التراث مكة.
- أثر التسمية في بنية الكلمة وموضوع إعرابها، للدكتور/ سليمان بن ابراهيم العايد.
- الأزهية في علم الحروف، تأليف علي بن محمد النحوي الهروي، ت (٤١٥) تحقيق عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية - ١٤١٣هـ/١٩٩٣م - دمشق.
- أسرار العربية، عبدالرحمن بن محمد الأنباري ت (٥٧٧) تحقيق/ محمد بهجت البيصار، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي ت(٩١١) الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، دار الحديث للطباعة والنشر.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ا (٣١٦) ، تحقيق الدكتور/ عبدالحسين الفتلي،، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة.
- إعراب القرآن للنحاس، ت (٣٣٨) تحقيق الدكتور / زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ت (٣٥٦) تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، الطبعة السادسة، الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة، ١٩٨٣م.
- الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في الإيضاح، لأبي الحسين بن الطرواة المالقي، ت: (٥٢٨) تقديم وتحقيق الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، نشر مكتبة دار التراث.

- أمالي الزجاجي، أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، ت (٣٤٠) تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ المؤسسة العربية- القاهرة.
- أمالي ابن الشجري ت (٥٤٣)/ تحقيق الدكتور: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- الأمالي في النحو والصرف والحديث والفقه لأبي القاسم بن عبد الرحمن الأندلسي ت(٥٨١) تحقيق/ محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة.
- إنباه الرواه على أنباه الرواه، لجمال الدين على بن يوسف القفطى، ت(٦٢٤) تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦، دار الفكر العربى - القاهرة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنبارى النحوى، ت(٥٧٧) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيىالدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام: ت(٧٦١) دار الفكر.
- إيضاح شواهد الإيضاح، تأليف: أبي علي الحسن بن عبدا لله القيسي من علماء القرن السادس الهجري، دراسة وتحقيق الدكتور/ محمد بن حمود الدعجاني، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، دار الغرب الاسلامي بيروت.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ت:(٣٧٧) تحقيق الدكتور: حسن شاذلي فرهود،، الطبعة الثانية، دار العلوم.
- الإيضاح في شرح المفصل، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي ت(٦٤٦) تحقيق وتقديم الدكتور: موسي بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ت:(٦٨٨) تحقيق ودراسة الدكتور/ عياد بن عيد الثبتي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي.

- بغية الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ت(٩١١) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، دار الفكر.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي ت(١٢٥٠) تحقيق: إبراهيم الترزي، دار إحياء التراث العربي.
- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبدا الله بن علي بن إسحاق الصيمري، من نحاة القرن الرابع، تحقيق الدكتور: فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، دار الفكر دمشق.
- التتمة في النحو لعبد القاهر الجرجاني ت(٤٧١) تحقيق الدكتور/ طارق نجم عبدا الله، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م، مكتبة الفيصليه، مكة المكرمة.
- تذكرة النحاة، لأبي حيّان محمد بن يوسف الغرناطي ت:(٧٤٥) تحقيق الدكتور/ عفيف عبدالرحمن، الطبعة الأولي، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف أبي حيّان الأندلسي ت(٧٤٥) الجزء الثاني، والرابع (مخطوط).
- التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف: أبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفّار الفارسي، ت: (٣٧٧) هـ تحقيق وتعليق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، مطبعة الأمانة، القاهرة.
- التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية، للدكتور عبدالرحمن إسماعيل، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، المكتبة التوفيقة.
- تهذيب إصلاح المنطق، لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزى ت: (٥٠٢) تحقيق الدكتور/ فوزي عبدالعزيز مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- تهذيب اللغة للأزهري ت: (٣٧٠) تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

- تيسير التجويد، تأليف الدكتور/ محمد أحمد أبوفراخ، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، عالم الكتب.
- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفي الغلاييني، الطبعة الثالثة والعشرون، ١٤١١هـ- ١٩٩١م، المكتبة العصرية- بيروت.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ت(٣٤٠) تحقيق الدكتور/ علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، الإمام علاء الدين علي الإربلي ت(٧٣٦) تحقيق/حامد أحمد نيل، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، مكتبة النهضة المصرية.
- ابن الحاج النحوي، أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي: ت(٦٥١هـ) للدكتور: حسن موسى الشاعر، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، دار القلم، دمشق.
- حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح عبدالرحمن المكودي ت(٨٠٧) دار الفكر.
- حاشية الخضري ت(١٢٨٧) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨م.
- حاشية الصبان ت (١٢٠٦) على شرح الأشموني، مطبعة دار إحياء الكتب العربية القاهرة، نشر مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- الحروف، تأليف الإمام أبي الحسين المزني، تحقيق الدكتور/ محمود حسني محمود والدكتور/ محمد حسن عواد، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، دار الفرقان - عمان.
- حروف المعاني والصفات، تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت(٣٤٠) تحقيقد الدكتور حسن شاذلي فرهود، ١٤٠٢ - ١٩٨٢م، دار العلوم.

- أبو الحسين بن الطرواة، وأثره في النحو. ت(٥٢٨) للدكتور: محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، دار الإعتصام.
- حقّ التلاوة، حسني شيخ عثمان، الطبعة الأولى، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م، مؤسسة الرسالة- عمان.
- الحيوان للجاحظ (أبي بشر عمرو بن عثمان) تحقيق وشرح/ عبدالسلام هارون، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، دار الجيل ودار الفكر، بيروت.
- الخاطريات (قطعة منه) للإمام أبي الفتح عثمان بن جنى، ت(٣٩٢) حقق وعلّق عليه/ علي ذوالفقار شاكر.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبدالقادر بن عمر البغدادي ت(١٠٩٣) تحقيق وشرح/ عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، ت(٣٩٢) تحقيق/ محمد علي النجّار، دار الكتاب العربى، لبنان.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية تأليف أحمد ابن الأمين الشنقيطي ت(١٣٣١) تحقيق وشرح عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الأولى، ١٩٨١م، دار البحوث العلمية، الكويت.
- دلائل الإعجاز، تأليف عبد القاهر الجرجاني ت (٤٧١)، تحقيق محمود محمد شاكر، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة نوري حمودي القيسي، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية.
- ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه بشير يموت، الطبعة الأولى، ١٩٣٤، بيروت.

- ديوان البحتري، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.
- ديوان جرير، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ت (٥٠) تحقيق سيد حنفي حسنين، الطبعة الثانية، دار المعارف، مصر.
- ديوان الحطيئة تصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطي، القاهرة، ١٣٢٥هـ.
- ديوان الحكيم عبد بني الحسحاس، تحقيق الأستاذ: عبدالعزيز الميمني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- ديوان الخنساء (تماضر بنت عمرو ت (٢٤) دار صادر - بيروت - ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- ديوان ذي الرمة ت(١١٧) شرح أحمد بن حاتم الباهلي، رواية أبي العبّاس ثعلب، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، مؤسسة الإيمان، بيروت.
- ديوان رؤيه بن العجّاج، تحقيق وليم بن الورد، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ديوان ربيعة الرقي، تحقيق وجمع ودراسة حسين بكار، المكتبة المركزية، جامعة أم القرى.
- ديوان الشنفري، جمع وتحيق وشرح: إميل يعقوب، الطبعة الثانية، ١٩٩١م، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت.
- ديوان عبيد بن الأبرص، شرح وتحقيق الدكتور: حسين نصار، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م، مطبعة مصطفى الحلبى، مصر.
- ديوان عمرو بن كلثوم، جمع وتحقيق أميل يعقوب، الطبعة الأولى، ١٩٩١م، دار الكتاب العربي، بيروت.

- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.
- ديوان القطامي، تحقيق الدكتور: إبراهيم السامرائي وأحمد المطلوب، ١٩٦٠م، بيروت.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق الدكتور: ناصر الدين الأسد، الطبعة الثانية: ١٩٦٧م، دار صادر، بيروت.
- ديوان كثير عزّة، تحقيق إحسان عبّاس، الطبعة الأولى، ١٩٧١م، دار الثقافة بيروت.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامرى، تحقيق إحسان عبّاس، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م، نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة مكرمة الكويت.
- ديوان المتنبي، دار صادر - بيروت - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ديوان مجنون ليلى، ت (٦٥ أو ٦٨) جمع وتحقيق أحمد عبدالستار فراج، مكتبة مصر.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر.
- ديوان النابغة الذبياني تحقيق وشرح كرم البستاني،، ١٣٧٩هـ- ١٩٦٠م، دار صادر، بيروت.
- ارتشاف الضرب لأبي حيّان، ت(٧٤٥) تحقيق الدكتور/ مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، دار القلم، دمشق.
- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح بن جني، ت(٣٩٢) دراسة وتحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، دار القلم، دمشق.

- سر الفصاحة للخفاجي، ت (٤٦٦) الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، دار الكتب العلمية – بيروت.
- السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت (٤٥٨) تحقيق محمد عبدالقادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- سنن ابن ماجه ت(٢٧٥)، للحافظ أبي عبدا لله محمد بن يزيد القزويني، ت (٢٧٥) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- سنن النسائي، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي ت (٩١١) وحاشية الإمام السندي، مراجعة حسن محمد المسعودي، المطبعة المصرية بالأزهر.
- شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي، ت(٣٦٨) تحقيق: محمد علي سلطاني، مطبعة الحجاز، دمشق، ١٣٩٦هـ– ١٩٧٦م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ت: (٩٢٩) ومعه شرح الشواهد للعينى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- شرح ألفية ابن معط للموصلي، تأليف الدكتور/ علي موسى الشوملي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م، مكتبة الخريجي.
- شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدا لله الطائى الحياني الأندلسي، ت(٦٧٢) تحقيق الدكتور/ عبدالرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوى المختون، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م، هجر للطباعة والنشر، مصر.
- شرح التصريح على التوضيح، لخالد بن عبدا لله الأزهري ت(٩٠٥) دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، ت(٦٦٩) تحقيق الدكتور: صاحب أبو جناح، مكتبة الفيصلية.

- شرح ديوان الأخطل، صنفه وكتب مقدماته وشرح معانيه وأعد فهارسه إيليا سليم الحاوي، دار الثقافة - بيروت، ١٩٦٨م.
- شرح ديوان حسان بن ثابت ت (٥٠) عبد الرحمن البرقوقي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، دار الكتاب العربي - بيروت.
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعه أبي العباس ثعلب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.
- شرح ديوان عمرو بن أبي ربيعة، تحقيق: محمد محيى الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة، ١٩٨٨م، دار الأندلس.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تأليف محمد محيى الدين عبدالحميد، مكتبة الفيصيلة بمكة.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي على الفارسي ت(٣٧٧)، تأليف عبدا لله بن بري، تقديم وتحقيق عبيد مصطفى درويش، مراجعة مهدي محمد علام، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٨٥م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، جمال الدين محمد بن مالك ت(٦٧٢) تحقيق عبدالرحمن العبيدي، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م، نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية.
- شرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني، تحقيق نوري ياسين حسين، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، مكتبة الفيصلية.
- شرح الكافية الشافية، تأليف جمال الدين أبي عبدا لله محمد بن عبدا لله بن مالك ت(٦٧٢)، تحقيق الدكتور: عبد المنعم أحمد هريدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، دار المأمون للتراث.
- شرح الكافية في النحو للرضي ت(٦٨٦)، دار الكتب العلمية، بيروت.

- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، ت(٣٦٨) حققه وعلّق عليه، الدكتور رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- شرح المعلقات السبع لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني ت(٤٦٨)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح – مصر.
- شرح المفصل في صفة الإعراب، الموسوم بالتخمير، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت(٦١٧) تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، دار الغرب– بيروت.
- شرح المفصل لابن يعيش، دار صادر. بيروت.
- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، الطبعة الثالثة، ١٣٧٤هـ– ١٩٥٤م، نشر المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.
- شعر ابن ميادة، جمعه وحققه حنا جميل حداد، راجعه وأشرف على طباعته قدري الحكيم، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- شعر النابغة الجعدي، تحقيق عبدالعزيز رباح، الطبعة الأولى، ١٣٨٤هـ– ١٩٦٤م، المكتب الإسلامي، بيروت.
- شعر نصيب بن رباح، جمع وتحقيق الدكتور/ داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٦م.
- شعر النمر بن تولب، صنعه الدكتور/ نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٧٧هـ– ١٩٥٧م.
- شعراء أميون، تحقيق: نورى حمودي القيسي، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة – بغداد.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، تأليف خالد عبد الكريم جمعة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م، مكتبة دار العروبة – الكويت.

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، ت(٣٩٥) تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه – القاهرة.
- الصحاح، تاج اللغة وعروس العربية، للجوهري ت (٣٩٣) تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، دار العلم للملايين.
- صحيح البخاري، تحقيق مصطفى ديب السقا، الطبعة الأولى ١٤٠١ – ١٩٨١م، دار القلم ودار الإمام البخاري – دمشق.
- صحيح مسلم ت (٢٦١) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، تأليف محمد عبدالعزيز النجار. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، نشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- الطراز، تأليف يحيى بن حمزة العلوي، دار الكتب العلمية – بيروت.
- عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة، الوليد بن عبيد البحتري الطائي، إملاء فيلسوف المعرة أبي العلاء التنوخي ت(٤٤٩) صحح ألفاظه وأوضح غوامضه وأضاف إليَه أبحاثاً محمد عبدا لله المدني، بإشراف عالم الحجاز العالم الجليل محمد الطيب الأنصاري، الطبعة الثامنة، مكتبة النهضة المصرية.
- العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب، تأليف يوهان فك، ترجمه وقدّم له وعلّق عليه ووضع فهارسه الدكتور/ رمضان عبد التواب، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م، مكتبة الخانجي، مصر.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام أحمد بن حجر العسقلاني، ت (٨٥٢) راجعه قصي محب الدين الخطيب، ومحب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م، دار الرياض للتراث القاهرة.
- الفهرست لابن النديم، تحقيق رضا – تجدّد، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م، مكتبة الأسدي، ومكتبة الجعفري – طهران.

- القاموس المحيط للفيروز آبادي ت(٨١٧) الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، لأبي محمد البطليوسي، ت (٥٢١) تحقيق الاستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، ١٩٨٣م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- قطر الندى وبل الصرى لابن هشام ت(٧٦١) الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، المكتبة العصرية، بيروت.
- قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم، تأليف أبي عاصم عبدالعزيز عبدالفتاح القارئ الطبعة الرابعة، ١٣٩٩هـ.
- الكافية في النحو لابن الحاجب، ت(٦٤٦) تحقيق الدكتور/ طارق نجم عبدا لله، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م، دار الوفاء، جدة.
- الكامل في التاريخ لابن الأثير علي بن محمد، ت(٦٣٠) تحقيق أبي العذاء عبدا لله القاضي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- كتاب سيبويه، أبي بكر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت(١٨٠) تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، عالم الكتب.
- الكشاف للزمخشري، ت(٥٣٨) تحقيق محمد الصادق قمحاوي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م، نشر مكتبة المؤيد.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين البرهان، ت (٩٧٥) تحقيق الشيخ بكري حياني، وصفوة السقا ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، مؤسسة الرسالة.
- الكواكب الدرية، شرح الشيخ محمد بن أحمد الأهدل على قمة الأجرومية، مصر، ١٣٥٦هـ- ١٩٣٧م، مطبعة مصطفى الحلبي.
- لسان العرب، لابن منظور، ت(٧١١) الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، دار صادر، بيروت.

- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، تأليف محمد علي السراج، عنى بمراجعته وتنسيقه خيرالدين شمسي باشا، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، دار الفكر.
- اللباب في النحو، عبدالوهاب الصابوني، مكتبة دار الشرق، بيروت.
- اللمع في العربية، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ت(٣٩٢) تحقيق حامد المؤمن الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لأبي الفتح عثمان بن جني ت(٣٩٢) تحقيق الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، دار القلم- دمشق، دار المنارة- بيروت.
- متن اللغة، للشيخ أحمد رضا، ١٣٨٠ - ١٩٦٠م، دار مكتبة الحياة - بيروت.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، ت(٢٩١) شرح وتحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م، دار المعارف.
- مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ت (٣٤٠) تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.
- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري ت (٥١٨) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م - دار الفكر.
- المجموع المفيد في علم التجويد، تأليف عبده عباس الوليدي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م، مطابع الأمل- جدة.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت(٣٩٢) تحقيق علي النجدى ناصف وعبدالحليم النجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- المختصر المفيد في علم التجويد، تأليف الشيخ محمد عبدالرحيم جاد بدرالدين، رابطة العالم الإسلامي.

- المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي، المعروف بابن سيده ت(٤٥٨) تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الباز، مكة المكرمة.
- المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، للسيوطي ت(٩١١) تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبوالفضل إبراهيم وعلي محمد اليجاوى، الطبعة الثالثة، دار التراث، بيروت.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، ت(٣٧٧) تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، مطبعة المدني، مصر.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي ت(٣٧٧) تحقيق الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، دار القلم.
- مسند أبي يعلى الموصلي ت (٣٠٧) تحقيق حسين سليم أسد، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، دار الثقافة.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي للعلامة أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، ت (٧٧٠) صححه على النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية مصطفة السقا، مطبعة مصطفى الحلبي - مصر.
- معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ت(٣٨٤) حققه الدكتور/ عبدالفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م، دار الشروق.
- معاني القرآن للأخفش، سعيد بن مسعدة، ت (٢٠٧) تحقيق الدكتور / عبد الأمير محمد أمين الورد، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، عالم الكتب.
- معاني القرآن للفراء، ت (٢٠٧) تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ت(٣١١) تحقيق الدكتور/ عبدالجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، عالم الكتب، بيروت.

- المعجم الكبير للطبراني، ت (٣٦٠) تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة الأمة – بغداد.
- معجم المؤلفين، تأليف عمر رضا كحاله، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت(٣٩٥) تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ– ١٩٩١م، دار الجيل، بيروت.
- معلقة عمرو بن كلثوم بشرح أبي الحسن بن كيسان ت (٢٩٩) تحقيق الدكتور/ محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م، دار الاعتصام.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ت(٧٦١) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث، بيروت.
- المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، مصر.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، ت (٤٧١) تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – العراق– ١٩٨٢م.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، ت(٢٨٥) تحقيق محمد عبدالخالق عضيمه، ١٣٩٩هـ– القاهرة.
- ملخص أحكام التجويد، دكتور/ شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م، دار المريخ.
- المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني، ت(٣٩٢) لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم وعبدا لله أمين، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ– ١٩٥٤م، وزارة المعارف العمومية.

- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدا لله السهيلي، ت(٥٨١) تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر.
- النحو الوافي، تأليف عباس حسن الطبعة الخامسة، دار المعارف- مصر.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشمنتمري، ت(٤٧٦) تحقيق زهير عبد المعين سلطان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، الكويت.
- النوادر في اللغة، أبوزيد سعيد بن أوس ت(٢١٥) الطبعة الثانية، ١٩٦٧م، دار الكتاب العربي.
- همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية، للإمام جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي، ت(٩١١) دار المعرفة، بيروت.
- الوافية في شرح الكافية، تأليف ركن الدين محسن بن محمد بن شرف العلوي الاستراباذي ت(٦٨٦)، تحقيق عبدالحفيظ شلبي، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، سلطنة عمان.

فهرس الموضوعات

الموضوع		الصفحة
	حكم (أل) في (الذي) وأخواتها.............	١٠٤
– الفصل السادس:	(أل) الشمسية والقمرية......................	١٠٨
– الفصل السابع :	معاني (أل)................................	١١٠
	(أل) المعرِّفة	١١٠
	(أل) العهدية	١١٠
	(أل) الجنسية	١١٣
	(أل) الموصولة	١١٩
	(أل) الزائدة	١٢٠
	(أل) زائدة لازمة..............................	١٢٠
	حكم (أل) في الأعلام الغالبة..................	١٢١
	حكم (أل) في أيام الأسبوع	١٢٣
	(أل) زائدة غير لازمة	١٢٧
	دخول (أل) للمح الأصل	١٢٩
	إضافة العلم إذا قدرت تنكيره أكثر من تعريفه..	١٣٣
	دخول (أل) على الأعلام.......................	١٣٤
	(أل) العوضية................................	١٣٥
– الباب الثاني : ما تدخل عليه وأثرها فيه		**١٣٧**
– الفصل الأول :	اختصاص (أل) بالأسماء دون الأفعال والحروف وأثرها فيها................................	١٣٨
	عمل (أل) المعرِّفة..............................	١٤١
– الفصل الثاني :	امتناع دخول (أل) على الضمائر والإشارة والمضاف................................	١٤٣
	رأي الكوفيين في دخول (أل) على المضاف...	١٤٦
	رأي البصريين..............................	١٤٦
	رأي الفراء	١٤٩
– الفصل الثالث :	دخول (أل) على الأعلام، علم الجنس وعلم الشخص	١٥٦
	الفرق بين اسم الجنس والنكرة	١٥٦

الموضوع		الصفحة

الموضوع		الصفحة